

السيارات السياسية

في

الخليج العربي



تأليف

الدكتور صلاح العقاد

١٩٧٤

الناشر

مكتبة الأجلو المصرية

٣٠



١٤٠٢ / ٥٠

محتويات الكتاب



مقدمة	٣
١ - الأوضاع الداخلية	٩
٢ - الغزو البرتغالي	١٤
٣ - التدهور	٢٠
الفصل الثاني : التجارة الأوربية	٢٧
١ - شركات الاحتكار	٢٧
٢ - التنافس الإنجليزي الهولندي	٣٠
٣ - بدء التفوق البريطاني	٣٥
الفصل الثالث : تصاعد القوى العربية	٤٢
١ - اليمنية	٤٤
٢ - قيام أسرة البوسعيد	٤٩
٣ - المغرب	٥٣
٤ - ظهور الدولة السعودية	٥٧

١٥٠٠
٢٤٧
A13
S24
DS
٢٢

عقودا وكبرى

٥٧٤١

٥٧٤١

عقودا وكبرى

(د)

١٦٦	٣ - التفاعل الإقتصادي	١٧٥	١ - النزاع البريطاني العثماني في قطر والبحرين
١٦٨	٤ - الإتفاقات المانحة	١٨٠	قبل الحرب الأولى
١٧٣	الفصل التاسع : العثمانيون	١٨٠	١ - مسألة الكويت
		١٩٠	٢ - إحياء الدولة السعودية
			٣ - مشروع الاتفاق العثماني البريطاني
		١٩٤	سنة ١٩١٣
		١٩٩	٤ - مسألة شط العرب
٢٠٢	الفصل الحادي عشر : التنافس الدولي	٢٠٢	
٢٠٢	١ - عمان والتنافس الإنجليزي الفرنسي	٢١١	٢ - الأطماع الروسية
٢١٥	٣ - ألمانيا وخط حديد بنلاد	٢٢١	الفصل الثاني عشر : الحرب العالمية الأولى ونتائجها
٢٢١	١ - الرؤساء العرب في شمال الخليج	٢٢١	
٢٢٦	٢ - الحرب في فارس	٢٢٨	٣ - بث الإمامة في عمان

(ج)

٦٠	الفصل الرابع : التنافس الإنجليزي الفرنسي في عهد الثورة و نابليون	٦٤	١ -
		٧٥	٢ - صدى حملة مصر
		٨٤	٣ - مستط بين الحياض والأنحياز
		٩١	٤ - مغامرة طارئة في فارس
		٩٦	الفصل الخامس : العرب والملاحة
		٩٩	١ - الحملة ١٨٠٩
		١٠٨	٢ - الحملة البريطانية ١٨٢٠ ونتائجها
		١١٦	٣ - اتفاقات الهدنة
		١١٦	الفصل السادس : عهد السيد سعيد ونتائج
		١٢٦	١ - مشكلات السلطة
		١٣٢	٢ - العلاقات الخارجية
		١٣٢	٣ - انفصال زنجبار
		١٣٥	الفصل السابع : الوضع الراهن في بلاد العرب
		١٤٠	١ - تجدد النشاط المصري ١٨٣٨ و ١٨٤٠
		١٤٣	٢ - الدولة السعودية الثانية
		١٥٥	٣ - البحرين والادعاءات الفارسية
		١٥٨	٤ - ظهور إمارة قطر
		١٥٨	الفصل الثامن : المظاهر العامة للنفوذ البريطاني
		١٦٠	١ - الخليج وطرق المواصلات
		١٦٠	٢ - مسألة تجارة الرقيق

صفحة	الفصل السابع عشر: نظم استغلال النفط	٣١٩
٣١٩	١ - عقود الامتياز الأولى	٣١٩
٣٣١	٢ - تطور العلاقات بين الشركات والدول المنتجة	٣٣١
٣٤٢	الفصل الثامن عشر: نتائج استغلال النفط	٣٤٢
٣٤٢	١ - النتائج السياسية	٣٤٢
٣٤٥	٢ - تدعيم الكيانات المحلية	٣٤٥
٣٥٣	٣ - البترول والصراع ضد إسرائيل	٣٥٣
٣٦٠	٤ - النتائج الاقتصادية والاجتماعية	٣٦٠
٣٧٢	الفصل التاسع عشر: التأثيرات الدولية في الخليج	٣٧٢
٣٧٢	١	٣٧٢
٣٧٦	٢ - الاهتمامات الجديدة للولايات المتحدة	٣٧٦
٣٨٢	٣ - الانسحاب البريطاني	٣٨٢
٣٨٧	٤ - إيران وامدرات الخليج العربي	٣٨٧
٣٨٣	خاتمة	٣٨٣
٣٩٧	الراجع العربية	٣٩٧
٤٠١	الراجع الأجنبية	٤٠١

صفحة	الفصل الثالث عشر: الكويت من الحماية إلى الاستقلال	٣٣٦
٣٣٦	١ - أثر الحرب العالمية الأولى	٣٣٦
٣٣٨	٢ - المجتمع التجاري وأثره في الحياة السياسية	٣٣٨
٣٤٢	٣ - الكويت وجيرانه	٣٤٢
٣٤٧	٤ - نمو الدولة الحديثة	٣٤٧
٣٥٣	٥ - التيارات السياسية والاجتماعية	٣٥٣
٣٦٣	الفصل الرابع عشر: البحرين	٣٦٣
٣٦٣	١ - التكوين الاجتماعي والاقتصادي	٣٦٣
٣٦٧	٢ - تطور الحركة الوطنية	٣٦٧
٣٧٤	٣ - خطوات الاستقلال	٣٧٤
٣٧٩	٤ - تقرير الصير وإعلان الاستقلال	٣٧٩
٣٨٣	٥ - الفصل الخامس عشر: قطر ومشيخات ساحل عمان	٣٨٣
٣٨٣	١ - استقلال قطر	٣٨٣
٣٩٢	٢ - ساحل عمان قبل إنشاء الاتحاد	٣٩٢
٣٩٢	٣ - مباحثات الاتحاد	٣٩٢
٣٩٣	الفصل السادس عشر: مسقط وعمان	٣٩٣
٣٩٤	١ - اثبات الإمامة واستقلالها	٣٩٤
٣٩٣	٢ - علاقات بريطانيا معقط وتطورها حتى الاستقلال	٣٩٣

مقدمة

صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب سنة ١٩٦٥، ومنذ ذلك الوقت شهدت منطقة الخليج تغيرات هامة، كان أبرزها انسحاب بريطانيا العسكرية وظهور أربع دول عربية جديدة سنة ١٩٧١ هي البحرين، وقطر، ودولة الإمارات المتحدة، وعمان. وتحاول هذه الدول أن تحتل مكانتها في العالم العربي، بل ربما تطالمت أيضاً إلى أداء دور عالمي مقتضية في ذلك أثر الكويت والسعودية، ومستعينة بما لدى بعضها من روة بتولية ضخمة.

ويرى كثير من المعلقين العرب أن منطقة الخليج قد تصبح في وقت قريب مجال صراع عالمي في خضم أزمة الطاقة التي تعاني منها الدول الصناعية الكبرى.

وفي هذه الحالة قد تستخدم الولايات المتحدة كلا من إسرائيل وإيران للضغط على الدول العربية الشجة للبترو، وبالتالي ضمان استمرار تدفقه إلى مواقع الاستهلاك في أوروبا وأمريكا.

وهما يمكن من أمر فإن القصور من هذه الدراسة هو إجراء مسح تاريخي شامل للخليج العربي منذ بداية العصور الحديثة حتى الوقت الحاضر.

وقد سبق لنا أن طبقنا هذا النهج على بعض أقاليم الوطن العربي الأخرى ولا سيما أقطار المغرب الثلاث: تونس، والجزائر، والمغرب الأقصى. ولقيت التجربة نجاحاً كبيراً لدى القراء العرب، إذ أن هذا النهج يجمع بين مزايتين. فهو من جهة يفيد التخصص، إذ يفتح أمامه رؤوس موضوعات يمكن له أن يتعمق فيها مستقبلاً، كما يعرفه بأهم المصادر المتعلقة بالوضع. ومن جهة

أخرى يندو الكتاب في تناول الشئف غير التخصص ، إذ يتأى به عن مرد التفاصيل الملة وىوض أمامه الخطوط العريضة لتاريخ المنطقة ، ويربطه بمسلاها الماصرة ويساعده على فهمها .

ويرجع اتصافنا بتاريخ الخليج العربي إلى أيام إعداد دراسائى العليا فى فرنسا وترددى على لندن للاطلاع على الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع . وكانت بأكورة إنتاجى كتيباً عنوانه « الاستعمار فى الخليج الفارسى » صدر سنة ١٩٥٧ ومنذ أن نشرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب سنة ١٩٦٥ ، جدت دراسات متنوعة بالعربية والإنجليزية تتالج تاريخ الخليج بصفة عامة ، أو أحد أقسامه السياسية بصفة خاصة . وبعض هذه الدراسات يترك فى التخصص والتعمق لفترة زمنية محدودة لتطو مسير جداً من أقطار الخليج . وقد أشرنا على بعض هذه الدراسات التى قدمت لتليل درجات جلمية فى التاريخ والعلوم السياسية .

ومما ساعد على تنوع هذه الدراسات وكثرة اهتمام الجليل المتفهد من ألباء الخليج بدراسة تاريخ بلاده . ومكتنهم حكومتهم من الاطلاع على الوثائق والمصادر فى مواقها . بل إن هذه الحكومات الجلمدة لم تدخر وسعاً فى استجلاء الوثائق والمصادر النادرة ، وترجة بعضها إلى اللغة العربية . وهذا شئ يستحق الإعجاب فى حد ذاته ، غير أنه يحشى أن يكون منزى هذا الاهتمام هو التاكيد على الكيانات الإقليمية النائرة على الشاطئ العربى من الخليج .

وقد اتخذنا القرن السادس عشر نقطة بداية لهذه الدراسة ، فهى نواكب مطلع المصور الملمثة بصفة عامة ، كما أنها شهدت أول حركة استثمارية أوروبية تصل إلى منطقة الخليج ، وأعنى بها حركة الاستثمار البرتغالى . ومن حيث الضمون الجغرافى فإن الدراسة تركز أساساً على الكيانات العربية الساحلية التى ارتبطت حياتها ارتباطاً وثيقاً بالبحر ، إلا أنه يعمد عزل هذه الكيانات عن الأقاليم المحيطة بها ، وخاصة خلال القرون الأربعة السابقة حين

كانت تظهر حول سواحل الخليج دول كبيرة كال دولة الفلمانية أو الدولة الصفوية فى فارس . وفى ذلك العهد لم ينظر المسلمون إلى هذه الدول على أساس النظرة القومية التى تبدو الآن من خلال الصراع بين العرب والإيرانيين فى الخليج ، بل كانت عوامل الذهب أو القبيلة أو الولاء الشخصى للحاكم هى التى تحدد انشاء الناس لهذه الدولة أو تلك .

وكثير من الدول المحلية التى نشأت فى المصور الوسطى مثل دولة هرمز التى وصفت بأنها من أغنى الدول الإسلامية التجارية فى ذلك العهد ، لم تتخذ طابعاً قومياً واضحاً بمعنى أنها ضمت تحت كنفها عرباً وفرساً وجنسيات أخرى .

وفى القرن السابع عشر أخذت الدول العربية الحديثة تنمو وتؤكد مسقتها العربية أولاً فى عمان على يد أسرة البعارية ، ثم توالى ظهور الأسر التى كوت إمارات أخرى فى الكووت والبحرين وساحل عمان . وابتداء من ذلك الوقت فقط يمكن التمييز بين إمارات عربية كالبحرين والكووت وعمان من جهة وبين الدولة الفارسية على الشاطئ الشرقى للخليج من جهة أخرى .

وكما ذكرنا من قبل فنحن نصادف فى هذه الدراسة نوعين من الكيانات السياسية : دولا كبرى تاخت شواطئ الخليج وكانت لها امتدادات بعيدة عن المنطقة كال دولة الفلمانية أو الدول الفارسية فى بعض عصورها . ونوعاً آخر ارتبطت حياته ارتباطاً مباشراً بمنطقة الخليج . فخرسنا على أن يدخل هذا النوع الأخير بأكمله فى البحث ، فى حين قصرنا اهتمامنا بالنسبة للدولة الشمالية على ولاية بغداد التى مارست حكومة استانبول من خلالها بعض أوجه النشاط فى الخليج العربى ، وتنطبق تلك الحالة على المملكة العربية السعودية فى الوقت الحاضر ، فهى بلا شك من أمم الدول العربية المطة على الخليج ، ولكنها تمتد أيضاً إلى شاطئ البحر الأحمر ، ولها مجالات متنوعة من الناحية الجغرافية والسياسية ، ولذلك لم نعد إلى استيعاب تاريخها العام فى هذا الكتاب .

وتعمل هذه الوثائق على إثبات عدداً من مصادرها، وخاصة في مراسلات حكومة
بنجالي بحكم الموقع الجغرافي، ذلك أن الهند قدمت إلى ثلاثة مراكم إدارية في
عهد شركة الهند الشرقية أي حتى سنة ١٨٥٧ وهي بنجالي ومدراس وبنتال.
وكانت حكومة بنجالي هي المختصة بالقسم الغربي من المحيط الهندي بما في ذلك
منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر. كما يوجد قسم كبير من هذه الوثائق في
مخطوطات وزارة الخارجية سواء ضمن المجلدات الخاصة بدار أم بتركيا أم
بموضوع مكافحة تجارة الرقيق. كذلك رتب مجلدات خاصة بمسقط ترجع إلى
عهد إنشاء قسطنطينية سنة ١٨٤٠ ولا تخلو عن مخطوطات وراثة البحرية
والصناعات من الوثائق الخاصة بالخليج، غير أنها أقل أهمية بكثير من
المستودع السابقين من حيث الكم والكيف.

هذا بالإضافة إلى كتب الرحلات والدراسات الحديثة والرسائل العلمية
المختصة بتاريخ الخليج والتي نشرت في بريطانيا.

ونأتي في المرتبة الثانية دور الوثائق الفرنسية فتحتوي على بعض المكاتبات
والأبحاث المتعلقة بالخليج، غير أن هذه الوثائق تنحصر على بعض المسمود
التي كان فرنسا فيها اهتمام خاص بالنطقة كما كان الحال في عهد الحملة الفرنسية
وإبان الأساطير النابليونية في الشرق، أو أثناء احتدام التنافس الاستعماري في
أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

أما جملة هذه الكتب من هذه المصادر المتنوعة، وكان علينا بعد
ذلك أن نقوم بعملية انتقاء واسعة نظراً إلى أنها تركت جانباً الأحداث البسيطة التي
تتعلق بالتفاعلات القبلية مثلاً. وحرصنا على أن يكون أسلوب الكتاب تحليلاً
وأن يقتصر على الأحداث التي كان لها تأثير مستمر في حياة الخليج.

ومن المصوبات التي تواجه الباحث في تاريخ الخليج، اختلاف التشكيل
السياسي للمنطقة من عصر إلى آخر. ففي القرن السابع عشر كان عمان أعظم قوة
سياسية في منطقة الخليج، ثم تمسكت وظهرت إمارات عربية أخرى. وبعد
الدولة السعودية في بعض الأوقات وكانها أبرز القوى العربية.

وقد لعبت بريطانيا دوراً أساسياً في تحديد الشكل السياسي الأخير للمنطقة،
والعربي. فهي التي عملت في الماضي على تحويل الزعماء القبليين إلى رؤساء دول
حتى سارت هناك ثلاث عشرة وحدة سياسية منفصلة على الشاطئ العربي منذ
بداية هذا القرن. كما أنها هي التي شنت قبل انسحابها للفرنسيين في الإمارات
على إقامة دولة اتحادية. وهذا عبط عدد الوحدات إلى ست.

ويحظر الباحث أمام النهج الذي يمكن اتبعه إزاء هذه التغيرات، وهذا
التحليل في التشكيل السياسي، مع أنه لا توجد أية وثائق إحصائية أو حصارية
بين هذه الأجزاء العربية في الخليج. هل قسم الناس بمقتضى تلك
التقسيمات الاستعمارية؟ أم يتبع منهاجاً زمنياً فيقسم بمقتضى إلى فترات تاريخية
مراعياً الوحدة القومية للنظم العربي؟

لقد كنا نأمل إلى اتباع النهج الثاني لولا أن التشكيلات السياسية لم تظهر
في وقت واحد. ولذلك عملنا على التوفيق بين النهجين. ولأننا كنا الإخبار
م أول من وضع سياسة منسقة لمنطقة الخليج كوحدة، ولذلك فإن الباحث
مستطر إلى التأثر بتطور السياسة الإنجليزية سيما وأن معظم المصادر المتعلقة بتاريخ
الخليج هي مصادر بريطانية.

وتوجد الوثائق المتعلقة بمنطقة الخليج ابتداءً من القرن السابع عشر أولاً
في مكتب الهند India Office التي أصبح يسمى بمكتب علاقات دول
الكومنولث Commonwealth Relation Office

كما وضعت نصب أعمى الأخطاء التي وقع فيها المؤلفون الأجانب في تقييمهم للنشاط العرب في تلك المنطقة. فنحن هنا هذه الأخطاء دون أن نخرج عن هذه النظرة الموضوعية. ونرجو أن نكون قد وفقنا.

مصر الجديدة، سبتمبر سنة ١٩٧٣

د: صلاح العقاد

الفصل الأول

البرتغاليون

الأوضاع الداخلية

كان لتطوُّر البرتغاليين في أوائل القرن السادس عشر أثر بعيد في تاريخ الخليج العربي، وأهمَّه، فهو من جهة يتتبع بداية عهد الأطلنج الأوربية الاستعمارية. ومن جهة أخرى حول البرتغاليون طرق التجارة عن بحر العرب إلى البحر المتوسط. ومنطقة الخليج من مصادر أساسية من مصائد زروعها، ذلك المصدر الذي صنع مدناً تجارية مزدهرة كمدينة سيرا، بل وأقام دولاً عظيمة الثراء كدولة هرمون. وقد سيرا من أقدم المراكز التجارية للزدهرة في العصور الوسطى، وهي تقع على الشاطئ الشرقي عند مدخل الخليج، وكانت تلب نفس الدور الذي تقوم به مسقط في القرن التاسع عشر وهو نقل التجارة بين المدن الكبرى الآهلة بالسكان في العراق وفي فارس خلال العصور الإسلامية الزاهية، وبين شرق أفريقيا التي هي منطقة تصدير هامة لكثير من المواد الخام، وكذلك الهند التي كان لها شأن عظيم في نظام التجارة العالمية بين الشرق والغرب.

لقد ظلت سيرا تتمتع بهذه الشهرة أكثر من قرنين، من القرن العاشر الميلادي حتى القرن الثاني عشر حينما احتل النشاط التجاري إلى مدينة مجاورة هي هرمون، ولم تعمر هذه المدينة طويلاً إذ سرعان ما انقضَّ عليها التزو للنولى، فلا شك أن سيرا الآن على أطلال هاتين المدينتين الحاليتين، ولم يبق في مكانها سوى قرى يسكنها صيادو السمك.

على أن تجار هرمون لم يستسلموا لتزوات التوال الدمرية، فاعتصموا منها بحوزة صغيرة تقع في مواجهة المدينة على بعد خمسة أميال منها وأطلقوا عليها نفس الاسم، واستطاعوا خلال مدة قصيرة أن يؤسسوا دولة من أعظم الدول التي

شاهدتها المنطقة نراء . ومن ينظر الآن إلى هذه الجزيرة الخالية من السكان يدهش حين يعرف أن سكانها في ذلك الحين بلغوا أربعين ألفاً ، وأنهم كانوا يعيشون على مستوى عال من الرفاهية بالرغم من أنهم كان يحضرون جميع حاجاتهم الأساسية بما في ذلك مياه الشرب من خارج الجزيرة . ويرجع ذلك الازدهار إلى أن دائرة النشاط التجاري اتسعت في نهاية العصور الوسطى فلم تعد مقصورة على نقل التجارة من الهند وشرق أفريقيا إلى قلب العالم الإسلامي ، بل أصبحت هرمز تمثل حلقة هامة في نقل التجارة العالمية بين الشرق والغرب حينما دخلت البندقية إلى هذا الميدان ، فبعد سقوط بزنطة استولت هذه الجمهورية الإيطالية على اليونان وأصبح تجارها يترددون بانتظام على موانئ الشام ، وازداد الطلب على منتجات الشرق الأقصى فاستفادت من ذلك هرمز كما كانت تستفيد مصر في عهد المماليك ، وأصبحت مثلاً يضرب على الثراء ويعرفها رجل الشارع الأوربي ، يدل على ذلك ورودها في أشعار ملثون الإنجليزي^(١) .

وبعض الوقت استطاعت هذه البيئة التجارية أن تبسط سلطانها السياسي على أجزاء مترامية من شواطئ الخليج وجزره ، فشملت ساحل عمان حتى القطيف شمالاً ودخلت جزر البحرين وجزيرة قشم في تبعيتها كما ضمت قسماً كبيراً من الساحل الشرقي . ومن الطبيعي أن تهتم هذه البيئة التجارية باستغلال مصادب الأؤلئ فتضيف بذلك مصداً جديداً من مصادر ثروتها ، كما أن هذه الدولة التجارية نظمت الرسوم الجركية على التران التابعة لها ، وقدر دخل الدولة من هذه الرسوم وحدها بستين ألف ريال .

هكذا كان وضع هرمز حينما وصل البرتغاليون إلى الخليج ، فكان على هذه الدولة أن تتكامل بحماية الخليج من ذلك الغزو الخارجي الفاجئ ، ولا تكاد تلحظ أن الدولة الصفوية الناشئة في فارس قد تماوت مع هرمز في هذه الهمة .

ولهذه اللاحظة أهمية خاصة لأنها دليل واضح على عدم تسمية هرمز للدولة الصفوية ، خلافاً لادعاءات بعض الكتاب الإيرانيين المعاصرين^(١) . وقد تنادى هؤلاء الكتاب في تطبيق النظرة القومية على ذلك العهد إلى حد أنهم ادعوا بأن تقود فارس كان يمتد على طول سواحل شبه الجزيرة العربية إلى عسدين . وحقيقة الأمر أن هرمز لم تكن دولة عربية أو فارسية بل كانت تضم مختلف الجنسيات الإسلامية التي تسكن حول شواطئ الخليج . كيف كانت الأوضاع السائدة في أجزاء منطقة الخليج الأخرى عند وصول البرتغاليين ؟ لقد تصادف ذلك الحادث مع ظهور دولتين عظيمتين : الدولة الصفوية في الشمال الشرقي ، والدولة العثمانية في الشمال والغرب ، ولكن أياً من هاتين الدولتين لم تسهم في مقاومة البرتغاليين قبل منتصف القرن السادس عشر ، بل على العكس من ذلك جرت محاولات لإيجاد تحالف بين الفرس والبرتغاليين ضد العثمانيين . وثمت عدة أسباب تضافرت على إضعاف القوى الوطنية إزاء الغزو البرتغالي .

فبالرغم من أن وصول البرتغاليين تصادف مع وجود أعظم حكام الأسرة الصفوية وهو الشاه إسماعيل ١٤٩٩ - ١٥٢٤ فإن ذلك الشاه كان يركز قوته في شمال البلاد بعيداً عن منطقة الخليج ، فاتخذ تبريز عاصمة له ، بخلاف الدول الفارسية الأخرى التي كانت تركز على الجنوب وخاصة في شيراز ، وبالإضافة إلى ذلك شغل الشاه بالحرب مع الدولة العثمانية وتعرضت بلاده للغزو العثماني بعد الكارثة الكبرى التي حلت به في موقعة شالديران سنة ١٥١٤ وسقطت تبريز في أيدي العثمانيين فترة من الزمن .

ومن المعروف أن الخلاف الطائفي كان يؤجج الصراع بين الدولتين العثمانية والصفوية ، لأن الشاه إسماعيل هو الذي جعل المذهب الشيعي مذهباً رسمياً للدولة ، ولا بد أن يكون سكان الخليج قد تأثروا بهذا الصراع الطائفي الذي كان له شأن

النسبي ، وجود المذهب الأباضي الذي اشتهر بنظام الإمامة على أساس البيئانية . لا التوارث ، ولو أن الإمامة في ذلك العصر تحولت إلى ملك أسامه القوة . ظل الأسرة النهائية . ويندكر التورخون المعانيون^(١) أن تفوذ تلك الأسرة امتد أحياناً إلى عدن ، ولكن يلاحظ أنه في العصر الذي يميننا تعرضت سواحل عمان لنزوات من الخارج وكان معظمها تابعاً لدولة هرمز في بداية القرن السادس عشر .

(١) السالمى ج ١ ص ٣٠٣

كبير في تلك المصور ، فتقطع الشريعة إلى الدولة العسقية بينما تطلع أهل السنة إلى الدولة المأمانية . وأضاف ذلك انقساماً جديداً بجانب الانقسامات السياسية والقبلية التي أضفت من مقاومة الوطنيين للبرتغال .

أما بالنسبة للمأنيين فقد تأخر استقرارهم بالعراق رغم الانحصار في شالديران ، فإن الجنود الانكشارية صادفوا بلادا فقيرة في شمال غرب فارس ، فالحوا على السلطان سليم في الانسحاب وأجبه التوسع المأني بعد ذلك إلى الشام ومصر ثم إلى أوروبا حتى تحول السلطان سايان القانوني من جديد إلى الحرب ضد فارس سنة ١٥٣٤ وكان من بين أسباب هذا التحول ذبوع الأخبار عن إقامة تحالف بين فارس وبين الأباطور شارل الخامس الخصم اللدود للدولة المأمانية . وسنصادف الدولة العسقية في أكثر من مناسبة تبدي استعداداً لتحالف مع دول أوربية ضد المأنيين . أدت هذه الأحداث إلى إقامة ولايتين عثمانيتين في العراق بصورة نهائية : عا بغداد والوصل في سنة ١٥٣٤ ، ولكن ترك المأنيون البصرة وما حولها لشيخ القبائل العربية النازلة هناك ، ومضى نحو خمسة عشر عاماً قبل أن تؤسس متصرفية البصرة وهي المتصرفية التي كانت نقطة انطلاق للمأنيين في الخليج . وإذن فقد بدأ المأنيون يهتمون بتلك المنطقة بعد أن كان البرتناليون قد أكدوا سيطرتهم عليها . وسنرى بعد قليل أسباب الضعف التي عرقلت محاولات الدولة المأمانية الدفاع عن العالم الإسلامي في هذه الأرجاء رغم وجود رغبة لدى الباب العالي لتحقيق هذا الدور في وجه النزو البرتنالي للمحيط الهندي على نسق الدور الذي لبتسه الدولة المأمانية في وجه النزو الأسباني لحوض البحر المتوسط .

وفي هذه الحقبة يبدو الشاطي العربي للخليج خلواً من أى تنظيم سيمامي يشبه الدولة ، ويمكن استثناء عمان من هذا الوصف ، فقد كانت منذ عهد بيد أكثر ازدهاراً بالسكان وأقرب إلى المجتمعات الحضرية . وساعد على هذا التنظيم

تمثل جزيرة سومطرة: موقفاً نموذجياً بالقضية لأهداف الخطة البرتغالية. فهي تقع في مواجهة الساحل الجنوبي لشيء جزيرة العرب، وفي منتصف الطريق تماماً بين الخليج وبين البحر الأحمر، فلذا قرر البويريك أن يقيم فيها عاصمة ثانية ودوراً للطائفة الفرنسكان، رغم أن الجزيرة جرداء لا تحتوي على شيء من مظاهر الحياة كاللحاء والنباتات. ثم اتجه القائد البرتغالي بأسطوله إلى باب الندب، وانفأصر أن البحر الأحمر كان أكثر إغراء للبرتغاليين من الخليج لأنه يؤدي إلى الأمان القديمة الإسلامية، وقد فكر البرتغاليون في الاستيلاء على عدة الأماكن لإتحقيق أهداف سلبية عمدة أو لتفكيك همة المقاومة الإسلامية في الهند. ومن جهة أخرى كان البرتغاليون يريدون أن يقطعوا سبل الاتصال ما بين دولة المالك وبين مسلمي الهند، سبياً وأن الممالك استمدوا المقاومة البرتغاليين في المحيط الهندي لما لحقهم من أضرار اقتصادية نتيجة اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح. وقد تمكن البويريك من إخراج جزيرة برهم الصغيرة الواقعة عند مدخل البحر الأحمر ولكنه عجز عن التزول في عدن، فارتد إلى الشرق حيث أراد أن يجرب حظّه أمام النفوذ الثاني لتجارة المسلمين، أي في الخليج العربي.

كانت هرمز والوادي التابعة لها هي أول ما سادف البرتغاليين عند غزوهم الخليج سنة ١٥٠٨، وقد طاف البويريك بوان قرات ومستط قدمها، وشهد أهل عمان السالون فطاعة التزو، البرتغالي وقسوته وكيف كان هؤلاء التزاة يمدون إلى قطع أذان الأمرى للحصول على الكفاية.

ثم شرع البويريك في ضرب الحصار على جزيرة هرمز، وبذكر الكتاب البرتغاليون القدامى^(١) مع شيء من المبالغة أن أربعمائة سفينة، منها مستور من السفن السكار اشترك في الدفاع عن الجزيرة. وهذا في حد ذاته دليل على عظم

(١) Y. Sousa vol 2 من الترجمة الإنجليزية

شبه الجزيرة العربية الفيرة وهم ما يزالون في دور بناء امبراطوريتهم بالهند أولاً؛ لأنه بالرغم من القوة البحرية الهائلة التي تملكها البرتغاليون إلى المحيط الهندي فإنهم لم يستطيعوا أن يوفقوا حركة الملاحة العربية في المحيط الشاسع إلى هذا الإنشافة إلى أن الحكومة البرتغالية سمحت للبحارة كأفراد بأن يمارسوا أعمال القرصنة ضد الملاحة العربية. ولهذا السبب واصل البرتغاليون تقدمهم لاحتلال مالقا وجزر الهند الشرقية في الشرق الأقصى، لكي يحموا التصار العرب من الوصول إلى مناطق إنتاج التوابل ثانياً. ثانياً: كان البرتغاليون مدفوعين في حركة الاكتشاف والتوسع هذه بروح سلبية، وسيطرت هذه الروح على عدد من ضباط البحرية البرتغالية. وأبرز مثل على ذلك هو النورسو البويريك، الذي بدأ حياته في الجيوب البرتغالية على سواحل العرب ثم دخل إلى ميدان الصراع السلمي للتحد في الشرق حيناً اشترك في حملة بحرية إلى المحيط الهندي في سنة ١٥٠٦. كان يقود هذه الحملة ترستان وكانت خطتها هي أن يتقدم القائد العام إلى الهند لغزو حليفاتها فيها يختلف البويريك « لسد منافذ التجارة التي يستغنىها المسلمون » : البحر الأحمر والخليج العربي، وكان البرتغاليون يتوقعون أن تتحد كل من مصر وفارس والدولة العثمانية والإمارات الإسلامية في شرق أفريقيا لإسعاد هذه الخطة ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث.

التزو البرتغالي

النسي ، وجود المذهب الأباضي الذي اشتهر بنظام الإمامة على أساس اليعسبة لا التوارث ، ولو أن الإمامة في ذلك العصر تحولت إلى ملك أسامه القوة في ظل الأسرة النهائية . ويذكر المؤرخون العمانيون^(١) أن نفوذ تلك الأسرة امتد أحياناً إلى عدن ، ولكن يلاحظ أنه في العصر الذي يعيننا تعرضت سواحل عمان لنزوات من الخارج وكان معظمها تابعاً لدولة هرمز في بداية القرن السادس عشر .

(١) السالحي ج ١ ص ٣٠٣

كبير في تلك المصور ، فتطلع الشيعة إلى الدولة الصفوية بينما تطلع أهل السنة إلى الدولة العثمانية . وأضاف ذلك انقساماً جديداً بجانب الانقسامات السياسية والقبلية التي أضعفت من مقاومة الوطنيين للبرتغال .

أما بالنسبة للعثمانيين فقد تأخر استقرارهم بالعراق رغم الانتصار في شالديران ، فإن الجنود الانكشارية صادفوا بلاداً فقيرة في شمال غرب فارس ، فالحوا على السلطان سليم في الانهحاب واتجه التوسع العثماني بعد ذلك إلى الشام ومصر ثم إلى أوروبا حتى تحول السلطان سليمان القانوني من جديد إلى الحرب ضد فارس سنة ١٥٣٤ وكان من بين أسباب هذا التحول ذبوع الأخبار عن إقامة تحالف بين فارس وبين الأمبراطور شارل الخامس الخصم اللدود للدولة العثمانية . وسند صاف الدولة الصفوية في أكثر من مناسبة تبدي استعداداً للتخالف مع دول أوربية ضد العثمانيين . أدت هذه الأحداث إلى إقامة ولايتين عثمانيين في العراق بصورة نهائية : هما بغداد والوسل في سنة ١٥٣٤ ، ولكن ترك العثمانيون البصرة وما حولها لشيخ القبائل العربية النازلة هناك ، ومضى نحو خمسة عشر عاماً قبل أن تؤسس متصرفية البصرة وهي للتصرفية التي كانت نقطة انطلاق للعثمانيين في الخليج . وإذن فقد بدأ العثمانيون يهتمون بتلك المنطقة بعد أن كان البرتغاليون قد أكدوا سيطرتهم عليها . وسنرى بعد قليل أسباب الضعف التي عرفت محاولات الدولة العثمانية الدفاع عن العالم الإسلامي في هذه الأرجاء رغم وجود رغبة لدى الباب العالي لتحقيق هذا الدور في وجه النزو البرتغالي للمحيط الهندي على نسق الدور الذي لبعثه الدولة العثمانية في وجه النزو الأسباني لحوض البحر المتوسط .

وفي هذه الحقبة يبدو الشاطيء العربي للخليج خلواً من أي تنظيم سياسي يشبه الدولة ، ويمكن استثناء عمان من هذا الوصف ، فقد كانت منذ عهد بيد أكثر ازدهاراً بالسكان وأقرب إلى المجتمعات الحضرية . وساعد على هذا التنظيم

تحتل جزيرة سومطرة. موقعاً نموذجياً بالنسبة لأهداف الخطة البرتغالية. فهي تقع في مواجهة الساحل الجنوبي لشبه جزيرة العرب. وفي منتصف الطريق تماماً بين الخليج وبين البحر الأحمر، لهذا قرر البويرك أن يقيم فيها حامية ثابتة وديراً لطائفة الفرنسيسكان، رغم أن الجزيرة جرداء لا تحتوي على شيء من مظاهر الحياة كالماء والنبات. ثم اتجه القائد البرتغالي بأهله إلى باب النذب، والظاهر أن البحر الأحمر كان أكثر إغراء للبرتغاليين من الخليج لأنه يؤدي إلى الأمان كنقطة الإسلامية، وقد فكر البرتغاليون في الاستيلاء على هذه الأماكن لتحقيق أهداف صليبية محضة أو لتنشيط همه القانومة الإسلامية في الهند. ومن جهة أخرى كان البرتغاليون يريدون أن يقطعوا سبل الاتصال ما بين دولة المالايك وبين مسلمي الهند، سيما وأن المالايك استمدوا لمقاومة البرتغاليين في المحيط الهندي لما لحقهم من أضرار اقتصادية نتيجة اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح. أوقد تمكن البويرك من إحراق جزيرة برسم الصغرة الواقعة عند مدخل البحر الأحمر ولكنه عجز عن النزول في عدن فارتد إلى الشرق حيث أراد أن يجرب حظله أمام المنفذ الثاني لتجارة المسلمين، أي في الخليج العربي.

كانت هرمز والوأي التابعة لها هي أول ما صادف البرتغاليين عند غزوهم للخليج سنة ١٥٠٨، وقد طاف البويرك بموانئ قريات ومستط قدموها، وشهد أهل عمان المسالون فظاعة النهز البرتغالي وقسوته وكيف كان هؤلاء الغزاة يعمدون إلى قطع أذان الأملرى للحصول على المكافأة.

ثم شرع البويرك في ضرب الحصار على جزيرة هرمز، وبذكو الكتاب البرتغاليون القدامى^(١) مع شيء من اللبانة أن أربعمائة سفينة، منها ستون من السفن السكبار اشتركت في الدفاع عن الجزيرة. وهذا في حد ذاته دليل على عظم

(١) 2 - Y. Sousa عن الترجمة الانجليزية

سبح الله
٢
س

الغزو البرتغالي

لقد كان الهدف الأساسي من التوسع البرتغالي هو الوصول إلى الهند والشرق الأقصى مباشرة دون الحاجة إلى توسط المسلمين والبنادقة في نقل التجارة، وقد تمكن البرتغاليون من تثبيت أقدامهم على سواحل الهند سنة ١٥٠٥ حينما أسسوا بها حكومة رأسها نائب الملك. فما الذي حول اهتمام البرتغاليين إلى سواحل شبه الجزيرة العربية الفقيرة وهم ما يزالون في دور بناء امبراطوريتهم بالهند؟ أولاً: لأنه بالرغم من القوة البحرية الهائلة التي نقلها البرتغاليون إلى المحيط الهندي فإنهم لم يستطيعوا أن يوقفوا حركة الملاحة العربية في المحيط الشاسع. هذا بالإضافة إلى أن الحكومة البرتغالية صحت للبشارة كأفراد بأن يمارسوا أعمال القرصنة ضد الملاحة العربية. ولهذا السبب واصل البرتغاليون تقدمهم لاحتلال مالقا وجزر الهند الشرقية في الشرق الأقصى، لكي يمتدوا لتجارة العرب من الوصول إلى مناطق إنتاج التوابل ذاتها. ثانياً: كان البرتغاليون مدفوعين في حركة الاكتشاف والتوسع هذه بروح صليبية، وسيطرت هذه الروح على عدد من ضباط البحرية البرتغالية. وأبرز مثل على ذلك هو الفونسو البويرك، الذي بدأ حياته في الجيوب البرتغالية على سواحل المغرب ثم دخل إلى ميدان الصراع الصليبي للتحديد في الشرق حينما اشترك في حملة بحرية إلى المحيط الهندي في سنة ١٥٠٦. كان يقود هذه الحملة ترستان وكانت خطتها هي أن يتقدم القائد العام إلى الهند لتعزير حامياتها بينما يخلف البويرك « لسد منافذ التجارة التي يستخدمها المسلمون » : البحر الأحمر والخليج العربي، وكان البرتغاليون يفتخرون أن تتحد كل من مصر وفارس والدولة العثمانية والإمارات الإسلامية في شرق أفريقيا لإفساد هذه الخطة ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث.

بذلك على أنه يبري توجيه سياسته الروسية نحو فارس وبلاد العرب ، وأخذ يتفهم
الفرصة البريطانية هذه الملائحة التجارية التي يمارسها السلطان ، كما لم يكن سياسته
تتواءم مع المصالح عند السلطان بالحد . وفي غضون هذه الأشهر الأولى من
حكمه تمت اليوكريك رسالة هامة إلى شاه فارس وهي تدل على مسعى أبيه
السياسية في الشرق الإسلامي بأسره . وهذه هي التعليلات التي طلبها دوي جونسون
مبعوث اليوكريك إلى الشام :

« إن الأمر أن من ذلك السيجين في بلادك ، بأرض من ذلك الأصقول
والجند والأسلحة لاستخدامها ضد فلاح الترك في البلد^(١) ، وثنا أردت أن تتفهم
على بلاد قزوين أو أن تهجم مكانه فتستبدل بمخبات في البحر الأحمر ، ثم جدد
أولى عند أو في البحرين أو الخليج أو البصرة ، ويستبدل كذلك بإخيه على
الحدود الفارسية الفارسية ويستبدل به كل ما يريه » .

يذكرني يوكريك بذلك بمبعوثي بلاد حقبة الفرس والروم ، وما كنت في
إفريقيا والهند ، وأمر بالفرار على أموال السيجين . ثم يبرهن مشروعا
للتصالح العسكري مع فارس وهو مشروح غاية في التفصيل ، ثم يشرح بأن تخت
فارس مصر والبرقار والسيح كشمرة لهذا التصالح^(٢) ، ولما كان العمل هو
يتوهم أن يشرح يلازم في حالة نجاح مبعوث البحوث البرقار ، فقد دبروا خطة
لهم ، واشتعلت أسلحة بوزن مد ذلك ، وقد أحب هذا الفحص ، ثم صا
لهم من القوة الغربية والشرق والبرقارين إلى بلادهم ، فاستطاعوا لسياسة الشرق
ثم اشتغل يوكريك بفتح في ما يتعلق بالبحر العرب من الوصول إلى الشرق
والبحر . وهذه التعليلات كلها مبررات الفرس في سياستهم على توجيه سياستهم

(١) من تاريخ الدولة العثمانية ، ص ٢٧٤ ، من تاريخ الدولة العثمانية ، ص ٢٧٤ .
(٢) انظر التعليلات على مذكرات يوكريك التي كتبها لملكها ، ص ٢٧٤ ، من تاريخ الدولة العثمانية ، ص ٢٧٤ .

تلك الدولة التي مستغنى بعد قليل من الوجود . وفي أثناء المسار واجه اليوكريك
حركة عصيان من تلك الحكات التي اشتهرت بها البحرية البريطانية ، فكان كثيرا
من البحارة قتلوا تلك السفات العنيفة لكي يحصلوا على القوة من استقلال
بلاد الهند الغربية ، وليس من أجل قتال الوقت في مناورات عسكرية حول بلاد
العرب الجديدة ، وقد تمكن اليوكريك من قمع الفتن وأخذ يمارس حاكم الجزيرة
على أن يجل حماية البرتغال مع مصالحه في الحكم ودفع جزية سنوية
حكومية للبرتغال .

ولم تنبت أن أت تعليلات من ملديا نائب الملك بالهند ثم يرجع المسار
لأنه خائف للتعليلات ، فأطاع اليوكريك على معنى وأقسم ليتفهم من هرم
عند أول فرصة لتسبح له .

كل فرانسيسكو ملديا هو أول من تول منصب نائب الملك في الهند
١٥١٥ - ١٥١٩ ، وكان يختلف في الرأي مع اليوكريك ولا يشاركه رغبة
السياسة للشدة ، وهو يعتقد بأنه ليس له برتغال إسكانيات بشرية لإقامة
مستعمرات بعيدة عن الهند ، ولذلك يحس الأذى على السيطرة البحرية وهذه
السيطرة كهيئة بالهند على التجارة الغربية ، وفي تلك الحالة مستغنى هرم من
تفاهد عساك دون حاجة إلى احتلال عسكري .

إن هاتين ممالك البرتغال لمكان أسهل إلى وجهه نظر اليوكريك وبرتغاله .
وقد لم يلبه لا اختيار ليضرب ملديا في سنة ١٥١٩ ، ولكنه ولم إلى الأخير كل
ما حقق منه قبل انصرافه مرة واحدة في البرتغال سر كثرة الشهرة ، والحق
إن السبب الرئيس في هذا التغير هو كره مستعمرة لشبونة لهذا أي شخص مد
طوبى في هذا السبب العلم والهدوء من مملكة لشبونة .

بدأ اليوكريك حكمه بأن نقل القربى إلى القربى ، كما هو على العرف
البحري لشبه جزيرة الهند إلى بوا على ما كان من قبل على بحر العرب ، عاد

حول شبه جزيرة العرب . وفي سنة ١٥١٣ عاود البرتغاليون الكرة بأذن بالبحر الأحمر ولكنهم كانوا يصطدمون دائماً بالبحر المصرية التي تمكنت من الدفاع عن هذا البحر ، لذلك تركت جهودهم من سنة ١٥١٤ في الخليج ، ونذكر البوكرك القسم الذي نطق به منذ سبع سنوات ولم يتردد في انتهاك أبسط المبادئ الإنسانية حينما كان يحاصر هرمز فأرسل إليه حاكمها يعرف على شروط النزاة ، وفي أثناء المحادثات فأجاب القائد البرتغالي الشيخ عطار مستشار الحاكم بطعنة أردته قتلاً ، ولم يجد الحاكم سيف الدين وهو صغير السن مفرأ من الاستسلام لشروط البرتغاليين وهي تقضي بدفع جزية سنوية وقبول حماية ملك البرتغال وإقامة حصن على الجزيرة مع ترك الحكم للوطنيين .

وعما يسترعى الانتباه أن الشاه إسماعيل لم يقف من هذا الحادث موقفاً سليماً فحسب ، بل إنه ارتبط بمحالفته مع البرتغال على أثر استيلائهم على هرمز ، مما يقدم لنا دليلاً آخر على عدم تيمية هذه الدولة التجارية للصقويين . ومن الجائر أن نفسر موقف الشاه إسماعيل بأن إخضاع البرتغاليين لهرمز قد جاء في أعقاب هزيمة شالديران . ونظراً إلى افتقار فارس القوة البحرية فقد كان أول شرط للمحالفته هو أن تقدم البرتغال أسطولها لمساعدة الشاه على بسط سلطته في البحرين والقطيف (١) وفي مقابل ذلك يسلم الشاه بالحماية البرتغالية لهرمز ، بل ويتنازل عن ميناء جوار على ساحل بلوشستان . وجاء في المحالفة أن الدولتين ستبادلان المساعدة ضد الثمانيين كما نص على فتح جوا للتجار الفرس .

لم يفتقر أحد من الطرفين إلى ذلك الاتفاق نظراً جديده ، ومصرعان ما أرسل البرتغاليون حملة لغزو البحرين لحسابهم وحدهم ، ولعلمهم أصبحوا ينظرون إلى أنفسهم كورثة لدولة هرمز التي كانت البحرين من توابعها . وفي سنة ١٥١٥ نزولوا في مكاف قرب النامة بالجزيرة الرئيسية وأقاموا هناك حصناً مازال آثاره

(١) كان الشائع حتى ذلك الوقت استخدام كلمة قطيب للدلالة على إقليم الأحساء بأكله

ظاهرة حتى الآن ، ولقب قائد الحملة أنطونيودي كورديابل البحرين . وانتهى عمل البرتغاليين عند هذا الحد ، فلم يفكروا في استغلال مصائد اللؤلؤ ، بل اكتفوا بتحصين الجزيرة من الوطنيين تحت تهديد تارك الحصون المبعثرة هنا وهناك في شواطئ الخليج وجزره .

ودغم ذلك فقد تألفت شعوب الخليج لوجود هؤلاء النزاة الذين انتصروا بالقسوة وبالتقسف في جمع الأموال دون حساب . وما كادت أيام موت البوكرك تشيع بين سكان الخليج حتى رسمت خطة لنزاة عامة تحت قيادة حكام هرمز . ومن الأمور التي نبعث على الدهشة حقاً أن يتوصل أهل الخليج في هذا العهد إلى خطة محكمة على هذا النحو ، فقد تقفوا على أن تهجم جميع الحصون البرتغالية في المنطقة ليلية ٣٠ نوفمبر من عام ١٥٢١ . وأوشكت الخطة على النجاح لولا أن شذ حاكم مسقط الذي كان على خلاف مع هرمز ، واستطاع البرتغاليون أن يرسلوا الدجندات في آخر لحظة إلى تلك الجزيرة التي تزعمت الحركة ، وبدا قضى عليها في المناطق الأخرى . والنتيجة الطبيعية لهذا الحادث هو إسقاط الإدارة الوطنية من الجزيرة . وعلى أثر ذلك أخذ سكانها ينادون بها إلى جزيرة قشم المجاورة ، ثم تفرقوا في موانئ الخليج الأخرى ، ولم يستطع البرتغاليون أن يديروا الحركة التجارية في الخليج ، وفي ظل حكمهم العسكري انتهى ذلك العمران الدهش الذي عاشته هرمز أكثر من مائتي عام .

الذين كانوا يتمتعون بحماية الدولة ، وقد ظهر الأول في مياه الخليج بين عامي ١٥٥١ ، ١٥٥٣ واستولى على القطيف ومسقط ولكنه لم يحتفظ بهما . وفي سنة ١٥٨١ اشتهر مغامر عشائى آخر يدعى على بك وأصاب اللوحة البرشالية بأضرار جسيمة في المحيط الهندى ، ونزل بمسقط وغيرها من موانئ الخليج . ولكن مثل هؤلاء البحارة لا يسلكون أنفسهم عناء الحكم المستقر . وهكذا قبض الدول والشعوب التي هي أكثر النضالاً بنظام الخليج أن تقوم بمهمة تحرير بلادها من التزول والبروتال . وقد بدأت بذلك الدولة الصفوية ثم تبعها عرب عمان مع ملاحظة أن الفرس استمروا بالإنجليز وبالقبائل العربية النازلة على الشاطئ الشرقى ، بينما اعتمد العرب على أنفسهم في الفصل ضد الغزاة . وقبل أن تستعرض الأحداث التي أدت إلى تحرير الخليج من البرتغاليين نشير إلى الأسباب العامة التي تفسر تدهور القوة البرتغالية في نهاية القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر . من ذلك أن البرتغال فقدت استقلالها وضم إلى إسبانيا سنة ١٥٨٠ ولم أن ملوك إسبانيا ظلوا يزعمون مصالح الامبراطورية البرتغالية كذلك انصفت البرتغاليون بروح التعصب والتسوية في معاملة الشعوب الآسيوية الإفريقية ، ولم يكثر ثروتها بتدعيم التجارة معهم تلك الشعوب . وكما نشيرنا من قبل كانت سياستهم زعمى إلى القهر العسكرى ثم استقلال الشعوب القهورة في استخراج المواد الخام . وبالإضافة إلى ذلك اعتمد البرتغاليون اعتماداً كبيراً على العبيد أو الرترقة من الهند . وكان اللاباريون مثلاً يشكلون نصف حامية هرمز .

وما أضف النظام الاستعماري البرتغالي أن اللاك كان يحتكر تجارة السلع الربيحة فلم يترك مجالاً للبرجوازية التي كانت أكثر نشاطاً في النظام الهولندى أو البريطانى كما سئرى ، فإن تأسيس البرجوازية للشركات الاحتكارية كان يربط مصالح كثير من الأفراد بحركة الاستثمار . يضاف إلى ذلك كله ما رأيناه من عدم وجود نظام دقيق في البحرية ، وتكرار حوادث التمرد والاضرابات بين كبار الضباط . وأخيراً ظهرت قواتان بحريتان في المحيط الهندى في أوائل القرن السابع

التدهور

بلغ البرتغاليون ذروة قوتهم في منتصف القرن السادس عشر ، وكانت ألامهم فرصة للتوغل شمالاً حتى البصرة ، ذلك لأن شيخ القبيلة الرئيسية هناك كان يشجع باستقلال تام في حكم شط العرب ، فلما قور المنانيون تحويل البصرة إلى متسلمية سنة ١٥٤٩ استنجد ذلك الزعيم القبلى بالنزاة البرتغاليين ، وفي نفس الوقت استنجد عرب الأحساء والبحرين بالدولة العثمانية^(١) وتميز النصف الشمالى من القرن السادس عشر بالصراع بين هاتين القوتين في الخليج العربى ، غير أن المنانيين لم يستطعوا أن يقوموا بعمل حاسم في الخليج كما فعلوا في البحر الأحمر . فقد حلوا محل الهالك في مصر للدود من هذا البحر . وفي سنة ١٥٣٨ احتلوا عدن وقلعوا باب النذب في وجه النزاة وأرادوا الاتصال بدولة المنول في الهند ولكنهم عجزوا عن ذلك وبقي أسطولهم ضعيفاً في المحيط الهندى وفي الخليج العربى ، ويرجع ذلك إلى سببين

أولاً : إن قواعد الأسطول العثمانى كانت مقصورة على حوض المتوسط حيث توجد إمكانيات لبناء السفن .

ولما لم يكن يوسع الأسطول العثمانى أن يصل إلى المحيط الهندى عن طريق رأس الرجاء الصالح فقد كان لابد من بناء سفن في السويس أو البصرة . ويسدو أن العثمانيين وجدوا من الصعوبة بمكان نقل الأخشاب إلى هذا الميناء الأخير .

ثانياً : ترك العثمانيون معظم النشاط البحرى في منطقة المحيط الهندى لروح الغامرة عند بعض الأفراد من البصارة المشهورين مثل بيربك والريس مراد

عشر ، هم الأسطولان الهولندي والإنجليزي . وتبرز هذان المنافسان الاستعماريان بأبهما كأنهما أكثر ادراكا للصالح التجارية . وقد استطاعا أن يحظيا بمكانة أفضل عند الدول الآسيوية كما حدث بالنسبة لمارس .

ذلك أنه رغم وقوع عداوات للتحالف بين البرتغاليين والفرس في أوائل القرن السادس عشر ، فإنه كان من المستحيل على الحكام الصفويين أن يتجاهلوا مبدأ التضامن الإسلامي . وقد فتح الشاه الصفوي طهماسب بلاده لرئيس دولة النور الإسلامية في الهند ويدعى هميون وقدم له المساعدات لمحاربة البرتغاليين .

وفي سنة ١٥٨٧ ارتقى عرش فارس حاكم من طراز جديد يدعى الشاه عباس ، وقد تصادف عهده مع تدهور قوة البرتغاليين في الشرق ، فاستفاد من تلك الظروف لكي يسطر نفوذه على بعض ممتلكاتهم في الخليج ، مع أن الشاه صرف سنوات عديدة من حكمه في تدعيم مركزه بالشمال علما كإفعل الشاه إسماعيل ، مما يدل على أن مركز مثل الدولة الصفوية كان في آسيا الوسطى ، بينما أن شواطئ الخليج البرقية كانت تخضع لتبائل عربية خالصة أو عربية مختلطة بالفرس . ولتصاح الشاه في أي عمل ضد البرتغاليين كان عليه أولاً أن يتبع بنأييد تلك القبائل .

إنه الشاه عباس نحو الخليج في أوائل القرن السابع عشر ، ووقف عاجزاً عن الحصون البرتغالية الترابية على الشاطئ الشرقي ، لذا يجدد بنا أن قسما : كيف تمكن الشاه من الاستيلاء على البحرين سنة ١٦٠٢ بالرغم من أن ذلك يحتاج إلى قوة بحرية هائلة ؟ ومن المعروف أن فارس كانت تعتقد مثل هذه القوة ؟ الراجح أن البرتغاليين كانوا يريدون تخفيف أعبائهم العسكرية فانسحبوا من تلك الجزر مكتفين بالسيطرة على مدخل الخليج ، يدل على ذلك أيضاً أن إسبانيا التي التي كانت مستولاة عن الإمبراطورية البرتغالية كانت ترى في الدولة العثمانية الخصم الرئيسي لها في حوض المتوسط ، فربما اعتقدت أنه من الممكن الاستفادة من

الصراع العثماني الفارسي في الشرق والتغارب مع الفرس في نظير تنازلات لا تمنح إسبانيا مباشرة مثل التنازل عن جزر البحرين .

وعما حدثنا على هذا الاعتقاد الخطاب الذي أرسله ولييب الثاني إلى نائب الملك بالهند سنة ١٦٠٧ والذي يأمره فيه بمحاولة استرداد البحرين لمنع وقوعها في يد المماليك . نقل هذا الخطاب أعميات المبعر عن وجهة النظر الإيرانية^(١) ولم تنقطع المحاولات بعد ذلك للتوفيق بين البرتغاليين والشاه عباس . ومن الغريب أن التناحر الإنجليزي وروبرت شارلي هو الذي كان يقوم بدور الوسيط لهذا الغرض . وكانت آخر المحاولات هي وصول مبعوث من ملك إسبانيا إلى فارس سنة ١٦١٨ وقد رحب الشاه بالعروض التجارية التي تشمل إستيراد كييات كبيرة من حور فارس ، ولكنه استطاع بمطلب قدمه الإسبان مؤداه أن يعتمد الشاه بأحس ترام المراكز البرتغالية في الخليج .

ولا شك أن اللابسات الجديدة التي أحاطت بفارس سنة ١٦١٨ هي التي أغرت الشاه عباس بهذا الشدد ، فمن جهة انتهت مرحلة من مراحل الصراع بينه وبين الدولة العثمانية ، فاستطاع أن يتفرد للجنوب وأن يحصل على تعاون العرب الفارسيين في إقليم لار . ومن جهة أخرى كان الإنجليزي قد بدأوا يوثقون صلاتهم التجارية مع فارس ، ووجد الشاه فيهم عملاء أفضل من البرتغاليين وشرع في منحهم امتيازات تجارية . وتوسع في منح هذه الامتيازات كما سنرى في نظير اكتساب تناوهم معه ضد البرتغاليين . وكان من بين هذه الامتيازات إقامة وكالة تجارية في جسد الواقعة على خليج عمان ، وذلك تلافياً لروهم بمركزهم وقرصهم لئلا يارات البرتغاليين من حصونهم الشبعة في تلك الجزيرة . ورغم ذلك فإن البرتغاليين صمموا على قطع سبل الملاحة على التجارة البريطانية مع فارس منذ البداية . وهكذا حينما خرجت أول قافلة بريطانية من سوريات في الهند متجهة

٦- يقدم الإنجليز مساعدات بحرية لفارس (١)

لم تصادف القوات التحالفية مقاومة عنيفة من جانب البرتغاليين ، فقد بدأت تلك القوات بهجمة الحصن البرتغالي في قسم والذي كان مقاماً لتأمين موارد المياه في تلك الجزيرة . وعلى أثر ذلك سلمت حامية هرمز في يناير سنة ١٦٢٢ وعمل الشاه الاتفاق بحيث صار للفارس حق إقامة حاميات في الجزيرة دون قيد . وتطلع بعد ذلك إلى العبور نحو الشاطئ العربي للاستيلاء على مسقط وغيرها من موانئ عمان ، ولكنه لم يوفق إلا للنزول في خورفكان وصحار مدة قصيرة ، ولم يلبث البرتغاليون أن استردوا مواقعهم واستمرت الحرب البحرية عنيفة بين البرتغاليين من جهة والإنجليز والفارس من جهة أخرى ، وتعرض ساحل فارس لهجمات عديدة ، ولكن سقوط هرمز كان ضربة قاضية على هيبة البرتغاليين في الخليج .

وفي ذلك العهد كانت عظمة الدول ترتبط بحياة الأشخاص ، وهكذا انتهى دور فارس في الخليج بمجرد وفاة الشاه سنة ١٦٢٩ . على أنه في السنوات الأخيرة من حكمه تمكن من الاستيلاء على بندا سنة ١٦٢٣ وتجددت الحرب بينه وبين الهنابيين ، غير أن هؤلاء عادوا إلى حكم العراق في الثلاثينات . كذلك استغل الشاه سقوط هرمز فبنى في مواجهتها ميناء جديداً محل القرية الصغيرة التي كانت تعرف بمحمرون ، وأطلق عليه اسمه « بندر عباس » وفتح هذا البناء للتجارة الأوربية ، وسنراه في مناسبات عدة وقد اكتسب أهمية خاصة في تاريخ الخليج الحديث .

وما يسترعى الانتباه أن الشاه عباس لم يجوز هذه الانصارات على البرتغاليين إلا بعد أن دفع عنها غالباً غلب الامتيازات الأوروبية : الهولندية والإنجليزية إلى بلاده وبالتالي إلى بقية أرجاء الخليج .

إلى فارس اعترض البرتغاليون سبيلها . وقد أدى ذلك إلى وقوع اشتباك قرب حبسك سنة ١٦٢٠ انتهى لصالح الأسطول البريطاني . وقد جعلت هذه الأحداث من الإنجليز حذاء طبيعيين للشاه في نضاله ضد البرتغال . غير أن الإنجليز رفضوا في بداية الأمر تقديم أي معونة بحرية للشاه ، ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين ، الأول : أن شركة الهند الشرقية المسؤولة عن العلاقات مع فارس شركة تجارية مهمتها تخفيض النفقات الحربية إلى أقل حد ممكن ، وكان اعتقاد المسؤولين في الخليج أن هرمز محصنة تحصيناً قوياً وتحتاج إلى قوات ونفقات هائلة للتغلب عليها . ولذا لم يوافق : أنه كانت توجد حالة سلم بين بريطانيا وإسبانيا في ذلك الوقت ، ولذلك استعطر الشركة إلى دفع رشوة للحكومة حينما تنقض هذا السلم وتقرر التماون مع الفرس للاستيلاء على هرمز . فما الذي حول رأى المسؤولين البريطانيين في الهند للقيام بهذه النافرة العسكرية ؟

لقد هدد الشاه بسحب الامتيازات التي حصلت عليها الشركة في فارس ، وفي نفس الوقت وعد التجار الفرس بتوزيع مكافآت سخية على البحارة الإنجليز الذين سيساهمون في العمليات . وبناء عليه جرت المفاوضات بين مينكس السفير البريطاني وممثل الشركة في نفس الوقت ، وبين حكومة الشاه بشأن التماون في هرمز ، وتم الاتفاق على الأسس الآتية :

- ١- تقسم النفاذ بالتساوي بين فارس وبين شركة الهند الشرقية .
- ٢- تسلم القلعة الحالية للإنجليز ويسمح للفرس بإقامة قلعة خاصة بهم .
- ٣- يسلم الأمرى المسيحيون للإنجليز والسلمون للفرس .
- ٤- تقسيم رسوم هرمز بالتساوي بين الشركة وحكومة الشاه .
- ٥- تعق التجارة البريطانية من الضرائب في هرمز والوانى الفارسية القريبة منها .

لقد كان سقوط هرمز ضربة قاضية على النفوذ البرتغالي في الخليج العربي ولكنه لم يضع حداً نهائياً له ، وقد ظل الفرس عاجزين عن تخلص الشاطئ الشرقي من جميع الحصون البرتغالية ، وبقي أحدها قائماً في جلفار حتى نهاية القرن السابع عشر تقريباً . أما الهنديون فقد تبدلت سياستهم تماماً إزاء البرتغاليين نتيجة الحرب مع فارس ، فحين استولى الشاه على بغداد استعان حاكم البصرة الهندي بالبرتغاليين وظهرت خمس سفن برتغالية في شط العرب لتساهم في الدفاع عن البصرة ، وفي مقابل ذلك حصل البرتغال على امتيازات اقتصادية وسياسية في جنوب العراق ، وقيمت سفنهم تتردد على شط العرب حتى سنة ١٦٤٠ أما الأديرة التي أقاموها في هذه الحقبة فقد استعمرت بعد ذلك مدة طويلة . وهكذا يمكن القول بأن الدولة العثمانية خرجت عن سياستها التقليدية السابقة والتي كانت تجعل منها حامية للعالم الإسلامي من النزو الأيبيري سواء في الغرب أو في الشرق ، وقبض لورب عمان أن يتموا الرحلة النهائية الهامة في تحرير الخليج من فلول البرتغاليين .

الفصل الثاني

التجارة الأوروبية

شركات الاحتكار

كان هدف البرتغاليين من التوسع الاستعماري هو القهر العسكري واستئلال هذه القوة للحصول على موارد اقتصادية ، وحينما ظهر الهولنديون والإنجليز في أوائل القرن السابع عشر بالحيط الهندي اتبعوا سياسة جديدة ، فهم يقصدون التجارة أولاً ، ثم تأتي بعد ذلك القوة الحربية لحماية تلك التجارة . وقد تكلفت شركات تجارية مساهمة بحركة الاستعمار الهولندي والبريطاني في آسيا وتأسست الشركتان الهولندية والانجليزية تقريباً في نفس الوقت (١٥٩٤ - ١٦٠٠ على التوالي) وبمرور الوقت حصلت هذه الشركات على (حقوق ملكية) فكانت الحكومات تتنازل لها عن حق إعلان الحرب وعقد الماهدات مع الدول الآسيوية أو الأفريقية التي تقع في مناطق احتكارها .

وبينما تركزت جهود شركة الهند الهولندية في جزر الهند الشرقية ، انصرفت الشركة البريطانية إلى شبه جزيرة الهند ذاتها ولكن ذلك لم يمنع الشركتين من أن توسعا أعمالهما في جميع السواحل الواقعة على الطريق إلى مناطق امتيازاتهما .

لاعتداءات البرتغاليين ، وبالتالي فإن الشركة ستتحمل أعباء هائلة لحماية تجارتها . ومن المعروف أن وجه الاعتراض الأول قد انتهى في سنة ١٦١٨ بفشل وساطة شيرلي بين إسبانيا وفارس .

وحتى من قبل أن يحدث ذلك تناقضت الشركة عن اعتراضات رو ، وأرسلت مندوباً عنها يدعى كانوك إلى أصفهان حيث حصل من الشاه على امتيازات أكثر تفصيلاً في سنة ١٦١٧ ، ومن بين هذه الامتيازات تعهد الشاه بحماية التجار الإنجليز ، وإعفاء نسبة كبيرة منها من الرسوم . وحصل الرعايا الإنجليز على حق حمل السلاح في فارس وحرية إقامة المصائر الدينية ، وعدم التبعية للقضاء الوطني (١) . وبعد هذا الشرط الأخير مقدمة لنظام الامتيازات القضائية الذي كان سائداً في الدولة العثمانية ، والذي لم يستقر في فارس إلا في القرن الثامن عشر . وما يسترعى الانتباه بهذا الصدد أن هذه الامتيازات أودعت إلى الدولة العثمانية وإلى فارس كذلك في عهد حكم أقوياء مثل سليمان القانوني والشاه عباس ، والظاهر أنهم لم يقدروا النتائج الوخيمة التي ستؤدي إليها هذه الامتيازات حينما يذهب الضعف إلى بلادهم .

أنهى الإنجليز خلافاتهم بأن جعلوا العلاقات مع فارس من اختصاص شركة الهند الشرقية ، وذلك منذ سنة ١٦٢٠ وأبداء من هذا العام سفيراً إنجليزياً ولو بصورة مقطعة في أصفهان وهي العاصمة الجديدة التي نقل إليها الشاه عباس مقراً حكمه ، فصار أقرب إلى الخليج من العاصمة القديمة تبريز . وفي نفس هذا العام جرت المحادثات الخاصة بالتعاون العسكري ضد البرتغاليين فالتزمت الشركة هذه الفرصة وحصلت على امتياز جديد هو احتكار تجارة الحرير الصادر من فارس على أن يتم نقله من موانئ الخليج مباشرة دون المرور بالأراضي الألمانية . وخلاصة القول إن سياسة الشاه عباس تمد مسئولته إلى حد كبير عن انتعاش منطقة الخليج لشركت الاستثمار الاحتكارية

(١) أنظر الوثائق التي نشرها Saldanha وهي مختارات من أوراق حكومة بنجالي.

ومن الواضح أن الإنجليز يحكم الموقع الجغرافي كانوا أقرب إلى منطقة الخليج . والحق إن اتصالهم بفارس يرجع إلى عهد سابق على تأسيس شركة الهند الشرقية بكثير ، ففي سنة ١٥٥٩ نزل جنسكنسن مندوب الشركة المسكونية شهر الفولجا ووصل إلى فارس عن طريق بحر قزوين ، وفي سنة ١٥٨٣ وصل إلى تبريز أربعة من الناصريين الإنجليز واشتهر من بينهم الأخوان أنطوني وروبرت شيرلي اللذان احتلّا مكاناً مرموقاً في بلاط الشاه عباس . وإذن فقد جرت الاتصالات الأولى بين بريطانيا وفارس عن طريق بعيد عن الخليج العربي ، وحتى بعد تأسيس شركة الهند الشرقية وضعت المواقيل أمام الشركة لكي يحال دون بلغت النظر إلى طريق الخليج . وكان لا بد من انتظار نشاط شركة الهند الشرقية التي أرسلت في سنة ١٦١٥ أول مبعوث لدراسة الإمكانيات التجارية في المنطقة .

استطاع ستيل مندوب الشركة أن يطرف بموانئ الخليج الشرقية ، وأن يقابل الشاه ويحصل منه على فرمان يأمر به رعاياه بحسن استقبال الإنجليز في أي مكان يختارونه . وقرح ستيل أن تتخذ الشركة ميناء جسك كمركز للتعامل مع فارس ، ويرجع هذا الاختيار إلى أن الميناء يقع على خليج عمان فلا يحتاج الأمر إلى المرور بخصين عرهمز الذي يسيطر عليه البرتغاليون .

كان توماس رو يمثل حكومته لدى الدولة النورية الحاكمة في الهند ، وكثيراً ما كان يتدخل في أعمال الشركة ، وهكذا اغترض على مقترحات ستيل مستنداً إلى الأسباب الآتية : وجود مفاوضات بين فارس وإسبانيا على أساس أن تعهد الأخيرة بشراء جميع صادرات فارس ، وبأن تزودها بجميع حاجياتها من منتجات الشرق الأقصى ، وفي مقابل ذلك تمنح ميناء على شاطئ الخليج ، فإذا نجحت هذه المفاوضات فلن يكون هناك مجال للتجارة البريطانية . ومن جهة أخرى يقع ميناء جسك بعيداً عن مراکز العمران في فارس ، ويمكن ترض الملاحه على أي حال

التنافس الإنجليزي الهولندي

في أثناء التحالف الإنجليزي الفرنسي ضد البرتغاليين قدم الهولنديون مساعدات حربية عظيمة في مناسبات عدة، وقد دفعهم إلى ذلك الاتحاد مع الإنجليز في القبة البروتستنتية خلافا للبروتال الكاثوليك. وعلى أثر طرد البرتغاليين من هرمز شرع الإنجليز في إقامة وكالة لشركة الهند الشرقية بإبناء الجديد - بنقلر عباس سنة ١٦٢٣ ولما أن الشام يسمح لهم بإقامة حصن لحماية الوكالة خلافاً لما كانوا يربون.

وسرعان ما لحق التجار الهولنديون بالإنجليز، وتولت المصالح التجارية «على الإخوة البروتستنتية» وتمتعت التجارة الإنجليزية في تلك السنوات الأولى منذ إقامة الوكالة في بندر عباس، فلم تزد في المتوسط عن ألف وستة مائة جنيه سنوياً. وبحلت الشركة أمثال تصفية أعمالها وجرت المناقشات حول ذلك الأمر بين الجهات المشغولة في لندن وفي سوربات، مقر الشركة حينذاك بالهند، واحتج أصحاب التصفية بأن الإنجليز قد قدموا تفصيلات عامة لمساعدة الفرنسي ضد البرتغاليين، والآن يتمتع الهولنديون وحدهم بإعطاءات ثامة من الرسوم. نعم إن الإنجليز يقدمون رسوماً مخفضة ولكن تفصيل الموردين أدى إلى سيطرتهم على تجارة الحرير. وتسايل المختصون: هل يجب استعمال القوة لإجبار فارس على تغيير سياستها أو هل يمكن في هذه الحالة إرسال حملة برية، أم يكفي بحصار بحري. وكان الرأي السائد حول تجارة فارس لاسمادي شيئاً من تلك الأشياء. وأخيراً لم يكل الشركاء في

بندر عباس على ضرورة الغاء خوفاً من تحول الهولنديين من التنافس التجاري إلى السيطرة السياسية على منطقة الخليج^(١).

وفي أثناء تنازل الرأي حول تلك المشكلة وقع نزاع شخصي بين دوربشتيرلي وبين ميموت الشاه في لندن، فرأى الملك شارل الأول أن يبعث بمندوب خاص إلى الشاه عباس سنة ١٦٢٧ ووقع اختياره على السير ديموركن كمن لهذه المهمة ولم تسفر هذه البعثة الملكية عن نتيجة تذكر، واستمرت التجارة الهولندية في فارس في نحو مطرد.

وقد يكون ذلك راجعاً إلى ما يشتهر به الهولنديون من تخفيض أسعار البيع ولكن يجب ألا ننسى أنهم استخدموا القوة العسكرية أيضاً لانتزاع الامتيازات المتوقعة من الدول الآسيوية والإفريقية التي حصلوا عليها، وبالنسبة لفارس أرسل الهولنديون حملة بحرية إلى الخليج سنة ١٦٤٥ بقيادة الكومودور بلاك، وقد هددهم الحملة بضرب ميناء بندر عباس بحجة أن الحكومة الفارسية حصلت على رسوم تجارية لا حق لها فيها، كما حارب بلاك الاستيلاء على جزيرة قشم دون جدوى، ورغم ذلك فشل بعد أذعن الشاه لتهديد الهولنديين وقابل القائد الهولندي في أصفهان ومنح الهولنديين إعطاء تاماً من الرسوم على استيراد الحرير.

لمت التجارة الهولندية ندوة ازدهارها في الخمسينات من القرن السابع عشر أي في عهد حكومة كروميل بإمبارا، تلك الحكومة التي دخلت في شبه حرب مستترة مع هولندا وحملت البحرية البريطانية أثناءها هزائم عدة، وقد زودت صدق تلك الأحداث في الخليج فهاضرت الوكالة البريطانية ببندر عباس وعمات شركة الهند الشرقية على إقامة وكالة الخليج واختارت ميناء البصرة الناجح للحملة الصافية، ولم يمنع ذلك الهولنديين من أن يقتصروا خصوصهم إلى شط العرب، وفي تلك الأثناء كان متوسط سفن الهولنديين التي تتردد على بندر عباس عشر أسنوياً.

(١) انظر هذه المناقشات في تاريخ بروس لفرصة الهند الشرقية Bruce I, p. 46

إخلاءها في سنة ١٧٦٥ وعادت إلى حكمها العرب . وقد سبق ذلك كما رأينا إخلاء البصرة وبوشهر وأخيراً بندر عباس في سنة ١٧٥٩ .

٣

بلد التفوق البريطاني

يلاحظ مما سبق أن الهولنديين تناولوا نشاطهم في أواسط القرن الثامن عشر إلى القسم الشمالي من الخليج ، ويبدو أن ذلك كان اتجاهها عاما للدول الأوروبية التي كان لها نشاط في الخليج العربي في النصف الأخير من هذا القرن .

وربما يكون السبب في ذلك هو الرغبة في تحقيق مصلحة جديدة بخلاف التجارة مع أقطار الخليج ، وأعني بها نقل بريد الهند وربما البضائع الخفيفة أيضاً من الخليج إلى حوض المتوسط عبر العراق والشام ، أمى العودة إلى أحد الطرق المشهورة قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح . فقد كشفت حرب السنوات السبع عن الأضرار التي تترتب بسبب تأخر نقل الأخبار عن طريق الرأس ، إذ كانت أسرع رحلة عن هذا الطريق بين أوروبا والهند تستغرق أحد عشر شهراً ، بينما أن نقل الأخبار عبر الخليج فصحراء الشام لغرض المتوسط قد يتم في خمسة أشهر . وقد ظلت السلطات البريطانية والفرنسية تجهل أخبار الحرب في أوروبا بعد قيامها بسنة كاملة . وما كادت الحرب تضع أوزارها حتى استعرت بريطانيا وكافة البصرة . ومن المعروف أن تلك الحرب التي نشبت بين إنجلترا وفرنسا من سنة ١٧٥٦ إلى سنة ١٧٦٣ لم تقتصر على القارة الأوروبية ، بل كان النزاع على المستعمرات من أهم صوراها . وأسفرت عن نتائج بعيدة الأثر في هذا الميدان . فقد تنازلت فرنسا لانجلترا بقتضى معاهدة الصلح الوقعة في باريس في فبراير سنة ١٧٦٣ عن جميع ممتلكاتها في شبه الجزيرة الهندية ، وبذلك خلا الميدان لبريطانيا وحدها ليلسط نفوذها حول المناطق الناحقة للمحيط الهندي .

ويبدو أن علاقة فارس بالهولنديين ازدادت سوءاً فيما بعد بدليل أن وكالة بندر عباس أقلت في سنة ١٧٣٠ أي في داية ظهور سلطة نادر شاه الأفشاري ، ونقل الهولنديون وكالتهم إلى البصرة ولم يودوا إلى فارس إلا بعد نهاية حكم هذا الشاه الناصر ، ولكنهم لم يستقروا فأقاموا فترة في بوشهر ولم تنش وكالتهم الثانية في بندر عباس إلا فترة قصيرة بين عامي ١٧٥٢ ، ١٧٥٩ والظاهر أن ممثلي الشركة في منطقة الخليج هم الذين ألجوا على التثبت بالنفوذ المتداعي . ومن بين هؤلاء البارون نيهاوزن الذي تولى وكالة البصرة ما بين عامي ١٧٣٠ ، ١٧٥٣ فجنا ضيق عليه الخناق سواء من السلطات المحلية أم من الدول الأوروبية التي حسدت الهولنديين ، قرر نقل الوكالات من اللوانى الخاضعة لفارس أو الدولة العثمانية والانتقال إلى جزر محصنة حيث يستطيع الهولنديون أن يستولوا بالعمل ، وهكذا أخذوا وكالتي بوشهر والبصرة وانتقل إلى جزيرة صغيرة قرب بوشهر تسمى جزيرة خراج .

كانت هذه الجزيرة مثل معظم جزر الخليج تابعة لحكام من العرب الذين تشهر أمرهم بامتلاك السفن والبارية في شئون الملاحة ، وكان حاكم خراج يدعى الشيخ نصر ، وقد قبل التنازل عنها للهولنديين مقابل إتاوة سنوية . غير أن الهولنديين ارتكبوا عدة أعمال كان من شأنها إثارة بغض العرب وكراهيتهم ، فقد حاولوا أن يمارسوا النوص على اللؤلؤ سراً ، فاكشف العرب أمرهم ، ثم عمدوا إلى جلب المستوطنين نذكر وود الوكيل البريطاني في بندر عباس الذي زار الجزيرة في ذلك الحين أن الهولنديين جلبوا ثمانين عائلة وأخذوا يطردون سكانها العرب (١) لذلك أخذ الشيخ مهنا بن نصر يوجه ضرباته إلى الهولنديين من جزيرة أخرى تابعة له تدعى ريج وكان نيهاوزن قد غادرها في سنة ١٧٦٠ وتخرج مركز الهولنديين بد ذلك ، ورأت الشركة أنه من العيب الاتفاق على هذه الجزيرة النائية ، لذلك قرر

(١) نشرت المجلة الآسيوية بحثاً قهمن هذه الجزيرة تناسبة احتلال الإنجليز لها ١٨٣٨
Asiatic Journal, september 1838

كانت أول خطوة اتخذتها حكومة بمباي تهيئدا لاستخدام الخليج طريقا للمواصلات ، هي إنشاء قنصلية في البصرة الواقعة في نهاية خط الملاحة في الخليج ، وصدر بذلك فرمان عثماني سنة ١٧٦٤ . وكانت الخطة الرسومة لسير البريد هي أن تكون البصرة محطة لنقل الرسائل من الطريق البحري إلى طريق القوافل الذي يسير غرب الفرات ، ثم عبر بادية الشام ، وينتهي إلى حلب . وهناك تتولى الوكالة الإنجليزية التابعة لشركة شرق للتوسط نقله بسفنها إلى الجزر البريطانية . فقد كانت حلب من أهم المراكز التجارية لهذه الشركة وأقدمها وعلى صلة منتظمة بأوروبا .

وهناك سؤال لا بد أن يتبادر إلى الذهن وهو : لماذا اتجه تفكير الإنجليز إلى الخليج دون البحر الأحمر مع أن المسافة التي يجب عبورها على الأرض بين السويس والإسكندرية أقصر بكثير من المسافة بين البصرة والإسكندرونة ميناء حلب ، أي أن طريق البحر الأحمر أقصر من الخليج ؟

الجواب هو أنه فضلا عن عدم وجود أي تشييل تجارى أو سياسى لبريطانيا في المدن المصرية كما هو الحال في حلب في ذلك الوقت ، فقد كانت الدولة العثمانية تمنع الملاحة الأوروبية في البحر الأحمر ما بين الحما والسويس بقصد المحافظة على الأمان الإسلامية المقدسة بالحد من الدول المسيحية .

نعم نقض هذا المبدأ أكثر من مرة في منتصف القرن الثامن عشر ، ولكن الدولة العثمانية عادت فأكدته في ١٧٧٩ ولم يفتح البحر الأحمر للملاحة الأوروبية إلا بعد مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ، وبقي الخليج هو السبيل الوحيد الذي يمكن اتباعه لنقل البريد . وقد نقض مبدأ حظر الملاحة على الأوروبيين في البحر الأحمر بمناستين :

الأولى : حينما لاحظ أشراف مكة الفوائد المادية التي ستعود عليهم بفتح ميناء جدة للملاحة الأوروبية ، وما سيؤدي إليه ذلك من تشييط التجارة وتحصيل الرسوم الجركية عنها .

والمناسبة الثانية : حينما تزعم على بك الكبير إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية ، فمقد مع بروس مندوب شركة الهند الشرقية اتفاقا في سنة ١٧٧١ يقضى بحماية التجارة الإنجليزية عبر مصر وتحديد الرسوم الجركية بـ ٨٪ . وقد أكد محمد أبو الذهب هذا الاتفاق فيما بعد ، غير أن الدولة العثمانية ألغت الاتفاق بعد استرداد شىء من سلطتها في مصر (١) .

وكان استخدام البحر الأحمر كان يفترض إقامة علاقات طيبة مع مصر فقد تطلبت الملاحة في الخليج إقامة علاقات ودية بين الهند وولاية بندا العثمانيين . ورغم أن هذه الولاية كانت تحكمها منذ سنة ١٧٠٤ أسرة شبه مستقلة من الهالك الكرج ، فإنها كانت تلتزم في علاقاتها الخارجية مظاهر السيادة العثمانية . وعلى ذلك كان ولاية بندا ينفذون نظام الامتيازات الأوروبية المعمول به في بقية أنحاء الدولة ، مما ساعد على نشاط التجارة بين الهند والعراق ، كما أن ولاية بندا كانوا يستوردون الأسلحة من الهند . وحينما هاجم الفرس البصرة في عهد كريم خان الزندى اضطرت السلطات البريطانية في الهند إلى تقديم بعض المساعدة إلى ولاية بندا . ولم يكن الإنجليز بحاجة إلى كسب ود الولاية فحسب ، بل كان لابد من الاتصال برؤساء العشائر للسيطرون على جنوب العراق وبادية الشام مثل عشائر كعب والنتفق . وفي أثناء حصار البصرة اتصل الإنجليز بالطرف الشمالي لشبه الجزيرة العربية حينما نقلوا الوكالة إلى الكويت وسعودون إليها في مناسبة أخرى حينما تسوء العلاقات بينهم وبين داود باشا وإلى بندا سنة ١٨٢١ .

أبصرنا إلى أن الإنجليز كانوا يبعون هدفين من وراء نشاطهم في الخليج خلال هذه الحقبة : استخدام الطريق البري لنقل البريد ، وتوسيع النشاط التجاري بعد أن ثبتوا أقدامهم في الهند . وفيما يتعلق بهذا الهدف الأخير يلاحظ أن شركة الهند الشرقية مارست نشاطها في العراق وفارس . وكانت تجد في العراق أمنا

ويسمح الاتفاق بإقامة حرس خاص لحماية الوكالة في بوشهر .

ولمذا الاتفاق أهمية خاصة لسببين :

أولاً : إنه إذا كان قد عقد في بداية الأمر مع حاكم محلي ، فإن كريم خان الزندي الذي استولى على السلطة في فارس بين عامي ١٧٥٧ ، ١٧٨٠ ، عمم الامتيازات الإنجليزية بالنسبة لجميع الدوائن الأخرى . ومما جاء في فرمان الشاه الجديد « إن ولیم أندرو برابرس حاكم الأمة الإنجليزية في الخليج ، بعد أن أقام وكالة لشركة الهند الشرقية في بوشهر ، أرسل إنينا توماس دوقورد وقررتا منحه جميع الامتيازات المنصوص عليها في الاتفاق مع شيخ بوشهر ، وجعله سارياً على جميع السواحل التابعة لنا » .

ثانياً : إنه ابتداء من عقد هذا الاتفاق أصبحت بوشهر أهم مركز للتفود البريطاني في منطقة الخليج العربي وأخذت بعد ذلك متراً للقيم العام الذي أداره السياسة البريطانية في الخليج إلى أن انتقل البحرين في سنة ١٩٤٦ ،

صن هذا الترخيم حيناً كانت العلاقات طيبة بين كريم خان والإنجليز . يدل على ذلك أنهم عاونوا الحاكم الفارسي على انتزاع جزيرة خراج من مهابا بن نصر الحاكم العربي الذي رأى أنه من قبل يجر الجزيرة من الهولنديين ، غير أن تلك العلاقات أخذت تسوء في السبعينات ، ويبدو أن كريم خان نفسه أسف على الامتيازات التي منحها للبريطانيين ، لذلك توقفت أعمال وكالة بوشهر فترة من الزمن بين ١٧٧٤ ، ١٧٨٠ سياً وأن الفرس شرعوا خلال تلك الدة في حصار البصرة ، ولم تكن بريطانيا تؤيد هذا العمل الفارسي . أما الأضرار الاقتصادية التي لحقت بفارس فتردها إلى أن الليزان التجاري في منطقة الخليج كان دائماً لصالح شركة الهند الشرقية ، فهي تتبع من البضائع أكثر مما تشتري ، وأدى هذا النظام إلى خروج كميات كبيرة من العملات المعدنية من البلاد . ولنفس السبب تسرب أولئك البحرين إلى يد المستعمرين في الهند . فاصدر كريم خان

نسبياً إذا ما قيس بالأخطار والتهديدات التي تعرضت لها التجارة الأوربية في مصر . ولا سنف لم تكن الحكومات الغربية تلتفت إلى خطورة الامتيازات الممنوحة للوعا الأوربيين ، ففي العراق كان الإنجليز يدفعون ثلاثة في المائة على الرواديات ويعطون إعطاء تاماً من الرسم على الصادرات . بينما كان الوعا الشاميون يدفعون ٧ ٪ مما جعل التجار الوطنيين يقفون عاجزين أمام المنافسة الأجنبية .

وقد كتب قنصل فرنسا في البصرة بيرويريو بوجه نظر حكومته إلى أهمية التجارة الإنجليزية وحضها على مسايرة إنجلترا في هذا الميدان فيقول « تولى حكومة الهند في كل سنة إلى البصرة خمس سفن أو ستا محملة بالنسوجات الصوفية والقطنة والحبوب والسكر والتوابل ، وتوزع بعد ذلك في العراق وفارس والبلاد الأخرى المحيطة بالخليج » .

وفي فارس تسادت نهاية حرب السنوات السبع مع كسب علم حقيقته شركة الهند الشرقية حيناً عقدت مع حاكم بوشهر سمعون بن آل نصر في ١٢ أبريل سنة ١٧٦٣ اتفاقاً حدد وضع للامتيازات البريطانية في فارس شكلها النهائي فقد جاء فيه :

١ - إعطاء البضائع الإنجليزية المصدرة أو المستوردة من الفرائب الجركية مع الانقصار على ٣ ٪ . يحصل من التجار الفرس الذين يتعاملون مع الإنجليز .

٢ - يكون للتجار الإنجليز حق احتكار تجارة الصوف ويجوز لهم الاستيلاء عليه إن ثبت عييته من مصدر آخر .

٣ - لا يجوز لأي دولة أوربية أخرى إقامة وكالة في بوشهر طالما بقيت الوكالة البريطانية .

٤ - يتمتع الوطنيون المتعاملون بخدمة البريطانيين بنفس الحماية التي يتمتع بها البريطانيون أنفسهم .

فوماناً في سنة ١٧٦٩ يقضى بتحريم خروج العملة الذهبية من فارس والتعامل بها في التجارة مع الأجانب. كذلك كان الوضع بالنسبة لولاية بغداد فهي تصدر كميات محدودة من التمر بينما كانت تستورد سلماً متقدمة من شركة الهند الشرقية وخاصة المنسوجات والأدوات السكاكية والأسلحة والأرز. وفي سنة ١٨٠٠ قدر أحد المختصين الإنجليز في شئون الخليج نسبة مبيعات الشركة بـ ٩٠٪ من مجموع التبادل التجاري مع أقطار الخليج، وبعبارة أخرى كان الميزان التجاري دائماً لصالح الشركة.

وحينما لاحظ المختصون عجز التجار الوطنيين عن تحمل أعباء التجارة على هذا النحو؛ اقترح مانسقي وكيل الشركة في العراق سنة ١٧٩٧ عدة تسهيلات لتشجيع التجار الوطنيين على الاستمرار في التعامل. مثل: منح ائتمانات للتجار المحليين، وقبول مبدأ المفاوضة، وإقامة وكالة جديدة في مسقط.

هكذا أصبحت بريطانيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بدون منافس أوروبي على الأقل من الناحية الاقتصادية. أما في ميدان السياسة فقد ظهر نشاط للفرنسيين في نفس الوقت تقريباً الذي اختفى فيه الهولنديون. والواقع إن تجارة فرنسا في الشرق ارتكزت على الشام، ولذلك كانت مشروعاتها لتفتح ميدان جديد للتجارة مع فارس ترسم على أساس استخدام الطريق البري عبر العراق. وقد جرت في نهاية عهد لويس الرابع عشر اتصالات مباشرة بين فارس وفارسا، وأرسل الشاه أحد مبعوثيه إلى باريس سنة ١٧٠٨ وفي العودة صحبه تاجر فرنسي من مرسيليا يدعى بادري، ومع أن هذا الشخص كان يمثل غرفة مرسيليا التجارية إلا أنه تجاوز الأهداف الاقتصادية الحضة حينما اقترح التعاون مع فارس ضد قوة عمان النامية. وعندما تأسست شركة فرنسية للهند سنة ١٧١٧ ظهر اهتمام طارىء بمنطقة الخليج وتقرر إنشاء فندسية في شيراز، وجدد بادري اقتراحه السابق داعياً في هذه المرة إلى إقامة وكالة محصنة في مسقط^(١).

(١) Masson Paul, histoire du Commerce Français au Levant, au XVIII Siècle Marseilles 1896.

ورداً دفعته إلى ذلك ذكرى الاحتلال البرتغالي، ولم يقبض للفصل الفرنسي أن يتسلم أعماله في شيراز، إذ أنه وصل في نفس الوقت الذي شرع فيه الأفغان في الاستيلاء على فارس. وانتهت تلك الشرورات الفرنسية الخليجية بسقوط دولة الصفويين عملياً سنة ١٧٢٣.

وفي القرن الثامن عشر تدعم مركز فرنسا في المحيط الهندي بإقامة مستعمرة مزدهرة في جزيرة موريشيس والجزيرة الصغيرة المجاورة لها والتي تسمى الآن ريونيون^(١)، ومع أن هاتين الجزيرتين تقعان بعيداً عن منطقة الخليج في الركن الجنوبي الغربي من المحيط الهندي قرب سواحل موزمبيق، فقد نشأت بينهما وبين عمان علاقات تجارية هامة في نهاية القرن الثامن عشر، وفيما عدا ذلك كان نشاط الفرنسيين في الخليج مقصوراً على تتبع الخطوم البريطانية بمناصبية الحروب التي تكررت بين الدولتين في القرن الثامن عشر، فبمناسبة حرب السنوات السبع ظهر أسطول فرنسي أمام بندر عباس ودمر الكالينين الإنجليزية والهولندية في تلك المدينة، وقد أخرج الفرنسيون بعد تلك الحرب من الهند، ومع ذلك حاولوا أن يستغيضوا عن خسارتهم بإنشاء شركة احتكارية للتجارة مع الشرق. واتصل مندوب هذه الشركة بكريم خان الزندي سنة ١٧٦٦ وتفاوض معه على أساس التنازل عن جزيرة حراج، إلا أن هذه الشركة لم تكن أطول عمراً من سابقتها.

وحينما تجددت الحرب بين فرنسا وبريطانيا ١٧٧٨ - ١٧٨٣ بمناسبة الثورة الأمريكية تردد صدق تلك الحرب أيضاً في المحيط الهندي. وفيما يخص أقطار الخليج أثرت قضية هامة للمرة الأولى وهي تتعلق بجياد عمان التي كانت تتردد على مستعمرات الدولتين التجاريتين. فقد كتب القنصل الانجليزي لا توش سنة ١٧٨٢ يستنكر لدى حكومة بجاي انتهاك فرنسا لجياد

(١) كان الفرنسيون يطلقون على موريشيس أثناء حكمهم لها حتى سنة ١٨١٠ اسم Ile France.

وطلت فرنسا أميل إلى استخدام طريق البحر الأحمر لأنه أقرب بالنسبة لجزيرة موريشيس من جهة، ولأنها أكثر معرفة بثئون مصر وسياساتها بخلاف ولاية بنگاد. وحينما تجد الحرب مع إنجلترا بمناسبة وقوع الثورة الفرنسية سيكتسب الاهتمام بالخليج العربي شكلاً آخر غير التنافس التجاري وسيصبح خطاً من خطوط الدفاع عن الهند عند مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر.

أما هدف البرتغاليين في الخليج العربي هو القهر العسكري، ولذا شملت أعمالهم كلا الشاطئين. أما الإنجليز والهولنديون فكانوا يبنون أصلاً التوسع في الأعمال التجارية، ولذا اقتصر نشاطهم على الأنظار التي ينتشر فيها العموان : العراق وفارس، أما الشاطئ الممتد بمحاذاة شبه جزيرة العرب فكان يخضع غالباً لحماية قبلية ولا يحقق شيئاً من مصالح الشركات الاحتكارية، إلا أنه خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر نشأت فيه قوى وطنية هامة، تجعل محور تاريخ الخليج ينتقل بالضرورة من الجانب الفارسي إلى الشواطئ العربية.



عمان، وذلك باعتبارها سواء على السفن العربية أم الانجليزية الراسية في مسقط (١). فإذا استثنينا هذه الحوادث التي تطرأ أثناء الحروب العامة فإن علاقات عمان مع مستعمرة موريشيس الفرنسية أخذت تزداد بعد نهاية الحرب، خاصة وأن الفرنسيين استردوا أيضاً خمس محطات بحرية كانوا يمتلكونها على سواحل الهند، وذلك طبقاً لاتفاق فرساي الموقود سنة ١٧٨٣ وعلى خلاف ما كان يحدث بين شركة الهند الشرقية وأقطار الخليج الأخرى، كانت التجارة الهامية مع المستعمرات الفرنسية تحقق مصالح أكبر للمانيين، إما لأنهم كانوا يتولون بأنفسهم نقل التجارة إلى تلك المستعمرات، أو لأن الفرنسيين كانوا يستوردون حاجياتهم من المؤن بواسطة السفن العربية. وهذا ماقد يفسر لنا تفاهي سلطان مسقط عن اعتداءات القراصنة الفرنسيين واستمداذه لإقامة وكالة فرنسية، بينما رفض في نفس الوقت عرضاً بريطانيا بهذا المعنى (٢).

لم يكن لفرنسا في ذلك الوقت تثيل في الأقطار المحيطة بالخليج باستثناء قنصلية بنگاد، وكانت الحكومة تعهد بها في الغالب إلى أحد رجال الدين الذي كان يدعى أسقف بابل، ويصرف معظم وقته في الاهتمام بمصالح الجالية الكاثوليكية الصغيرة. ولكن في نهاية القرن الثامن عشر تولي قنصل مدني نشط يدعى جان باتست روسو تثيل بلاده في بنگاد، وأظهر تحمسا لزيادة النشاط التجاري في منطقة الخليج. فدعا إلى إقامة كاترين إحداهما في مسقط والأخرى في البصرة، وقال إنها أكثر نفعاً من بنگاد لوقوعها على نهاية خط ملاحية الخليج. والظاهر أن الحكومة الفرنسية لم تستجب لتلك الأفكار، واكتفت بتحسين علاقاتها مع عمان، وذلك برد جزء من السلويات التي استولى عليها القراصنة الفرنسيون.

(١) I.O. Home Miscellaneous Vol. 160 Mars 1782.

(٢) يدل على ذلك الخطابات المتبادلة بين سلطان مسقط في ذلك العهد حمد البوسعيدي وبين القنصل روسو. وهذه الرسائل محفوظة في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بمجلد خامس لمسط، وقد ذكر مايلر القنصل البريطاني بمسقط في نهاية القرن التاسع عشر أن فرنسا طلبت إقامة وكالة هناك سنة ١٧٨٠ ولكن الإمام هو الذي رفض. 286 p 2 Miles, vol.

وفي الفترة التي ندرسها اقتصر اختيار الأئمة على أسرة واحدة، هي أسرة اليعاربة. وهذا لا ينفي حقيقة هامة وهي أن تلك الأسرة كتبت صفحة ناصعة في تاريخ العرب الحديث. وفي عهدها تحولت عمان إلى أكبر قوة بحرية وطنية لا في الخليج العربي فحسب، بل في منطقة المحيط الهندي بأسرها. وللأسف^(١) لم تلق العناية الكافية من مؤرخي ذلك العهد أو من المؤرخين المعاصرين، ربما لوقوع عمان في أطراف العالم العربي^(٢).

وقبل أن يشزع العرب في تحرير عمان من الحمايات البرتغالية، كانوا قد ساهموا مع الشاه عباس في الحملة التي استولت على هرمز سنة ١٦٣٢ وقد أشرنا إلى أن الشاه حاول أن يتبع البرتغاليين على الساحل العماني ولكنه عجز عن ذلك. وكانت الحمايات البرتغالية منشرة على ساحل عمان ابتداء من صور في الجنوب حتى جلفار التي تقابل تقريباً رأس الخيمة على الساحل الهادي. واتخذ البرتغاليون من هذه الحمايات أداة لإذلال القبائل القريبة وإجبارها على دفع الجزية. وجنبا سقطت هرمز بينت الخطط الجديدة على أساس الارتكاز على مسقط. وكانت الظروف الدولية قد تحسنت بالنسبة للبرتغاليين، فالإنجليز الذين ساعدوا الشاه عباس في هرمز عقدوا هدنة مع البرتغال سنة ١٦٣٤ اقتضرت في بداية الأمر على إعادة العلاقات بين مستعمرات الدولتين. ولم تلبث أن تحولت إلى صداقة متينة بين الطرفين حينما استرد البرتغال استقلاله سنة ١٦٤٠.

ناضل العرب إذن في ظروف أشد قسوة من تلك التي واجهها الشاه عباس، ولكنهم كانوا قد تنلبوا على المشكلة التي مكنت البرتغاليين من الاحتفاظ بحمايتهم ألا وهي مشكلة التملك السياسي. وفي ذلك الحين كان الحافز الديني يلعب نقش الدور الذي تؤديه الشاعر الوطنية في عصرنا الحديث، ومن ثم لم

(١) استوك معنا في هذه الملاحظة المؤرخ الهادي وهو يقصر ذلك بأن أهل عمان انقلبوا ليلوم الله والدين وانصرفوا عن الدين، وقد غنى في نفس الوقت انتفاء فرقة الأباية إلى الخارج فالتزموا لأنفسهم بالانصب خلافاً للخورج.

(٢) تحت طاهر رسالة عنوانها «دولة البحارة في عمان وشرق أفريقيا» أهدتها تحت إشرافنا عائشة على الديار.

الفصل الثالث

تصاعد القوى العربية

ظل النظام القبلي سائداً في شبه جزيرة العرب، ولذا يعد قيام دول أو حتى إمارات صغيرة حدثاً هاماً في تاريخ الخليج الحديث. ومن المعروف أن القبيلة كوحدة اجتماعية لم تختف في ظل هذه الدول أو الإمارات. والفرق الهام هو أن الوحدات الجديدة تستند إلى مفهوم إقليمي وتصبح لها حدود جغرافية وإن كانت هذه الحدود غير دقيقة في معظم الأحيان، إذ أن الفهم الإقليمي لا يشكل حسب حواجز طبيعية أو قومية، بل هو عبارة عن تجمع عدد من الراعي والديارات التي اعتادت هذه القبائل التجوال فيها، وذلك نتيجة خضوع هذه القبائل لرعاية سياسية واحدة. وقد بدأ هذا التكوين السياسي في عمان في القرن السابع عشر واستمرت العملية خلال القرنين التاليين، إذ أن مولد بعض الإمارات الحالية تأخر حتى منتصف القرن التاسع عشر. ويرجع سبق عمان في هذا اللبدان إلى التقليل الدينية التي سادت فيها منذ عهد بعيد، وإلى أنها بدأت في القرن السابع عشر حركة الجهاد ضد البرتغاليين.

اليعاربة

اشتهرت عمان منذ العهد الأموي بأنها مقبل الذهب الأباي، ويعتبر بعض المؤرخين هذا الذهب فرقة من فرق الخورج، غير أن الأباية ينفون عن أنفسهم ذلك. وربما كان وجه الشبه هو أن الإمام يختار بواسطة أهل الحل والعقد دون أن يكون لوراثة تأثير في ذلك، وهو مبدأ تماخرت به الإمامة أثناء صراعها مع السلطنة في مسقط حتى إنها ذهبت إلى حد التشبه بالنظام الجمهوري. ولا شك أن الفرق شاسع بين النظامين، وليس هناك تحديد ثابت لأهل الحل والعقد، وعم على كل حال كانوا يمثلون فئة محدودة جداً. وبالتالي فلا صلة بين هذا الفهم وبين مبدأ الاقتراع العام أو الاستفتاء الشعبي الذي نعرفه في عصرنا.

المحصون . وقد السالى اسطول عمان في عهده بـ ٢٨ سفينة كبيرة يحمل بعضها ثمانين مدفعاً وهذا دليل على مدى تقدم عمان ، لا في فن اللوحة نجس بل وفي طرق تسليح السفن . هذا ويجب أن نلاحظ أنه لا يدخل في التقدير الراكب التجارية التي كانت تمد بالثلاث والتي يمتلكها الأفراد في الغالب من سكان الموالي^(١) ويلاحظ أن اليعاربة رغم نشاطهم البحري كانوا يجهزون مقرم في المدن الداخلية ، فانخذ سلطان بن سيف تروى مقراً له ، أما سيف بن سلطان فقد اختار رستاق وكانت العاصمة تنغير غالباً بتغير الأئمة .

ويمكن القول بأن سيف بن سلطان كان آخر شخصية قوية في تاريخ اليعاربة فإن سلطان بن سيف الثاني الذي خلفه سنة ١٧١١ لم يعمر طويلاً وانقسمت البلاد بعده بين شخصيات متنافسة من الأسرة ومن خارجها على الحكم . وبهذه المناسبة نذكر أن البيعة وإن كانت محصورة في أسرة اليعاربة إلا أنها لم تأخذ بجداً اختيار الابن ليخلف الأب ، بل كانت تنصرف إلى أي فرد من أفراد الأسرة الكبيرة . وسنلاحظ انتشار هذا النظام لدى كثير من الأمر الحاكمة في الخليج .

وفي أثناء هذا الصراع على الحكم وقع انقسام أشد خطورة بين العمانيين أنفسهم ، إذا ظهر تكتلان قبليان ، أحدهما . يسمى نفسه بالنافرية ، وينسب إلى العرب الشاليين أو العدنانيين الذين أتوا من نجد . والآخر يسمى نفسه بالهناوية وينسب إلى العرب الجوبيين أو التتطانية . وهذا الانقسام قديم يرجع إلى العهد السابق على الإسلام . ومن المستحيل أن تكون القبائل العربية قد حافظت على هذا التفرع دون أن تتداخل على مر العصور ، ولذلك فإننا نفتقد بأن أساس الانقسام في العصر الحديث إنما هو التحزب إلى فئات سياسية متصارعة تتخذ كل منها شعاراً في الحروب الأهلية . فكان النافريون يتخذون العلم الأبيض ، والهناويون

(١) السالى من ٩٨ وما بعدها بـ ٢٠ .

يكن يوسع زعيم أن يحقق الوحدة إلا على أساس دعوة دينية ، وهكذا الربط قيام أسرة اليعاربة بإحياء نظام الإمامة ، كما نسبت إلى ناصر بن مرشد مؤسس الدولة الجديدة الكرامات والأمور الخارقة^(٢) التي كانت في ذلك الحين هي التي تحفز الناس إلى الانفاف حوله .

تمت البيعة لناصر بن مرشد العربي سنة ١٦٢٤ وقد أمضى السنوات الأولى في توحيد البلاد ، ولم يركز جهوده ضد الحاميات البرتغالية إلا في الأربعينات . وتمكن من الاستيلاء على عدة موانئ هي : جلفار ، وصور ، وصحار . أما الحامية الرئيسية في مسقط فقد قاومت حصاراً طويلاً فانضطر الإمام إلى عقد اتفاق يعطى له بعض الأهداف ، وهو ضمان حرية الملاحة للعرب وإخضاع البرتغاليين لنظام الجزية . واعتبر البرتغاليون هذا الشرط مدلاً لهم ، ولذلك جاءت التلميحات من جوا باستئناف الحرب ، وأرسلت التفرزات وتصادف ذلك مع وفاة ابن مرشد وتولى أحد أبناء عمومته ويدعى سلطان بن سيف منصب الإمامة .

وقد افتتح هذا الأخير حكمه بنصر حاسم على البرتغال إذ استولى على حصن مسقط حوالي سنة ١٦٥٠ وشرع في تتبع البرتغاليين في الهند وفي شرق أفريقيا مستجيباً في ذلك لاستجداد المسلمين الذين تربطهم بالعمانيين وشائج متينة منذ القدم^(٣) .

إن أهم شخصية أتت بعد ذلك في تاريخ اليعاربة هي شخصية سيف بن سلطان (١٦٩٢ — ١٧١١) في عهده استولى العمانيون على ممبسة وكانت شبه عاصمة لشرق أفريقيا البرتغالية . وبالنسبة لعمان ذاتها اهتم بتنمية الزراعة وشق القنوات ولو أنه كان يمتلك تلك الفخيل ملكية خاصة ، ويبدو أنه كان يحتجز نسبة كبيرة من غنائم الحروب ، وهذا هو ما مكّنه من امتلاك الأراضي وبناء

(١) السالى من ١٥ ، ١٦ بـ ٢٠

(٢) أنظر الفصل الثالث من كتابنا « زنجبار » :

العلم الأحمر . وبلا حظ أن هذا الانقسام إلى قيسية ويمزية كان شاملاً بين القبائل العربية في الشام في نفس ذلك العهد ، وسيزداد هذا الانقسام حدة في عمان حين يطمع بالزراع الطائفي ، فتصبح المناقشة في الغالب من أهل السنة ومن أتباع المذهب السلفي بعد ظهور الحركة الوهابية ، بينما يسود المذهب الألفي طائفة الهناوية .

أدى هذا الانقسام إلى حروب أهلية عنيفة ومقتل عدد كبير من عمال الطائفتين ، ففضل أهل عمان الانقسام من جديد حول سيف بن سلطان الثالث وباموه بالإمامة سنة ١٧٢٨ ولم يلبث أن ظهر له منافس في إقليم الظاهرة ، هو بلهوب بن حمير فتجددت الحرب الأهلية وأجه سيف بن سلطان إلى ناصر شاه في سنة ١٧٣٧ يطلب موافقة . وكان ذلك خطأ فاحشاً لأن ناصر شاه الذي انقسم الحكم في قورس سنة ١٧٣٠ أعلن نفسه حاكماً شرعياً في سنة ١٧٣٦ وأظهر طموحاً لا حد له للتوسع والسيطرة على الشعوب المجاورة .

تتف الشاه هذه الفرصة لكي يسطر سيطرته على عمان ولكنه كان يفقد مثل حكام القورس السابقين القوة البحرية ، فطلب من شركتي هولندا وإنجلترا الشريقتين أن تدعمه بالسفن ، ورفض الطلب ، فبعث إلى سورات بأمر ببناء بعض السفن لحسابه كما اشترى البعض الآخر وبذا تكون له أسطول من نحو ثلاثين سفينة .

تمكن ناصر شاه من قتل قوات كبيرة إلى عمان سنة ١٧٣٩ وتوغلت تلك القوات في المدن الداخلية ولوتسكتت فطائع شديدة خاصة في مدينة نزوى ، وعظم استياء الناس . ومن جهة أخرى أورك سيف بن سلطان الثاني أن القورس لا يعملون لحسابه بل لتحقيق أطماع الشاه فنعم على تصرفه السابق وعمل على التناغم مع منافسه بلهوب بن حمير ، وتم الاتفاق على أن يتنازل الأخير ، وبدأت الوحدة قربية من جديد وتمكن العرب فعلاً من تحرير معظم عمان باستثناء صحار

التي كان يديرها شخص طموح هو أحمد بن سعيد الذي سنعود إلى ذكره بعد قليل . وفي تلك الأثناء ظهر منافس جديد يدعى سلطان بن مرشد وادعى الإمامة لنفسه ، فلما نجح في الاستيلاء على معظم عمان استنجد سيف بن سلطان مرة ثانية بالقورس على أساس أن يضموا صحار التي استعصت عليه مقابل أن يضموا له الإمامة والسلطة في عمان . ومرة ثانية نكث القورس بوعودهم لسيف بن سلطان على أثر استيلائهم على مسقط إلا أن سيفاً لم يعمر طويلاً بعد هذا الحادث ، كما قتل منافسه سلطان بن مرشد في الحرب ضد القورس ، وخلا الميدان لأحمد بن سعيد حاكماً صحاراً (١)

٢

قيام أسرة البوسعيد

اكتشف سلطان بن سيف الثاني شخصية أحمد بن سعيد اللامعة ، ورغم أنه كان يشغل بالتجارة فقد عينه آخر حكام عمان من البزارية مستشاراً له ، ثم عهد إليه بإدارة ميناء صحار الهام ، ومنذ ذلك الوقت صمم أحمد بن سعيد على أن يعمل لحسابه الخاص ، فتعاون مع القورس ضد الفئات المتنازعة في عمان ولما شعر بضعف هذه الفئات تحول إلى محاربة القورس ، ونجح في قيادة مقاومة عنيفة ضد حتى يقس النزاع من الحرب ، فنصح القواد الشاه بضرورة إخلاء عمان واقترحوا عليه أن يسلم السلطة عند الانسحاب لأحد أفراد الأسرة السابقة ، وهو ماجد بن سلطان . وبذا يتكون البلاد عرضة لفوضى الحرب الأهلية .

تحامل أحمد بن سعيد فأرسل مبعوثيه إلى مسقط وتظاهروا أنهم أتوا من طرف ماجد بن سلطان وتسلموا المدينة وساروا إلى إغراق المراكب الفارسية

(١) انظر جمال زكريا : دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقيا.

فاضطر القوس إلى الاستسلام ، وهكذا استطاع أحمد بن سعيد أن ينسب فضل تحرير عمان لنفسه ، وبناء عليه أخذ البيعة بالإمامة في سنة ١٧٤١ وبذا وضع الأساس لأسرة حاكمة جديدة ، هي أسرة البوسعيد التي ما زالت حتى الوقت الحاضر تحكم في مسقط .

وكما استخدم أحمد بن سعيد الحيلة في الاستيلاء على السلطة ، فكذلك استخدمها خلال حكمه الطويل الذي امتد إلى سنة ١٧٨٣ فكان يعالج بواسطتها شؤون القبائل المتناحرة ، وكذلك حركات العصيان المتعددة التي قام بها أبناء في حياته . وبفضل بحرية عمان القوية واصل أحمد بن سعيد سياسة أسلافه اليمانية في تنمية العلاقات بالدول الإسلامية ، وإذا كان قد فقد ولاه الإمارات الواقعة على ساحل أفريقيا الشرق فإنه قد وثق علاقاته مع الدولة العثمانية بصفة خاصة ، وأنيحت له فرصة طيبة حينما حاصر القوس البصرة فأرسل الطراد الرحال الذي تمكن من كسر سلسلة وضما القوس لفرقة الملاحة في شط العرب . ومنذ ذلك الوقت خصصت الدولة العثمانية مكافأة سنوية لحكام عمان نظير قيامهم بحماية الشواطئ الجنوبية والشرقية لإزالة إنداد في وقت كان الأسطول العثماني يكاد يكون مندما من مياه الخليج .

لويحكم موقعها الجغرافي كانت عمان حلقة اتصال بين الوطن العربي وبين الهند بصفة عامة والإمارات الإسلامية هناك بصفة خاصة . وقد عاصر أحمد بن سعيد حاكم حيدر آباد المشهور للدعوة نظام الملك . ومن المعروف أن هذه الدولة الإسلامية الهندية قامت بدور فعال في مقاومة الاستعمار البريطاني ، وكانت السفن العمانية تتردد على موانئ الهند لكي تحمل الأرز اللازم لحاجات سكان الخليج العربي بأسرهم بما في ذلك أهل العراق . وقد أشرنا إلى أن السفن العمانية نقلت حاجيات التموين أيضاً إلى المستعمرات الفرنسية بالبحر الهندي ، وقد استندعت هذه الحركة الراحية الدشطة تطهير ساحل ملبار من القراصنة الذين

يلقبون إلى مختلف الجسليات الآسيوية والأوربية. وهكذا سبق المانيون الإنجليز إلى تلك السياسة التي تهدف إلى تأمين الملاحة التجارية في المحيط الهندي .
تمرضت عمان بعد وفاة مؤسس الأسرة إلى خطر الحرب الأهلية من جديد ، وذلك نتيجة المنازعات بين أفراد الأسرة الحاكمة ، وقد آذرت الأغلبية سعيداً أحد أبناء الإمام السابق فبيع بالإمالة وأخذ مقروء في الرستاق بالداخل ، وكان ذلك خطأ سياسياً ، إذ أن مركز الثقل في دولة عمان البحرية كان يستند إلى المواني عامة وإلى مسقط بصفة خاصة . يضاق إلى ذلك أن الحاكم الجديد أراد أن يحتكر شؤون التجارة والملاحة للدولة .

فلم يتقبل المجتمع التجاري ذو النفوذ في المواني هذه السياسة^(١) ومن ثم كان من السهل على أحد أبناء سعيد ويدعى حمد أن يستقل بالساحل ، وهذا الاستقلال هو أصل ازدياد السلطة في عمان . فهناك سلطنة مسقط الساحلية وليامة عمان السائدة في الداخل . ولو أن هذا الازدياد لم يؤد في بداية الأمر إلى صراع بين السلطين ، خلافا لما سيحدث في القرن العشرين . ويبدو أنه طوال حياة الإمام سعيد كل هناك شبه تسليم ضمنى بأن حاكم مسقط يدبر المنطقة الساحلية بينما تستقل القبائل الداخلية بشؤونها الخاصة تحت الزعامة الروحية للإمام . ولم يكثر أحد لتجديد انتخاب إمام بعد وفاة سعيد ، وأصبح هذا اللقب يطلق أحيانا على حكام مسقط وإن كانت المصادر الأجنبية هي التي تفعل ذلك في معظم الأحيان بخلاف المصادر العربية . فهذه الأخيرة استخدمت لقب السلطان أحيانا والسيد في معظم الأحيان للدلالة على حكام مسقط ، وهذا اللقب الأخير لا يخلو من صفة دينية في بعض أقطار شبه الجزيرة وخاصة في حضرموت .

(١) قد يتامل القارئ ، عن الفرق بين الاحتكار والتأميم الذي نوره في عصرنا . والفرق واضح وهو أن التأميم الحالي يهدف إلى توسيع الخدمات العامة ولم تكن الدول تقوم بهذه الخدمات في العصر الذي ندرسه .

فيقال بأن جزر البحرين خضعت له عدة سنوات^(١) ومن الواضح أن هذا التكوين الجغرافي للدولة العمانية يتطلب أسطولا قويا ، ويستدو أن السفن التجارية كانت تستعمل أيضاً لأغراض الدفاع . وعلى هذا النحو قدر أسطول مسقط في عهد سلطان بن أحمد بـ ٥٠٠ سفينة تتراوح حمولتها بين ١٠٠ و ٢٥٠ طن عدا ١٠٠ سفينة أخرى يمتلكها أهل صور . أما السفن الكبيرة المخصصة للحرب فلم تزد عن ثلاث ، ومن الطبيعي أيضاً في مثل هذه الظروف أن تنمو العلاقات بين مسقط وبين العالم الخارجي أكثر من غيرها من الإمارات العربية الناشئة .

العتوب

كلن القسم الشمال الغربي من الخليج يخضع اسمياً للدولة العمانية ، ومن حين إلى آخر ترسل بعثتين للتصريف على أحوال القبائل في الأحساء . وقد ورد اسم هذا الإقليم في قانون نامه الذي يحدد ولايات الدولة ، ولكن السياسة التقليدية للدولة العمانية في شبه جزيرة العرب هي عدم التدخل في شئون القبائل ، وهكذا سيطرت قبيلة بني خالد القوية على إقليم الأحساء منذ القرن السابع عشر . وفي نفس هذا القرن كانت السلطة العمانية ضعيفة في البصرة ذاتها حتى تولت حكمها أسرة فارسية هي أسرة الافراسياب - وبرزى إلى أحد زعماء بني خالد ويدعى محمد بن عريم تأسيس خضن في الكويت في منتصف القرن السابع عشر . ومن أوائل القرن الثامن عشر أخذت قبيلة العتوب تحمل بالتدريج عل بني خالد في السيطرة على سواحل الأحساء .

(١) العهد بهذا القول مؤرخ بحرف من أنصار آل خليفة هو محمد البهاني ، وعندما يستعمل لك هذه لأى أحداً من المؤرخين لم يتفق معه على ذلك - أنظر البهاني ص ٨٣ .

حاول الإمام سعيد أن يسترجع سلطته في الساحل بعد وفاة ابنه محمد سنة ١٧٨٢ غير أنه استطاع بمقاومة عنيدة وتمكن أحد إخوته - سلطان بن محمد بن سعيد - من الاستيلاء على السلطة في مسقط والقصر بقوذه على ساحل الباطنة .

ذلك أنه منذ قيام حكم البوسعيد انفصل القسم الشمالي من ساحل عمان عن القبية لسط وأخذت قوة قبلية جديدة تظهر هناك مثل بني ياس والفراس . أما في عهد اليعاربة فكان من العارفين عليه أن عمان تمتد من إقليم ظفار للأنهم لم يصر موت حتى قطر في وسط الخليج العربي .

غير أن البوسعيد إذا كانوا قد رأوا محتلتهم تنحصر داخل شبه الجزيرة فلمهم قد عوضوا عن ذلك بالتوسع فيما وراء البحار ، وبدأ محمد بن سعيد هذه السياسة بالاستيلاء على جزيرة زنجبار سنة ١٧٨٤ ولأن هذا الحدث قد تم صدقة دون عمد ، وذلك بسبب قتيق محمد لأحد أعماله الذين تاروا على حكمه .

أما سلطان بن أحمد (١٧٩٢ - ١٨٠٤) فقد جعل من التوسع الخارجي سياسة ثابتة له ، وبدأ بالجزر الواقعة لساحل عمان : قشم وهرمز ، ثم بسط سلطته على الرأى الهامة في ساحل مكران . واستولى على ميناءي شهداد وجوادور . وبواسطة هذين اللينيين توقت الصلات بين بلوختستان وبين عمان . وأخذ البوش مهاجرون إليها بأعداد كبيرة . ومع أن سلطانا عاصم قبل الأسرة الفارسية سنة ١٧٩٤ وهي أعظم الأسر الفارسية في العصر الحديث فإن ذلك لم يبق عائلا دون استيلاء عمان على ميناء بندر عباس بفضل مجرتها القوية ، وهكذا سارت دولة عمان في عهد سلطان بن أحمد تتكون من شريط ساحلي ضيق في شبه جزيرة العرب يضاف إليه عدة جزر وموانئ حتى حدود باكستان الحالية علاوة على جزيرة زنجبار .

وبماح لسو السفن الكبيرة وقد ذكر نيبور الرحالة الدانماركي (١) الذي زار تلك البلاد سنة ١٧٦٥ أن أهل الكويت يمتلكون ٨٠٠ قارب وأنهم مهرة في بناء السفن ويستوردون الأخشاب لذلك من الهند

ولا يعرف بالضبط تاريخ تأسيس إمارة آل الصباح ، وإنما العرف هو أن مؤسسها صباح الأول مات سنة ١٧٢٦ وخلفه ابنه عبد الله الصباح الأول الذي امتد حكمه إلى سنة ١٨١٣ وقد اتخذت الكويت في عهده شكل إمارة واضحة المعالم ، لها أسرة حاكمة . كما تطور سكان المدينة إلى مجتمع حضري يشتمل بالتجارة والنوص على اللؤلؤ وصناعة بناء السفن . ويعد نفوذ الأسرة الحاكمة أحياناً على بعض القبائل القريبة من المدينة . ويتعاضد وصول النزوات السعودية إلى منطقة الخليج بحى عبد الله الصباح سوراً من الطين حول البنيةاء ، وبما ساعد على تطور المجتمع السعوي .

إذا كانت مدينة الزبارة قد اختفت من الوجود فإنها كانت في نهاية القرن الثامن عشر أكثر موائل قطر ازدهاراً وذلك بعد أن استقر فيها آل خليفة فترة من الزمن واشتغلوا بصناعة النوص على اللؤلؤ بحكم وقوع هذا البنيةاء ، في مواجهة البحرين . ذلك أن النامات تمتد من الكويت حتى ساحل عمان ولكن أقصاها هو الوجود حول جزر البحرين . ويفسر المعنى ذلك بوجود يتابع مياه عذبة تحت سطح البحر . ويفصل هذه الصناعة تحول آل خليفة من مجتمع بدوى إلى مجتمع وأعمال دفعه واحدة حتى إنهم أصبحوا يقرضون أصحاب السفن التي تشتمل بالنوص نظير احتجاز نسبة من اللؤلؤ ، وتوفوا في هذا الميدان على عملي حكام الفرس في البحرين وهم آل مذكور ، فكان ذلك من أسباب النزاع التي انتهت باستيلاء آل خليفة على تلك الجزر . ويصنف البنيةاء (٢) الذي يعتبر كتابه

(١) Niebuhr vol 2, p. 100 S. Q (١)
على الكويت بما يدل على أن زعماء أسرة الصباح لم يكن قد ظهرت بعد سنة ١٧٦٥ .
(٢) البنيةاء ص ٧٠

وقد جاء الشعوب من الأتلاخ في جنوب نجد ، ويلاحظ أن نجداً كانت مصدراً لمجترات قليلة عديدة أثرت على تاربع العراق والخليج العربي مما فيها خربت قبيلة شمر التي كان لها تأثير في حياة العراق ، بل وكذلك قبيلة كعب التي سادت إقليم عرستان في القرن التاسع عشر وهو إقليم يقع الآن داخل الكويت إلى الإيرانية . ويرجع أن تكون الشعوب أو عنبة اتحاداً قلياً وهي تنتمي إلى مجموعة كبيرة من القبائل تسمى نفسها قبائل عنزة ، وسجل ظهور الشعوب على سواحل الخليج للمرة الأولى سنة ١٧١٦ (١) ويبدو أن القبيلة نزحت أولاً في سبيل وأم القصر قرب البصرة ، غير أن السلطات العثمانية أجبتها عن تلك المناطق فأخذت تهيم فترة من الوقت بين قطر والأحساء . وفي مثل هذه الظروف تحدث أعنف الحروب القبلية والتي تنتهي عادة باستقرار أقوى القبائل في أفضل الميادين والواحات والذل التجارية . وعلى هذا النحو استقر فرع من الشعوب في ميناء الكويت تحت زعامة أسرة الصباح ، ووقع آخر في الزبارة الواقعة بالبحرين تحت زعامة آل خليفة ، بينما كان الفرع الثالث السمي بالبلحمة أسواً خطاً إذ سكن قطر الجديدة .

والظاهر أن الكويت كان ميناء مزدهراً بعض الشيء حتى من قبل استقرار الشعوب فيه ، فقد أشرنا إلى بناء حصن هناك ويقال إن كلمة كوت التي تعني قلعة هي أصل الاسم الذي اشتهر به البنيةاء وإن كنا نرجح أنها تعني مجموعة بيوت متلاصقة تستخدم لخزن البضائع ، إذ أن هذا هو المعنى الشائع لكلمة كوت عند أهل المنطقة .

وتساعد العوامل الطبيعية على ازدهار البنيةاء فهو يقع في جوف خليج عميق

(١) أنظر الدراسة القبلية التي نشرها واردن ، خير . برسماني للخليج في أوائل S.B.R. p. 361 - 425 منشورة في عتبارات حكومية بياض

إشادة بأسرة آل خليفة سيما آخره هو تعصب الحكام الفرس للشيعة واستنجد أهل السنة في البحرين بحكام الزبارة. أما السكاتب الإيراني آدميات فيصور الظروف التي أدت إلى استيلاء آل خليفة على البحرين على النحو التالي : وهي أن محمد بن خليفة اتفق مع حاكم بوشهر الفارسي على أن يدير باسمه البلاد ولكنه اختلف معه حول مسائل مالية فنادرها سنة ١٧٧٧ وحينما تسلم السلطة أحمد بن خليفة في سنة ١٧٨٣ أتماء غياب أبيه في الحجة التي مات فيها ، كانت فارس قد تعرضت لفترة جديدة من الفوضى ، فانهز هذه الفرصة وهاجم البحرين وانزعها من آل مذكور . وهو يريد أن يخلص من ذلك إلى آل خليفة منذ البداية قبلوا التبعية لفارس ، وهي حجة تاريخية من الحجج التي كانت تقدمها إيران لهم ادعائها حق السيادة في تلك الجزر العربية .

والحق إن حكم الصفويين منذ أن امتد إلى البحرين سنة ١٦٠٣ لم يستقرها ، فيذكر أن زعما من زعماء الأحساء يدعى الجبري استولى عليها وظلت بحوزة العرب حتى جاء نادرشاه إلى الحكم . فشملت أطاعه التوسعية جزر البحرين ، ولم يكذب برسل قواته إليها حتى تتمكن سيف بن سلطان من انزعاضها منه ، فقتل إن ذلك كان من أسباب غزو الفرس لهما سنة ١٧٣٩ ونادرشاه هو الذي عين أول حاكم للبحرين من آل مذكور . ومن الواضح أن توارث هذه الأسرة لحكم البحرين إنما كان تغييراً عن عصبيتهم لحكام فارس . ويستتبع من رواية آدميات كيف أن السواحل نفسها كانت كثيراً ما ترفض الولاء للحكومات الفارسية المركزية .

لا شك أن جزر البحرين كانت أعظم من الوطن الأصلي لآل خليفة وهي مدينة الزبارة ، سواء من حيث امتداد الموانئ أم من حيث الثروة الاقتصادية . فبالإضافة إلى مصائد اللؤلؤ توجد مساحات كبيرة صالحة للزراعة في تلك الجزر ، ومن ثم لقب أحمد آل خليفة بأحمد الفايح . ورغم ذلك فإن الأسرة لم تنقل مقرها

نهائياً إلى البحرين إلا في سنة ١٧٩٤ في عهد سلمان بن خليفة ، ولم يتخذ هذا القرار إلا نتيجة وصول الأطماع السعودية إلى ساحل الخليج . ومنذ ذلك الوقت تعرض آل خليفة في البحرين لأطماع جميع القوى السياسية التي ظهرت حول شواطئ الخليج ، وبعضها قوى قبلية مثل رحمة بن جابر زعيم الجلاهمة الذي ساهم في فتح البحرين مع آل خليفة ، وظل يحقد عليهم أنهم حرموه من نصيبه من التنمية . وقد قاد قبيلته الفقيرة بعد ذلك في أعمال القرصنة . وبعضها الآخر كانت قوى سياسية كبيرة نسبياً مثل فارس تحت الأسرة الفاجارية . يضاف إلى ذلك سلاطين مسقط والدول السعودية المتعاقبة . ووسط هذه الأخطار المحيطة من كل جانب تمكن آل خليفة من المحافظة على ملكهم متخذين سبيل الدهاء أحياناً أو إعلان التبعية لهذه الدولة أو تلك مقابل مبلغ من المال أحياناً أخرى ، ولكنهم كانوا عاجزين في معظم الأحيان عن استخدام القوة المسلحة .



ظهور الدولة السعودية

نشأت الحركة الوهابية السعودية أصلاً في نجد ، أي في وسط شبه الجزيرة ، غير أنها أخذت تؤثر على أوضاع الخليج منذ أن امتد نفوذها إلى الأحساء سنة ١٧٨٧ وقد استفزت عملية توحيد نجد نحو أربعمائة عاماً من ١٧٤٧ — ١٧٨٦ وأمضى مؤسس الدولة محمد بن سعود سني حكمه دون أن يتمكن من تحقيق هذه الوحدة . وما أن تمكن خلفه عبد العزيز بن محمد بن سعود من القضاء على جميع عناصر المقاومة في نجد حتى تطالع إلى الأحساء ، وإلى غيرها من أقطار الخليج .

وإذا أردنا أن نحكم على الحركة الوهابية السعودية بتقياس عصرها فلا شك أنها أسست خيراً إلى إقليم نجد فأقذته من حالة الفوضى التي كان يرزح تحتها . ويمكن القول بأن هذه الحركة أصبحت تعبيراً عن شغور وطني مجدي غامض .

أما في أقطار الخليج فإن تقديرها يختلف باختلاف البيئات ، ففي المدن والإمارات التجارية مثل الزبارة والكويت والبحرين ساد روح الاستياء من هذه الدولة العسكرية التي رهق السكان بالضرائب والكوس المختلفة باسم الجهاد .

وإذا قرأنا المؤرخين الوهابيين أنفسهم نلاحظ أنهم يتحدثون عن الغارات السعودية على المدن الفنية في الخليج أو في العراق وعن الغنائم الوفيرة التي كانت تعود بها تلك الغارات بروح من التضافر . قد لا يوافق عليها المؤرخ الماصر ، كذلك كون الشيعة المنتشرون في ساحل الخليج وبعض مدنه مثل القطيف بيئة ثمانية من بيئات المعارضة للحكم السعودي الوهابي . فالحركة السلفية من حيث العقيدة على طرف تقبض مع المبادئ الشعبية ، وكانت غالبية قبيلة بني خالد في الأحساء تعتنق المذهب الشيعي ولو أن البدو لا يكثرنون عادة بالمبادئ الدينية وهكذا سيكون موقفهم من الحركة السلفية (١) .

وحسب المؤرخ النجدى عثمان بن بشر ظهر الدعوة السلفية أنصار في أقطار الخليج حتى من قبل أن تخضع للحكم السعودي . فأهل قطر هم الذين استعدوا ممثلين عن حكومة الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى وذلك منذ سنة ١٧٩٢ كما أن قبائل البري في عمان رجحت لنفس السبب بإبراهيم بن سليمان بن عفيصان الذي تقدم إلى تلك الواحات في سنة ١٧٩٥ . ويلاحظ أن الدولة السعودية قد عهدت إلى هذا الشخص بقيادة معظم الحملات التي خرجت إلى منطقة الخليج ومضرا به ذلك يواصل مغامراته حتى البحرين .

لقد تدعمت السلطة السعودية في الأحساء بعد أن نجحت في صد هجوم عمالي

(١) يوجد مخطوط بالتحف البريطاني بعنوان « نع الشباب في سيرة محمد بن عبد الوهاب » وخلافاً لما يدل عليه العنوان يتحدث المؤلف وهو مجهول عن أعمال الدولة السعودية في الخليج ويدعو أنه يعبر عن وجهة نظر البيئات الشيعية بالطفلة ولكن مقارنته بكتاب « عنوان الجدي تارخ نجد » لابن بشر المؤيد للدعوة الوهابية وخاصة الصفحات من ١٠٧ - ١٠٥ .

قام به وكيل والي بندا على كبتخدا سنة ١٧٩٦ كما حرصت الدولة السعودية على إنشاء حصن ثابت في البري سنة ١٨٠٠ ليكون قاعدة تنطلق منه القوات السعودية إلى عمان وما يسمى الآن بالساحل الهادي ، ولكن الدولة السعودية الأولى لم تهتم بتقديم سلطتها في الأطراف في معظم الأحوال الأخرى فكانت تكتفي بإعلان التبعية بواسطة الحكام المحليين أو بواسطة زعماء القبائل ومظهر هذه التبعية الوحيد هو تقديم الزكاة أو نسبة من غنائم الحروب مع ترك جميع الشؤون الأخرى بيد الحكام السابقين . وعلى هذا النحو دخلت قبيلة القواسم القوية في تبعية الدولة السعودية سنة ١٨٠٢ وأحدث هذا الارتباط بين القواسم وبين حكومة الدرعية أثراً بعيداً في تاريخ الخليج كما سنرى ذلك في الفصل الخاص بالملاحة .

مسقط نقطة التجميع على الإنجليزي في الهند ، سبأ أنه يقيم بها وكيل لجيدر على حاكم حيدر آباد ، الشهير بدماء الانجليز . وفي حالة وقوع الحرب مستعد مستعمرة موريشس في تموزها على ما يحمله إليها البحارة العرب . وليس صحيحاً أن هؤلاء البحارة لا يستطيعون الاقتراب إلا بقرب الشواطئ كما يشاع ، وعلى الأهل فإن عرب عمان يلبوا من البحارة في اللامحة بحيث لا ينطبق عليهم هذا الوصف . لذلك نصحت هذه التقارير بأقامة قنصليتين إحداهما في البصرة التي قد تكون أكثر نقماً من بنگاد ، والأخرى في مسقط وبإزالة أسباب الاستياء التي ترتبت على تمدد القرامنة الفرنسيين على السفن العربية وذلك بدفع تعويض عنها .

ولم تكن حكومة باريس متحمسة لهذه الفكرة غير أن موارد تلك الرسائل جعلها تقدر في مارس سنة ١٧٨٨ إنشاء القنصليتين واختيار موظفين تأوين لهما ، وما جاء في خطاب دزور الخارجية إلى دوسو القنصل الفرنسي في بنگاد « إن تليف أمير مسقط على إتمام وكيل لديه وملاحظتك عن التوائد التي مستعد على رعيا صاحب الجلالة في اللامحة والتجارة وعن تسهيل الاتصال بالهند ، كل ذلك جعلنا نقرر إقامة وكالة في مسقط ^(١) » .

ولعل هذا الخطاب يشير إلى الرحلة التي قام بها ضابط فرنسي يدعى روزيلي في الجانج سنة ١٧٨٥ والتي مر خلالها بمسقط حيث اتصل بحاكمها فطلب إليه تعيين وكيل فرنسي . وهي تقطع على كل حال التشكك الذي يشهه الكتاب الإنجليزي حول موقف سلطان مسقط من هذه القضية .

وفي هذه الأثناء وقعت الثورة الفرنسية وفي غمرة الأحداث اسدل على موضوع وكالة مسقط ستار من السيان ، ولم تكن الحكومة الفرنسية قد سوت بعد موضوع التعويضات ، ويبدو أنها لم تنق بالتقديرات التي ذكرها الملاحون العرب بحجة أن السفن العربية ليست سوى قوارب صغيرة ، أو لأن هذا السفن لا تحمل

A. E. Muoode vol. I.

(١) خطاب من وزير الخارجية لـ دوسو بتاريخ ١٩ / ٣ / ١٧٨٨ .

الفصل الرابع

التنافس الإنجليزي الفرنسي في عهد الثورة و نابليون

نبينا كيف أن النشاط الأوربي هدف أسلماً إلى فتح أسواق تجارية في أقطار الخليج خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ولكن ما أن ثبتت الحرب العالمية بين بريطانيا وفرنسا سنة ١٧٩٣ بتعاضد قيام الثورة الفرنسية حتى تسابق الريفان التجاريان إلى اكتساب نفوذ سياسي وعسكري في بعض هذه الأقطار ، وانفتح هذا الاتجاه بمقتضى خدمة عند غزو الفرنسيين لمصر . وبعد ذلك الوقت اعتبرت بريطانيا الخليج العربي أحد الخطوط الأمامية للدفاع عن مستعمراتها بالهند ، وحتى بعد أن زال الخطر الفرنسي بسقوط جزيرة موريشس بيد الإنجليز سنة ١٨١٠ استمرت الاستراتيجية البريطانية متمسكة بهذا الهدف . لم تتحول عنه حتى بعد استقلال الهند فظهر مصالح جديدة في منطقة الخليج كسرى ذلك فيما بعد ، ومع ذلك فإن عهد الصراع الإنجليزي الفرنسي من سنة ١٧٩٣ - ١٨٠٩ بعد فترة هامة في تاريخ الخليج العربي .

وقد ارتكز هذا الصراع الدبلوماسي على ثلاث مناطق : مسقط ، وفارس ، وولاية بنگاد . وكانت أهم فونسا فرض أنظم لتوثيق سلاتها بحكومة مسقط نظراً للعلاقات التجارية بين ملاحى عمان وبين مستعمرة موريشس . وقد أحمك هذه المستعمرة مثل القنصل الفرنسي في بنگاد على ضرورة الاستعانة من موقع مسقط حتى من قبل وقوع الحرب مع إنجلترا . وبنيت التقارير الرسالة من هذين الوطنين التوائد التي مستعد على بلادها على النحو التالي : إنه يمكن إنقاذ

هذه البلاد ، وكذلك دراسة الطرق التي يمكن أن يستخدمها غزو فرنسا للشرق « ولم يقدر لبوشان أن يصل إلى مقر عمله الجديد .

فقد كانت التعليمات تقضي بأن يطوف أولاً بالبحر الأسود والشام ومصر لدراسة الطرق المؤدية للهند . وكان عليه أن يتصل بالسفير الفرنسي بالآستانة ليحصل توصيات من الباب العالي إلى حاكم مسقط ، ربما لأن الحكومة الفرنسية تصورت وجود تبعية ما ، تربط حكومة مسقط بالدولة العثمانية^(١) . وحينما وصلت الحلة الفرنسية إلى مصر كان بوشان لازال بالقاهرة ينتظر الفرصة المواتية للذهاب إلى مسقط . والظاهر أنه لم يكن واثقاً من نجاح مهمته لأن لجنة الشؤون الخارجية لم تأخذ بالتقراحه عقد معاهدة سياسية مع حاكم مسقط قبل إنشاء الوكالة . وهذا ما سيفعله الإنجليز في سنة ١٧٩٨ ، ومن جهة أخرى لم تكن الحكومة الفرنسية مستعدة لصرف التوضيحات المناسبة عن أعمال الفرصة . لذلك ما إن وقع الغزو الفرنسي لمصر ، حتى وجد بوشان مبرراً قوياً للاعتذار عن عدم أداء مهمته ، وهو أن تلك الحملة قد أثمرت شعوراً قوياً معادياً لفرنسا في جميع الأقطار الإسلامية . وقد ساد شعور لدى العرب « بأننا نريد غزو بلادهم أيضاً » ، أما البعثة للرسالة إلى فارس فقد تمكنت من الوصول إلى هدفها قبل مجيء الحملة الفرنسية بمدة طويلة ، وكانت تتألف من عالين نباتيين هما أوليفية وبروجير . وهذا لا يعني أنها كانت مجردة عن الأهداف السياسية ، والظاهر أن اختيار عالين إنما كان القصد به تنطية أهداف البعثة الحقيقية وذلك بإعطائها صورة مهمة علمية . غير أن التعليمات كانت ضريحة بأن يصل البعثتان على اجتذاب كل من الدولة العثمانية وفارس إلى محالفة فرنسا على أساس اتفاق المصالح ، فإن روسيا في ذلك الحين كانت تعتبر الحزم التقليدي لمائتين اللواتين الإسلاميتين ، وهي في نفس الوقت عضو في الحلف الأول الذي تكون ضد الثورة الفرنسية .

(١) انظر هذه التعليمات في المصدر السابق بتاريخ ٣٠ بربريال سنة ٢ وكذلك .

الوثائق التي تدل على جنسيتها كما ذكرت محكمة النمام في مرسيليا . وتجددت أعمال القرصنة بصورة أعظم بعد نشوب الحرب الثانية ١٧٩٣ وكما حدث من قبل ، لم يحترم الفرنسيون حياد مسقط . وكانت أعمال القرصنة في المحيط الهندي تكاد تكون شبه رسمية بل إن الفرنسيين تفاخروا بتفوق قراصنتهم على الإنجليز والبرتغاليين . وتكشف لنا هذه الرسالة عن الأضرار التي لحقت بمسقط من جراء القرصنة الأوروبية . فقد أبلغ وكيل الإمام في بغداد التفصيل روسو بأن القراصنة الفرنسيين قد أخذوا السفينة المسماة الفتحة وقتلوا بحارها واستولوا على حمولتها من البضائع وهي تقدر بـ ١٤ ألف روبية ، بل حدث ما هو أكثر من ذلك « ففي العام الماضي (سنة ١٢٠٨ هـ) وصل مركبان تجاريان من بندر موريس (جزيرة موريشس) وبانت بهما الجراة أن تمديا على إحدى السفن الهانية الآتية من بنغال محملة بالبضائع ، مع أننا كنا قد زدونا هذين المركبين بمجاهيبيهما من المؤن^(٢) . وخلاصة القول إن الأوروبيين سبقوا العرب إلى ممارسة القرصنة في الخليج العربي ، ولا يستبعد أن يكون هؤلاء حيناً شرعوا في ممارسة القرصنة فملأوا ذلك تقليداً للأوروبيين .

تجددت الحاجة إلى إنشاء مواكز اتصال بالشرق عند نشوب الحرب العامة ولذلك بادرت حكومة الإدارة إلى اتخاذ خطواتين بخصوص منطقة الخليج .

الأولى : تعيين قنصل في مسقط ، واختير لهذا المنصب أحد الجغرافيين الذين سبق لهم الاتصال بالعالم العربي ، ويدعى بوشان . والخطوة الثانية : إرسال بعثة إلى فارس لمراقبة الطرق المؤدية إلى الهند . وقد صدرت التعليمات إلى بوشان بالتوجه إلى مسقط في أوائل سنة ١٧٩٦ ومما جاء في هذه التعليمات « إن قنصلية مسقط إنما أنشئت للتجسس على حركة الإنجليز في الهند بدراسة الأحوال الداخلية في

(١) نفس المصدر السابق ، خطاب من روسو إلى وزارة الخارجية بتاريخ .

وبالإضافة إلى البعثات الفرنسية للشار إليها ، كان مالارنيك حاكم جزيرة موريشس يريد أن يرسم خطة لمواجهة الإنجليز في الهند بالتعاون مع تيو صاحب أمير ميسور ، وأحد أبطال المقاومة المروفين للاستعمار البريطاني ، وكان من التوقع أن يتم الاتصال بين تيو والفرنسيين في موريشس عن طريق عرب عمان ، وقد كتب ميميث وكيل شركة الهند في بوشهر « إن مسقط متصحيح مما قريب وكرا للجاسوسية الفرنسية على الهند ، لأن خساً أوست سنن عربية تقوم بقتل التجارة بين موريشس ومسقط وساحل ملبار ، ولا شك أن قتل الأنبياء سيكون مودد ربح للبحارة العرب »^(١) ، لذلك اتخذت إدارة الشركة في لندن تدابير منذ شهر يوليو سنة ١٧٩٨ لتأمين الناقل المؤدية إلى المستعمرة الكبرى . فنها إرسال حملة بحرية إلى البحر الأحمر بقيادة الأميرال بلا نيكيت ، وتعيين ممثل سياسي في بغداد ، أي عدم الاكتفاء بوكيل الشركة التجاري في البصرة ، ومهمة هذا الوكيل هي الإشراف على حركة سير البريد عبر العراق الذي قد يصبح بعد نجاح الفرنسيين للمرجع الوحيد للبريد بين أوروبا والهند . وأخيراً عقد اتفاق مع سلطان مسقط لمنع الفرنسيين من التمرد إلى الخليج .

وعندما عرف في يومئذ في شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ أن الحملة الفرنسية استقرت في مصر ، أضيف إلى هذه الإجراءات إرسال بنية إلى جدة لتكون حلفاء بين بريطانيا وشرق مكة .

والذي يعنيها هو أن بريطانيا غيرت سياستها فجاء نحو الدول الثلاث المحيطة بالخليج : مسقط ، ولاية بغداد ، وفارس . وما يذكر أنه قبيل خروج الحملة الفرنسية من طولون كان مانتشي ممثل الشركة بالبصرة قد اقترح الصلح مع مسقط في اتفاق عسكري للتعاون ضد قرصنة العرب في الخليج ، وذلك على أثر ظهور نشاط البحارة العرب ضد اللوحة البريطانية ، وهو أمر يختلف تماماً عن فكرة التدخل في الخليج بواسطة الخطر الفرنسي . وعلى كل فقد كانت السياسة

(١) P.P.C. من سبيت للى مكتوبة بيماني بتاريخ ٢١ - ٤ - ١٧٩٨ .

لم تسفر البعثة عن نتيجة تذكر من الناحية السياسية ، غير أن الفرنسيين انتفروا هذه الفرصة لتقديم اقتراحاتها في المسائل التجارية والعسكرية . فقد كتب أوليفييه بوصى حكومته باستخدام السفن الفرنسية لنقل مصنوعاتا إلى بلدان الخليج ، وبضرورة نقل عملياتها من بغداد إلى البصرة للإشراف على هذه العمليات التجارية . وهو يتوقع أن تلقى الأصواف الفرنسية سوقاً رابحة تبارس لا اعتدال منها بالنسبة للأصواف الإنجليزية التي تحتكر السوق . ومن الناحية الحربية نصح أوليفييه بعدم اتخاذ أية خطوة لإقامة حامية فرنسية في جزيرة غلج وهي الجزيرة التي كان كريم خان قد منحها للفرنسيين سنة ١٧٩٩ وقال إن مثل هذه الحامية لا تفيد شيئاً لمراتها وإنما تصبح ضرورية فقط إذا تده مشروخ لغزو مصر .

لقد تلبست بريطانيا باهتمام نشاط هذه البعثات الفرنسية ، وحالت إلى سلطان مسقط تسليم الممويين الفرنسيين الثلاثة ، ولعلها اعتقدت بأن بنية فارس كان زائق يوشان في مهمته ، وعرضت على سلطان بن أحمد ٨٠٠٠ جنية مقابل ذلك كإن السلطات البريطانية في الهند طلبت أيضاً إلى والي بغداد تسليم أوليفييه وروجير عندما عرف هدفهما الحقيقي ، غير أن هذه السلطات لم تنظر لبرائت خيصة إلا بعد أن عرف أمر حملة مصر .

٢ صدي حملة مصر

قبل أن يتحقق التزو الفرنسي لمصر كانت جميع الشواهد تقدر البريطانية ، خصوصهم يتحولون إلى خطة الهجوم عليهم في الشرق ، لذلك شرعت السلطة البريطانية في الهند في اتخاذ الإجراءات الوقائية قبل أن تعرف أنها حقة بعضة أشهر .

مادة ١ :

من وقت وصول كتاب ميرزا مهدي على خان بهادر جويج ، لاجبور
الأخفاف عن هذه الدلائلة « العاهدة » .

مادة ٢ :

من وقت قراءة الكتاب المذكور أخذ علي بن علي إلى توفيق الصداقة مع تلك
الدولة ، ومنذ هذا اليوم سيسمح مدني أحدنا مدني الآخر وعدوه عدوه .

مادة ٣ .

ونظراً إلى طلبات مختلفة قدمت ولا تزال تقدم من قبل الفرنسيين والمسلمين
لإقامة مصنع^(١) أو بعبارة أخرى ليكرهوا أنفسهم ؛ إما في مسقط أو جوبزون أو
في الوادي الأخرى لهذا السركو « الحكومة » ، فقد كتبت على نفسي أنه خلا
الحرب مستمرة بين الشركة الإنجليزية وبينهم ظن لهم مكاناً في أراضي رعابة
منى لصداقة الشركة ، ولن يجدوا أنفسهم فيها موضعاً لقدم .

مادة ٤ :

وبما أن هناك شخصاً فرنسياً ظل السنوات العديدة الماضية يعمل في خدمتي ،
وقد ذهب الآن على رأس إحدى سفني إلى جزائر الوردشوس فأنني سأفصله من
خدمتي بمجرد عودته وأطرده من بلدي .

مادة ٥ :

في حالة دخول إحدى السفن الفرنسية مياه مسقط ، فلن يسمح لها بالدخول إلى
الرفأ الذي يسمح للغلاب الإنكليزية بدخوله ، بل تبقى خارجة ، وفي حالة وقوع
اعتداء في هذه الجهة بين السفن الفرنسية والسفن الإنجليزية فإن قوة هذه الولاية

(١) من الواضح أنها ترجمة لـ Factory التي اصطلاحاً على اسمها بـ « بركا » .

البريطاني في الهند حتى ذلك الوقت ترمي إلى عدم التوسع أو الدخول الحر في مالكو
حتى لاستكمال الشركة نفقات لتمويل عليها بربح مؤكد إذا ما زادت نفقات الحرب
على النوايا التي تعود عليها من التوسع الإفريقي . وهذه السياسة التي كانت علم
إدارة الشركة بلندن ، تثيرت عندما وصل إلى كلكتا حاكم عام جديد هو الركن
وولي في أبريل سنة ١٧٨٨ وكان وولي من دعاة سياسة التوسع وعلم القيد
بالاعتبارات المالية البحتة . وفي ظل هذه الظروف الجديدة رحمت حكومة بومبي
سياستها في الخليج .

ففي مسقط أوقدت أحد موظفي الشركة من الفرس وهو مهدي على خان
للتفاوض مع السلطان في عقد اتفاق معه . فقد جاءه في التعليلات الخاصة بمهمته أن
حكومة بومبي ترغب في إقامة وكالة تجارية في مسقط وطرد الرعا الفرنسيين من
هذه البلاد وإحلال أحد الأعياء الأنجليز بدل الفرنسيين الذين يعملون في خدمة
السلطان^(١) .

وصل مهدي على خان إلى مسقط في ٢ أكتوبر سنة ١٧٨٨ وبعد مناقشة
استمرت عشرة أيام وقع في الثاني عشر منه أول معاهدة سياسية ربطت بين سلطنة
مسقط وبين بريطانيا . وبإلحاح أنها تعتبر في نفس الوقت أول معاهدة بين دولة
عربية مستقلة وبين بريطانيا في العصر الحديث . ومن الطريف أن تورد هنا النص
المرئي للاتفاقية كما هو محفوظ في دور الوثائق البريطانية لأنه غنوج على أصواب
هذه النسخة في ذلك العصر^(٢) .

وثيقة اتفاق عن ولاية عمان تحت إشراف الإمام المدير سيد سلطان دام أبر
إلى الشركة السامية القندرية ، دامت عظمتها ، متضمنة في الوارد التالية :

(١) كان الاعتقاد السائد لدى السلطات البريطانية آنذاك هناك طرفين من أصل الفرس
ليسط النفوذ على الحكم في الشرق وهما الطب والتجارة .

(٢) بالنسبة لـ نص الانجليزي أنظر Aitchison Vol. 7. p. 87.

خان قد حصل بهذا الاتفاق على أكثر مما كنا نؤمله» وما يستعصى الانتباه أن بريطانيا لم تعمل على إقامة وكالة في مسقط مباشرة كما نصت عليه الاتفاقية. والظاهر أن سلطان بن أحمد استطاع إقناع السلطات البريطانية بالتخلي عن هذه الفكرة بأن بن لها أن إقامة مثل هذه الوكالة سيؤدي إلى مطالبة الفرنسيين بنفس الامتياز، ويعرضه لخطر الحرب معهم إذا مارفص إجابة طلبهم، وهو لا قبل له بحرب الفرنسيين. ويجدر بنا أن نتساءل: ما هي الدوافع التي جعلت سلطان بن أحمد يتحول هكذا بسرعة وبدون تردد عن الصداقة السابقة مع فرنسا إلى التحالف البريطاني؟ يمكن الرد على ذلك من عدة وجوه: أعاد عمان على الهندي مؤثرهما من الأرض، وهو الغذاء الأساسي لعظم شبه جزيرة العرب. تذكر اعتداءات القراصنة الفرنسيين على السفن الهندية. وأخيراً: فاق أمراء شبه جزيرة العرب بعد احتلال الفرنسيين لمصر مادعاً شريفاً معكاً إلى حسن استئصال ولسون الممثل البريطاني في جدة، بل وتسليمه إياه الرسائل التي بعث بها بونابرت إلى كل من سلطان بن أحمد وتبو صاحب. وقد أدرك بوشان نفسه هذه الحقيقة فذكر لبونابرت على أثر وصوله إلى مصر في أكتوبر سنة ١٧٩٨ عدم جدوى الإصرار على إنشاء وكالة في مسقط لأن الإنجليز قد أقبلوا مداخل المحيط الهندي، بل على فرض وصول البعثة إلى مسقط فإن السلطان سيستقبلها بمحذر بالغ^(١)

تأثرت ولاية بغداد مثل غيرها من الأقطار الإسلامية للعدوان الفرنسي على مصر. وكان على رأسها في ذلك الحين شخصية من أعظم شخصيات المالك الكروج هو سليمان باشا الكبير (١٧٨٠ — ١٨٠٢) ومع أنه كان يتمتع بقدر

(١) A. A. E. muncate (١) رسالة من بوشان إلى بونابرت بتاريخ ١٨/١٠/١٧٩٨

في البر والبحر وكذلك شعبي سيشترون فيه إلى جانب الإنجليز، فأما في البحار المكتشوفة فإني لا أدخل.

مادة ٦:

في حالة غرق سفينة أو سفن تابعة للإنجليز فإنها تلقى حتماً المساعدة اللازمة وتتوفر لها وسائل الراحة من جانب هذه الحكومة كما أن ما عليها من متاع لا ينقص ولا يستولى عليه.

مادة ٧:

إذا رغب الإنجليز في أي وقت في إنشاء مصنع عيناء بندير عباس «جونرون» فلا اعتراض لي على تخصيصهم لهذا البناء ووضع المانع بقدر ما يترأى لهم. ولا اعتراض على إقامة أو عين أو خمسين رجلاً إنجليزياً هناك ومعهم سبعمائة أو ثمانمائة من الهنود. أما فيما عدا ذلك فإن الرسوم التي تجب على البضائع عند البيع أو الشراء ستكون في نفس المستوى المعمول به في البصرة وأبو شهر.

حرر في أول جمادى الأولى سنة ١٢١٣ هـ الموافق ١٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨.

أخرجت هذه الماهدة مسقط عن حيادها التقليدي في الحروب السابقة وجعلت منها حليفاً للسلطات البريطانية في الهند. وقد خصصت ثلاث من المواد لبيان الإجراءات التي يجب اتخاذها ضد الفرنسيين والهنولنديين الذين كانوا يدورون في فلكهم حينذاك. وذهب سلطان بن أحمد في استسلامه للإنجليز إلى حد وضع حامية بريطانية في ميناء بندر عباس التابع له. ولا شك أن بعض حكام الشرق في ذلك الوقت لم يقدروا منزى الاحتلال كما نفهمه في عصرنا.

أما الإنجليز فقد أدركوا مدى الكاسب التي حققوها من وراء هذه الاتفاقية، إذ كتب دنكان حاكم بومباي إلى وزيرل حاكم الهند العام يقول^(١): «إن مهدي على

(١) B. P. C. Vol 6. رسالة من دنكان إلى وزيرل بتاريخ نوفمبر سنة ١٧٩٨

أصدره ايروين^(١) أحد ضباط شركة الهند المارفين بالشرق ، قارن فيها بين الطرق الثلاث التي يمكن التفكير فيها لهذا النزو . وهي : البحر الأحمر ، والخليج العربي ، والطريق عبر شمال فارس وأفغانستان وانتهى إلى أن يستخدم الخليج هو أكثر الطرق بقاء عن تحقيق الغزو . فهو يستلزم عبور بادية الشام إلى البصرة ، وهذا العبور قد يستغرق بالنسبة لجيش كبير ثلاثة أشهر . وإذا كان إيجاد السفن اللازمة لنقل الجنود أسير في البصرة منه في السويس فإن البحرية البريطانية تستطيع وقف اللوحة في الخليج عند مضيق هرمز الذي هو أقرب من البحر الأحمر إلى قواعدهما في بمباي . ثم إن السير على الساحل الفارسي في الخليج يكاد يكون مستحيلاً لطبيعته الجبلية ولوقوعه تحت رحمة مدفعية البحرية البريطانية .

نتيجة لهذا الاعتقاد اكتفت بمباي في بعثتها الأولى إلى فارس في أواخر عام ١٧٩٨ بالتنبية على احتمال ظهور سفن فرنسية على ساحل الخليج ، وأوعزت إلى الشاه أن يصدر أوامره بالقبض عليها . وحجتها في ذلك أن الفرنسيين يعملون منذ نظام الحكم الملكي وضد الأديان . ويبدو أن هذه الحججة قد صادفت نجاحاً كبيراً لدى الشاه فأصدر فوراً بإرسال ألفي جندي لحراسة سواحل الخليج .

على أنه بعد تخطيط الأسطول الفرنسي في أبو قير أصبح نشاط نابليون محصوراً في منامراته الشرقية ، ولعل هذا هو الذي وجهه إلى حملة الشام في أوائل سنة ١٧٩٩ ، ومذكرات نابليون التي أملت في سانت هيلانة هي التي أوحى بأن هدف تلك الحملة كان متباعدة السير لضرب الإنجليز في الهند . ومن المعروف أن الضياع سيطر على الإمبراطور الأسير في هذه الحقبة الأخيرة من حياته . ومن الأرجح أن يكون هدف تلك الحملة هو التسلطية التي رفضت أن تستترف باحتلال مصر . ومع ذلك فقد كان من الضروري أن تثير حملة الشام مزيداً من

(١) صدر هذا الكتاب في لندن نهاية ١٧٩٨ بعنوان *An Inquiry into the Feasibility of the Supposed Expedition of Bonaparte to TFE East.* By Eyles irwin.

كبير من الاستقلال إزاء الباب العالي ، إلا أنه لم يفكر في الخروج عن سياسة الدولة العثمانية حينما أعلنت الحرب على فرنسا في أغسطس سنة ١٧٩٨ فقبض على القنصل الفرنسي وأحسن استقبال البعث البريطاني الجديد هارفورد جونز .

والحق إن الظروف كانت تعمل من جميع الجهات على تقارب سليمان باشا من الإنجليز ، فهو قد لاحظ تفوقهم البحري على الأتقار الأوربية الأخرى في الخليج ، غير أنه تجاوز الحد حينما أراد أن يتخذ منهم وسطاء لإقامة حلف بينهما وبين مختلف الحكام العرب في الخليج بقصد مواجهة نمو الدولة السعودية الأولى . وهذا السبب نفسه هو الذي جعل والي بغداد أشد حاجة من أي وقت مضى لاستيراد الأسلحة البريطانية من الهند .

وما كاد عام ١٧٩٨ يقترب من نهايته حتى كانت الصدمة التي أحدثتها الحملة الفرنسية في الهند قد أخذت تزول ولو أنها ستجدد حينما يتجه بونابرت شرقاً لنزو الشام في أوائل العام التالي . وقد ذكر دنكان هذه الحقيقة حينما بعث إلى وكيل الشركة في بوشهر بطمئنته إلى أن الأسطول البريطاني يسيطر على مدخل البحر الأحمر في باب الندب ، كما أن أسطولا آخر يقف أمام سواحل الهند لمواجهة أي احتمال^(٢) .

وفي بريطانيا نفسها ظهرت أبحاث عديدة شككت في إمكان غزو الهند بواسطة حملة تخرج عبر بلدان الشرق الأوسط . وأكدت للرأي العام أن مثل هذه الشروحات أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة . ومن أشهر هذه الأبحاث كتب

(١) 6. P. C. V ol. 6. B. P. C. ١٧٩٨/١١/٣٠ رسالة دنكان للسيد على خان بتاريخ ١٧٩٨/١١/٣٠

سيوجه السياسة البريطانية في الخليج بضع سنوات . وقد تقرر إرسال هذه البعثة في أغسطس سنة ١٧٩٩ في وقت لم تكن الأنباء الخاصة بفشل بونابرت في حصار عكا قد وصلت بعد إلى الهند . ومما جاء في تعليقات تولي الحاكم العام إلى مالكوم .

« إنه يجب إقناع الشاه بفكرة التعاون ضد زمان شاه (ملك الأفغان) الذي احتل البنجاب وأصبح يهدد الممتلكات البريطانية في الهند^(١) وعدم السماح للفرنسيين بالدخول في أراضي فارس أو لسفهم بالرسو على سواحلها ، وتشيط التجارة بين الشركة البريطانية وفارس » ولكن حدث ما عاق مالكوم عن السفر عند تقرير بعثته ولم يغادر بومباي إلا في ٢٩ ديسمبر سنة ١٧٩٩ وكانت ترافقه في مهمته سفينتان حربيان . ورغم أنه وصل بوشهر في فبراير سنة ١٨٠٠ فإن الشاه لم يستقبله إلا في نوفمبر من ذلك العام ولكن مالكوم لم يأسف على إقامته الطويلة ببوشهر فقد استغل هذا الوقت في دراسة حوض الخليج من النواحي التجارية والسياسية والحربية ، وانتهى إلى تكوين رأي ظل يدافع عنه طوال حياته وهو أنه من الضروري للدولة السيطرة على الهند أن تكون لها قواعد عسكرية ومستودعات تجارية في الخليج . ولذلك حينما بدأت المفاوضات في طهران جعل من موضوع تنازل فارس لبريطانيا عن بعض الجزر في الخليج العنصر الأساسي في محادثاته ، بينما أصبح الهدف الأساسي من بعثته في الدرجة الثانية من الأهمية نظراً لتدبير الظروف . فحينما يختص بزمن شاه اضطرت الظروف الداخلية في أفغانستان إلى الانسحاب من الهند . وفيما يتصل بالخطر الفرنسي فقد أصبح منتهياً تماماً بالنسبة إلى فارس . بل إن الفرنسيين كانوا يفاوضون في ذلك الوقت للخروج من مصر .

وقد أسفرت بعثته عن إبرام أول معاهدة سياسية مع فارس . وهي تقضى بالتخلف ضد أية قوة ثالثة تنزو الهند ، وتتقدم الأسلحة إلى فارس في حالة الاعتداء عليها من أي طرف آخر .

(١) Kaye V. I. page 88-89.

لجوارف السلطات البريطانية في الهند وأن تجدد نشاطها سواء في منطقة الخليج في ولاية بناد .

وإذا لم يكن هدف حملة الشام واضحاً ، فمن المؤكد أن بونابرت رسم مشروعا بزحف تدريجي نحو الهند مستفيداً إلى التعاون مع الحاكم المحليين في الشرق الأوسط وهي إطار هذا المشروع حاول الاتصال بشريف مكة ويزعيم الحركة الوهابية الذي لم يتعرف على اسمه بالضبط حينذاك ، وبقي صاحب أمير ميسور في الهند ، وأخيراً بساطان مسقط الذي كتب إليه هذه الرسالة في ٢٥ يناير سنة ١٧٩٩ « أكتب إليكم هذا الكتاب لأبلغكم ما لاشك في أنكم قد علمتموه فعلاً ، وهو وسيل الجيش الفرنسي إلى مصر . ولما كنتم دائماً أصدقاء لنا ، فليكن أن تقنعوا برغبتي في حماة جميع سفن دولكم ، وعليكم أن تقوموا بإرسالها إلى السويس حيث نجد حماة لتجارها^(١) »

ويتضح من هذه الرسالة أن بونابرت لم يطلب أكثر من توفير الروابط التجارية . وقد رأى بنفسه حينما زار السويس بعض السفن المانية تتردد على هذا الميناء . وهذا الطلب لا يتناسب مع الأهداف الكبرى التي تنسب إلى بونابرت من أنه كان يهدف الطريق لنزو الهند عن طريق الخليج أو البحر الأحمر .

ورغم الصعوبات التي لقيها بونابرت في مصر وفشله في حملة الشام ، فإنه طالما بقي الفرنسيون يجهلون مصر فإن السلطات البريطانية في الهند لم تكف عن أخذ الإحتياطات في جميع أقطار الشرق الأوسط الواقعة بين مستعمراتهم الكبرى وبين حوض المتوسط^(٢) من ذلك مثلاً احتلال جزيرة برسم في مدخل البحر الأحمر بضعة أشهر من ١٧٩٩ وإرسال بعثة إلى فارس بقيادة الضابط وليم مالكوم الذي

(١) Correspondence de Napoléon I Tom. 5, p. 361

(٢) أنظر بحثاً فياً في هذا الموضوع للكاتبة الفرنسية بنوان وانجلترا

أما مطلب مالكولم بالتنازل عن ثلاث جزر في الخليج وهي هنجام وقشم وخارج ، فقد اصطدم بمقاومة عنيفة من الفرس ، ولم يفلح مالكولم بالرشاوى أو التنازل في إقناع مرزاشقي الصدر الأعظم في ذلك الوقت .

وقد أراد تغطية أهمية هذا التنازل بأن ألحقه بمشروع الماهدة التجارية لا السياسية ، كما كان يقضي النطق . ولكن مرزاشقي أظهر إدراكه لخطورة مثل هذا التنازل ؛ بأن ذكر مالكولم بأن بريطانيا بدأت صلتها بالهند عن طريق إقامة حاميات صغيرة على الساحل ، والآن أين ذهبت إمبراطورية النول ؟

نتيجة لهذا الموقف رفض الشاه توقيع الماهدة التجارية إلا بعد حذف البند الخاص بالتنازل عن الجزر . ويدعى مالكولم تغطية لفشله في هذا السعى أن إصراره على منح بريطانيا إحدى الجزر ، لم يكن إلا تظاهر آخى يحصل من فارس على امتيازات أخرى حينما يتخلى هو عن مطلبه هذا . ولكن تصرفاته في المستقبل تكذب هذا الادعاء . فقد تعددت رسالته إلى بومباي وإلى الحاكم العام متوهة بأهمية إقامة حماية بريطانية في الخليج . وقد كتب مثلاً عن أهمية قشم يقول « إن إقامة حماية بها أمر ضروري من الناحية العسكرية ، لأنها تقف خط دفاع أول عن بومباي ، ومن الناحية السياسية ، فإنها تشعر الدول المحيطة بالخليج بقوة بريطانيا ، ولا يجعلها تتردد في اختيار حليفها عند قيام حرب أوربية . وأخيراً من الناحية التجارية فإنها تمهد سبيلاً وسيراف وهو من الذي نعرفه في عهد إقامة البرتغاليين هناك » وما يؤكده عند ذلك مالكولم بفكره أنه لم ينادر فارس إلا بعد أن حصل على وعد بإرسال سفير إلى بومباي للتفاوض في هذه المسألة ، كما أنه قام بزيارة لجزيرة خارج في طريق عودته إلى الهند . ومما أضف موقف مالكولم أن السلطات في كلكتا لم تأخذ برأيه عن أهمية إقامة حماية بالخليج ، إذ أن الحاكم العام وزلي ، وإن كان من دعاة التوسع إلا أنه كان يرى تركيز الجهود في شبه الجزيرة دون التوسع في جزرائها محتاج إلى مجهود طاقت وتكاليف باهظة لتكوين حامياتها . ولم تكن حكومة الهند بعيدة عن مجربة

عماثلة إذ قررت الانسحاب من جزيرة بريم الواقعة على مدخل البحر الأحمر قرب عدن ، وكانت قد احتلت في مايو سنة ١٧٩٩ كعمل وقائي ضد الفرنسيين في مصر ولكنها سرعان ما أخلت في سبتمبر وقطعت المفاوضات مع سلطان لحج بشأن التنازل عن حملة بحرية على سواحل بلاده ، لأن السلطات البريطانية رأت عدم فائدة مثل هذه الحملة من الناحية العسكرية أو الاقتصادية .

ومن جهة أخرى لقي مشروع مالكولم ممارسة شديدة من ممثل بريطاني آخر في المنطقة ، هو هارفرد جوز الذي وصف آراء مالكولم بالجنون . وأخيراً يمكن القول بأن بنية مالكولم سنة ١٨٠٠ — ١٨٠١ لم تؤد إلى نتيجة حاسمة ، فإن كلنا الماهدين الخاصتين بفارس لم توقفا في كلكتا .

كان ملكولم من الأوائل الذين دعوا إلى اتباع سياسة توسعية في الخليج . أما زميله هارفرد جوز في بغداد فإن أهدافه كانت محدودة بممارسة الاحتلال الفرنسي لمصر ، ولهذا الفرض اقترح خطة فريدة من نوعها لمهاجمة الفرنسيين وهي إرسال حملة عبر الخليج إلى البصرة ، ومن ثم تعبر صحراء الشام وتقتح غرباً لنزول مصر بالتشاور مع الجيش العثماني ^(١) ويستخلص من ذلك كلام أن الحملة الفرنسية في مصر هي التي دفعت بالإنجليز إلى اتباع سياسة جسيمة في منطقة الخليج تهدف إلى اكتساب نفوذ سياسي أو عسكري ، وأن هذه السياسة لم تنته بخروج الفرنسيين من مصر .

مسقط بين الحياض والانحياز

لم تصل رسالة بونابرت إلى حاكم مسقط لأن الإنجليز اعترضوا سبيلها ، وحتى لو قدر لها أن تصل فإنها ما كانت ستحدث أثراً يذكر ، فإن شريف مسكة

مثلا الذي تلقى رسالة بونابرت لم يهتمها فحسب ، بل إنه شارك في الشعور العام الذي ساد العالم الإسلامي ضد الفرنسيين ، وحاول أن يساهم بقدر المستطاع في الجهود الرامية إلى إخراجهم من مصر .

ومع ذلك فإن حاكم مسقط وأهل عمان كانت لديهم اعتبارات اقتصادية أخرى تؤثر على موقفهم السياسي ، فلم تهاجم نشطة مع كل من الهند وجزيرة موريشس ، ومن الأفضل لهم أن يحافظوا على صلاتهم بالفرقتين المتنازعتين : بريطانيا وفرنسا . لذلك لم تضع معاهدة سنة ١٧٩٨ نهاية لتردد مسقط في سياستها الخارجية ، والحق أن المعاهدة لم توضع موضع التنفيذ في كثير من شروطها فلم تؤسس الوكالة البريطانية في بندر عباس لعدم محسب السلطات في الهند لتنفيذ هذا المشروع ، كما أن حاكم مسقط لم يقطع علاقاته التجارية بجزيرة موريشس ولم يسكن بوسعه إن أراد أن يمنع أصحاب السفن الممانيين من ذلك . وإذا ماراجنا أرشيف حكومة بومباي لسنة ١٧٩٩ ، نجد عدداً كبيراً من الرسائل قد تبذل بين دنكان حاكم بومباي وبين سلطان بن أحمد — فالأول يواجه اللوم ، والثاني يحاول تبرير موقفه أمام الإنجليز ، مما يشعر بأن سياسة حكام مسقط بدأت تخضع للرقابة البريطانية منذ هذا التاريخ .

وقد لحظ دنكان في إحدى هذه الرسائل مآخذ السلطات البريطانية على السلطان في النقط الآتية :

أولاً : عدم تسليم أملاك تبو صاحب الوجود في عمان ، وذلك بعد ضم بريطانيا لإمارته في مايو سنة ١٧٩٩ .

ثانياً : سوء معاملة الأميرال بلانكيت أثناء مروره بزنجان ، إحدى توابع السلطنة في طريقه إلى البحر الأحمر .

ثالثاً : استمرار العلاقات التجارية بين عمان وجزيرة موريشس وخاصة

شراء السفن البريطانية التي استولى عليها القراصنة الفرنسيون ^(١) وإذا كان سلطان بن أحمد قد حاول إرضاء الإنجليز بإقالة حاكم زنجبار ، إلا أنه لم يستطع سوى الاعتراف بأن قطع العلاقات التجارية مع موريشس أمر مستحيل وضار بمصالح رعاياه . لهذا رأت حكومة الهند ضرورة استعمال وسائل جديدة للضغط حتى تضمن تنفيذ شروط المعاهدة الخامسة بمقاطعة الفرنسيين ، وعلى ذلك قررت أن يمر ملكو لم بمسقط في طريقه إلى فارس . وفي يناير سنة ١٨٠٠ تمكن من اللحاق بسلطان بن أحمد على ظهر إحدى السفن الراسية بجزيرة قشم . ويظهر من طريقة تنبئه السلطان أن هذا الأخير لم يكن راغباً في ارتباط جديد مع بريطانيا ، والدليل على ذلك أن ملكو لم اضطروا إلى استعمال أسلوب عفيف ليتقنع السلطان بتوقيع تأكيد جديد للمعاهدة ، فأخذ يذكره بطرد الفرنسيين من الهند ، ويؤمونه بتفوق قوات بريطانيا على جميع الدول . ويهدده بإقتال موانئ الهند في وجه سفن أهل عمان حتى ظفر أخيراً بالتوقيع ^(٢)

والنتيجة الهامة التي ترتبت على زيارة ملكو لم لمسقط هي قبول ممثل سياسي بريطاني في عاصمة عمان للمرة الأولى ، وبناء عليه عين ملكو لم أحمد أعضاء بعثته وهو الطبيب بوجل لشغل هذه الوظيفة .

ويدعى بوجل أنه استطاع أن يحدث انقلاباً في سياسة سلطان بن أحمد نحو الفرنسيين وذلك بمسد شهر ونصف من إقامته بمسقط . ولم تكن إقامة بوجل طويلة في هذه البلاد حيث قضى نحيبه في نهاية سنة ١٨٠٠ .

وفي عهد خلفه الكابتن سيتون ازداد النفوذ البريطاني في مسقط فيالزعم من أن العلاقات لم تكن على ما يرام عند وصوله فقد نجح في أثناء السنوات الثمان التي أقامها في مسقط في التقريب بين سلطات الهند والسلطنة .

(*) ذكر موريزي Meurizi الطبيب الخامس للسيد سعيد أن معظم السفن الكبيرة الناجمة لسلطنة مصدرها هذه الأسلاب الفرنسية .

(١) Kaye Val. I. p. 105

وعندما وصل كافنيك إلى مقر عمله في أكتوبر سنة ١٨٠٣ كان القتال قد تجدد بين فرنسا وإنجلترا ، وعلم الخبر في مسقط فلم تجد السلطات البريطانية للسلطان عدداً يقبل إقامة قنصلية فرنسية . ورغم التهديدات التي سمعها من قائد السفينة الحربية القالة للوند الفرنسي ؛ علل السلطان موقفه أمام الفرنسيين بوجود ثلاثين أو أربعين سفينة عمانية في موانئ الهند ، وأن قوى الدولتين غير متعادلة في المحيط الهندي .

ويستنتج من هذا التعليل أن تجارة عمان مع شبه جزيرة الهند كانت أشد اتساعاً وألزم لحياة السلطنة . على أن فشل بعثة كافنيك لم يحدث استياء مالم يأت السلطات الفرنسية في جزيرة موريشس . وقد كان رأى حاكم الجزيرة الجديد الجنرال ديكان أن إقامة وكالة بمسقط لا يساوي الشاق التي تلزم لضمان احترام المثل الفرنسي في سلطنة عمان . وكان تقرير كافنيك الذي كتبه عند عودته مؤيداً لوجهة النظر هذه . فقد جاء في هذا التقرير : « إن بلاد عمان الفقيرة لا تمثل أهمية سياسية أو اقتصادية . ولا يزيد السلطان عن أن يكون شيخاً من مشايخ البدو . والرافعة الوحيدة التي قد تمنحها فرنسا من إقامة وكالة هناك ، لا تعدى إيجاد محطة للبريد بين المحيط الهندي وأوروبا . وحتى هذه لا يمكن تحقيقها طالما بقي الإنجليز يسيطرون على الملاحة في الخليج ^(١) » .

ولكن بعد إقامة طويلة بلغت ثلاث سنين كان حاكم موريشس أخذ ديكان يدرك خطأ موقفه السابق حيال السلطنة العمانية . ولذلك انتهز أول فرصة أتاحت له ، فاقترح على السيد سميث حاكم عمان الجديد الدخول في مهادنة مع فرنسا سنة ١٨٠٧ ، وكان على ديكان أن يبرر تغيير موقفه أمام الحكومة في باريس لأن المهادنة التي اقترحها لا تنفق والحصار القاري الذي ضربته فرنسا على إنجلترا ومستعمراتها في ذلك الوقت . وفي تقرير أرسله إلى باريس عدد الأسباب التي

(١) 118 of A. C. 4 V تقرير كافنيك بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٨٠٣

وفي سنة ١٨٠١ كان مبدأ حكومة الهند هو عدم التدخل في شئون شبه جزيرة العرب ، وعلى ذلك لم تقبل تقديم أية مساعدة ولو بإرسال بعض الجنود المتمركزين على استخدام الدافع حينما طلب سلطان بن أحمد استعدادهم للاستعانة بهم ضد الوهابيين . وما زاد في حق السلطان ، إلغاء الامتيازات التي كانت حكومة الهند قد منحتها للسفن العمانية عند توقيع مهادنة سنة ١٧٩٨ ، مثل التزود بالثؤن في الهند وإعفاء الملح من الضرائب الجركية . هذا مما ساعد سلطان بن أحمد إلى التردد في استقبال سيئون عند نزوله بمدينة مسقط ولكنه سرعان ما كسب نفوذا لدى الإمام ، وكانت أول نتيجة إيجابية لسياسة سيئون هي منع اعتماد ممثل فرنسي أرسل إلى مسقط سنة ١٨٠٣ .

وقد كانت فرنسا تريد انتهاز فرصة صلح إيمان المعود بينها وبين إنجلترا في مارس سنة ١٨٠٤ وما قصد بترتب عليه من تخفيف الرقابة البريطانية على بلدان المحيط الهندي ، فقررت في ٢٠ يونيو سنة ١٨٠٤ تعيين ممثل لها في مسقط واختارت لذلك أحد النواب في عهد الثورة وهو كافنيك . ومن المروف أن هذا الصلح لم يكن سوى هدنة قصيرة . ولم يخفف من وطأة الحذر التي كانت تسود كلتا الدولتين : إنجلترا وفرنسا وخاصة في مستعمراتها . لذلك ظل سيئون يراقب عن كثب تحركات السفن العمانية بين مسقط والمستعمرات الفرنسية . ومن ذلك مثلاً أنه كشف عن سفارة عمانية أرسلت إلى موريشس مع أحد الحاربين القدامى في جيش تيو صاحب ، وهو بالتالي عدو للإنجليز وصديق للفرنسيين ، ويدعى الشيخ علي ، ولكن السلطان برز موقفه بأن هذه السفارة كانت تهدف إلى استرجاع بعض السفن التي سلبها القراصنة الفرنسيون . والذي يعنيها هو أن السلطات البريطانية كانت على علم بمسير الممثل الفرنسي إلى مسقط .

يبدو ضرورة الاحتياط بالعلاقات الودية مع سلطنة عمان كما يلي :

أولاً : بعد دخول الدانمرك في الحرب بجانب الحلفاء أصبحت جميع وسائل الاتصال بين المستعمرات الفرنسية ومراكش توتنها في الهند متعذرة . ويمكن استخدام السفن المانية وسيلة من وسائل الاتصال (١) .

ثانياً : إن تشجيع أسطول عمان ينصر بمصالح الأسطول التجاري البريطاني الذي يتنافس معه على نقل البضائع بين الهند وبلدان الخليج .

ثالثاً : إن مسقط بنا لها من ممتلكات في أفريقيا الشرقية تستطيع توفير عدد كبير من الرقيق اللازم لرخاء المستعمرة خاصة بعد أن أهلك السوق الرقائبة في موزمبيق أمام الفرنسيين .

ولعل الظروف التي هيأت قيام مفاوضات بين السلطات المانية والفرنسية لإتمام اتفاق بين البلدين ، كانت وليدة المصادفة . فقد حدث أن استولت سفينة بريطانية على إحدى سفن الفرنسيين الراسية في ميناء مسقط في يولية سنة ١٨٠٦ ، وصادف هذا التاريخ تولي السيد سميد الحكم في مسقط ، بإرسال اعتقاد إلى الخمرال ديكان وكان يحتوي على عبارات تدل على الاحتام الشديد إلى حد القول « إنني أنظر إلى بلادكم كلها تابعة لسيادتكم » (٢) . وبعد ثلاثة أشهر من الردود احتجز أنتماءها ديكان البحارة العرب الذين حملوا رسالة السيد سميد ، أجاب ديكان رسالة يرض فيها مشروع إنشاء علاقة ودية بين البلدين وتنظيم حركة الملاحة والتجارة . وعلى هذا الأساس أرسل سميد سميد أحد وجهاء عمان : ماجد بن خلفان ، ومنحه قارباً كلاً لتوقيع أي اتفاق يتوصل إليه مع الفرنسيين .

(١) A. C. 129 تقرير من ديكان بتاريخ ١٨٠٦/٦/١٠ .

(٢) A. C. 129 رسالة من السيد سميد إلى ديكان بتاريخ ١٨٠٦/٦/١٠ .

ولاحظ أن الحكم الفرنسي كانوا أحياناً يبالغون بتل هذه العبارات دون أن يفهموا معناها الحقيقي وإنما يتبرهنوا من الدالة اللازمة لأسلوب الرسائل .

كانت المشكلة أمام ديكان هي كيف يعرف رسمياً باستمرار الملاحة والتجارة بين سلطنة عمان وبين اللواتي الهندية التابعة لدولة ممادية ، بيتاً تحرم الشريعات الفرنسية بالمحاصر القاري على المايدين وحلفاء فرنسا معاً الأتجار مع الدول . ومن العروف أن هذا التشريع بني على قانون صدر أولاً بتاريخ ١٨٠٦/١١/٢١ ويقضي على الدول الحادية بتصرم الأتجار مع الإنجليز ولا تمررت سفنها للمصادرة . وصدر الثاني بتاريخ ١٨٠٧/١٢/١٧ ويقضي بتجريد كل سفينة تدخل اللواتي المادية من جنسيتها .

وحق يلقى ديكان مع هذا التشريع بقدر الإمكان ، اتفق على حل وسط فهو لا يمنع التجارة بين عمان واللواتي الإنجليزية بتاتا ، ولكنه يمنع عليها قيوداً ، وذلك في مشروع الماهدة الذي اتفق عليه سنة ١٨٠٧ بين الحاكم الفرنسي ووكيل السيد سميد . فقضى المادة السادسة من مشروع الماهدة على أن السفن المانية تستطيع الرسو في إحدى موانئ الهند ولكن بشروط أن تخرج منها وتجهز مباشرة إلى ميناء تابع للسلطنة ، فلا يجوز لها الملاحة بين ميناء معاد وآخر مثله . وتحرم المادة الثالثة الأتجار بالأسلحة مع الإنجليز ، ولكنها تستثنى الجبل ، لأنها من أهم الصادرات المانية . وترخص الماهدة للسفن الفرنسية بفتح السفن المانية ، كما تنظم عدة مواد الوسائل التي يمكن بواسطتها التعرف على شخصيات السفن العربية ، فتزنها بحمل وثائق دالة على جنسيتها وعلى جهات تحركها ، وعلى قائدة أسماها التجارة والركاب . ويتأيد الماهدة التجارة مع الإنجليز ، تنص في نفس الوقت على الحرية التامة للتجارة والملاحة بين مسقط وزانها ، وبين المستعمرات الفرنسية مما يترتب عليه رجحان كمية فرنسا على بريطانيا في السلطنة ، والرفع من هذا رقت الحكومة في باريس توفير الماهدة لوجرد النظر فيها ، تنسكاً ببدأ المحاصر الاقتصادي القروض على بريطانيا ومستعمراتها . ولم تقدر أنها فشلت في تطبيقه في أوروبا ، وكان من باب أولى فشلها في الخط الهندى ، حيث لا تتداخل قوى الدولتين البحاريتين ، إذ لم يكن

في موريشس — سبتمبر سنة ١٨٠٦ وعلى أثر ذلك بعث برسالة هامة إلى دنكان
حاكم بمباي يعرض فيها وضع السلطنة تحت حماية الإنجليز^(١) ويتضح من هذه
الرسالة أن السيد سعيد كان أكثر صراحة في رغبته في الاعتماد على التأيد البريطاني
للمحافظة على مركزه في عمان . وكانت حكومة بمباي مستعدة لقبول تلك الفكرة
غير أن حاكم عام الهند جورج بارلو رفضها معللاً ذلك بعدة أسباب ، منها الزيادة
الأعباء على البحرية البريطانية لأن بحرية عمان تجارية أكثر منها حربية . ومن
التوقع أن وضع السلطنة تحت الحماية البريطانية قد يعرضها لهجمات الفرنسيين ،
كما أنه يترتب على هذه الحماية كفاية السلطان ضد أعدائه بداخل بلاد العرب مما يجبر
حكومة الهند إلى التورط في المنازعات الداخلية في شبه جزيرة العرب ، وهو مبدأ
تعارضه السلطات البريطانية بشدة في ذلك الوقت . ومنها أن حياض مسقط يجمعها
من السفن الفرنسية ، وهو لا يعنى بالضرورة السماح بإقامة وكالات فرنسية بها مادامت
معاهدة سنة ١٧٩٨ سارية^(٢) وعلى هذا كتب دنكان إلى السيد سعيد يخبره بأن
الحماية البريطانية ستقتصر على السفن التابعة باللاحة بين عمان والهند وأنه لا يخشى
في الوقت الحاضر أى اعتداء فرنسى على السلطنة . والظاهر أن هذا الرد خيب أمل
سعيد فاستأنف المفاوضات مع فرنسا خلال عام سنة ١٨٠٧ وأوائل ١٨٠٨ ولكن
الظروف أخذت تتحول بسرعة نحو تأكيد التفوق البريطاني في المحيط الهندى .
ولم يكن السيد سعيد بحاجة إلى أن ينتظر رفض حكومة باريس توقيع الاتفاق لى
يحاول من جديد توثيق علاقته مع الإنجليز ، ففي سنة ١٨٠٨ شرع الأسطول
البريطاني في حصار جزيرة موريشس كما أن البعثة الفرنسية التي أرسلت إلى فارس
كانت في طريق عودتها إلى فرنسا دون أن توفق في إقناع الشاه إلى التحالف معها .

(١) رسالة من السيد سعيد إلى دنكان بتاريخ نوفمبر ١٨٠٦ .

(٢) Bengal political secret Consultations رسالة من الحاكم العام إلى

حكومة بمباي بتاريخ أبريل ١٨٠٧ .

الصراع قائماً في الحقيقة بين فرنسا وإنجلترا كما هو الحال في أوروبا . بل كل
يتشابه فيه مستعمراتها في المحيط الهندى — وفوق شامع بين جزيرتي موريشس
وبوربون الصغيرتين ، وبين شبه جزيرة الهند — ويبدو أن ديكسان كان يقدر
هذه الحقيقة ويعرف مدى احتياج المستعمرات الفرنسية إلى عرب عمان . لذلك
قبل أن يصله رفض باريس وافق في العام التالي على تعديل لهذه المعاهدة حسب
يطالبه السيد سعيد ، ويخفف هذا التعديل من القيود على اللوحة المائية في الهند^(١)
فيبيع لها الانتقال من ميناء معاد إلى آخر مثله بشرط أن تكون متجهة إلى
الخليج بعد ذلك .

ولكن باريس أصرت على موقفها فلم يقدر للاتفاقية الأصلية أو المدة أن
توضع موضع التنفيذ .

كيف تمت هذه الاتصالات بين عمان ومستعمرة موريشس الفرنسية بين
كان الأسطول البريطاني يملك التفوق التام في المحيط الهندى ، وبينما كان سيترن
معنياً في مسقط ممثلاً لحكومة الهند البريطانية ؟ الحق إن الصلات بين بريطانيا
وبين مسقط كانت قد توثقت من جديد بعض الشيء منذ فشل بعثة كافنديش
حتى تولى السيد سعيد الحكم ، وقد نجح سيتون في سنة ١٨٠٥ في إقناع حكومتها
الهند بإرسال بعض الأسلحة التي استخدمها بدر بن سيف حاكم مسقط حينذاك
ضد خصومه من القبائل العربية النازلة في جزر هرمز وقشم — أما السيد سعيد الذي
تسلم السلطنة في سنة ١٨٠٦ فقد صادف في بداية عهده صعوبات شديدة لتثبيت سلطته
في الداخل أو مواجهة الزحف السعودي القادم من نجد . فبنى خطه على الاستعانة
بأحدى الدول الأوروبية ، ولعله فكر في الفرنسيين أولاً نظراً لأن حكومة الهند
سبق لها أن رفضت التورط في المنازعات الداخلية بشبه جزيرة العرب ، إلا أنه
مرعان ما تبين له خطأ اختيار الحليف وقد أشرنا إلى أن سفارته الأولى احتجزت

(١) انظر مشروع الاتفاقية وتعديلاتها بتاريخ يونيو ١٨٠٧ .

لذلك كله تقدر إرسال جوبير في سنة ١٨٠٦ وهو يحمل مشروعاً طموحاً باجتناب فارس إلى عائلته فرنسا بما وأن الحرب كانت قائمة في ذلك الوقت بينها وبين روسيا، أي أن مصالح البلدين عادت متعقبة كما كانت عند إرسال بعثة أوليفيه في ١٧٩٦ - ١٧٩٧.

كان يحكم فارس في ذلك الوقت فتح على شاه الذي يعدد المؤسس الحقيقي للأسرة الفاجرية. وقد تقبل اقتراح التحالف بكثير من الترحيب حتى أنه أرفق البعث الفرنسي في عودته بسفير فارس لكي يقابل الإمبراطور ويقدّم معه التحالف المطلوب والتي به فعلا في فينسينك إشتاين ببولندا حيث كان يقيم معسكره بعد تحقيق عدة انتصارات على روسيا. وبعد مفاوضات قصيرة تم توقيع مساعدة التحالف في ٢٤ مايو سنة ١٨٠٧^(١)، تحتوي هذه المعاهدة على قسمين متميزين وقسمين القسم الأول تهدد فرنسا بمساعدة فارس على استرجاع أراضيها الشمالية التي فقدتها بسبب الاعتداءات الروسية.

أما القسم الثاني فيتضمن التسهيلات التي يجب على فارس أن تمنحها للقوات الفرنسية "توطئة لنزول الهند". ويحتل هذه التسهيلات القسم الأكبر من المعاهدة. كان تنفيذ التحالف أمراً تكتلياً عند عقده في مايو سنة ١٨٠٧ ولكن سرعان ما تغيرت ظروف فرنسا السياسية بفعل الإمبراطور قائل القصر في التمسك في ٧ يوليو ١٨٠٧ وعقد معه الصلح المشهور باسم هذه البلية. إلا أن عقد هذا الصلح لم يمنع نابليون من التفتي في مشروع التحالف الفارسي، ولذلك عين وقدماً كبيراً تحت رئاسة الجنرال جاردان للذهاب إلى فارس فوسل إليها في نوفمبر سنة ١٨٠٧.

غير أن مهمة جاردان أصبحت شاقة إلى حد كبير، إذ أنه من الطبيعي بعد صلح

تمست أن تتوالى فرنسا في النشاط على روسيا. وفي نفس الوقت لم يخف جاردان

(١) انظر من المدمتق France des traites de la France
T. 1, p. 201-203

مغامرة طارقة في فارس

من المعروف أن إقامة إمبراطورية في الشرق كانت من الآمال التي لا زالت نابليون طوال عهده بالحكم، وكانت هذه الأطماع تتخذ شكلاً جديداً كلما فشلت فرنسا في غزو الجزر البريطانية، فحدث ذلك في سنة ١٧٩٨ وتكررت في سنة ١٨٠٠. وفي ذلك الحين كانت العلاقات قد عدت إلى مجراها الطبيعي بين فرنسا والدولة العثمانية فأرسلت مستشارين في مهمة سرية على الأرجح لمساعدة مشروع غزو الشرق، كما بعثت فكرة غزو مصر سنة ١٨٠٨ ووسط هذه الشروط احتلت فارس ومنطقة الخليج تكتلاً مرموقاً باعتبارها حلقة هامة من حلقات الطريق إلى الهند. وقد تولى فصلان نشطان مراقبة أحوال فارس منذ سنة ١٨٠٥ وما كورانسيز الفصل الفرنسي في حلب، وروسو زميله في البصرة. وكورانسيز هو صاحب اقتراح البعثة السياسية التي أرسلت إلى فارس في سنة ١٨٠٦.

وقد بنى اقتراحه على تعداد التوائد التي ستعود على بلاده من توثيق صلاتها بفارس وهي تلخص في التبعة التطبيقية من أن تلك البلاد يمكن أن تستخدم فيما ما لنزول الهند، ولكنه يضيف قطعاً أخرى جديدة مثل فكرة انخراط فارس ماؤى الدراسة الفرنسيين الذين امتد نشاطهم إلى الخليج العربي منذ سنة ١٨٠٥ وكذلك مساهمة الفرنسيين في استغلال الآلؤ، مع ملاحظة أن العرب وليسوا الفرس هم الذين كانوا يتولون هذا اللون من النشاط الاقتصادي. كذلك أوصى كورانسيز باقتناء فارس قاعدة لتكوين جزيرة موريشس والخطبة على ولاية بغداد كي يتموا استخدام الطريق البري لنقل البريد البريطاني^(١).

(١) A.A.E. Correspondence de persae رسالة من كورانسيز إلى نابليون بتاريخ ١٨٠٦/٥/١٨.

لمن إلحاحه على الشاه في تنفيذ القسم الخاص بالتزامات فارس التي نصت عليها معاهدة التحالف . على أن الشاه لم ينفذ الأمل رغم تسمير الظروف في استمرار التحالف على أساس أن تستخدم فرنسا الوساطة لدى القيصر ، وعلى ذلك استمرت البعثة في مزاولة نشاطها حتى خريف سنة ١٨٠٨ .

كانت عمليات جاردان تتم عن رغبة في فرنسا في القيام بنشاط واسع المدى في المنطقة . وأهم هذه العمليات ما كان يصل بدراسة الطرق التي يمكن استخدامها عبر فارس للسير إلى الهند ^(١) . ومما ضرورة الاتصال بجزيرة موريشس للتفاوض في إعداد حملة بحرية في الخليج ، وتوخي الاتصال بالهولنديين في بلاد العرب لمرقة ما إذا كانوا على استعداد لقطع بريد الهند ، وأخيراً تقضي هذه العمليات بالبحث عن أنسب جزيرة في الخليج لأقامة حامية فرنسية .

وكان موضوع التنازل عن جزيرة لفرنسا قد أثير أولاً عند وضع مشروع معاهدة فيسكين شتاين . ولكن مندوب الشاه طلب تأجيل مجده حتى وسور البعثة الفرنسية إلى طهران . وقد تم الاتفاق نهائياً على أن يكون التنازل مشروطاً فنصت المادة ١٧ من المعاهدة التجارية التي وقعت بين فرنسا وفارس في ديسمبر سنة ١٨٠٧ على أن تنازل فارس عن جزيرة لفرنسا بتم بعد إعادة إقليم جورجيسا إلى فارس بمساعدة فرنسا ، وذلك عن طريق وساطتها لدى روسيا . فلا تخو وأن رفضت باريس توقيع المعاهدة التجارية ^(٢) علماً بأنها بعدم قدرتها على تنفيذ هذه الوساطة . وقد سبق أن حاولت فرنسا استصدار فرمان من الشاه بإعلان الحرب على إنجلترا . فم تمضيح ، لأن الشاه كان يشترط دائماً تنفيذ هذا الوعد الخاص بإعادة كاملا كالتي سلبها روسيا أولاً . ومهما يكن هناك من شروط التنازل عن جزر في الخليج فمن الواضح أن موقف الشاه في هذا الموضوع كان أقل صلابة بالنسبة لفرنسا لأن

(١) نشر أحمد الميرزا الوثائق المهمة ، أظفر p. 81 Gardane

(٢) Al A. E. C. Perso Tome 9, 4/12/ 1807

سبق أن رفض أسلاماً مبدأ التنازل سنة ١٨٠١ بالنسبة لإنجلترا . ويمكن تحليل هذا التشدد بأن فرنسا لجأت لجوار فارس قوات مثل ما لبريطانيا فلا يخشى منها تهديد استقلال بلادها .

ويبدو أن الشاه كان يمان على وساطة فرنسا لدى روسيا آملاً أن تزيد على إمكاناتها في الواقع . ولعل هذا مادعاه إلى ترك النشاط الفرنسيين يجهزون أعمالهم البلاد المختلفة بحرية تامة ومما هو جدير بالذكر أن دراسة منطقة الخليج قد أثارت قلقاً خاصاً عند السلطات البريطانية في الهند . وقد وقفت مهمة دراسة هذه المنطقة على الصابطين تريزل ودوبريه ^(١) . فأكادت ومما تهم بظهورها في جزر فيشيم وهرمز في فبراير سنة ١٨٠٨ حتى أوقفت سنتون وكيها في سفينة بحرية لتتبعها ، ولكنه لم يظهر بهما إذ أتهما وصلاً إلى بوشهر قبل الصابطين الإنجليزي بعضة لهم . ولم تؤد زيارة الصابطين الفرنسيين لمنطقة الخليج إلى نتيجة إيجابية بل اقتضرت على تبصير الحكومة الفرنسية بحقيقة معروفة ، وهي أن النفوذ البريطاني قد بلغ في هذه المنطقة حداً لا يمكن معه النافذة ، ولذلك قررا عدم صلاحية الخليج كطريق أساسي لحلة الهند . ومن القطوع به أن النفوذ الفرنسي عندما بلغ ذروته في فارس أوائل سنة ١٨٠٨ لم يقرب إلى منطقة الخليج ، فقد كانت المنطقة الساحلية في فارس يحكمها رؤساء قبائل عربية مستوطنون بالنسبة للسلطة المركزية في طهران ، وكان هؤلاء الشايخ وخاصة ما كم منطقة بوشهر من آل نصر يستفيدون من حركة التجارة الشيعة بين الهند وفارس . وقد ذكرنا أن شيخ بوشهر كان يحصل بمقتضى معاهدة سنة ١٧٨٣ على ٣ / من جميع المبيعات التجارية من التجار المحليين ، وفي نظير هذا الامتياز كان يعطى حاكم شيراز التابع لطهران مبلغاً سنوياً قدره بقسمة آلاف جنيه ، مما يدل على ارتفاع أرباحه من تلك الرسوم ، وكان في استطاعته أن يقدم هذا ما عينة إلى رجالات البلاط في طهران . وهذا ما يفسر لنا استمرار الركاكة البريطانية في بوشهر ، رغم إلحاح جاردان على الشاه

(١) كتب دوبريه Dupeire قصة رحلته ونشرها سنة ١٨٠٨

أنه أثناء إقامته ببوشهر من مايو إلى يولية كان يستمتع بالترحيب الدافئ من حاكم المنطقة وتجارها .

وقد اتخذ ملكولم من هذا الحادث حجة قوية لإقناع اللورد منتو بنظرته القديعة الخاصة بإنشاء قاعدة بريطانية في الخليج ، وكان نظره في ذلك الوقت موجها نحو جزيرة « خاراج » دون قسم ، وهي الجزيرة الواقعة بالقرب من بوشهر ، ففكر ملكولم قتل وكالة بوشهر إلى هذه الجزيرة التي ستصبح مستعمرة بريطانية .

ولكن فيما كان ملكولم يقوم باستعدادات عسكرية ضخمة بعد عودته إلى بومباي ، رى منافسه هارفورد جونز في فارس أواخر أكتوبر سنة ١٨٠٨ وقد جاء إليها عملا البلاط الذي رأسه ، وليس متدوبا عن حكومة الهند التي كانت تتولى في العادة شؤون العلاقات بين بريطانيا والدول الناجمة للمستعمرة الكبرى . وكان لورد منتو الحاكم العام للهند قد احتضن سياسة ملكولم نحو الخليج . فكذب إلى جونز بأمره بالمودة وإسباح الطريق لحجة الهند العسكرية العدة ضد فارس . ولما لم يكن جونز تابيا لحكومة الهند استباح لنفسه عصيان هذه الأوامر والاستمرار في التفاوض مع حكومة الشاه . وكان مبدؤه يختلف تماما عن ملكولم إزاء هذه المشكلة ، فهو يقوم على طمأنة فارس إلى حسن نيات بريطانيا إلى حد أن جونز وضع حياته تحت تصرف السلطات الفارسية ضامنا لعدم استخدام القوة من جهة بريطانيا .

على أن نجاح هارفورد جونز لا يمكن نسبته إلى هذه السياسة وحدها ، بل نستطيع القول بأن العامل الأول في هذا النجاح هو رأس الشاه من فرنسا وعودتها بالسعادة ، خاصة بعد أن صرح جودوفتش القائد الروسي الذي تولى قيادة الحملة الروسية في شمال فارس بأن وساطة فرنسا غير مقبولة لديه ، وهكذا استأنف القتال منذ سبتمبر سنة ١٨٠٨ .

لطرفها ، بل على العكس ذكر أن بروس المقيم البريطاني في هذه الآونة ، منع « كسوة شرف » خلفها عليه حاكم شيراز بفضل توسط حاكم بوشهر (٢) .

وقد جاء في تقرير ريزيل أن نحو مائتي سفينة تابعة لشركة الهند الشرقية تصل سنويا إلى بوشهر حاملة منتجات الهند وأوروبا ، ومنها الأرز واللؤلؤ والأدوات الصناعية الخفيفة وخاصة الصوف . ثم تعود بحملة بمنتجات فارس والبلدان المجاورة لها ومن أهمها الخيل ونبيذ شيراز والتفاح والوراك الهجنه . واعتبر أن أحد المخصصين الفرنسيين لم يكن في وسع فرنسا مجرد التفكير في التنافس التجاري مع إنجلترا ، لأنه يستحيل إيجاد حركة ملاحية منتظمة بين فرنسا وفارس . فملوة على طول المسافة لا بد أن تخضع هذه الملاحية لحركة الرياح الموسمية . وعلى أحسن الفروض ستعطل التجارة الفرنسية إلى استخدام سفن مستط في النقل البحري . ويتفق التقرير إلى أن أهمية فارس لفرنسا سياسية بحية (٣) .

ولعل هذا مادعا ملكولم إلى الاعتقاد بسهولة نجاح مهمته حين أسندت إليه حكومة الهند القيام ببعثة ثانية إلى فارس في أبريل سنة ١٨٠٨ . وبناء على اعتقاده هذا لم يعط ملكولم سوى أربع سفن صغيرة ، ٤٠٠ جندي بينما كانت عمليات منتو الحاكم العام تشير إلى ضرورة استخدام قوة أكبر لمواجهة النفوذ الفرنسي . لذلك كانت دهمنة ملكولم عظيمة عندما وصل إلى بوشهر في ١١ مايو سنة ١٨٠٨ ورفض الشاه استقباله . إلا أن قطع على شاه راحي في نفس الوقت مركز بريطانيا في الخليج فأخاله على حاكم شيراز التخص بشئون المنطقة للمناوئة . ولكن ملكولم رأى في هذا الإجراء إهانة عظيمة ، وترك البلاد متوقفا بالمودة مع قوات كبيرة للانتقام لهذه الإهانة . وما يذكر

(٢) انظر G. P. G. P. 927.

(٣) هذا التقرير كتبه اسكلان أحد الفرنسيين بالأسفانة سنة ١٨٠٦

الفصل الخامس

العرب والملاحه

سيطر العرب على أوجه النشاط المختلفة في الخليج خلال القرن الثامن عشر فهم الذين يدرون حركة الملاحة التجارية بين موانئ الخليج المختلفة من جهة وبينها وبين الهند وشرق أفريقيا من جهة أخرى. وفي بعض الأحيان يواصلون السير إلى جزر الهند الشرقية، ولو أن عوب حضر موت هم الذين اشتهروا أكثر من عرب الخليج بزواولة النشاط الاقتصادي في جنوب شرق آسيا. كذلك اشتغل العرب بصناعة بناء السفن وبالنوص على اللؤلؤ، ومن ثم سارت لهم السيطرة التامة على جزر الخليج وعلى أجزاء مختلفة من الشاطئ الشرقي أيضاً.

وفي نهاية القرن الثامن عشر انجبرت بعض القبائل العربية إلى القيام بتمارات بحرية للاستيلاء على السفن التجارية التي تمر بمياه الخليج، وهذه التمارات هي التي تحدث المؤرخون الانجليز عنها كثيراً باسم القرصنة. ونسبوا إلى مواطنيهم فضل القضاء عليها.

ومن الصعب التمييز بين القرصنة وبين الحروب البحرية. وقد رأينا كيف أن الأوربيين باختلاف جنسياتهم مارسوا القرصنة في منطقة المحيط الهندي منذ ظهور البرتغاليين بها في القرن السادس عشر. وفي مصر الذي نحن بصدده الآن كانت فرنسا ترخص لبعض بحارتها المشهورين بالجرأة أن يهاجموا سفن الأعداء وأن يحصلوا الغنائم التي تنتج عن ذلك لحسابهم الخاص، ولعل هذا هو أهم فرق بين القرصنة وبين الحروب الرسمية أي أنه إذا تم الاستيلاء على السفن لحساب الدولة فإن ذلك يكون من أمور الحرب المتعارف عليها، وإذا استولى عليها أفراد لحسابهم الخاص أصبحت قرصنة. وقد اهتمت بريطانيا بهذا الموضوع بعد

وفي نوفمبر بذل الشاه آخر معاوله للحصول على تدخل فعلي من الإمبراطور وأعطى جاردان مهلة شهرين لمعرفة جواب نابليون النهائي، ولما لم يصل أي نيا من فرنسا بعد انقضاء هذه المدة قرر الشاه استقبال جونس في طهران وتم ذلك في ٤ فبراير سنة ١٨٠٩. ولم يلق بالا لاعتراضات جاردان الذي انتحب من عاصمة فارس احتجاجاً على استقبال ممثل الدولة المادية. كانت الظروف إذن مهيأة أمام هارفورد لتثبيت دعائم النفوذ البريطاني في تلك البلاد. وفعلام ينقض شهر على إقامته حتى وقع في ١٥ مارس اتفاقاً تمهيدياً ألغى بواسطته جميع المعاهدات التي عت بين فارس والدول الأوربية الأخرى (١)، بينما كسبت بريطانيا امتيازات سياسية. وأصبحت الدولة الوحيدة التي يمكن طلب وساطتها في النزاع بين فارس وجيرانها. وفيما يخص منطقة الخليج، حصلت بريطانيا على وعد باستخدام موانئ فارس وجزرها في حالة الاعتداء عليها، ولكن نصت المادة السادسة على أن احتلال بريطانيا لهذه الأجزاء من فارس لا يعني ملكها إياها. وعلى أثر النجاح الذي أحرزه جونس أصبحت حملة ملوكولم غير ذات موضوع. وكان قد أعد منذ يناير حملة بحرية قوامها ثلاثة آلاف جندي وأوشك على الإبحار إلى الخليج، فجماعت أبناء جونس بخيبة لشروعه الأمور. وقد فتح الاتفاق التمهيدي لسنة ١٨٠٩ الباب لسلسلة من المعاهدات بين بريطانيا وفارس. فصنفت الأولى قانوناً سياسياً واقتصادياً في الجزء الجنوبي من البلاد على الأقل. وخلافاً للسياسة الروسية كانت تعطي للامتيازات الاقتصادية الدرجة الأولى من الأهمية. وحتى تضمن بريطانيا سلامة مواصلاتها مع فارس كان أمن الخليج شيئاً حيوا بالنسبة لشركة الهند الشرقية. ولكن ما كادت تستقر لها الأمور في فارس حتى ظهرت على الشاطئ الآخر للخليج قوى جديدة معادية للسيطرة البريطانية على الملاحة في الخليج.

انتهاء الحروب النابوليونية غملت مؤمر فيينا على اتخاذ قرار عكس فحصة القرصنة في مختلف بحار العالم .

ويجدر بنا أن نتساءل عن وضع الغامرات البحرية التي اشتهر بها العرب على ضوء القياس الذي أشرنا إليه ، والأرجح أن هذه الغامرات كانت صوة مسكورة لا يقع بين القبائل من مشاحنات في البر ، وإذن فهي تم لحساب القبيلة أو لحساب رئيس العشيرة في معظم الأحيان .

ومن القبائل التي اشتهرت بتلك الغامرات البحرية بنو كعب في شمال الخليج ثم بنو ياس وبنو علي والقواسم جنوب قطر ، وهذه القبيلة الأخيرة هي التي أحرزت في ميدان الغامرات البحرية شهرة لا تضارعها فيه أية قوة عربية في العصر الحديث .

ونزل هذه القبائل البحرية على الشاطئ المتد من خور الهديد شمالا حتى رأس مسندم جنوباً أي في مسافة طولها نحو ثلاثمائة كيلومتر ، وهي كثيرة التماريح ومن ثم يسهل على القوارب الصغيرة السريعة أن تتخذ منها ملجأ من تتبع السفن الكبيرة . وكان هذا القسم من الساحل تابعاً لسلطان عمان في عهد العيارية وفي بداية عصر البورسعيد ، في سنة ١٨٦٥ فصر راشد بن مطر عري التيمية لأحمد ابن سعيد واتخذ من رأس الخيمة مقراً له كزعيم لقبيلة قوية هي قبيلة القواسم . وفي حوالي هذا الوقت تقريباً أخذ دياب بن عيسى من أسرة البو فلاح يجمع حوله قبيلة بني ياس ويتخذ من جزيرة صغيرة تدعى أبوطي مقراً لمشيخته القبيلة الجديدة . وهكذا ظهر إلى الوجود قسم متميز من ساحل الخليج الغربي أطلق عليه الانجليز اسم ساحل القرصنة ، وهو الذي سيطور فيما بعد إلى ساحل الهدية ثم إلى الشيوخات السبع في الوقت الحاضر (١) .

ومن الخطأ الظن بأن القبائل التي نزل بهذا الساحل كانت تنكس جميع

(١) قبيلتين وثلاثي بجاي بأخبار القواسم ومعاصمها البحرية ، ويمكن الرجوع إلى تقرير مطول في مختارات بجاي المنشورة 359-290 S.R.B. أما عن نشأة أبوطي فوسكن الرجوع إلى مؤلف معاصر أنظر تحت الراجع MANN

طاقاتها للشاحنات البحرية ، فإنها كانت تساهم بقسط وافرمع أهل البحرين وقطر والكويت في أعمال النوص على التؤلؤ ، كما تساهم مع المانيين في نقل التجارة من شرق أفريقيا والهند ولكن يبدو أنه بعد الانقصال عن التيمية لسلطان عمان وجد كثير من بحارة القواسم أنه من الأسر تحقيق الربح بالسطو على سفن التجار المانيين الخاضعين للبوسعيد . وقد بلغت القواسم من القوة في نهاية القرن الثامن عشر إلى حد أنها انتزعت جزيرة قشم من سلطان بن أحمد وانتقل أحد فروعها إلى لنجة على الشاطئ الشرقي من الخليج حيث تأسست مشيخة عربية تابعة لرأس الخيمة . وعندما وصل نفوذ الدولة السعودية الأولى إلى جنوب شرق شبه الجزيرة رحب سلطان بن صقر زعيم القواسم بإعلان تبعيته لحكومة الدرعية طالما أن هذه الحكومة لا تنير من وضعه كزعيم للقبيلة بل على العكس أصبحت قبيلة القواسم تستند إلى مؤازرة دولة قوية لسيح تمارس منامراتها البحرية على نطاق أوسع . ففي سنة ١٧٩٧ هاجت إحدى السفن النابوية لشركة الهند الشرقية واستولت عليها ، لذلك يظن بعض الكتاب الانجليز (١) أن هذا العام يوافق دخول القواسم في تبعية الدولة السعودية الأولى . والأرجح أن ذلك لم يتفق بصورة نهائية إلا في سنة ١٨٠٣ أي بعد أن أقام الوهابيون حصناً ثابتاً في البويري في العام السابق وانتشر نفوذهم المعنوي في إقليم الظاهرة (٢) .

اعتبرت القواسم بعد الانضمام إلى الدولة السعودية منامراتها البحرية جزءاً من حركة الجهاد وبالتالي فإن الأسلاب تمتد غنائم حرب ويجب تأدية خمسها إلى الحاكم الشرعي أي رئيس الدولة السعودية ، وذلك حسب ما تقتضيه الشريعة الإسلامية في أحوال الجهاد . ولا تعرف بالضبط مدى التزام القواسم بهذا المبدأ وعلى كل فقد انصب هذا « الجهاد » في الناب على السفن المانية . فإذا أضفنا إلى ذلك احتلال السعوديين للبويري ومنعطهم على كثير من قبائل الظاهرة ؛ تبينا

(١) S.R.B.P. 248

(٢) ابن بشر ص ١٤٥

موقفاً محدداً من الدولة السودانية الوعائية . ويبدو أنها سالت في بداية الأمر إلى انتخاب ردها ، في سنة ١٧٩٩ أرسل مانسي القنصل الإنجليزي بالبصرة مبعوثاً منه إلى الزعمية بدعى ريتو وتو سمحت هذه المدينة لكان هو الأول في الوعيد الذي زار رحمة الدولة السودانية الأولى (١).

وهذه مهمته هو المصون على وعده من زعيم الوعانيين بأمين البريد الرضائي الذي يز بالخرق المسحورى من البصرة إلى حلب حيث تقيم بعض القبائل التي تتبع الدولة السودانية . ويقال إن عبد العزيز بن مسعود اشترط إقامة صلح مع والي بغداد قبل إرسال أي وفد . لذلك لم تستر البعثة البريطانية عن قى . فقامت سفن القواسم وتؤكد لزيارتها بالوعانيين أخذت السلطات البريطانية في الهند تنظر روح العداء نحو القوة العربية الجديدة ، ومن ثم توسطت الإنجليزية مشروخ الصلح بين سلطان بن أحمد وبين والي بغداد (٢) ، ذلك الشرع الذي لم يوضع موضع التنفيذ فاشترط بريطانيا إلى العمل منفرده في وجه القواسم بأن أرسلت داليد بيتون وكيلها في مسقط سنة ١٨٠٥ وبمصحبه بعض السفن الحربية لضخوف القواسم . وبملا استطاع أن يحصل على تمهيد (٣) باحترام السفن البريطانية ويدفع عربة للتوسيع عن السفن الهندية التي استولت عليها القواسم . وفي سنة التسكير في المخرج على هذا الاتفاق تنشر القواسم السلطات البريطانية في مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر . وهذا الشرط الأخير غريب من نوعه ولا يمكن أن يؤخذ مأخذ الجد ، لذلك لم يكن أحد ليتوقع أن تنفذ القواسم بريطانيا باستئناف مناسراتها البحرية سنة ١٨٠٨ ففي ذلك العام أسمرت

(١) ورد ذكر هذه البعثة في مؤلف روسو القنصل الفرنسي المثار إليه سابقاً Roussenu p. 30 وكذلك في مؤلف بريديجر Brydgers القنصل الإنجليزي في بغداد ، ولكن لم يتم عمل ذكر تلك البعثة في الوثائق .
(٢) Miles Vol. S. p. 298
(٣) جاء هذا التذلل نتيجة لافراحات ما تسبب القنصل البري الثاني بالبصرة ، انظر رسالته بتاريخ ١٨٠٠/١٢/١٠ P. B. C. 3 / 1 / 1805

مدعى الخطر الذي تعرض له سلطان بن أحمد في نهاية عهده . لذلك ذهب بعض من حطاه ليدانووه ضد الوعانيين : ودخل إلى مسكة ليستبين بشرتها . وحين وصل إليها سنة ١٨٠٣ كان الوعانيين في سبيلهم للاستيلاء عليها . وفي الد. التتالي توجه ماكم مسقط إلى الدولة البهاينة فقام زهرة ثعلبي بأشغال والي بغداد باختياره سلطاناً شبيهاً ضد الوعانيين ، وروى أنه في بغداد رسم خطة لمواجهة قوة السودانيين الصاعدة ، إلا أنه لم تنجح الفرس لتتبدد شي . منها لأن القواسم أرست بمح كم مسقط وتمكنت من قتله في طريق العودة . وعلى أثر ذلك اضطرت أمراء مال وأرسلت أن تقع في يد السودانيين خاصة فيما يتعلق بحكم مسقط إلى يدو ن سيوف مدقن الوعانيين خلال فترة قصيرة (١٨٠٥ - ١٨٠٦) ولا غرو أن تنسحب هذه الأحداث القواسم على توسيع نشاطهم . بعد أن كانوا يتحصنون السفن البريطانية أسبحوا لا يفتنون من اغراض سبيلها حتى لا تستأثر وحدها بصناعة الخليج .

ذلك أنه من الشائع أن البريطانيين استلموا بالقواسم في إطار مسكافة الفرس ، ولكن إذا قلنا النظر في الوثائق البريطانية للاحظ أن معنى شركة الهند الشرقية في الخليج كانوا يشكون من منافسة التجار العرب لهم ، لذلك انبهرت الشركة هذه الفرس فخصصت بعض الحملات العسكرية لتعظيم الالاحة العربية باسم مسكافة الفرس لسياسة مسكافة تجارة الزفين أحياناً أخرى ، وتحالفت مع الحكام العرب الذين اختلفت مصالحهم مع الإنجليز الالاحة . من استعاد الدولة السودانية الأولى إلى منطقة الخليج .

لم تكن حكومة الدعية مسئولة بصورة مباشرة عن منطقة الخليج ومن باب أولى عن نشاط القواسم في البحر ، وذلك إلى أن أخذ مسود قراراً في سنة ١٨١٠ بتعيين ممثل له رئيساً للقواسم وإشاعة إقليم إداري يعرف بإقليم الطليف يضم الأحساء والبحرين وفطر ، وحتى ذلك الحين لم تتخذ حكومة الهند البريطانية

السبب التي استولوا عليها . وإذن فإن الإنجليز لم يكونوا يختلفون عن القواسم في عدم مراعاة تقاليد الحرب^(١) .

وقد حاول السيد سعيد أن يتفق الإنجليز بالتلون معه ضد الوهابيين في البحر غير أن ذلك يتناقض وتعليقات حكومة الهند البريطانية ، ومع ذلك فقد تجاوز الكونونيل سميت عن هذه التلميحات قليلاً حيناً هاجم حماية سعودية في ميناء شفاص في يناير سنة ١٨١٠ وتمكن من تسليمه للسيد سعيد .

في هذه الأثناء خفت القوات السعودية لنجدة القواسم وأرسل مطروق بن محمد الطويري إلى عمان حيث استمر خمس سنوات يلعب دوراً كبيراً في اجتذاب قبائل جديدة نحو تبعية الدولة السعودية . وكان من التوقع أن يتعرض السيد سعيد لانتقام الوهابيين بعد أن انسحب حلفاؤه الإنجليز ، لذلك باءوا إلى الاستعداد بالشاه الذي لم يكن يطمح إلا إلى يدعي فإن سوزو موريزي الذي كان يقيم لديه^(٢) ، ويدعو أن السلطات البريطانية في الهند أرادت أن تقصر موقفها بعد هذا التدخل الحربي لدى حاكم الدرعية . ويتضح من رد سعود على هذا الخطاب أنه استجاب لرغبات الإنجليز بمنع حلفائه من الاشتباك معهم في الخليج . ومما جاء في خطابه . . . إن سبب الخصومات المستمرة بيني وبين من يسمون أنفسهم مسلمين انحرافهم عن كتاب الخالق ورفضهم الامتثال لنبيهم محمد . فليست إذن أشن حرباً على من ينتمون إلى فرقة أخرى ، ولست أ تدخل في عملياتهم العادية ، ولست أساعد ضد أحد . فادمت تحت ساطة الهي القدير فقد سموت على جميع أعدائي وفي هذه الظروف رأيت من الضروري أن أبلغكم أنني لن أدنو من شواطئكم ، وأني منمت أتباع عقيدة محمد وسفهم من أن يقوموا بأي تنكيل

(١) G.P. G. vol. 1, p 647

(٢) Mauriz p. 80

السيدنة البريطانية مينرفا وهي تفوق كثيراً حجم تلك السيدنة التي استول عليها القواسم منذ عشرة أعوام ، كما حطم طراد إنجليزي مصري كل رافع بعثة مالكون إلى فارس .

وكان مالكون قد نجح في ربط فارس إلى محالفة بريطانيا ، وفي عمر الوقت انتهت المفاوضات بين السيد سعيد وبين الفرنسيين ، ولذلك حيناً قرر الإنجليز التدخل رسمياً خطتهم على أساس وجود حلفاء لهم بين القوى الحليفة في الخليج العربي . وجاء في التلميحات التي زود بها ليونيل سميت قائد الحملة في أن يقوم بتدمير مراکز القرصنة والسفن الراسية فيها مع ملاحظة عدم الاصطدام بالوهابيين ، بل تشير هذه التلميحات إلى أن بريطانيا كانت تود بإخلاص الإبقاء على « علاقات الودية » معهم ومع الدول الأخرى في جزيرة العرب^(١) ، كما تقضي بالتعاون مع السلطات الفارسية على الساحل الشرقي إذا تطلب الأمر تتبع القرصنة هناك ، والمساعدة على تدعيم سلطة الشاه في هذا الشاطئ . ولعل التلميحات البريطانية كانت تقصد رد مشيخة لنجة التي استولى عليها القواسم إلى حلفائهم الفرس .

خرجت الحملة من بومباي في أواخر أكتوبر سنة ١٨٠٩ وكانت تتألف من ثلاث سفن حربية وثلاث أخرى لحمل المعدات ، وبعد توقف قصير بمسقط أخذت تهاجم مراکز القواسم وتزلت في رأس الخيمة لمدة يوم واحد وألحقت أضراراً جسيمة بالبناء .

ومما بلغت الفظ أن لورينار « المؤرخ الرسمي للخليج من قبل حكومة الهند » قد اعترف بأن كثيراً من بحارة هذه الحملة عادوا بثروة كبيرة من

الحملة البريطانية سنة ١٨٢٠ ونتائجها

في الوقت الذي أخذت فيه الدولة السعودية تزحف تحت وطأة الحملة المصرية الثانية (١٨١١ - ١٨١٨) جددت القواسم نشاطها في البحر وبدأت سنة ١٨١٢ بالتوسع لراكب الإمارات العربية الأخرى، وعمست من نطاق مناوراتها فشمات السفن البريطانية وذهبت تنبها في المحيط الهندي وإلى مسافة لا تبعد أكثر من ستين ميلا عن ومباي. وتدل هذه الأحداث على أن قوة القواسم لم تكن تستمد حيوتها من وجود الدولة السعودية، وإنما كان ارتباطها بها معنويا في الغالب.

وقد قدر أسطول القواسم سنة ١٨١٨ بـ ٦٢ سفينة كبيرة و ٨٠٠ من القوارب الصغيرة^(١)، ومن القرب أنه في هذه الحجة التي بانث فيها القواسم ذروة قوتها البحرية تمسكك الاتحاد القبل إلى إمارات منيرة. والظاهر أن ذلك جاء نتيجة تدخل السعوديين في شئوننا، ففي سنة ١٨١٦ تمكن سلطان بن مقر من القوار من الدعية، وحينما عاد إلى موطن قبيلته يستلم أن يسترد زعامته عليها وأنحصر نفوذه في الشارقة، بينما استقلت فروع القبيلة بجوان رأس الخيمة وأم القيوين، وهكذا ولدت مشيخات جديدة على الساحل الهادي عمل أسماء جغرافية بعد أن كانت تعرف باسم القبيبة أو بنوعها. ووسط هذه المشيخات المنفرعة عن دولة القواسم الأصلية إن صبح التعبير ظهرت مشيخة منيرة رابعة هي العجنان.

وإن التنازل من ذلك استقرت أسرة البو فلاح في جزيرة بطنى منذ سنة ١٧٦١ حينما اكتشفت وجود المياه فيها. وهذه الجزيرة تقع على مسافة قليلة من الساحل بحيث يمكن مسلها بالأرض عندما تترى الشيخة من عوائد النفط. وفي عهد

يفسحكم. فإذا ما ظهر أحد من تجاركم في موالي أو رغبت في الحى إليها فسيكون آمنا... لا يؤدهمكم إنهم اخترق عدد من السفن لأنه ليس لها قيمة في رأي ولا في رأي أصحابها أو أهل بلادها. والحقيقة إنهم هي أن الحرب مرة ولا يجوزها إلا أحقق كما قال أحد الشراء «.

تدل هذا الخطاب إن صبح^(٢) على ضعف إدراك سمود للأوضاع الخارجية، ولا غرو فإن أهل الدعية كانوا يتساءلون بمناسبة هذه الأحداث عن عقيدة الإنجليز. وبعد بحث تبين ابن بشر أنهم «من النصارى» ويمكن الربط بين هذه الرغبة في مسألة الإنجليز بالخليج وبين استدعاء سمود سنة ١٨١٠ لسلطان ابن مقر زعيم القواسم واحتجازه بالدعية وتعيين موظف في هذا الجزء من الساحل يقع للدعية تبعية مباشرة. وبناء على ذلك توقف نشاط القواسم نحو ثلاثة أعوام.

البريطانية المنية بالأمر ، فهناك روس القيم العام الذي كتب مذكرة بهذا المعنى إلى حكومة بومباي (١) وأيد هذا الرأي ديولك السفير البريطاني في طهران ، ولما أنه كان يأخذ في الاعتبار مسألة أخرى بالإضافة إلى موضوع مكافحة القوسفة هي تزايد النفوذ الروسي في شمال فارس وخاصة بعد اتفاقية جولستان سنة ١٨١٣ التي أدت إلى انزعاج أهل جند صالحي روسيا . وفي رأيه أنه لا بد من أن يغالب ذلك مظاهر جديدة للنفوذ البريطاني في منطقة الخليج ، وكانها نفس في هذا الاقتراح بإجراء سياسة تقسم فارس إلى مناطق نفوذ ، تلك السياسة التي ستأخذ شكلها النهائي في أوائل القرن العشرين .

وشارك في هذه الدعوة إلى استخدام القوة ولحميد ، وهو ضابط في البحرية البريطانية قام برحلة إلى العراق والخليج سنة ١٨١٦ ونشر انطباعاته عن تلك الرحلة في ١٨١٩ وما جاء فيها قوله : إنه ما يحتمش السكرومة الوطنية حقاً التفاوض مع مثل هؤلاء القواسمة الذين لا يعرفون القوانين والدين أصبحوا يشكون خطراً على الملاحة البريطانية أكثر مما كان يفعلهم عدو الوطن الأسامي (٢) يعني الفرنسيين (٣) .

كانت ظروف الساطات البريطانية في الهند مهتأة في سنة ١٨١٩ أكثر من أي وقت مضى لتدخل عسكري واسع النطاق في الخليج العربي ، فقد انتهت الحرب السامة في أوروبا وخرجت منها بريطانيا بممتلكات أكثر اسماً في الشرق ، وبالتالي فقد أصبحت أكثر اهتماماً بتأكيد سيطرتها البحرية على الطرق المؤدية إلى المحيط الهندي ، وفي داخل الهند تلعب الإنجليز على مقاومة المهرات العنيدة ، تلك المقاومة التي كانت تؤثر على حكومة بومباي بصفة خاصة . وفي عام ١٨١٠ كانت الساطات البريطانية (٤) تتجامل الجاح السيد سعيد حاكم مسقط لحمايته من شغل الوهابيين ،

(١) F.R.P. vol. 32. مذكرة من بروس بتاريخ ١٠/١٠/١٨١٨ .
(٢) Heude, p. 60
(٣) كرويلد ١٤٦٥ P.

شخبوط بن دياب (١٧٨٣-١٨١٦) نأكدت زطمة البولاج على قبيلة بني ياس . وقد وقف في بداية الأمر موقف الحياد من التوسع السعودي ، ولكن منذ أن استأنفت القواسم نشاطها في البحر سنة ١٨١٢ أخذ ميل إلى حكم مسقط ، واحتدم النزاع بين بني ياس والقواسم خاصة حينما توفرت مشيخة أبو ظبي سنة ١٨١٦ لاضطرابات نشأت عن الصراع الأسري على الحكم ، ذلك الصراع الذي سيجعل من تاريخ المشيخة سلسلة من حوادث القتل والاعتقال ، فقد أفضى أحد أبناء شخبوط ويدعى محمداً أباه عن الحكم في سنة ١٨١٦ ثم تمكن أخوه طهزيون من إعادة الأب سنة ١٨١٨ فلجأ محمداً إلى القواسم وازدادت الاشتباكات البحرية نتيجة هذه الأحداث التي سترتك آثارها في تاريخ الشيخات حتى وقتنا الحاضر . فقد أصبح أمراً تقليدياً أن تتصالح مشيخة أبو ظبي مع ساطنة مسقط ويتمتع هذا الجلب بتأييد بريطانيا بينما تقترب الإمارات الفرقة عن القواسم من الدول السعودية المتعاقبة ، ويستبعد هذا الصراع حول الحدود في وقتنا الحاضر نتيجة التقيب عن النفط .

لا شك أن تلك النزاعات الداخلية هي التي أضعت من القوى العربية للتأثير للنفوذ البريطاني وجعلتها تسلم السياسة التي فرضها بريطانيا عليها بعد حملة سنة ١٨٢٠ . وكان ولم يروس القيم العام في الخليج العربي آنذاك يحاول أن يسوي خلافاته مع القوى العربية البحرية عن طريق المفاوضات ، وأما في تلك الحوادث عامي ١٨١٥ ، ١٨١٦ وكان يمثل الدولة السعودية أكثر استمداً من الشيخات البحرية للتعاظم مع الإنجليز ، فقد ذكر أن حكومته توافق على أن توقف القتال ضد السفن الإنجليزية في البحر ، أما الشركون (ويعني بهم الإمارات العربية التي لم تعترف بسيادة الدولة السعودية) فلا يمكن التفسير في الجلاء ضد (٥) .

وفي سنة ١٨١٨ تازرت الآراء الداعية لاستخدام القوة من مختلف الجهات

(١) كان العالمون بالدولة السعودية الأولى يربطون بين التبية السياسية لهم وبين اعتناق المذهب الوهابي أو السني .

والشارقة ورأس الخيمة، ويستمرحى الاقبال ورود مائة في الساعة المعقودة مع شيخ أبو علي إذ تقول « يتبع الإنجليز عن الدخول الساحل الشبيخة أو تخبط أي حصن أو برج بها » وذلك احتراماً للسيد سعيد حاكم مسقط، ويستنتج من هذا أن شيخ أبو علي كان يعترف بسيادة عمان.

وقعت هذه المعاهدات فيما بين السادس والحادي عشر من يناير عام ١٨٢٠ وفي الحادي والعشرين من هذا الشهر عرض كير نص المعاهدة العامة على المشايخ المحس تاركاً الباب مفتوحاً ليرحم الدخول فيها إذا قبلوا الارتباط بالبادي، العامة التي تخوضها، ويضاق مطلبها بتنظيم قواعد الملاحة. ولا يمدد بعضها أن يكون مبادئ أولية في القانون البحري. ونظراً لأهمية تلك المعاهدة في تاريخ الإمارات العربية الخليج، ندرج فيما يلي موادها موزعة مع حذف قليل من التفاصيل.

المادة رقم ١: تتنوع الأطراف المتعاقدة عن جميع أعمال السلب والتفوس في البحر والبحر بصفة عامة.

المادة رقم ٢: كل عمل من أعمال السلب أو القرصنة الذي يرتكب بصفة فردية يعتبر ضاراً بالإرسانية مادم لا توجد أي حرب رسمية بين الحكومات.

المادة رقم ٣: تلتزم السفن التابعة للعرب الأسود (بحكم هذا النص) برفع علم أحمر يكون رمزاً على جنسيتها ولا يجوز لها استعمال شعار آخر.

المادة رقم ٤: تسوى القبائل المسلحة علاقتها الداخلية فيما بينها.

المادة رقم ٥: يجب على السفن العربية من الآن فصاعداً أن تكون مزودة بوثيقة موقعة من رئيس السلطة التابعة لها وتسجل فيها اسم المالك وحجم السفينة وأسماء البحارة، ويعين فيها البناء الذي أبحرت منه وميناء الوصول. وإذا قايت إحدى هذه السفن سفينة بريطانية وطلبت إليها إظهار سجلاتها وجب عليها تنفيذ هذا الطلب.

على أن النتيجة الأساسية لحلة ١٨١٩ كانت الدخول مع رؤساء القيسام الساحلية في معاهدات مختلفة جمات من بريطانيا حكام في شتوتن جنوب شرق بلاد تورب.

وقد عمد حرات كير أولاً إلى توقيع معاهدات منفردة مع معظم رؤساء القبائل الذين لهم سلطة مستقرة في المنطقة الواقعة ما بين قطر وحدود سلطنة عمان، وتناول هذه المعاهدات الإجراءات العملية للنسبة لكل مشيخة من هذه المشيخات. ففي المعاهدة المعقودة مع صالح بن مقرن شيخ القواسم وضع القيسام البريطاني الشروط الآتية (١):

(١) يتعهد شيخ القواسم بإسليم السفن الحربية الموجودة في رأس الخيمة أو في الشارقة أو في أبوظبي، ويحتفظ فقط بمراكب الصيد.

(ب) يتعهد الإنجليز ألا يدخلوا أحياء القبائل بنية تخريبها.

(ج) يرد العرب ما لديهم من أسرى من الرعايا البريطانيين.

(د) بعد تنفيذ هذه الشروط تقبل القواسم في معاهدة التصالح العامة كقبائل القبائل العربية المسلحة. وهذا الشرطان الأخيران يجعلمان جميع المعاهدات الفردية مع رؤساء القبائل الآخرين، ولكن بينما يتعهد الإنجليز للقواسم بعدم احتلال أحيائهم يشترطون في المعاهدة الثانية المعقودة مع حسن بن رعة شيخ الجبلان احتلال الحصون التي كان قد شيدها، ولما لم يكن لهذا الشيخ إقليم يحكمه بصفة رسمية فقد نصت المادة الثانية على الاستيلاء على جميع سفنه الموجودة في موانئ الشبيخات الأخرى.

وقعت معاهدات مشابهة مع مشيخات أبو ظبي، وأم القيوين والسجستان.

(١) انظر من لاصحات لى مجموعة معاهدات الهند وأقاليمها المأهولة: Aghison, vol. 7, P. 54, S. P.

ووصفتها بالنقص لأنها لم تحتو على تحديد العقوبات التي يجب فرضها على المخالفين لمبادئ اللامعة الجديدة كحصول الوثائق أو غيرها . وكذلك لم تحدد عدد السفن التي يجوز لكل قبيلة امتلاكها ، والحجم الذي لا يجوز أن تزيد عليه هذه السفن . وانتقدت بومباي تساهل كبير في عدم تهديم القلاع وإدخال مادة تحرم بناء الجديد منها . كما أبدت بومباي رغبة في إضافة مواد أخرى تحرم استيراد أختاب السفن من الهند . وأخيراً اعتبرت الشروط الإنسانية المتعلقة بعبارة الرقيق وعدم قتل الأسرى غير كافية ولا تضمن وسائل عملية لتنفيذها . وقد دافع كبير عن معاهداته ببراعة فائقة ، واستطاع بعد وصوله إلى بومباي في مارس إقناع الحكومة بتوقيعه حتى لا تظهره على الأقل بمظهر غير المؤثوق به في كلته أمام العرب . ومما استخدمه من حجج لتفنيد اعتراضات بومباي نستطيع اختيار النقاط الآتية على سبيل التمثيل فقد ذكر كبير (١) :

أولاً : إن القبض على جميع الرؤساء المستولين كان يتطلب تبصيرهم في داخل بلاد العرب حيث فر بعضهم ، وقد نصت التلميحات الخاصة بالحلقة على تجنب الابتعاد عن المنطقة الساحلية ، بينما كان الغزو حافزاً لهم على العودة إلى بلادهم وعلى خلق جو جديد من الثقة .

ثانياً : إن بقاء وحدات بحرية بريطانية بصفة دائمة في الخليج خير ضمان لتنفيذ الشروط وأشد أثراً من النصوص التي تكتب على ورق لتحديد العقوبات القانونية ، فضلاً عن القصور بالشروط الإنسانية في المعاهدة هو مساعدة سكان هذه المنطقة على فهم المبادئ العامة لقوانين اللامعة الدولية ، ولا ينتظر منهم تغيير عاداتهم دفعة واحدة . بل يكون التحسن تدريجياً .

ثالثاً : إن تحديد عدد السفن التي يجوز امتلاكها ، وكذلك أحجامها لا يفيد

المادة رقم ٦ : إذا رغب رؤساء العرب في إرسال ممثل عنهم بهذه السجلات إلى القيم البريطاني في الخليج لتوقيعها جاز لهم ذلك تيسيراً لدخول سفنهم إلى اللؤلؤ البريطانية ولعمليات التنقيب ، وبشروط عرض السجلات على القيم سنوياً .

المادة رقم ٧ : إذا لم تكف قبيلة من القبائل عن القرصنة وجب على القبائل الأخرى أن تجتمع للتفاوض في عمل مشترك ضدها ويمكن اشتراك الحكومة البريطانية في التسوية النهائية بعد توقيع العقوبة على القبيلة الذنبية .

المادة رقم ٨ : إن قتل الأسرى بعد تسليم أسلحتهم يعتبر عملاً من أعمال القرصنة ، ولا يمكن اعتباره عملاً من أعمال الحرب المشروعة . فإذا ارتكبت إحدى القبائل هذه الجريمة اعتبر ذلك خرقاً لمعاهدة الصلح ويجب على القبائل الأخرى محاربتها بالاشتراك مع بريطانيا ، ولا يكف القتال إلا بتسليم الذنبين .

المادة رقم ٩ : إن خطف الرقيق من الساحل الشرقي لأفريقيا وتقلهم بعد ذلك فوق الرأب التجارية يعتبر عملاً من أعمال القرصنة . ويجب على العرب الكف عن ذلك .

المادة رقم ١٠ : تستطيع السفن العربية التي تحمل العلم الخاص بها الدخول إلى اللؤلؤ البريطانية . وكذلك موافق حلفاء بريطانيا والتجارة فيها بكل حرية وإذا هوجمت إحدى السفن فإن الحكومة البريطانية تأخذ ذلك بمن الاعتبار .

المادة رقم ١١ : تعتبر جميع الشروط المذكورة معاهدة عامة . فيجوز لمن شاء من الرؤساء الآخرين دخولها بنفس الطريقة التي انضم بها الموقعون .

لم تقبل حكومة بومباي إجراءات كبير الدبلوماسية بين الرضى لأنها كانت ترغب في انهاج وسيلة أعف مع التزمين . ومن أهم الاعتراضات التي وجهت إلى تصرفات القائد جرات كبير هو أنه أفرج عن الرضى من الدين وقموا في الأسر ترك بعضهم في مناسبتهم كرؤساء قبائل ، كما أنها انتقدت نصوص المعاهدة

ويبدو أن السلطات البريطانية فشلت أصلاً في مراقبة الملاحة في الخليج،
والأمر هو تخصيص ست سفن حربية للتيسام بدورات مستمرة. وعلى كل فإن
الاحتجاب بريطانيا من قسم عام ١٨٢٣ لم يقلل قط من رغبتها في تشديد رقابتها
على السفن الحربية العربية.

فقد تم تعيين مقيم عام جديد هو ملك لود خلفاً لوليم برووس، كلف بالتقسيم
بزيارة استطلاعية للمنطقة. وكان عليه أن يجتاز الرؤساء البحرينيين أثناء تلك الزيارة
بأن الاحتجاب بريطانيا إنما يرجع إلى قنيتها بأنهم يتوهم احترام التعهدات السابقة.
وكان عليه أن يفهمهم أيضاً بأن بريطانيا تلزم الحياد التام في أمر علاقاتهم فيما بينهم
وكان على المقيم العام أن يدرس الموضوعات الآتية :

الوضع السياسي لكل من هؤلاء الرؤساء كمسألة ما إذا كانوا يخشون
لسيادة دولة من الدول الكبرى المجاورة في فارس أو عمان أو السلطة السعودية في
نجد، وكذلك البحث عن موارد البلاد الاقتصادية وخاصة بناء السفن وكيفيته،
وأخيراً بحث إمكان إقامة وكالة دائمة دون أن تشكل نفقات كبيرة. وتشعر هذه
السلطات بنوايا بريطانيا المستقلة لوضع هؤلاء الرؤساء تحت حمايتها دون الاحتكاك
بالدول الأخرى المجاورة.

قام ملك لود بالطواف بجميع البلدان الواردة ذكرها بالتعليقات أثناء شهر
نبرابر عام ١٨٢٣ وعندما عاد إلى مقر عمله في بوشهر كتب تقريراً مفصلاً عن
هذه الزيارة، الله أسبغ موشداً لحكومة بومباي في سياستها نحو الرؤساء.
البحرين خلال مدة طويلة، فهو الذي أوحى بحسرة حظر التازعات البحرية فيما
بين الرؤساء العرب تحت ضمان بريطانيا، تلك المسكرة التي تستلحق بمبدأ أن
عشر عاماً. وما جاء في التقرير : ليس من المتوقع أن يعطى الرؤساء العرب قواً
البحرية من جديد، ولكنه لا يمكن الآن منعهم من مهاجمة السفن التجارية
النامية فيهم. فإذا أردنا محاولة تدبير هذه المادلات فيجب علينا ألا نمنحهم

يشي، لأنه من الأفضل ترك التقدير اللازم من السفن التي تخص به كل قبيلة تسمى
وليس أكبر السفن هو أصلها القرمصة.

رابعاً : من الأقرب إلى المطلق أن تقوم الهند تمنع تصدير الأخشاب للعرب،
لأن تصدير المائدة على أن يفرز العرب أنفسهم بالأختناج عن استيرادها. ولو
تمت فيما بعد أن أراء كانت أسمى لتصبح السياسة البريطانية وأصبحت هذه
المائدة الموضوعة لمنع القرمصة دعامة للفرد البريطاني في منطقة جنوب الخليج.

٣

اتفاقات الهدنة

ترتب على حملة سنة ١٨٢٠ باقطة حربية بريطانية ثابتة في إسادور بحيرة قنبر،
وذلك بعد أن ثبت عدم ملازمة رأس الخيمة من الناحية السخية لأهله الجند الذين
كانت غالبيتهم من الهنود، ولكن تحت قيادة ضباط من الإنجليز كذلك فإن
تلك الجزيرة تكسب الحماية فعالية أكبر لمراقبة شئون الملاحة.

على أن الاحتلال البريطاني لم يستمر دون أن يحدث معارضة من جانب فارس
التي ادعت السيادة على تلك الجزيرة بينا الإنجليز كانوا قد رايطوا فيها بأن من
حكم مسقط. وكان من الطبيعي اعتبارها جزءاً من الدولة العربية التي تسيطر على
التابعين المحيطين بالجزيرة : ميناء بندر عباس في الشرق وأرض عمان في الغرب،
ولم تشأ بريطانيا في هذه الحقبة المبكرة أن تصطلم بنادر قنبر من الاستعاب
وورث ذلك حكومة بومباي أمام الحاكم العام قولها : « إن الانسحاب من
جزيرة قنبر وإن سبب ضرراً محدداً وهو تخفيف الإشراف على ملاحة الخليج وما
قد يترتب عليه من ظهور القرمصة من جديد فإنه يجنبنا ضرراً أشد وهو الوقوع في
نزاع مسلح مع فارس (١) ».

(١) F.R.P. Vol. 34, رسالة من وارنر.
أبين عام حكومة بمباي إلى حاكم البحرين العام بتاريخ ١٢/٣/١٨٢٢.

وبجملته من أبو ظبي واستنجد الخديوي البريطاني الذي استخضت قوته لانسحاب
بمثل الشارقة من تلك الواحات . وحينما حلول السيد سعيد غزو البحرين سنة
١٨٢٨ طلب مساعدة حلفائه من بني ياس وأراد الروس أن يقوموا بعمل مماثل
فطلبوا إلى شيخ الشارقة لمساعدتهم ببعض السفن ، وفي ذلك الحين لم يكن الشعور
القوي وانضاحاً فأبدي شيخ الشارقة استعداداً لتلبية الطلب الخارجي ، وكان
الإنجليز هم الذين استخدموا الضغط مرة ثانية لأنهم كانوا في ذلك الوقت
يعارضون في ضم البحرين للدارس .

وفي سنة ١٨٣٣ حدثت اضطرابات داخلية في مشيخة أبو ظبي فأثر ذلك
في حالة اللامعة في ساحل الهدنة بأكله ومع ذلك فإن المشيخة كانت شديدة
الشان حسب الماصرين فقد سكنها بـ ١٤٠٠ نسمة معظمهم من قبيلة
الناصر ولم يكن اسم المشيخة قد استقر بعد فتعرف أحياناً بالاسم القليل :
بني ياس وأحياناً أخرى بالاسم الجغرافي أبو ظبي .

وقد نشأت تلك الاضطرابات عن اغتيال الحاكم طهون وتنازع أخويه
خليفة وسلطان على السلطة . ووسط تلك الاضطرابات لما أصعب السفن من
قبيلة بني ياس إلى أعمال الفرصة على نطاق لم يهوده من قبل . وقد حلول
حاكم لينة الذي كان يتمتع هيبة بين الرؤساء العرب أن يقوسط لإعادة السلام
إلى اللامعة مما يدل على أن العرب كانوا حريصين قبل تدخل الإنجليز ثامنين
ملاحة الخليج . ولهذا السبب قرر الشيخ العربي غرامة على مشيخة أبو ظبي
ورفعت قبيلة بو فلاسة أن تدفع نسيبها من تلك الغرامة وأنسجبت إلى دبي
وشرعت في تأسيس مشيخة جديدة . وكانت دبي حتى ذلك الحين تعد من توابع
أبو ظبي ، ويسكنها عدد كبير من أسرة اليفلاح .

وقد أدت هذه الأحداث إلى تقاطع الصراع إذ اتفقت بو فلاسة مع الشارقة
على شن حرب رهيبة ضد أبو ظبي ، وضربت حول الجزيرة حصاراً من

على استخدام سفنهم للنقل البحري لأن بلادهم فقيرة ولا تصدر شيئاً إلى الخارج،
وأن تمنحهم كل ما تستطيعه من حماية لرايهم ، وذلك بصحرا النزاع فيما بينهم
نوق البحر ، ولكن دون استعمال وسائل العنف حتى لا يتغير عهدهم .

تقرب على توصيات القيم العام إنشاء وكالة بريطانية بالشارقة وهي الثانية في
المنطقة العربية بعد وكالة مسقط ، وكانت هذه الوكالة الأخيرة قد عهد بها منذ
وفاء سبتون عام ١٨١٠ إلى أحد الرعايا البريطانيين من الهنود ، ولذا كان طبيعياً
أن يهدد وكالة الشارقة أيضاً إلى شخص من غير الإنجليز وظل الحال هكذا إلى
عهد قريب .

أما لماذا اختيرت الشارقة دون غيرها من الشيخات ، فقد يكون ذلك
وأجماً إلى أنها أكبر الشيخات التي تخلفت عن دولة القواسم الكبيرة ، ولي
أن صداقة بريطانيا مع أبو ظبي لم تكن قد انتعشت بعد .

من الواضح أن معاهدات سنة ١٨٢٠ كانت تنبع اشتياك العرب بالسفن
البريطانية ، ولم تقصد منع الأشياء كالت بين القوى العربية المختلفة . وقد تميز
الفترة ما بين سنة ١٨٢٠ إلى ١٨٣٣ بالنسبة لساحل الهدنة بالتنافس بين مشيخي
الشارقة التي تعتبر نفسها وريثة لمولة القواسم وتطلع من حين إلى آخر إلى
إعادة تكوينها تحت زعامتها ؛ وبين مشيخة أبو ظبي التي تزعم قبيلة بني ياس
وتتوق لها الناصير أيضاً بالقبيلة (١) . وكان يؤجج ذلك الصراع انتهاء القواسم
إلى المانوية ، وبني ياس إلى الهناوية ، أي ذلك التكتلين المتضامين في عمان .
وقد ظهرت آثار ذلك الصراع في عدة مناسبات ، فمثلاً حلول حاكم الشارقة
يسط نفوذه إلى واحات البوريمي سنة ١٨٢٦ فاستسلم السيد سعيد حاكم مسقط
(١) زار وايت لوك أحد موظفي شركة الهند الشرقية ساحل الهدنة في سنة ١٨٢٤ ولحق
من تلك الرحلة دراسة مفصلة أنظر .

كانت حامية إلى استرداد هيبها في الخليج سنة ١٨٤٣ قد قررت في ذلك العام الانسحاب من جزيرة خراج بعد أن احتلها أربع سنوات متوالية ، كما أنها أرادت أن تنجو من ظهور الصيريين وامتداد نفوذهم إلى ساحل الهند سنة ١٨٤٠ وقد تبين عند إرسال سعد بن مطلق مندوبا عن الإدارة المصرية في نجد إلى منطقة الميحات أن غالبيتها العظمى ماتت إلى نداء هذا البعث العربي بما في ذلك مشيخة أبو ظبي التي كانت تتميز دائما بمعادية للحكم السعودي وبالتالي الحكم المصري الذي حل محله في نجد .

ولقد ظهر رد فعل بريطاني سريع على اتّجاه ظهور المصريين في منطقة الخليج . ومنسجبت عن هذا الموضوع بالتفصيل في بعد . ولكنني أن تشير هنا إلى أن بريطانيا رأت أن نظام الهدنة الدائمة سيؤدي إليها في المنطقة ، ولذلك تستمع إلى اعتراضات هتلر على هذا النظام . وكانت هذه الاعتراضات تدني في فكرتين ، والأولى : أنه لا توجد قوة بريطانية كافية لوضع نظام الهدنة موضوع التنبؤ ، ولذلك فمن الأفضل احتفاظ بنظام الهدنة المؤقت لأن عدم تنفيذ الهدنة الدائمة سيهدد بمشروط النظام بأكمله . الثانية : أنه من الصعب التمييز بين الحرب الرسمية وبين القرمصة . ونظراً لهذا الخلاف في الرأي استقر الأمر على حل وسط وهو جعل الهدنة البحرية لمدة عشرة سنوات .

وقد جاء في مقدمة الألفاظ أن الرؤساء المصريين العرب يقودون فوائد السلم ويتشبهون عن أنفسهم حلفاءهم إذا وقع اعتداء على سفنهم فلا يلجأون إلى الانتماء إلا بعد أن يجزئوا القيم الدماء البريطانية (١) أو قائد حامية بلساوور في جزيرة قشم .

(١) انظر نفوس هذه الانقياديات في مجموعة الماهدات التي جمها Irtcheon وقد رجعا الى الجزء السابع بالمعجب حسب الطبعة الأولى، أما الطبعة الأخيرة بتاريخ ١٩٣٣ فقد غصص الجزء الحادي عشر منها لدول الخليج .

منذ سنة ١٨٣٣ حتى أبريل سنة ١٨٣٤، وخلال الرئاسة السودانية السابقة، أبدت حكومة الرياض، بوسطي، تلك الفاسية، بينا تحتل مسقط عنها كرك على تخالف بيني ياس أنباء عاولة غزو البحرين سنة ١٨٣٨، ويبدو أن سكان أم ظفر، في وقت الانطلاقات هذه الخط، والامددة الحجة لحكومة الرياض (١).

والذي يمتدنا من ذلك كله هو اضطراب الملاحة مدة سنتين، كما أنه
أبعد الأثر في حياة القواسم ونرى بأن أكبر قبيلتين يبحرتين في ساحل الهدنة،
قد توقفت أعمال القوص على الأوتار، ولما كان السكان يشترتون حاجياتهم
من الخارج بفتح القوص فقد ساءت أحوالهم البنيوية إلى حد كبير، وهذا هو
العامل الرئيسي الذي مهد لاندفاع حركة عمومية في ١٤١٠ م سنة ١٩٣٥.

وفي ذلك التاريخ اجتمع الرؤساء البحريون عند هتل التيم العام البريطاني
وتصهروا بدم اللجوء إلى الاشتباكات البحرية فيما بينهم أثناء موسم النوص
بين شهري نوفمبر ومايو ، وقد طبق نظام الخدمة للمرة الأولى في نهاية عام ١٨٣٥
وأوائل عام ١٨٣٦ ، ووجد في العام التالي ، وفي سنة ١٨٣٧ أخذ حاكم الشارقة
زمام المبادرة بفتح جمل الخدمة سنة كاملة دون الانقصار على موسم النوص .
وقد ظلت هذه التعديلات تجدد سنوياً بالانفتاح مع التيم العام حتى
سنة ١٨٤٢ وفي ذلك العام أرسلت حكومة بومباي اقتراحاً بحل نظام
الخدمة داخلياً

ما هي الدوافع التي جعلت يومئذ مستعمرة تحصل مشيولات عسكرية حالة؟
في الخلق؟ الواقع أن نظام الهدنة البحرية كان أداة من أدوات الفتور البريطاني
فالمبهد بخياره أمن الملاحة يقدم للبحر العام ، وقبل الزلزال الرب يمتص هذا
النظام الأحكام التي تصدها بريطانيا في حالة نقص الهدنة ، ولظاهر أن بريطانيا

(١) انظر هذه التفصيلات في كتاب خصص لباروخ أف. فلي.

وما يستترعى الاتفاقيات السابقة كان يوقها القيم العام البريطاني والمحيط ، أما هذه الاتفاقيات فخطراً لأمنيتها وقها الحاكم العام البريطاني في الهند . وبعد هذا الاتفاق سارى القول حتى الوقت الحاضر من الناحية النظرية رغم تغير الظروف التي عقد فيها تديراً تاماً .

وكان من الممكن أن تحول الشبكات نشاطها البحري إلى التجارة لولا أن الاتفاقيات عقدت في نفس الوقت الذي أخذت فيه الملاحة البخارية الأوروبية تنتشر ببطء المحيط الهندي ، فلم يكن يوسع الرأب التجارية منافستها . وبما أن حياة الشبكات ترتبط بالبحر فقد تدهورت أحوالها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وصارت بحاجة مستمرة إلى المساعدات الخارجية واستغلت بريطانيا تلك الفرصة لكي تخضعها لنفوذها .

وكانت الهدنة البحرية إلى عشر سنوات في أعقاب ظهور الحرب العالمية الأولى ، فكذلك تم وضع نظام الهدنة البحرية الدائمة سنة ١٨٥٣ نتيجة لنشاط السويديين المادى آنذاك للنزوح البريطاني . وبعد اتفاق سنة ١٨٥٣ لها عهد في تاريخ الساحل الجنوبي للمحيط الهندي ، فإن هذا الاتفاق لم يمنع من نشاط الشبكات في البحر ، بل ساعد على بقاء الوضع الراهن بالرغم من أن بعض الشبكات يبلغ من العمر جداً يصعب معه الاستمرار في البقاء كوحدة سبائياً فاعية بذاتها . ومن جهة أخرى سكن هذا الاتفاق بريطانيا من أن تصبح حكماً مستديراً تقترض القروض على الشبكات التي تهاجم سفنها سنن أية دولة إقليمية أخرى . تقترض أيضاً هذه القروض إذا لم يرق لها تصرف إحدى الشبكات في الأمور السياسية البحتة . وقد أدى الاتفاق إلى انهيار الشبكات التي تقترض القروض تقريباً وأصبح ساحل الهدنة يسمى بحق ساحل السلام أو الساحل التصالح حسب التسمية الإنجليزية .

أما المازعات الداخلية في البر لم تقطع وإن كانت قلت . ومع أن اتفاق سنة ١٨٥٣ لا يعطى لبريطانيا حق التدخل إلا في الأشياء التي كانت البحرية ، فإنها كانت تتجاوز اختصاصاتها في كثير من الأحيان وتقترض وسائلها من مشكلات تتعلق بالنطاق الداخلية كما حدث مثلاً ١٨٦٦ بتأسيس وإحداث البورتني .

وحسب اتفاق سنة ١٨٥٣ كان على الرؤساء البحريين أن يجتمعوا به أظهوا أجله للاتفاق على نظام الهدنة الدائم ، ويشبه هذا الاتفاق في سياسته من عدة وجوه الاتفاق السابق ، فهو يحدد في المقدمة بالسارية التي ترتب على القصة خضوعاً في مواسم سيد الأول وما جاء فيه ٥ . . . أن يقطع الحرب والحال فيما بين رعائنا والصالحين علينا وليستقيم بين الجميع منا ومن بقينا صلح تام في البحر على الدول ٥ .

ورث سعيد بنذر عباس وعدة جزر كانت تابعة لمسقط من قبل ولكن بما أن الرجل كان أكثر اهتماماً بتنمية تروته فقد تطلع إلى جزر البحرين الفنية وكان يذكر دائماً أنه تاجر قبل أن يكون سلطاناً .

وقد سبق لأسلافه أن قاموا بمحاولات مشابهة على جزر البحرين واستولوا عليها لفترات قصيرة . أما أول محاولة في عهد السيد سعيد فقد وقعت في سنة ١٨١٦ وفي سنة ١٨٣٦ أرسل أسطولاً لهاجة البصرة لأن الدولة العثمانية امتنعت عن دفع المخصص السنوي الذي اعتادت أن تقدمه لحكام مسقط منذ عهد أحمد ابن سعيد مؤسس الأسرة .

وبهذه المناسبة تجددت أطماعه في البحرين فقام بمحاولة أخيرة للاستيلاء عليها في سنة ١٨٠٨ إلا أنه لم يـسـكـن أسعد حظاً منه في الزلات الأخرى . وقد عارض حلفاؤه الإنجليز تلك المحاولات لأنها لا تتفق وسياسة احترام الوضع الراهن التي اتبناها في الخليج وأنبوه على تلك الحملة الأخيرة . وذكر حاكمهم بومباي أن تلك الحملات العسكرية قد تؤدي إلى الإخلال بأمن الملاحة حتى ولو كانت على شكل حرب وصحية .

ويقال إن فشل سعيد في الخليج واستيلاءه من كثرة الاضطرابات في عمان هو الذي صرف اهتمامه إلى شرق إفريقيا حيث يحول جزيرة زنجبار إلى عاصمة ثانية ابتداء من سنة ١٨٣٣^(١) .

والحق إن سعيداً واجه صعوبات هائلة في عمان منذ توليه الحكم عام ١٨٠٦ فقد تصادف ذلك مع تغل السعوديين إلى إقليم الظاهرة واستيلائهم على البويعي وسيطرة حلفائهم القواسم على ملاحة الخليج ، بل إن بعض أفراد أسرة البوسعيد مثل بدر بن سيف انضم إليهم وانتزع السلطة خلال مدة قصيرة بعد وفاة سلطان

(١) انظر كتابنا عن زنجبار ، الفصل الرابع .

الفصل السادس

عهد السيد سعيد ونتائجه

١ - مشكلات السلطة

إن سعيد بن سلطان بن أحمد هو بلا شك أبرز الشخصيات في أسرة البوسعيد ، بل يجوز لنا بدون مبالغة أن نقول إنه من الشخصيات الهامة في تاريخ العرب الحديث ، وإن لم يحظ باهتمام كافٍ من المؤرخين العرب ، وربما كان ذلك راجعاً إلى تطرف بلاده والمناطق التي زاول فيها نشاطه ، أو لأن الكتاب المعاصرين الآن قد يفتخرون من تقديره باعتباره أنه استسلم للسياسة البريطانية وكان في بعض الأحيان أداة لتقوية قوتها ، وهذا لا يمنع من أن السيد سعيد قام بتجربة فريدة من نوعها وهي إنشاء دولة عربية إفريقية في شرق إفريقيا .

وعلى العكس من ذلك كثرت المؤلفات عن السيد سعيد وأعماله بالإنجليزية والفرنسية ، وساهم في ذلك الرحالة المعاصرون له وبعض المؤرخين المحدثين^(١) وقد انصب اهتمام هؤلاء على منجزات الحاكم العربي في شرق إفريقيا ، وذلك لأن الأوربيين استعادوا من تهديد العرب لتلك المنطقة وفتحها للتجارة العالمية . أما الجانب الذي يعيننا الآن من حياة السيد سعيد فهو حكمه في مسقط وعمان والمحالات التي قام بها في النصف الأول من حياته للتوسع في منطقة الخليج العربي . وقد

(١) من أهم كتب الرحالة عن السيد سعيد المؤلف الضخم الذي وضعه القائد البحري جيان Guillaud عن شرق إفريقيا ، كما يوجد بمشأن توصيليان عن السيد سعيد بالإنجليزية ، أحدهما لسكولاند Coupland والثاني لرونيه Ruete وموافقاً أحد الضباط الألمان وفيد السيد سعيد عن طريق أمه .

انتقامية ولما عمدت إلى أعمال التخريب والتقتيل دون تمييز (١) وأردت هذه الحلة قتال البوعلى بنفساً شديداً إلا أن مجازير عدوا عنه أحيانا بالتقارب مع الفرنسيين . وفى نهاية القرن التاسع عشر ساجداً كثير من أبناء القبيلة إلى طالب الرحوة الفرنسية حتى يتمكنوا من دفع العلم الفرنسي على سفهم فقلنا من تنفيذ الأسطول البريطانى . وسعود إلى التحدث عن هذا الموضوع فيما بعد .

أكد هذا الحادث الصلات الوثيقة التي تربط سعيد بالإنجليز حتى إن قائد الحلة قدم إليه سيقاً موصداً كرمز على الزمالة في القتال . ولا شك أن ثمة صلة بين هذه المساعدة البريطانية القيمة وبين الاتقان الذى وقعه السيد سعيد في العلم التالى (١٨٢٢) مع بريطانيا والذى يقضى بحظر جزئى لتجارة الرقيق . وسنرى كيف أن ذلك الاتفاق وما تلاه من اتصالات أخرى خاصة بهذا الموضوع كان ينعكس على كثير من التفضيحات من جانب عرب عمان .

وبينا اجتذب الإنجليز اجتذاباً إلى التدخل في مسألة البوعلى لفاً كيد هيتهم نلاحظ أنهم تجاوزوا عن صديقهم في مسألة البورقى ، لأن هذه الواحات تقع بينا عن البحر بخلاف ميناء صور ، وهناك تنقشر قبائل النعم التي اعتنقت الدعوة الوهابية ، ولذلك لم تنظر توطيد الدولة السعودية الثانية لنفسها في نجد وبادرت إلى إعلان استقلالها عن حاكم مسقط في عام ١٨٢٢ وطبع سعيد مرة ثانية في أن يستعين بمجناحه الإنجليز في تلك القضية فوجه إلى حاكم ريمى طلباً بهذا المعنى في أكتوبر عام ١٨٢٣ وقد أجاب الفرس استور بخطاب عام في يناير من العام التالى يعتبر في الحقيقة أساساً للسياسة التي مقصير عليها بريطانيا لمدة من الزمن إلا أن موضوع إمامة عمان وإوهابيين . وقد ذكر الفرس استور « أن واحة البورقى تقع بينا عن الساحل في المنطقة الواقعة خلف سلسلة الجبل الأخضر ، وأن جزأ كبيراً من هذه المنطقة لا يخضع فعلا لحكم أئمة مسقط ، فنشدتولى سلطان بن أحمد الحكم في المنطقة الساحلية استقلال عمه سعيد بن أحمد بالمنطقة

(١) انظر تقرير البورجوسون من هذه الحلة .

بن أحمد والد سعيد . ولولا أن الأسرة الحاكمة انقسمت على نفسها لما تمكنوا الأخير من التغلب في النهاية ، وظل سعيد بعد نجاحه في الاستيلاء على مسقط يشعر بحجج مكرمة ، ولذا رأياه يقطع إلى العودة الأوربية . وقد وجد في الإنجليز حلفاء أوفياء في البحر ولحكمهم كانوا في ذلك الوقت غير مستعدين للتورط في مثل شبه الجزيرة ، ولذا صار على السيد سعيد عبء مواجهة الوهابيين وحده . وما يسترعى الانتباه أن وطأة الوهابيين لم تنفخ عن عمان أثناء الحملة المصرية في بلاد العرب . وحتى بعد سقوط الدولة السعودية الأولى استمرت القبائل الهابية تظمين الحركة الوهابية متتاراً لتتبرر قورصتها على حكم مسقط . مثال ذلك ثورة قبائل البوعلى القوية في الجنوب والتي تسيطر على ميناء صور الحام . ومنذ البداية طلب السيد سعيد إلى قائد الحامية الإنجليزية في قشم مساعدته في قمع هذا التمرد ، فرفض هذا الطلب تمشياً مع السياسة الإنجليزية الدائمة ، ولكن شامت الظروف أن تقع إحدى السفن الإنجليزية الصغيرة في يد البوعلى مما أدى إلى إرسال مندوب بريطاني للاحتجاج ، وقد قتل هذا المندوب أثناء الرحلة ، وعلى أثر ذلك أرسل للبحر مدمون قائد الحامية قوة صغيرة إلى عمان فوصلت إلى ميناء صور في ٢٤ نوفمبر وعلنى بها السيد سعيد على رأس قوة كبيرة من جنده الداعمين الذين كانوا يجمعون من بين العناصر البورجوسانية أو البورش . وانجحت القوة إلى أحياء قبيلة بوعلى في إقليم جعلان . وعلى نحو تخشين ميلان من مدينة صور فوجئت الحملة الإنجليزية الهابية بتقاتل القبيلة فلم تستطع الصمود وقرت بعد أن قتل نحو عشرين المندم . اعتبرت حكومة الهند البريطانية هذا الحادث شاملاً ليسمتها في الشرق ولذلك قررت إرسال حملة تأديبية كبيرة للانتقام من قبائل البوعلى ، وعقد قبائلها إلى الجنرال لينيل سميت وتكون في غالبيتها من جنود أوربيين . وانجحت الحملة مباشرة إلى أحياء القبيلة دون أن تشارك معها قوات محلية ، واعتبرت الحملة منتهية

محار حتى يوافق الوضع الجديد في بلاد العرب . وتم الاتفاق في عام ١٨٣٩ على تعيين القبائل التابعة لكل فريق وتنظيم مروجها في منطقة الطريق الآخر ، وتعاون الطرفين لمنع عصيان القبائل بالنسبة لأى من الحكومتين ^(١) . وقد ضمنت بريطانيا هذا الاتفاق طالما أنه يهدف إلى مقاومة التوسع المصرى ، وهذا يعنى أيضاً أن بريطانيا اعترفت بحكومة محار ضميناً ، وقد تأكد هذا الاعتراف حيناً وقت في عام ١٨٤٩ اتفاقاً معها بشأن إنشاء تجارة الرقيق .

في هذه الأثناء كان سيف بن حمود قد اعتصب الحكم من أبيه في محار ورأى فوينى بن سعيد ونائبه في حكم القسم العربى من الساطنة أن الفرصة قد سنحت للخاص من حركة العصيان هذه ، ونجح عن طريق الخادعة في أسر سيف بن حمود أثناء غزاه شنها على البناء عام ١٨٥٠ وما يستبقى الانتباه أن بريطانيا اعتبرت هذا تقصفاً لبدأ الوضع الراهن الذى تتمسك به في منطقة الخليج . ورغم الصداقة التى تربطها بالسيد سعيد ورغم أن حركة محار كانت تستند إلى العارضة الإبراهيمية المادية للفرد الأجنبي ، فقد تساءلت حكومة بومباى عما إذا كان من المناسب التدخل لإعادة سيف بن حمود ^(٢) ، فنصح القيم العام في الخليج بالتدخل عن تلك الفكرة . وهكذا انتهى اتصال محار .

افترقت ثورة محار بتعدد الضغوط السودى على شمال غرب عمان حتى إن سعيها إثر عودته من زنجبار عام ١٨٣٩ اضطر إلى عقد اتفاق مبدئى مع حكومة الرياض يقضى بدفع جزية سنوية . ولما علت بريطانيا بهذا الاتفاق نصيحته بعدم قبوله مما جعل حاكم مسقط يشتر بخرج مركزه ، فإن بريطانيا لا تريد التورط في داخل شبه الجزيرة لمساعدته ، وهى في نفس الوقت تحمى على مقاومة النفوذ السودى وانفشاره في عمان ، حتى قبل أن هذا الوقت كان من الأساليب التى جعلت سعيها

(١) Aitchison Vol. 7. P. 110 .
(٢) رسالة من حكومة بومباى إلى محار بتاريخ ١٨٥٠/٩/١٣ S.I.B. vol. 27 (٢)

الساخية على رأس حزب دينى متمسك بمبادئ الأباشية . وهذا الحزب ينقد بشدة سياسة القرب من الأجانب التى استتبها السيد سعيد . وقد أخذ الإمام من مدينة الرستاق شبه عاصمة في داخل البلاد . وعلى ذلك فإن السلطات البريطانية لا تجد أى مبرر لتدخلها في مثل هذه الشؤون الخاصة بأمر السيادة على مناطق غير واضحة الحدود ^(١) »

ولم تكن مشكلات السيد سعيد في عمان مقصورة على ثورات القبائل ووطأه الوهابيين من جهة وأحداث البويعى وإقليم القاهرة ، فقد تعرض حكمه لعصيان الحكام من أقاليمه . وأشهر حوادث العصيان هى تلك التى ترجمها حمود بن عزاللى الثلاثيات ، وكان يحكم ميناء محار البناء الثانى في السلطة بسد مسقط ، وهو يقع على مائة ميل شمال العاصمة . وكان الإنجليز قد قدموا تعديداً بمساعدة السيد سعيد على الاحتفاظ بممتلكاته الساحلية ، لذلك حينما استنقل خطر هذا الترد وأوشكت مسقط أن تقع في يد حمود بن عزال ، أرسلت حكومة الهند طرادين أنشأوا البحر في نفوس الشردين .

وكان يشجع على كثرة حركات العصيان تقرب السيد سعيد في زنجبار . وقد أصبح يحكم أقاليمه بالتجارة أمل إلى الإقامة في هذه العاصمة الجديدة إلا أنه كان يضطر دائماً إلى العودة إلى مسقط لمواجهة هذه الثورات .

وإذا كان الإنجليز قد تدخلوا لمنع وقوع مسقط بيد حمود بن عزال فلم يذهبوا إلى الحد الذى رجاه منهم حليهم وهو القضاء على الحكومة الانتصابية بحارى ، حتى أن سعيها ففكر وفقاً مانى الاستجابة بالوهابيين لكنه وجد أن في تلك الخطة خطراً على كيانها . وحينما ظهرت قوة المصريين في بلاد العرب وامتنعت إلى الركن الجنوبي الشرقى ولقيت تأييد بعض الشيعيات في ساحل الحدة شمر كل من حاكم محار والسيد سعيد بخرج مركزها ، وقبل الأخير الاعتراف الضعيف بحكومة

(١) B. P. C. رسالة من اللين ستون إلى السيد سعيد بتاريخ ١٨٢٤/٧/٧ .

وأوسع في معظم الوقت في زنجبار ، وتضاف ذلك مسع استرداد فيضل بن تركي للسلطة في نجد واستئناف الضغط السعودي على عمان ، ثم يحول ذلك سعيًا عن استثماره في حصار بناة على ساحل إفريقيا الشرقية مما يدل على أن ممتلكاته الأفريقية أصبحت تحتل الدرجة الأولى في نظره ، ولذلك فضل أن يدفع المال لمسودين ليردحم عن عمان دون أن يتورط في حرب ببلاد العرب .

وعلى هذا النحو يمكن تصور إجمال سعيه لجوء عام من ممتلكاته الآسيوية وأعلى به ميناء بندر عباس على الساحل الشرقي الخليج ، فقد كان هذا اللبلاء بعد عليه ١٦ أكت جيه استراتيجي من حصيلة النصر اليب الحركية ومند عام ١٨٤٦ شرح الحرس في عارلة انزاعه من يد السلطات المحلية ولصحتهم عجزوا نظراً لانقراض نفوة البحرية ، وفي عام ١٨٥٥ شددوا الحصار وأوشك اللبلاء أن يقع في يدهم مما اضطر سعيًا إلى قبول شروط تهد في الحقيقة مقدمة للسانل فبعد أن كان هذا اللبلاء بيشير جزاً من أراضي الساطنة العربية ، قبل سعيه أن تكون إدارته له على سبيل الإيجار ولعدة ععدة بيشير عاماً . وعارلة على ذلك يجوز لمارس إصادة الطرقي ذلك الشرط في حالة حدوث فلافل داخلية بعمان . ودفعي الانجاق كذلك يجرب عزل الحاكم النهائي بناء على طلب حاكم شريرا ، ويرفع علم فارس ، مما يتضمن معنى سيادتها على اللبلاء ، ودفع ١٢٥٠٠ تومان سنوياً في نظير إيجار الجراد (٢) وهكذا شهد سعيه في نهاية حياته تفلس ممتلكاته الآسيوية ، وذلك نتيجة غير متوقعة وهي أن ينضم حكم هذه الشخصية البارزة بتفلك الدولة العربية الكبيرة التي أنشأتها المرة البوسيد في القرن الثامن عشر . وربما يمكن تفسير هذه الحقيقة في استسلام سعيه لأهداف السياسة الاستعمارية البريطانية ، فوهم وروابط التحالف والصداقة التي كانت تربطه بريطانيا وروحم أن العلاقات بين هذه الأخيرة وبين فارس كانت متوترة في سنة ١٨٥٥ بسبب حصار جديد ضربه فارس على مرات إحدى المدن الواقعة في طريق الهند من جهة أفغانستان ، فإن بريطانيا

(١) انظر الانكاف 8 و Appendix vol. 7

توقع معاهدة التجارة مع الولايات المتحدة في عام ١٨٣٣ وقد فكرت حكومة يومية في تغيير سياستها بعد عقد تلك المعاهدة مع الولايات المتحدة ، غير أن حكومة الهند العامة استمرت على رفض هذا التغيير ، وما جاء في الخطاب الذي وجهته إلى بومباي بهذا الشأن « ليست الحكومة البريطانية مستعدة لتوافقة على استعمال قواتها للصفاظة على سلامة ممتلكات إقليم مسقط في داخل القارة . إن قوة الوعاين في ازدياد دائم وليس لنا أي مصلحة في الاشتراك معهم في حرب . وقد أوصى وادرن الخير بيشير بلاد العرب في مذكرة بتاريخ فبراير عام ١٨٣٦ بأفضلية اتباع هذه السياسة . وعلى فرض أن مسقط سقطت في أيدي الوعاين فإن هذا لا يزعجنا مادامنا نحافظ على نفوذنا البحري في الخليج ، ولا كانت سلامة التجارة هي التي تهينا فقط في هذه الحالة فإننا لن نتدخل ضد الوعاين إلا إذا شجعوا التوسعة » (١) .

تغيرت السياسة البريطانية شيئاً جديداً بمناسبة التوسع المرص في بلاد العرب كما سئرى ، ويمكن أن يشير ههنا إلى أن أهل الخليج العام أخذ يتصل مباشرة برؤساء قبائل الصبح والطاهر واجتمع معهم في العجيز عام ١٨٤٠ وودعهم بالذراع عنهم وودعهم بالأسلحة وأرفق في المونة مبعوثاً عنه يسمى هون الذي سبب شخصية حاملة في مسقط وزنجبار ، وهو أول أوووني يزور البورمي (٢) .

ويستنتج من ذلك أن بريطانيا حين بدأت تتدخل في هذه المنطقة لم تصدر في سياستها عن مبدأ تأكيد سلطة حكم مسقط ، بل اتصلت بالقبائل مباشرة لمواجبة التوسع المرص في الدولة السعودية التي حالت عملهم بعد السجاءهم من بلاد العرب .

ومندسة ١٨٤٤ عهد السيد سميذ بإدارة مسقط وتوابعها إلى ابنه الأكبر تونبي

(١) H. P. Co. ١١. صفحات من الحام شاه الملك حكومة يومية بتاريخ ١٨٣٤/١٢/١٩

(٢) انظر تونبي عن عتات حكومة يومية H. B. بتاريخ مارس سنة ١٨٤٠ .

لأن أسطول الضخم وقال إنه في غير حاجة إليه وأن السفن تعرض للسط من جراء وقوعها في الرأى وفقاً لويلاد دون استخفاف ، وعزا اهتمام سميذ بهذا الأمر إلى إغراء الإنجليز الذين يريدون تشييل مصانع بناء السفن في بومباي (١).

ولم ينف ولست الرحلة الإنجليزي نوايا مواطنيه نحو القوة البحرية العربية فذكر « أن خير سياسة تدبها بريطانيا في صلاتها مع سميذ هي أن تجعله من أمراء الهند فتستخدم أسطولهم في مناوأةها بالبحر الهندي كما تستخدم جيوش الأمراء البرية في الهند » وبدأ توفر كثيراً من النقود . ويمكن لبريطانيا أن تزود هذا الأسطول بلاحين أوديين فإذا سقطت حكومة عمان في يد شخص آخر غير السيد سميذ فيمكنها الاحتفاظ بهذا الأسطول في الوقت الذي قد تراجعه فيه عدواً خطيراً في المنطقة (٢).

وخلاصة القول إن حكم سميذ انتهى بالفعل من الناحية السياسية بالنسبة لعمان على الأقل ، وإن كان كثير من المايين قد استفادوا من الناحية الاقتصادية بفتح أوجه مدينة للشاطئ في شرق إفريقيا . وقد ازدادت السفن العربية التي تردد على هذا الساحل ازدياداً هائلاً وكان بعضها ملكاً خاصاً للأفراد وكثير منها أيضاً يمتلكه حاكم البلاد ، ولكن بينا ازداد نشاط العرب في الملاحة التجارية لم يحسن السيد سميذ استخدام أسطولهم الحربي . ويستنتج ذلك من قلة وجود الجلود للدرين على استخدام الدافع ، في إحدى الوثائق المصرية أن سميذ بعث رسالة إلى محمد علي والى مصر في عام ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) يطلب فيها بالمال سرعة إرسال أحد السفين لأن « الدفعي الوحيد الذي كان عنده قد مات ».

Wellsted vol. I, Page, 403. (١)

(٢) وثائق عابدين — عظمة رقم ٧٦٩ وثيقة رقم ٢٨ أساية ، ٢٧ حراء — ١١

الزمت الحياه في هذا النزاع ، ويرجع ذلك إلى أنها اعتبرت السوق الخارجية أكثر تفعلاً لها من عمان من حيث استيراد البضائع الإنجليزية .

أصبح مركز العرب بندر عباس في مهاب الرابح ، وبعد وفاة السيد سميذ استطاعت فارس أن ترفع من قيمة الإبحار وأعلنت أنها غير مقيدة بالاتفاق في حالة تغير الأسرة الحاكمة ، ولذا سار أمانيها مجرد قوى لا احتلال للبياء عند ما استول على الساحل الواجه سوى ميناء جواخور الذي استعطف به إلى ما بعد قيام دولة باكستان التي يقع هذا الميناء وسط أراضيها .

إن دولة ترك تركت كلها تقريباً على مناطق ساحلية وعلى جزر السلطنة العربية الأفريقية التي أقامها سميذ لا بد وأن تستند إلى قوة بحرية كبيرة . وإذا لم يكن سميذ وأهل عمان قد أبرزوا كفاءة في المراك البرية فلا شك أنهم كانوا من أفضل البحارة العرب في تلك الحقبة من القرن التاسع عشر . وللاستف انتبهت جهود سميذ لبناء قوة بحرية هائلة إلى نفس النتيجة التي انتهت إليها جهوده في التوسع بمنطقة الخليج ، وأدى بذلك التضحية بمصالحه لخدمة المصالح البريطانية حتى أن أمر هذا الأسطول في النهاية إلى بريطانيا . وقد ذكر روبرتس البوث الأميركي الذي عقد المساعدة التجارية مع السيد سميذ أن أسطول عمان هو أكبر أسطول تمتلكه دولة وطنية من اليابان حتى رأس الرجاء الصالح . وقد يكون في ذلك شيء من المبالغة ولكن كثيراً من المايين وصف عظمة هذا الأسطول وقد عرفت أحوال الثروقات الثلاث الكبيرة وهي شاه علم — وكارولينا — وفيكتوريا . هذا عدا السفينة الحربية الكبيرة ليثربول التي أهداها إلى ملك إنجلترا عام ١٨٣٥ وكل هذه الثروقات كانت تحمل ما يراوح بين ٤٠ ، ٧٥ مدفعاً — وعلاوة على هذا ضم أسطول سميذ الحربي نحو ٢٥ سفينة من الأبحام المصرية . وكانت هذه السفن المصرية تستخدم في الأعمال التجارية لأن سميذ ليس من هواة التامرات الحربية . وقد انتقد جيان أحد البحارة الفرنسيين الذين أتموا سميذ أسلاكه

وكان السيد سعيد هو الذي أخذ زمام المبادرة لإيجاد نوع من الصلات الرسمية بينه وبين بريطانيا على أثر عقد المعاهدة مع الولايات المتحدة ، إذ لم تكن تربطه بالأولى حتى ذلك الوقت سوى معاهدة إلغاء تجارة الرقيق المقودة سنة ١٨٢٢ ولما كانت المعاهدة الأمريكية قد أثارَت بعض الشكوك في الهند ، أراد سعيد أن يثبت حسن نية حليفه القوى الذي تحرك نحوه دوافع الحاجة أكثر من الرغبة .

ففي سنة ١٨٣٥ وصل أحد مندوبيه على بن ناصر إلى لندن ليقابل الملك ولكنه لم يكن يحمل الأوراق الدبلوماسية المتعارف عليها في أوروبا ، فلم يسمح له بالمقابلة وأحيل إلى وزير الخارجية . وعند تولي الملكة فيكتوريا عرش إنجلترا انتفض سعيد الفرصة فبادر السكرتير بإرسال بعثة لانهمة . واختار أحد التجار الإنجليز وهو روبرت كوجان ليمتوب عنه في هذه المناسبة وطلب إلى الحكومة البريطانية أن تقبله ممثلاً دائماً للإمام في لندن . ومع أن بريطانيا رفضت أن يمثل الإمام أحد الموظفين الإنجليز ، إلا أنها استجبت في هذه المرة إلى فكرة إنشاء علاقات رسمية مع سلطنة مسقط ، لاسيما وأن كوجان أبرز أهمية هذه السلطنة لبريطانيا من الناحيتين الإستراتيجية والسياسية نظراً للغرف التي طرأت على الشرق الأوسط في ذلك الوقت .

وقد شهدت سنة ١٨٣٨ حوادث هامة حول منطقة الخليج العربي ، منها معارضة محمد علي بسط نفوذه في بلاد العرب . ومنها تجدد النزاع البريطاني الروسي على النفوذ في إيران . ثم تردد السفن الفرنسية بكثرة على منطقة البحر الأحمر بعد إنشاء الخط الملاحي المنتظم للسفن التجارية من مرسيليا إلى الإسكندرية وإكالة مخط من بومباي إلى السويس سنة ١٨٣٧ . ونتيجة لهذا أخذ الإنجليز يبحثون عن محطة بحرية بين الهند والبحر الأحمر فاحتلوا سقطرة سنة ١٨٣٤ . ثم اضطروا للجلاء عنها في العام التالي لأسباب مناخية إلى أن استقروا في عدن سنة ١٨٣٩ . ويلخص التقرير الذي وضعه كوجان النواحي التي يمكن أن تستفيد بها بريطانيا من السلطنة في الأمور الآتية بـ

٢ - العلاقات الخارجية

فتح السيد سعيد ممتلكاته العربية والإفريقية للامتهادات الأجنبية وذلك بمنقضى الماهدات التي عقدها مع ثلاث دول كبرى ، هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا . وكان النظام الاقتصادي الذي أنشأت عليه السلطنة يوحى للسيد سعيد بأن اجتذاب هذه الدول التجارية سيزيد من ثروته الخاصة ، فقد جعل من جزيرة زنجبار مستودعاً لجميع المواد الخام التي ينقلها أو يستخرجها العرب من أفريقيا ، وبينما تقل موانئ الساحل في وجه التجارة الأجنبية فرض رسوماً جركية على جميع البضائع التي تصدر من ميناء زنجبار ، وبهذه الطريقة أمكنه وضع التجارة الخارجية تحت رعايته الدقيقة وأصبحت الرسوم الجركية من أهم موارد دولته .

ويتضح من ذلك أن القسم الإفريقي من السلطنة هو الذي اجتذب الدول الكبرى إلى عقد معاهدات الصداقة والتجارة مع السيد سعيد . وتنطبق هذه الحقيقة على الولايات المتحدة وفرنسا بصفة خاصة ، ولذلك لا يدهشنا أن تكون الولايات المتحدة أسبق من بريطانيا التي لها صلات وثيقة بالسيد سعيد إلى عقد معاهدتها مع « سلطنة مسقط » في عام ١٨٣٣ . وبينما اقتصر اهتمام الولايات المتحدة على التجارة وعلى القسم الإفريقي من السلطنة نجد بريطانيا أهدافاً متعددة لاهتمامها بالسيد سعيد حتى من قبل معاهدة التجارة معه عام ١٨٣٩ فلها أهداف إستراتيجية في منطقة الخليج ، كما أن لها علاقات تجارية مع موانئه ، ولها خطط سياسية تهدف إلى إبعاد أية دولة كبرى لحياسة نفوذ على شواطئه ، كذلك فإن الحاليات الهندية تنتشر في موانئ الخليج وعلى ذلك ظل هذا القسم من السلطنة القريب من الهند يحتل الدرجة الأولى من اهتمامها بينما لم تنفتح إلى شرق أفريقيا إلا من زاوية واحدة ، زاوية تجارة الرقيق وذلك على الأقل قبل سنة ١٨٤٠ :

لولا : استخدام أسطول السيد سيد المصطفى في حالة وقوع زلزال مع
المراسلة أو مع حركة كبرى في منطقة الخليج العربي .

ثانياً : الإشتغال على إحدى جزر الخليج أو سواحلها التي يمكن أن يتبادل
عنها السيد سيد وذلك في حالة شرب زلزال مع روسيا أو فارس .

ثالثاً : فتح ممتلكات منطقة الأوربية للقيادة البريطانية وذلك حتى
لا يستأجرها الأتراكيون^(١) .

والتيهت الذكور إلى التراجع عند مهاجمة مختلف عسكري مع السيد سيد
على أن يستغل منها أحوال المزارعات الناشطة حتى لا تشتهك بريطانيا في
الشايفات القبلية داخل بلاد العرب . ومع ذلك رفضت بريطانيا هذا الاقتراح
ولسكتها قبلت بين كوجان مدلولاً على المداومة السيد سيد بشأن فتح منطقة
بحارية هامة .

تم التوصل إلى عقد الاتفاقية في ٢٩ مايو سنة ١٨٣٩ .

وتتضمن معظم بنودها تنظيم التجارة واللاسة كتمديد الرسوم الجركية
والترامات الزاوي العربية بتقديم المساعدات إلى السفن البريطانية التي ترحلها .

ولعل أسطر نتيجة ترتبت على تلك المعاهدة هي إبطال نظام الامتيازات
العثمانية التي كان موروثاً في الدولة العثمانية ولكن آثار الوضعية لم تعد إلى
بلاد العرب حيث لم تخلص هذه الدولة سالمة قضية فيها . وحسب هذا النظام
يتحول التوصل البريطاني للفصل في المزارعات التي تحدث بين الزاوي البريطانيون
القبليين في المنطقة كما يوجد زاوي في القضاء التي تنشأ بين الزاوي البريطانيون
وبين العرب . ولم يترك سيد في بداية الأمور مشورة هذا القسم إذ اعتقد بأن

(١) مذكرة كوجان سنة ١٨٣٨ ، P. O. 56 vol. 3 .

أراد البريطانيون من الذين يتصلون إلى القسم الإنجليزي ، ولكن الفصل البريطاني
سنة^(١) على اعتبار الظروف ومما إنجليز يطبق منهم هذا القسم . وكان الظروف
يهددون أن حوالي السلطة سنة ١٨٣٩ غلبة آلاي ، ووزراء صدام في بغداد ،
وما صوتت بريطانيا لتبطل قضائية واسعة ، وما زادها مشورة أن هؤلاء
يهددون كوجان سيديون في القيادة الخارجية لبلاد .

لم تفتح مهاجمة السيد المصطفى وفتح علاقات بين سيد وبين الحكومة البريطانية
في أي من أقرانها الجبرت قضية الجيش لتتصل البريطانيان ، فطلب سيد أن
يكون الفصل من أبناء الإنجليز حتى يجنب تعيين أحد القلوب مدعوا عن
تركه لهم لتربية لأن سيد كان يأمن في أبناء علاقات مباشرة مع الخارجية
البريطانية لاعتقاداً منه بأن ذلك يدل على قوة مكانته الدولية ، وفي سنة ١٨٤٠
استقبلت بريطانيا هذا الاقتراح فصار أسس على الشر كالمباين وهو أن يكون
مهورون شيوخها . مستط ، وفي سنة ١٨٤٠ عند هذا الحد قد أراد سيد أن
يكون أصله بوزارة الخارجية مباشرة ، وانعوض مكتبه فلهذا بأنه هو صاحب
القسم من مدة طويلة واستمر إلى حتى حل وسط وهو أن يكون مهورون
تتلا شركة للحد وتوزارة الخارجية مساً .

ويعود أن هذا الجيش لتتلاقى عند مهمة مهورون لأنه كثيراً ما كان
تخلف وجهات النظر بين وزارة الخارجية في لندن وبين السلطات الاستعمارية
في البلد .

ولا تكن اهتمام بريطانيا ما زال موهباً نحو القسم الآسيوي من السلطة فقد
كرد من التطلع أن يتخذ مهورون مشورة في مستط ، وفي آخر حقله لم يتصل
البريطاني أن يوجه إلى زعيمه خمسة أن يكون قريباً من الإقليم الذي تسبح يتصل
سلم ذلك في تلك الجزيرة . أما الوثائق الرسمية البريطانية فكيف تكشف عن الهدف

(١) P. O. 56 vol. 3 ، رسالة من مهورون إلى السيد سيد بتاريخ ١٨٤١/١٢/١٠ .

لقد رأينا كيف فكرو سعيد عند توليه السلطة في معالجة الفرنسيين ، ولكن بعد استيلاء الإنجليز على جزيرة موريشوس لم يصبح هناك مجال للترددين الدولتين الأوربيين . ومنذ أن استرد الفرنسيون جزيرة بوردون عام ١٨١٧ وهي الجزيرة المعزى المجاورة لموريشوس وهم يعملون على تجديد علاقتهم بالتجارة والبحارة العرب ، ومعهم عدة تسهيلات لكي يحتد بهم إلى الجىء تلك المستعمرة حاملين إليها الآن والخيل ، ولكن منذ عام ١٨٤٠ أخذوا يتطلعون إلى التوسع على حساب ممتلكات السيد سعيد في شرق أفريقيا وكان القومندان جيان هو التجمع لتلك السياسة التوسعية ، ذلك حينما ذهب إلى حاكم مسقط لكي يعتمد عليه تعيين قنصل فرنسي في زنجبار ، استطاع بممارسة قوية بورها الإمام بأنه يجتبي من أساطيل بريطانيا التي تسيطر على المحيط الهندي ، وقد يكون ذلك صحيحاً فإن هذا العام يصادف احتدام الأزمة الشرقية وتشكك الإنجليز بشدة من نوايا الفرنسيين في المحيط الهندي ، ولكن يجب إضافة عامل آخر وهو أن السيد سعيد كان أشد غيرة وحرصاً على ممتلكاته الإفريقية التي يتطلع إليها الفرنسيون ، بينما كان يتمرون في تلك دولته بلاء العرب دون أن يشعر بكثير من الاستياء من جراء التدخل البريطاني . على أن فرنسا ظفرت في النهاية بمقد معاهدة تجارية عام ١٨٤٤ عندها تسس الامتيازات التجارية والقضائية التي نصت عليها معاهدة عام ١٨٣٩ مسح بريطانيا وكان قصد فرنسا هو أن تستفيد من التجارة مع القسم الإفريقي من السلطة ومع ذلك فيسكون لتلك المعاهدة آثارها على سلطنة مسقط بعد أن تنفصل عنها زنجبار .

الحقيقي ، وهو أن يكون هناك قريباً من شرق أفريقيا حيث راحت الإشاعات عن وجود أطماع فرنسية^(١) .

والظاهر أن الأمل تجدد في نفس سعيد بعد عند تلك المعاهدة في أن تساعد بريطانيا في تحقيق رغبة قديمة وهي ضم جزر البحرين . وقدم طلباً بهذا المعنى إلى وزارة الخارجية صرتين في عام ١٨٣٩ ثم في عام ١٨٤٢ وقال إن ذلك هو التعويض المناسب عن التضحيات التي ترتبت على تحديد تجارة الرقيق . وربما مال أوردن^(٢) وزير الخارجية إلى الاستجابة لهذا الطلب لولا أن اعترض مكتب الهند المذكور بأن عرب البحرين لن يقبلوا الخضوع للسيد سعيد ، وأن مثل هذا المسامح بالوضع الراهن سيثير المنازعات التي تهدد أمن الملاحة في الخليج مرة أخرى .

ومما يسترعى الانتباه أن هذه الخلافات لم تحل دون توثيق الروابط الشخصية بين سعيد وهرتون إلى حد يفتقد عليه الحاكم العربي ، فقد كان يستشيريه في جميع الشؤون الهامة ، بل كثيراً ما كان يهد إليه بالإشراف على الإدارة في زنجبار بالاشتراك مع أحد أبناءه أمباء تنبيهه في مسقط .

وفي نهاية حياته تبرع لبريطانيا !!! ببعض الجزر المجدة التي يمتلكها قرب ساحل شبه الجزيرة الجنوبي وهي جزر كوربا موربا التي كان من الممكن الاستئذان بها كحجلة تصل القسم الآسيوي بالقسم الإفريقي من السلطنة ، ولكن يبدو أن سعيداً كان يهوى التضحيات من أجل بريطانيا ، فلو أن هذه الجزر تكتاد تكون عديمة السكان إلا أنها تحتوي على كميات لا بأس بها من الأسمدة . وقد ساعدت بعض الشركات البريطانية إلى استغلالها^(٣) فلا غرو بعد ذلك كله أن يأخذ سعيد رأى حلفائه في علاقته مع العالم الخارجي وخاصة مع فرنسا .

(١) خطاب من حكومة بمباي إلى هرتون في ١٨٤١/٩/١٣ S.L.B. Vol 48

(٢) خطاب من أوردن إلى حكومة الهند في ١٨٤٥/٨/٨ E.O. 54 Vol.

(٣) كولاند P. 530. S.Q.

بل ولتقبل التحكيم البريطاني في مستقبل السلطنة . وقد عهد بالتحكيم إلى اللورد كيننج حاكم الهند العام بالرغم من أنه سبق أن أبدى رأيه في هذه القضية ونادى صراحة بالتقسيم .

وعلى كل فقد أرسلت لجنة لتقصي الحقائق رأسها كوجلان من حكومة عدن وكان دجبر صاحب التاريخ الشهور لمعان أحد أعضائها ومن المناسب أن تذكر هنا مبررات التقسيم التي قدمتها اللجنة (١) . فمنها المحافظة « على الأمن في كل من بلاد العرب وشرق إفريقيا » فقد ذكر التقرير أن سعيًا رغم اليأس التي كان يشتمع بها لم يستطع تجنب السلطنة الفلافل والثورات الداخلية ، فكان كلما ذهب إلى زنجبار اشتعلت ثورة في عمان ، وإذا انتقل لإيجادها تعرضت أفريقيا للفلافل ، ومن باب أولى لا يستطيع أحد من خلفائه فرض سلطته على أجزاء السلطنة المترامية .

ومنها أن المستعمرات العربية بأفريقيا في بداية عهد سعيد كانت مجرد « حضانات » لثروة الرقيق . أما الآن فقد أصبحت مدناً كبيرة تقوى في أهميتها بلاد عمان نفسها . وأصبح ذلك بمقارنة طريفة فقال إنه كما استقل الأتولو سكسون والإنسان الذين عاجروا إلى أمريكيا بعد أن كونوا أئماً كبيرة في المهجر ، فكذلك يحق للشعب العربي في شرق أفريقيا أن ينفصل عن عمان وهذا في مصلحة الحضارة الإفريقية نفسها ، لأن الانفصال سيركز جهودهم للنشر الحضارة في إفريقيا . ومنها تسهيل مكافحة تجارة الرقيق فإن عرب الشمال (عرب عمان) لا يخفضون لأوامر حظر تلك التجارة .

وأخيراً الاعتراف الدولي الذي حصل عليه ماجد فصولاً من الدول الكبرى باقي ذلك فرنسا التي أبدت ميلاً إلى توبي .

صدر التحكيم في أبريل عام ١٨٦١ وهو يقضى بإعلان زنجبار وتوابعها

(١) نشر هذا التقرير بعنوان :

٣ - انفصال زنجبار

رأينا كيف واجه السيد سعيد صعوبات جمة لإقامة سلطة مدعومة من عمان الداخلية فضلاً عن الساحل ذاته ، غير أن تلك الفلافل السياسية لم تمنع من ازدهار السلطنة وامتلاك الدولة والأفراد ثروات هائلة نتيجة التجارة البحرية واستغلال شرق أفريقيا حتى بدت مسقط وعمان أعظم أقطار الخليج شأنًا في منتصف القرن التاسع عشر . ولذا فإن انفصال زنجبار عنها بعد وفاة السيد سعيد كان ضربة قاضية هبطت بعده مسقط إلى إمارة صغيرة ليس لها كبير وزن في السياسة الدولية . ولذا يجدر بنا أن نتوقف قليلاً لاستعراض هذا الحادث وإن كان يعد إلى حد ما استطراداً بالنسبة لكتاب مخصص للخليج العربي (١) . ويقال إن سعيداً هو الذي مهد لهذا التقسيم حين فصل إدارة الممتلكات العربية عن القسم الإفريقي من السلطنة وعين على كل منهما واحداً من أبناءه ، ففيها قضى بحجة عام ١٨٥٦ كان توبني يدير مسقط وتوابعها منذ اثني عشر عاماً ، بينما كان ماجد . يدير زنجبار منذ بضعة أعوام قليلة فأصبح الانفصال أمراً واقعاً .

على أن توبني لم يدخر وسماً لإعادة السلطنة مدعياً بأنه صاحب الحق الشرعي في كلتا المنطقتين باعتبار أنه كان مستقراً في العاصمة التاريخية للسلطنة ، ولأن موارد زنجبار تبلغ ضعف موارد القسم العربي . ورأى ماجد أن يدرك ادعاءات أخيه يدفع مبلغ سنوي من المال ، غير أن توبني اتخذ من ذلك دليلاً على التبعة ، لهذا يادر حاكم زنجبار بقطع الإغاثة وعجل ذلك بتوبني كي يجرب القوة بالرغم من عمله بالمعارضة البريطانية ، وفي أكتوبر عام ١٨٥٩ جرد حملة للاستيلاء على زنجبار ، وعند رأس المدخل على مدخل خليج عمان اعترض سبيل الحملة أسطول بريطاني أتى على وجه السرعة من الهند ، وكان ظهور الأسطول كافياً لكي يعود توبني أدراجيه

(١) انظر تفاصيل هذا الموضوع في كتابنا « زنجبار » الفصل السابع .

سلطنة مستقلة تحت رئاسة السيد ماجد على أن يدفع هذا الأخير إغاثة سنوية ٤٠٠.٠٠٠ ر.ك. (١٠.٠٠٠ جنيه) للتبويض عن التفاوت بين موارد زنجبار وموارد مسقط ويؤدى كذلك مبلغ (٢٠.٠٠٠ جنيه) عن السفنات النافذة وأوضح كاتنج أن هذه الإغاثة لا تعنى قط التبعية السياسية. وأخيراً نص الحكم على ألا يتدخل عرب عمان في شئون شرق أفريقيا بعد ذلك (١).

أسفر التقسيم عن وقوع كلتا المنطقتين تحت السيطرة البريطانية الكاملة بعد أن كانت هذه السيطرة تتخذ شكل الصداقة في عهد السيد سعيد، ويمكن القول بأن هذا التحكم هو الذى مهد لفرض الحماية البريطانية على كلتا الدولتين. ولا غرو فقد صارت بريطانيا ضامنة للإغاثة السفوية التى تدفعها لزنجبار لاسقط، وحينما قطعت الأولى هذه الأغاة بعد أحداث وقعت عام ١٨٧٠ حلت بريطانيا محلها في دفع الإعانات المالية لمسقط. ورغم ذلك كله لم تنقطع الصلات بين البلدين فإن كثيراً من أبناء العرب في شرق أفريقيا لم ينسوا وطنهم الأصلي. وحينما أسقط حكم البوسعيد في زنجبار في يناير عام ١٩١٣ وتعرض العرب لاضطهاد الحكومة الجمهورية وكذلك لاضطهاد حكومة تنزانيا بعد ضم الجزيرة إلى تنجانيقا لم يجد الحماية العربية هناك سوى مسقط وعلان ملاحظاً لها، وقلتر عدد اللاجئين ببعضها آلاف. ومهما قيل من أن العرب في شرق أفريقيا كانوا يشكلون طبقة راحية وقطاعية مستقلة فإن وضع اللاجئين الآن في مسقط وعلان يمد مشكلة إنسانية.

الفصل السابع

الوضع الراهن في بلاد العرب

١ — تجدد النشاط المصرى ١٨٣٨ — ١٨٤٠

حينما احتلت قوات إبراهيم باشا نجدا والأحساء من سنة ١٨١٨ إلى سنة ١٨١٩ رأت الحكومة البريطانية في الهند أن تلك فرصة طيبة لإيجاد إدارة منظمة على ساحل الخليج تتعاون معها في قمع حركة اللالحة العربية التى لا تلتزم بأنظمة اللالحة الدولية. ولهذا السبب أرسلت مندوباً عنها يدعى سادليير للتفاهم مع القادى المصرى. وقد وصل المندوب البريطانى إلى الأحساء بعد قرار محمد على بالانسحاب من بلاد العرب، وخطر إلى عبور شبه الجزيرة كلها دون أن يتمسكن بالانسحاب من بلاد العرب، فلما عاود وإلى مصر نشاطه في بلاد العرب سنة ١٨٣٨ من الحاقق بإبراهيم باشا. فلما عاود وإلى مصر نشاطه في بلاد العرب سنة ١٨٣٨ اتخذت بريطانيا موقفاً مختلف تمام الاختلاف عن موقفها السابق، ففى خلال العشرين سنة الماضية تميزت علاقتها بمصر كما تبدلت نظرتها إلى الخليج العربى. فبالنسبة لمصر أصبح محمد على يمثل فى نظرها قوة وطنية سامدة فى الشرق الأوسط تسيطر على طريق البحر الأحمر. فمن الخطورة على مصالحها يمكن أن يجه قوته إلى النوع الثانى الذى يصل بين المحيط الهندى وبين أوروبا. وبالنسبة لخطرة بريطانيا إلى الخليج فقد صارت لها سياسة مرسومة وعى منع أية قوى وطنية كبيرة نسبياً من أن تتوسع على حساب الشيوخات أو الإمارات الصغيرة. وطبقت هذه السياسة إزاء مصر والحدود السعودية المتعاقبة، كما طبقتها بالنسبة لانداعات تونس والبحرين.

التيع محمد على في هذه الحظية سياسة جديدة تتوهم على أساس استغلالهم

واستمر حتى هذه الفترة يتصرف باسم خالد بن سعود نائب محمد علي في نجد. وهذا لا يبدو غريباً إذا عرفنا أن خورشيد باشا كان يدكر صراحة أن الحكم المصري هو وريث الدولة السعودية . وبناء عليه رحبت مشيخات التوابع كالشارقة ورأس الخيمة بسعد بن مطلق ككاتب عن والي مصر ، لأنها كانت تميل منذ عهد الدولة السعودية الأولى إلى الحركة الوهابية . ومن الغريب أن الشيخ خليفة حاكم أبو ظبي تحول في هذه المناسبة إلى التحالف مع سعد بن مطلق بالرغم من علاقته السيئة في السابق مع الدولة السعودية ، ولم يشذ عن ذلك الترحيب سوى قبائل النعيم وذلك لأسباب شخصية محضة فإن سعداً بن مطلق كان قد أساء في السابق معاملة أهل البورعوى والظاهرة لأنه سلبهم مسئولية مقتل أبيه في عهد الدولة السعودية الأولى .

ساد الغمر السلطانيات البريطانية في الخليج بعد أن لاحظت جنات المشيخان حول سعد بن مطلق كيموث لحمد علي ، وكان ولستد الرسة البريطان قد لست منذ سنة ١٨٣٥ نظر بلاده إلى احتمال وصول النفوذ المصري إلى عمان .

وفي هذه المناسبة خرجت بريطانيا عن سياستها التقليدية كما فعلت في البحرين . وبعد أن كانت تقصر تدخلها على الساحل رأت أن تستعيد من معارضة قبائل التميم للبعوث المصري ، وصحباً ذهب عقل القيم العام في الخليج آنذاك إلى العجمل في يوليو سنة ١٨٤٠ بحث يطلب رؤساء تلك القبيلة وزودهم بالسلاح والأسلحة ، وأتم من ذلك وعدم بالحاجة البريطانية ، ولهذا أرسل الكابتن عمر بن ليعن على أسوار الحصون في واحات البورعوى ودعا عقل إليه رؤساء المشيخات وأتيهم على موقفهم وهدم باستخدام القوة .

وقد نقلت إلى وثائق عابدين صورة التهديد الموجه إلى الشيخ مقرين سلطان حاكم الشارقة وما جاء فيها « فليكن معلوماً أننا قد أخذنا الدمام أن كل أحد من المشايخ الداخلين في ملك الصالح مع جناب حضرة السركار يبادر

(القيم العام البريطاني في الخليج) يعطى لسعد بن مطلق مكان عنده يقع الخلال في مسافته مع حضرة السركار ذي الاقتدار ولا يلومن إلا نفسه^(١) .

كيف كان موقف السيد سعيد من مشروعات محمد علي في بلاد العرب ؟ يبدو أنه رغم نخوة من وجود قوة كبيرة منظمة بجواره ، فقد كان هذا الحاكم الثور ، لكن كثيراً من التقدير لحاكم مسلم نجح في الأخذ بأساليب الحضارة الحديثة . وتسل على ذلك الرسائل القليلة التي بعثها سعيد إلى والي مصر ، وقد أشرنا إلى إحدى تلك الرسائل التي طلب فيها تزويده بمذيعين مدنيين من لندن محمد علي . ومن جهة أخرى لم تكن مسألة السلطة في البورعوى تعنى حاكم مسقط لأنه يكتفي بتدعيم سلطته في الساحل ، ولذلك لم يتر أحد ضجة حول هذه القضية سوى السلطات البريطانية في الخليج .

بل إن سمياً فكرو يوماً ما في التعاون مع محمد علي لتحقيق آماله في ضم البحرين ، وتهدد بدفع جزية مقابل المساعدة المصرية ، والظاهر أن هذا الأمر لم ينعج بحكومة الهند بأن ترضى سمياً في البحرين خاصة بعد عقد اتفاقية عام ١٨٣٩ وذلك منسأ من القنارب بينه وبين اوالى الطموح .

لم يفت محمد علي في مسافته الخليج العربي موقفاً حازماً فراجع أمام التهديدات الإنجليزية ، والظاهر أنه كان يريد أن يساهل في هذه المسألة على أمل أن تنفض بريطانيا الطرف عن مشروعاته التوسعية في الشام والعراق ، فإن هذه الولايات كانت عمود الدولة الكبرى التي يريد أنشأها .

(١) وثائق عابدين . عتقة رقم ٢٧٠ — حجاز ١٢٥٠ صورة الشرق العربي رقم ٣ لوفدة البرقة رقم ١١٤ حرم بطريرك ٢٩ ربيع الآخر ١٢٥٠ (١٠ يونيو ١٨٤٠) رسالة من عقل إلى سلطان بن مقرين حاكم الشارقة — فلاحين رسالة جمال زكريا قاسم ص ٢٨

عسكرياً، وأن دفع هذه الأموال كان متقطعاً وليس بصورة منتظمة. والركعة على كل حال مسألة دينية محسنة. كذلك بذلت المصادر السعودية الجهد لإثبات أن الركعة كانت تحصل من جميع القبائل تقريباً التي تنزل بين قطر وعمان بما في ذلك قبائل الظواهر في عان، وبنو عاجر في قطر، والناصر في الظفرة وهي الآن تابعة لمشيخه أبو ظبي (٢٢).

والحق إن النظام الإداري للسعوديين كان في حد ذاته لا يستند إلى أسس متينة كما هو منتظر في مجتمع بدوي كاجتماع بلاد العرب في ذلك الوقت، ولذا يستحسن عدم تطبيق معلوماتنا للدولة الحديثة عند إثارة الجدل حول تلك القضية التاريخية. وعلى كل فقد كان حكم السعوديين لرحلات البورعي متقطعاً، فكانت قبائلها تسفل أحياناً، كما خفضت فترة قصيرة لحكام أبو ظبي خلال عامي سنة ١٨٤٨، ١٨٤٩.

وفي عام ١٨٥١ عاود فيصل نشاطه في الخليج وحاول في هذه المرة أن يملك أسطولا خاصاً بينما كانت الدولة السعودية الأولى تعتمد على مراكب القبائل أو الشيخات المتحالفة معها. وفي هذه الرحلة لم يقتصر فيصل على طلب الجزية من من سقط، بل طالب كلا من البحرين وأبو ظبي بدفع «الركعة» لحكومة الرياض وبهذه المناسبة قام الأسطول البريطاني بتجاوزات أطمع ساحل الأحساء وضرب مواليه تهديد السلطات السعودية. ويبدو أن هذا الخلاف سوى به قليل من المراسل الوسط، فاعتبرت بريطانيا أن الركعة لا تعني التسمية السياسية، وبالتالي لا تتعارض مع سياسة الوضع الراهن، كما أن فيصل أختصم عن مدافعة السلطات البريطانية في الخليج، وكتب في رسالة عامة إلى كمبرل القيم السلام (١٨٥٤ سنة) يذكر بوجود اتفاق بين أسلافه وبين الإنجليز، تهدي فيه السعوديون بالتحفاظ على السلام لمدة عام وتهديت بريطانيا بترك الساحل من

(٢٢) الدولة السعودية ج ٢ من ١٩٣٢ وما بعدها.

٢ - الدولة السعودية الثانية

تمكن السعوديون من استرداد سلطتهم على أثر إجبار مصر على الانسحاب من بلاد العرب، نتيجة تدخل الدول الكبرى ضد محمد علي عام ١٨٤٠ وقد استقرت السلطة السعودية في ظل حكم فيصل بن تركي الذي تمكن من التفرار من مصر عام ١٨٤٣ وأعاد للدولة حيويتها، وواصل تطاعماتها التقليدية نحو منطقة الخليج، وكان بإمكان حكومة الرياض أن تخضع بعض مشيخات الساحل أو بتعلمها بصفة نهائية لولا أن حالت بريطانيا دون هذه النهاية، ولولا أن حدة العارمة بالنسبة للسعوديين كانت أقل منها بالنسبة لمصر، إذ أن منيع التوسع للمصري في بلاد العرب كان جزءاً من سياسة دولية عامة اتبعتها بريطانيا في ذلك الحين.

وفي عام ١٨٤٥ تعرضت مشيخة أبوظبي لفترة من الاضطرابات الدموية التي شكورت كثيراً في تاريخها، وتصادف ذلك مع ظهور سعد بن معطلق من جنوب في البوذي وتقدمه نحو ساحل الباطنة مما أحدث ذعراً لدى حاكي سقط وحمل، كما امتد سعيه إلى ابنه توفيق ونائيه في سقط بأن يقبل دفع الجزية لحكومة الرياض كما سارع حمود بن عزان إلى إعلان خضوعه. وبهذه المناسبة دارت مناقشات طويلة حول مستوى الجزية التي دفعها سقط ونبرها من إمارات الخليج للحكومة السعودية (٢٣) فسمى المصادر السعودية هذه الجزية بالركعة وذكر أنها كانت تدفع بانتظام. وأنها تمثل التسمية السياسية، بينما تذكر المصادر الإنجليزية أن هذه الأموال هي في الحقيقة إتاوة يدفعها حاكم ضعيف لحكومة مجاورة أقوى منه.

(٢٣) وثائق جابر بن - مخططة رقم - ٢٧٠ - مسجل - ١٨٥٠ صورة الوثيقة العربية رقم ٣ الوثيقة العربية رقم ١٩٤ - جوامع بتاريخ ٢٨ ربيع الآخر ١٢٦٠ هـ - ١٨٤٥ - رسالة من حاكم سلطان بن سلطان إلى سلطان - ١٨٤٥ عن رسالة يسأل في ركعة قسم من ١٨٤٥.

تصادف هذا التهديد مع موت أكبر شخصية في تاريخ الدولة السعودية الثانية - فيصل بن تركي - وظهور شيخ الحرب الأهلية بين أبيه عبد الله وسعود ، لذلك سارع عبد الله الذي تسلم السلطة في بداية الأمر إلى استرضاء الانجليز ، فأرسل عبد الله بن مانع إلى مقر القيم العام في بوشهر لتقديم الترامة والاعتذار ، وفضلا عن ذلك أصدر تصريحاً هاماً في أبريل عام ١٨٦٦ أعلن فيه عبد الله بن فيصل عن رغبته في صداقة الدولة البريطانية ، وتعهد باحترام مصالح رعاياها في المناطق التابعة له . وأتم من ذلك عهد بعدم المساس أو الهجوم على أراضي الشيوخ والقبائل المرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا^(١) . وبالفعل توقفت التطلعات السعودية نحو الخليج فقرة من الزمن ، وحينما يرد عبد العزيز آل سعود في هذا القرن إلى الدولة السعودية حيوتها وقوتها ويصطلم من أجل ذلك بالممارسة البريطانية ستبرز بريطانيا هذا العهد للاحتجاج على النشاط السعودي في منطقة الخليج .

٣ - البحرين والادعاءات الفارسية

تعرض آل خليفة أثناء حكمهم للبحرين لأطاع جميع الدول المجاورة ، ولذا لجأوا أحياناً إلى استرضاء هذه الدول بدفع الإتاوات كما أنهم استعانوا ببعضها على البعض الآخر في أحيان أخرى . وكان أقرباء آل خليفة في قطر يحسدونهم على حكم تلك الجزر النائية وخاصة البحار الشهور رحمة بن جابر وهو الذي أغرى سعوداً عام ١٨١٠ بالاستيلاء عليها . فلما نجح آل خليفة في استرداد سلطتهم عاد يقرى السيد سعيد عام ١٨١٦ بضمها إلى مسقط مما أدى إلى إرسال حملة فاشلة على نحو مارأينا . ولم تنقطع غارات رحمة الانتقامية على سفن البحرين إلا عند مقتله في المراك البحرية عام ١٨٢٨ ، لذلك كان من المتوقع أن يرحب حكم البحرين بنظام تأمين الملاحة التي فرضها بريطانيا بالقوة على مشيخات ساحل عمان ، غير أن بريطانيا لم تتمكن في ذلك الوقت قد اتخذت بعد سياسة واضحة إزاء البحرين في إطار مبدأ الوضع

(١) Htrowitz uel. I. p. 172

السكوت حتى عمان تحت تصرف الدولة السعودية باعتبارها نائية عن الدولة الألمانية في شبه جزيرة العرب .

ولهذا الخطاب أكثر من منزى ، فهو يشير إلى اتفاق لا يوجد له أصل في جميع الوثائق المروفة ، كما أنه يجعل السعودية تابعة للدولة الألمانية وهو ما ستنبهه الحكومة السعودية في مناسبات أخرى^(١) .

ومهما كان فيصل بن تركي أكثر حرصاً من أسلافه على صراعة القارب مع الإنجليز فإن السلطات البريطانية لم تقطن قط إلى وجود هذه الدولة الكبيرة نسبياً ، والتي تتطلع للسيطرة على الإمارات والشيوخ المرتبطة معها بمعاهدات . ويلاحظ أنه بينما سكنت حكام مسقط عن ممارسة الحكم السعودي في البورني من ١٨٥٣ - ١٨٦٩ ، كان الإنجليز يحضون خلفاءهم باستمرار على التجرش بالواهانيين هناك ، كذلك تدخلوا باسم البحرين سنة ١٨٥٩ لأن فيصلاً كان يلجئ إليه بعض مشايخ آل خليفة المطالبين بالحكم ، ولسكن أخطر صدام وقع بمناسبة ثورة القبائل النافرية في أواخر عهد تويني سنة ١٨٦٥ واستيلائهم على ميناء صور تماماً كحدث عام ١٨٢٠ حينما استولى البوعل على البناء ، ومن المعروف أن هذه القبائل تتخذ من البادية الوهابية في كثير من الأحيان شعاراً لثورتها ضد حكام مسقط . وقد تعرض بعض الهنود الذين يعتبرون رعايا إنجليز في ذلك الوقت لخسائر مادية من جراء هذه الثورة ، لذلك حل بطل القيم العام البريطاني في الخليج حكومة الرياض مستولية هذه الأحداث وطالب بترامة كبيرة ، فلما رفض الطلب ظهر على رأس حملة بحرية أمام القطيف وهدد بتدمير الليناء (يناير عام ١٨٦٦) إذالم يجب طلبه في خلال ١٨ يوماً .

(١) S. L. B. Vol. 113. مرفق بخطاب كابل إلى حكومة بومباي بتاريخ ١٨٥٤/٨/١٤

تعرض أهل لنجة وغيرها من الواحات الفارسية عن السكن التي قدسوا لها
مطلة غزو البحرين عام ١٨٢٠.

نصح فارس لبريطانيا بالإقامة في ضم مدة ثلاث سنوات . وفي أثناء هذه
الفترة تمثلا قوة بحرية مشتركة إلى أن تصبح فارس ذات أسطول قوي ، ولما
أرادت فارس إضمار حدة لإخضاع البحرين كان على بريطانيا تقديم طولين
حريين ، لشدة أذى الأسطول الفارسي . وعلى حكومة فارس أن تقيم ميثاقها من
بروس وتوضح ذلك لدى حكومة يومية حتى يتبين في تركيزه .

من الواضح أن عوامل شخصية تدخلت في عقد هذه الاتفاقية ، فكان ذلك
من أسباب رفض حكومة يومية في تنفيذها ، فبطل منها أذنتها في النهاية إلى عزل
الملك . وفي تلك المطالبات ، طالبت أيضا الحكومتان بحكومة يومية من اللجان المشتركة
الاتفاقية ، وهي أن بريطانيا لا تلتزم ، وأن تركب بحمل غير المدفوعة على أوسع نطاق
وذلك للكل الحق ، بريطانيا لتتصور حلها ، سلطان مستقل . وعلى كل فائدة السلام
يوقع بدونه الاتفاق ، قليل لأن حاكم شيراز تفاوض بدون استئذنته ، وهذا يطرأ
علما أن أي مشروع الاتفاق الذي أبرزه بعض المؤرخين الفرس .^(١١)

وحينما فشلت هذه الطريقة الدبلوماسية لجأت فارس من جديد إلى محاولة غزو
البحرين أو آخر عام ١٨٢٢ ولم تكن أحسن حظا في هذه المرة من المحاولات
السابقة ، وكانت هي الأخيرة من نوعها . إذ أن حكومة طهران ستاجأ بعد ذلك
إلى وسائل أخرى وهي الزايمرات السياسية والاستفادة من الخلافات الأيرانية
للتذكير بادعاءاتها في البحرين .

وعلى كل فقد توقفت جميع المحاولات في السنوات العشرين التالية نظرا إلى
أن الحرب مع روسيا استوعبت جهود الفرس ، وكانت حكومة طهران تأمل في

مساعدة بريطانيا ولكن الظروف التي عقدت فيها معاهدة التحالف مع فارس عام
١٨١٤ قد تغيرت . غاية الأمر أن بريطانيا امتنعت عن تأييد الرؤساء العرب في
الساحل الشرقي للخليج حتى لا تضعف من مركز حكومة طهران ، فلت ذلك مثلا
مع حاكم منطقة بوشهر المدعو عبد الرسول ، وربما يرجع ذلك أيضا إلى أن الإنجليز
لم يرحبوا بازدياد قوة العرب على الساحل الشرقي خشية وجود قوة بحرية جديدة
تنافسهم في السيطرة على ملاححة الخليج .

وقد غيرت بريطانيا سياستها إزاء فارس في الثلاثينات بعد أن لوحظ ازدياد
الدخول في طهران في لاسامند وفاة فتح علي شاه ، فاعتبرت أي امتداد فارسي في
جهة الشرق تهديدا روسيا غير مباشر لسلامة مستعمرة الهند . ولذلك حينما حاصر
الفرس مدينة هرات أجاب الإنجليز بإرسال حملة بحرية إلى الخليج احتلت جزيرة
خراج مدة أربع سنوات واستخدمت التهديد للظفر بامتيازات اقتصادية في فارس .

وقد فكر القيم العام في انتهاز تلك الفرصة لشراء الجزيرة سيما وأن وجود
البريطانيين بها تصادف مع وصول المصريين إلى شواطئ الخليج ، غير أن حكومة
الهند لم تأخذ بالاقتراح بعد انسحابهم من بلاد العرب .

لم تتر فارس قضية البحرين بعد استئناف العلاقات مع بريطانيا إلا بتجاسية
ونوع نزاع أسرى بين آل خليفة ، فقد تمكن محمد بن خليفة من انتزاع السلطة
من عم أبيه عبدالله ، فالتجأ هذا الأخير إلى طلب الحماية الفارسية ، ولم تكف
بريطانيا في هذه المرة بالتهديد بل كتب أبردين^(١٢) وزير الخارجية رسالة هامة تنفي
فيها أصلا حتى فارس في ادعاء السيادة على البحرين بدليل أن أسرة الفاطميين منذ
أن أتت إلى الحكم لم يمارس أحد من أفرادها سلطة فعلية في تلك الجزر . وقد أنار
هذا الخطاب جدلا قانونيا حول وضع فارس في منطقة الخليج ، وقدم حاجي ميرزا

عبد الله بن خليفة بعد قليل ، والاقتضاد بأن حكومة البحرين سقنهم بشئ من الاستقلال (١).

لم يحقق ظن الحكومة البريطانية ، فقد التجأ محمد بن عبد الله الطالب بالسنة إلى فيصل بن تركي وأعلن نفسه تابعاً له واستمد لتزوي البحرين أو على الأقل مهاجرة السفن التابعة لها . وقد جرت هذه الأحداث بريطانيا إلى جنوب موال الأحياء أكثر من مرة وخاتمة ميناء السلم الذي اتخذ منه محمد بن عبد الله آل خليفة مقراً له . وقد دمر الأسطول البريطاني هذا البناء الصغير سنة ١٨٥٩ وذلك حينما قلم محمد بن خليفة بمحاولة جديدة لتزوي الجزر . ومع ذلك لم يعتبر حاكم البحرين هذا العمل كائناً لتأمين حكمه فكان يطالب بتسليم خضعه داخل بلاد العرب . وكما هو معروف لم تكن بريطانيا مستعدة لتسليم مثل هذه الأحياء .

أخذ محمد بن خليفة حاكم البحرين يضي قوته البحرية . وفي نفس الوقت رأى أن يوطد صلاته بالمول الإسلامية الكبيرة المجاورة ، فكان يرفع أحياناً علم فارس وأحياناً أخرى العلم العثماني ، مما يدل على أن مظاهر السيادة لم تكن تفتى هؤلاء الحكم الصغار طالما أنهم يتمتعون بسلطة فعلية في أقاليمهم . وربما دفعه إلى ذلك نائب التيم العام له حينما أراد أن يستخدم أسطوله الجديد في مهاجمة الأحساء بنفسه . وذهب حاكم البحرين في تحدى بريطانيا إلى حد دعوة وكلاءه من بغداد ومن طهران للإقامة في بلاده . وقد اختارت فارس أحد الأشخاص المروفين بمدائهم للإنجليز وندعى ميرزا مهدي خان ليمثلها في البحرين . وبذل البعوث الفارسي نشاطاً كبيراً حتى اقتنع محمد بن خليفة بأفضلية إعلان تبعيةه لفارس والاعتراف بسيادتها ودفع جزية سنوية لحكومة طهران (أبريل ١٨٦٠) .

ومهما كان لهذا الإعلان من منزى بالنسبة للاذعاءات الفارسية فإن

(١) خطاب من بالرسنول لل ولزل بتاريخ ديسمبر سنة ١٨١٧ F. O. 248

ونفس وزراء فارس مذكرة هامة رداً على هذا الخطاب . فاهتم بإثبات حكم الفارسيين بالبحرين ولو بقرعة قصيرة . واستخرج لهذا السبب عملة ذهبية مغروية في البحرين باسم الشاه عام ١٨١٧ وهذا في حد ذاته أمر مستحسب فيه إذ لم يثبت أن البحرين كانت لديها دلو لسك النقود في ذلك الوقت . والأخطر من ذلك أن نفس وزراء إيران ادعى في الذكرة بأن « السور السائد لدى جميع الحكومات الفارسية للتعاقد أن الخليج الفارسي من بداية شط العرب إلى مستط يجمع جزائره وموانيه يكون استثناء يقتضى إلى فارس ، بدليل أن الخليج يسمى بالفارس ، ويستثنى إلى بعد ذلك الذكرات بين فارس وبريطانيا ، وكل حكم البحرين لا يكون لأنفسهم شيئاً . وفي عام ١٨٤٨ ادعت مذكرة فارسية أخرى بأن غالبية أهل البحرين من الله من وأنهم يريدون الانضمام إلى فارس (١) .

لم تمر بريطانيا هذا الموضوع اهتماماً فظلت تتعامل مباشرة مع رؤساء البحرين على أنهم حكام مستقلون . وبناء عليه عقدت مع محمد بن خليفة اتفاقاً بشأن حظر تجارة الرقيق ١٨٤٧ . ومن الواضح أن السياسة البريطانية لم تهـدف قط إلى المحافظة على إمارة عربية ، بل كان دفاعها عن حكومة العتوب في البحرين جزءاً من السياسة الدامة التي تتيهها في الخليج . ألا وهي احترام الوضع الراهن . ولما لم تثير موقفاً حينما اصطدمت بمحاولات السعوديين ضم الجزر ، بل إن مقابلتها للتدخل السعوي كانت أشد . ذلك أنه بعد أن يش عبد الله من مؤازرة حكومة طهران حاول أن يجمع بعض الرؤساء العرب في الجزر والسواحل الجنوبية مما أثار الرعب لدى محمد بن خليفة ، وأخذ يقطع إلى حليف آخر فاتجه إلى الدولة العثمانية ، وكان ذلك في عهد تولي بالرسنول لوزارة الخارجية وهو من أنصار التوسع الاستعماري ، ولذا رأى في هذا الحادث مناسبة لبحث إمكان وضع البحرين تحت الحماية البريطانية . ولو أن السلطات الحامية لم تأخذ بهذا المشروع نظراً لوفاته

(١) Adomyiat. p. 132 S. Q

« نظرا للاضطرابات التي أحدثتها القبائل البحرية ، فإن محمد بن خليفة أعلن انقباضه إلى معاهدة المصادقة والسلام الدائم التي تهدف إلى تقديم التجارة وسلامة جميع الشعوب التي تستعمل هذا البحر للاحتيا » ويحتوى المعاهدة على الشروط الآتية^(١) : تأيد جميع المعاهدات السابقة بين البحرين وبريطانيا ، تعهد شيخ البحرين بالامتناع عن أى اعتداء بحرب أو الاشراف على أعمال القرصنة ، مادامت بريطانيا تعدم بالعموم اللازم لحفظ جميع ممتلكاته من اعتداءات القبائل التي تسكن الخليج . وتنفذاً لهذا التعهد يقبل شيخ البحرين أن يخبر القيم العام البريطانى بكل حادث اعتداء يقع عليه في أقرب وقت ممكن ، ويقبله حكماً بينه وبين المعتدين . وتعهد ألا يتخذ هو أو أحد رعاياه أى إجراء مضاد بدون موافقة الحكومة البريطانية ، إذا رأت بريطانيا ضرورة ذلك . وتعهد القيم البريطانى بأن يتخذ من جانبه الإجراءات اللازمة ضد المعتدين على شيخ البحرين أو رعاياه . كما يقبل شيخ البحرين الأحكام التي يصدرها القيم ضد أحد رعاياه إذا كان معتدياً . يستطيع الرعايا البريطانيون الإقامة والتجارة في البحرين دون قيد لحريتهم ، على أن يدفعوا عموماً عن بضائعهم لا تزيد على ٥ ٪ من قيمة تلك البضائع ، ويتمتع هؤلاء الرعايا باستيازات الدولة الأولى بالرعاية . وأخيراً تحال الخلافات بين الرعايا البريطانيين وبين أهل البحرين إلى القيم البريطانى في بوشهر إذا لم يستطع الوكيل المحلى في البحرين تسوية هذه الخلافات . وكذلك القيم البريطانى منح وسطائه بشأن المنازعات التي تقع بين رعايا الإمارة وبين أحد سكان موالي الخليج التابعة لقبائل حاوية لبريطانيا .

وقعت هذه المعاهدة في ٣٠ مايو سنة ١٨٦١ وهي بمثابة تطبيق لاتفاقات الهدنة التي سبق عقدها مع مشيخات الساحل بالنسبة لجزر البحرين ، يضاف إلى ذلك الاتفاقات التنصلي والقضائية التي أدخلت من قبل في مسقط ولكن البحرين لم تصل بعد إلى نظام الحماية الرسمي .

(١) Aitchison vol, 7.p. 51

اللازمات تدل على أنه لم يصدر إلا لأسباب تتعلق بمنازعات أمسية ، ولم تكن الحكومة الفارسية على كل حال قادرة على وضعه موضع التنفيذ كما لم يكن محمد بن خليفة نفسه يرضى بالتنازل عن سلطاته لو أنه علم بأن فارس تمتلك القوة البحرية الكافية لاحتلال بلاده .

اعتبرت بريطانيا هذا الإعلان غزلاً بسياسة الوضع الراهن ، ولذلك أسرع جونس القيم العام في بوشهر بإبلاغ النبأ إلى رولنس الوزير الانجليزي بطهران ، ووصف هذا الحادث بأنه شديد الخطورة بالنسبة لبريطانيا . ولكن رولنس آو لا يشير هذا الموضوع في مناقشة دبلوماسية صاخبة قد تلفت نظر الدول الأوروبية الأخرى وخاصة روسيا وتؤدي إلى تدخلها في سياسية منطقة الخليج .

لذلك اكتفى رولنس بنصح الحكومة الفارسية بعدم القيام بأى عمل عسكري في الخليج قبل طرح المسألة للبحث في لندن^(٢) . ولكن عندما تلقى رسل وزير الخارجية في ذلك الوقت تقرير رولنس عن مشكلة البحرين أحاله إلى مكتب الهند وبعد مشاوره مع الحاكم العام بكلكتا في ٢٨ فبراير سنة ١٨٦١ قرر أنه لابد من إعلان البحرين إمارة منفصلة عن الدول المجاورة . وبذلك اتخذت بريطانيا الخطوة الحاسمة التي كانت تتردد في اتخاذها من سنة ١٨٤٠ ويلاحظ أنها اتخذت في الوقت الذي تحول فيه حاكم البحرين عن صداقتها ، ولذلك اضطرت لاستعمال وسائل الضغط لفرض شروطها على حاكم البلاد ، ولو أنها اتخذت نفس هذا القرار قبل سنة ١٨٦٠ لما احتاجت إلى استخدام مثل هذه الوسائل .

خرج جونس على رأس أربع سفن حربية بريطانية ، وبعد حصار لبناء النامه قدم نص معاهدة جديدة إلى محمد بن خليفة لتوقيعها . وتشير مقدمة المعاهدة إلى أن البحرين إمارة فاعمة بذاتها وتحدد أهدافها كما يلي :

(١) 249 vol. 60 F. O. رسالة من جونس إلى رولنس بتاريخ ١٧/٤/١٨٦٠

وقد وضع رولنس السفير البريطاني في طهران مؤلفاً ماماً عن الصراع البريطانى الفارسى في آسيا يسمون : England and Russia in the east.

ديهمه بالناسية أجاب كلابندون وزير الخارجية على خطاب مجلس خزان السفير
البرامي بتصريح عام في ٢١ أبريل سنة ١٨٦٩ ومع أن التصريح غامض بعض
الشئ إلا أن فارس أخذته أساساً حاماً لادعائها حيناً أثارت قضية البحرين في
عصبة الأمم سنة ١٩٢٧ . ويشير التصريح إلى أن هدف بريطانيا من الاتفاقات
السابقة مع حكم البحرين هو منع الاضطرابات البحرية وتجارة الرقيق . وقد
عقدت هذه الاتفاقات في وقت لم يكن لادرس فيه أي تمثيل في تلك الجزر . ومع
هذا لا يمكن أن يكون فارس أن تؤدى هذه المهمة فإن بريطانيا ترحب بذلك لأنها
منخفضة عن أميائها ، وهي رافقة من أن السوء لا يرضى بالاضطرابات وتلوي
الحكومة البريطانية أن تحير السوء بعد ذلك بجميع الإجراءات التي تتخذها بشأن
البحرين مقدماً ، إلا أنها دست الضرورة اتخاذ إجراء سريع فتقوم بإبلاغه في بعد
والمنطة العامة التي استندت إليها فارس هي قول كلابندون بأن بريطانيا كانت
تتجاهل في السابق احتجاجات فارس بالنسبة للبحرين ، أما الآن فتستولي منابها
لهذه السابعة .

ومن الواضح أن هذه العبارة لا تعنى اعترافاً بالسيادة كما سنؤكد الحكومة
البريطانية نفسها بعد ذلك بقليل .^(١)
لم يستلم محمد بن خليفة بعد خروجه من البحرين ، بل ذهب إلى الكويت
حيث حول آل الصباح المتوسط بينه وبين أخيه . وقبل على بن خليفة عودته
على مسئولية . وقد لاحظ محمد أن الأسيا ، عام من حكم أخيه الذي أمثل الناس
بالفراب — ربما لوجه بالبرلمانات التي فرضتها بريطانيا ، ولذلك رأى الثورة
ساعة لاسترداد السلطة مما استدعى تمخلاً عسكرياً بريطانيا ثانياً . وفي أثناء
عازلة النزاع الحكم من أخيه اتصل محمد بالحكومة الدارسية التي أرسلت من

(١) انظر مقصود التصريح في 172 vol. 1
Adamiyate Chapter 5 —
Farugi p. 78 S.O

لم تكمل الاتفاقية حسن التناهم باستمرار بين محمد بن خليفة وبين الأمير
ففي سنة ١٨٦٧ بعد توقيع المعاهدة بست سنوات شن محمد بن خليفة غارة بالبحر
جزيرة قطر التي كان يعتبرها من توليه ، ومع ذلك فقد اعتبرها بريطانيا عدا
لاتفاق سنة ١٨٦١ لذا أنهز اللتم البريطاني بالعودة إلى بلاده ، ولكنه استمرز
حملته الانتابية في قوى قطر . وقيل أن تدخل السلطات البريطانية بالنظر
فيماثل قطر نفسها بهجوم معاد مما أحدث خسائر كبيرة في الماينين ، ولك
تطل معاصرة البحرين في أغسطس سنة ١٨٦٧ ولم يمكن في استطاعة محمد
خليفة المقاومة ففر إلى داخل بلاد العرب تاركا السلطة لأخيه على بن خليفة
ولم يرفع الإنجليز معلوم إلا بعد أن تهدد الحاكم الجديد باحترام الاتفاق سنة ١٨٦١
وعلاوة على ذلك قبل عدة شروط بأدبية فرضها القيم العام ، وتمامه في مقده
تلك الشروط « بما أن محمد بن خليفة ارتكب عملا من أعمال القرصة فإن منه
الشرعية كصا ك للدلا قد زالت منه »

أما الشروط ذاتها فكانت غاية في القسوة ، فهي تقضي بتسليم جميع السفن
الحربية التي تمتلكها الأسرة الحاكمة من آل خليفة . ودفع مبلغ مائة ألف دولار
تغرامة إلى القيم البريطاني ، يدفع منها ٢٥ ألفاً فوراً وبوسط الباقي على ثلاث
سنوات . إبعاد محمد بن خليفة نهائياً عن حكم البلاد وتسليمه إلى القيم العام
في حالة عودته إلى البحرين . وإذا خالف الحاكم هذه التعهدات يعتبر هو
قسه فرسناً . تعيين وكيل عام لحاكم البحرين في وشهر حتى يتلقى أوامرات
القيم العام .

يلاحظ أن هذه الشروط كانت تنفي سبر البحرين بسرعة أكثر من غيرها
نحو الحاية ، إذ أن تجردها من القوى البحرية يحمل بريطانيا بضرورة الحال
مسؤلة عنها . وقد أدركت الحكومة الدارسية منزى هذه التطورات ، ولذلك
عادت التذكير بادعائها لدى حكومة لندن .

٤ - ظهور إمارة قطر

جاء ظهور قطر كوحدة سياسية متأخراً عن مشيخات الساحل الجنوبي الأخرى ، وكانت شبه الجزيرة تخضع أحياناً للدولة السعودية ، وأحياناً للإمارة البحرين ولما كان النظام القبل هو السائد في قطر فكثيراً ما كانت بعض القبائل تغن ولأمها بالبحرين ، والبعض الآخر لحكومة الرياض ، وقد لا تتبع حكومة من الحكومات المنظمة نسبياً .

وأم قبائل قطر هي آل النعيم التي لها فرع كبير في عمان ، والتفسير التي تنتشر أيضاً في أبو ظبي ، ثم بنو هاجر . وبدلنا ذلك على أن التوريمات القبلية لا تخاطب دائماً التقسيمات السياسية . ومن الناحية الفقهية انتشرت الحركة الوهابية في قطر ، ومع ذلك فإن سلالتها بالبحرين ظلت قوية .

وربما يرجع ذلك إلى أن آل خليفة أنفسهم نشأوا في قطر وظلوا يدعون حق السيادة على ميناء الزبارة التي خرجوا منه لنزول البحرين حتى بعد قيام إمارة قطر سنة ١٨٦٨ وفي أوائل القرن التاسع عشر اتخذ رحمة بن جابر من حور صلب على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة وكراً للمهاجرة سلفين سيد اللؤلؤ وخامسة سلفين البحرين . وما أن تخلص آل خليفة من هذا الخطر الدائم حتى استردوا بعض نفوذهم في شبه الجزيرة .

وما لبثت الدولة السعودية أن تمت في عهد فيصل بن تركي ، فاحتل السديري طراً في سنة ١٨٥١ وطالب حكومة البحرين بتأخيرات الجزية فكانت تخسها عن نفسها وعن قبائل شبه جزيرة قطر أيضاً . ولقد كانت تمتد البعض بأن عبارة « البحرين وتوابعها » التي وردت في معاهدة سنة ١٨٦١ المقودة مع بريطانيا كانت تعني طقراً ولو أنه لم ينص قط عليها بالاسم .

جديد مهدي خان كممثل لها في البحرين غير أنها كانت عاجزة عن فعل شيء ما لتأييده عسكرياً .

وقد كشفت هذه الأحداث العسكرية لفارس كيف أن التفادها للقوة البحرية هو الذي أضف مركزها في الخليج العربي ولم تكن بريطانيا تحب بقيام دولة بحرية أياً كانت في تلك المنطقة ، لذلك انجذبت فارس منذ عدة سنوات إلى الولايات المتحدة لمساعدتها في بناء أسطول دون أن تظفر بنتيجة هامة . وفي أوائل سنة ١٨٧٠ استدعت خبيراً فرنسياً يدعى بوراي فاقترح أن تزجر فارس للربا جزيرة خراج مدة ٩٩ سنة مقابل مساعدة فرنسا في بناء الأسطول الفارسي ، ولم تنجح الحرب السبعينية القوية لشابة هذا المشروع ، حينئذ عرضت بريطانيا أن تقوم بنفس المهمة إذا تنازلت فارس عن ادعاءاتها في البحرين^(١) .

يستنتج مما سبق^١ :
١- سالتيا هي التي حلت دون اسقلاء فارس على البحرين خلال القرن الثامن .
٢- وهذا صحيح نظراً لثقلها البحري ، ولكن على فرض أن بريطانيا لم تنجح ذلك فإن القوى العربية المختلفة كانت هي الأخرى تلك قوات بحرية لا يشبهان بها باقي ذلك الثوب أنفسهم ، ولكن باستثناءهم أن يردوا عن أنفسهم علوات القوس . وهذا الافتراض نفسه يستند من القول بأن الحاكم البريطاني الريد قد بعث في سنة ١٨٧٠ بذكر إلى الحكومة الفارسية . يقول فيها إن تجارة فارس ما كانت تستطيع أن تمتنع بالأمن لولا وجود الأسطول البريطاني في الخليج ، ولو تخلت بريطانيا عن الاهتمام بأمن الملاحة فإن مستط وغيرها من الإمبراطوريات العربية ستعرض شواطئ فارس وملاحتها للخطر ، وقد يظهر منافس آخر جديد هو الدولة الثمانية التي لم تكن تهتم حتى الآن بوضع قوة بحرية لها في الخليج^(٢) .

(١) أبرز فاروس P. BT Faragel هذا الحادث الدلائل على سقوطها حتى فارس في البحرين .
(٢) نقلاً عن جمال زكريا فارس من ١٨٧٣ رسالة تحت الطبع

ارتباطاً أوثق بهجة بريطانيا . ولذا مستسير قطر في خط منابر للمشيكيات حتى قيام الحرب العالمية الأولى .

إن سياسة الوضع الراهن التي اتبعتها بريطانيا طوال القرن التاسع عشر هي التي أدت إلى هذا التفكك الذي نشاهده الآن في شرق جزيرة العرب ، وهي التي استندت من ذلك التفكك في نهاية الأمر .

وفي السقنات من القرن التاسع عشر تعددت ثورات قبائل قطر ضد حكومة البحرين^(١) ولم تشارك قبائل النعم في بداية الأمر . لذلك لم تنجح الثورة التي قام بها عيسى بن طريف سنة ١٨٦٣ وكان محرك تلك الثورات الكون المقرة على القبائل رغم فقر البلاد والتي تروثهم بها الحكومات المختلفة . وفي سنة ١٨٦٦ تجمعت معظم قبائل قطر تحت قيادة محمد آل ثاني الذي كان يهمل جامعاً للضرائب لحساب آل خليفة ، ولكن نظر لعدم وفائه بجميع الالتزامات أرسل محمد آل خليفة أحد أقرانه للقيام بهذه المهمة ، ولذا عم السخط شبه الجزيرة واضطرت حكومة البحرين إلى الاستعانة بأبو ظبي أحياناً وبمحمومة الرياض أحياناً أخرى ، واتسع نطاق القتال مما أعطى بريطانيا الفرصة للتدخل في النزاع ، فاعتبرت تدخل البحرين منافياً لمعاهدة سنة ١٨٦١ وتوسطت لتنظيم العلاقة بين البلدين على أساس أن يدفع آل ثاني مبلغاً معيناً للبحرين نيابة عن قبائل النعم . ويجوز أن يدفع مكموساً أخرى لحكومة الرياض نيابة عن القبائل التي تسلم بالولاء له^(٢) ، ولا يعني ذلك تبعية قطر لأي من الحكومتين . وهكذا صار لقطر إمارة مستقلة تحت زعامة آل ثاني . وينتمي آل ثاني إلى قبيلة المعانيد وهي ليست أكبر قبائل قطر ومع ذلك فقد حافظت على الإمارة لأنها راعت كيانا القبائل الأخرى . ويتضح مما سبق أن بريطانيا هي التي ساعدت على قيام هذه الإمارة ووجدت في أحداث سنة ١٨٦٨ فرصة لربط قطر بهجة نظام الهدنة .

على أن الخطط البريطانية لم توفق في الاحتفاظ بالنفوذ على قطر مثل الشيكيات الأخرى ، ففي العام التالي لقيام الإمارة انتزع قادم آل ثاني السلطة من أبيه ، ورأى أن يتخلص من أعباء الضرائب التي تنتقل قبائل شبه جزيرة ، ووجد في المعانيين حلأ طبيعيين يحمونه من أطاع آل خليفة الذين ارتبطوا

(١) التيهاني من ١١٣ وما بعدها .

(٢) أنظر حران والساحل الجساري للخليج العامي من ٢٨٠ وما بعدها .

ومع أن هذا الخط للعلاحة البخارية أصبح أسرع طريق المواصلات بين أوروبا والهند إلا أن الأوساط المتخلة في بريطانيا لم تتأخر أن تجعل مواصلاتها مع الهند تحت رحمة مصر وفرنسا، لذلك ناقش كل من مجلس العموم ومجلس إدارة شركة الهند الشرقية سنة ١٨٣١ موضوع إنشاء خط ملاحي آخر عبر الخليج نهري دجلة والفرات

ولهذا القرض أرسلت بعثة فنية برئاسة الكولونيل تشيستي طافت أنحاء العراق وانتهت إلى صلاحية الهرن للعلاحة البخارية.

والحق إن ولاية بغداد اجبرت منذ زمن طويل خاتمة مسكينة لطريق الحليج
الغربي ، ولما تطلعت بريطانيا إلى إحرار تقود هناك منذ أوائل القرن التاسع عشر .
ونفس بوادر تلك السياسة في تأييد الانجليز لأحمد المليك الكرج سلطان
كردك الذي أراد إعلان استقلاله عن حكومة استانبول سنة ١٨٠٧ . وكانت
العلاقات بين بريطانيا وبين الدولة العثمانية قد انقطعت ، فأرسل كاتنج وزير
الخارجية آنذاك إلى القنصل البريطاني في بغداد يحثه على تأييد الحركة^(١) ،
لهذا كان من المتوقع أن تعمل الدولة العثمانية بعد إسقاط دولة المليك الكرج
في العراق سنة ١٨٣١ على مقاومة التسلسل البريطاني ، والذي حدث هو العكس
فقد تولت السلطات العثمانية مع بدء تأسيسه وفي سنة ١٨٣٥ صدور فرمان
بخص لسليمان بريطانيا باللاحقة في الرافدين بصورة منتظمة . ثم سمحت
السلطات العثمانية بعد ذلك بأن تلحق بهما سفينة حربية للحراسة . ولم تعد
بريطانيا تقطع ينقل البريد على هذا الخط وحسب ، بل فتحت شركة الهند الشرقية
أسواقا جديدة في آسيا الوسطى عبر الخليج .

الفصل الثامن

المظاهر العامة للنفوذ البريطاني

الطليح وطرق المواصلات - ١

برزت أهمية الخليج الاستراتيجية بالنسبة للهند أثناء الحروب النابليونية ولم تقتصر نظرة المستعمرين البريطانيين للخليج بعد القضاء على قوتهم في الشرق ، إذ لم يمض زمن طويل على ذلك حتى بدأ الوجود الروسي نحو الخليج في اتجاه فارس ، وتوضعت تلك البلاد من جراء هذا التنافس الاستعماري للبلدين عسكريين بريطانيين : الأولى من سنة ١٨٣٨ إلى سنة ١٨٤٢ والثانية من سنة ١٨٥٦ - ١٨٥٧ ونزلت كلتا الحملتين بشواطئ فارس الناحية للخليج .

وسعى بدون تهادن الدول الأوروبية الأخرى كانت بريطانيا تعتبر الخليج العربي طريقاً هاماً من طرق الواسلات وأسرعها بين الهند وأوروبا ، وقد رأينا كيف استخدمته في القرن الثامن عشر لنقل البريد ، وفي الثلاثينات من القرن التالي أخذت الملاحة البخارية تحمل عمل الملاحة العربية الشراعية في المحيط الهندي وبالتدريج أخذ دور الملاحة العربية يقتصر على التجارة بين الموانئ الصينية في الخليج وفي شرق أفريقيا .

ويعتبر انتشار الفلاحة البخارية تجددت الفعالة التنفيذية بين طرفي البحر
الأحمر والطليح العربي ، وقد أنشأت بريطانيا خطا ملاحيا يصل بين بومبي
والسويس على أن يرتبط بالخط الفرنسي الذي يصل ما بين مرسيليا واللا كونا

لم تنف المشروعات البريطانية عند خطوط الملاحه ، ففي سنة ١٨٥٦ أراد ان بريطانيا أن تربط الخليج بالبحر الأبيض عن طريق خط حديدي يمر بولاني بنغاد وحلب . وإذا كان هذا المشروع لم يوضع موضع التنفيذ فذلك لأن الحكومة البريطانية رفضت أن تضمن حقوق الساهمين .

كذلك أصبح الخليج العربي من أولى المناطق في العالم التي مدت لها الأسلاك البرقية ، فقد كشفت ثورة الهند سنة ١٨٥٧ عن ضرورة نقل الأنباء على وجه السرعة ، وحسرت بريطانيا على إنشاء شبكة برقية تمتد من الهند إلى الخليج ثم تمر عبر العراق أو إيران . وكانت الدولة العثمانية من جهتها تعمل على الاستفادة من خطوط البرق لتأكيدها سلطتها في الولايات ، ولذلك أنشأت لحسابها شبكة برقية تصل ما بين الأستانة وبنغاد ، وقد ربطت هذه الشبكة بالخط البريطاني ، وقد رأت بريطانيا تأمينا لمواصلاتها البرقية أن تنشئ خطاً آخر من بوشهر إلى طهران فينغاد ، وذلك لعدم اطمئنانها إلى وجود سلطة عثمانية قوية جنوب العراق .

وقد استدعت خطوط البرق عقد اتفاقات مع مسقط والشيخات العربية المحتلة أولاً للسماح بإقامة المنشآت ، ثم للتمهد بالحفاظ عليها . وقد شنت هذه الاتفاقات النص على معاقبة الذين يلحقون الأضرار بأعمدة البرق (١٨٦٤ - ١٨٦٥)

٢ - مسألة تجارده الرقيق

ملازم الخلاف دأباً حول أهداف بريطانيا من مكافحة تجارة الرقيق ، يدهى معطر المؤرخين الإنجليز أن العوامل الإنسانية كانت تحمّل الوجهة الأولى ، لكن السامع عند غيرهم هو أن بريطانيا حققت من وراء ذلك مصالح اقتصادية وسياسية وتشتمل المصلحة الاقتصادية في أن الاستثمار أخذ يتوغل في القارة الإفريقية خلال القرن التاسع عشر ، فمن مصلحة بريطانيا كدولة مستعمرة أن تبقى اليد العاملة

مستمراتها . ولا تسمح بظلمها إلى الخارج . ومن الناحية السياسية كانت الاتفاقات التي تقعد بين بريطانيا من جهة والدول الأوربية أو الآسيوية والإفريقية من جهة أخرى تمنح الأسطول الحربي البريطاني حق التفتيش على سفن الدول المتعاقدة ، مما أكسبه نفوذاً أعظم فوق البحار .

والذي يعيننا هنا هو بيان كيف كانت مكافحة الرقيق مظهرًا من مظاهر النفوذ البريطاني في الخليج . بدلنا على ذلك مشلأته حينما طلبت الدولة العثمانية عام ١٨٤٧ مشاركة بريطانيا في مكافحة تجارة الرقيق بالخليج العربي قبول طلبها بالرفض .

وبينا كل الأوربيون يركزون نشاطهم في نقل الرقيق من غرب أفريقيا إلى العالم الجديد ، كان العرب يعملون على الساحل الشرقي لأفريقيا ، واشتهر العانيون بصدمة خاصة بهذا النوع من التجارة وحقوقهم وراسها أربابا هائلة . ولم يكن الرأي العام حتى في أفريقيا نفسها قد تطور بعد ليستذكر هذا النوع من الممارسات الاجتاعية ، فإن رؤساء القبائل الأفريقية هم الذين كانوا يسترقون مواطنيهم نتيجة حروبهم القبلية ، ثم يحملوهم إلى الموانئ ليعموم للتجار الأوربيين أو العرب .

ليرجع أول تدخل بريطاني في هذه المسألة بمنطقة الخليج إلى مساعدات سنة ١٨٢٠ التي نصت على أن تجارة الرقيق نوع من القرصنة ، ولكن دون تحديد التماسك التي تكفل وضعها موضع التنفيذ . أما أول معاهدة محددة فقد عقدت مع السيد سعيد حاكم مسقط سنة ١٨٢٢ وكان فاذ كور حاكم جزيرة موريشيس هو الذي اعتم بهذه القضية ، نظراً إلى أن تلك الجزيرة تقع قريباً من ساحل أفريقيا الشرقي . ثبت القيم العام بالخليج إلى مسقط حيث صادف استقلالاً تاماً من حاكمها ، بل إن السيد سعيد لم يفتقد روح الجهادة نحو حلفائه حينما قال إن هذه الاتفاقية ستكلف عمال خائراً فادماً ، ولكن حتى لو ترقب عليها خسائر أعظم فسنلنا نفس الشيء . لرضا للحكومة البريطانية . وقد حظرت معاهدة سنة ١٨٢٢ على التجار العرب

سنة ١٨٤٢ بأن تجارة الرقيق قد ازدادت في منطقة الخليج رغم الإجراءات البريطانية. لذلك تدخل أردن مرة ثانية وعرض على السيد سعيد حظر تجارة الرقيق بصفة تامة .

أثار هذا العرض الذعر في نفس السيد سعيد لأنه لا يريد أن يفقد صداقة الإنجليز، لذلك عرض حلاً وسطاً^(١) وهو أن توقف التجارة بين الممتلكات الأفريقية وبين الممتلكات الآسيوية من السلطنة . وعلى هذا الأساس تم عقد معاهدة جديدة في أكتوبر سنة ١٨٤٥ وهي تنص بالإضافة إلى ما ذكر على تدخل السيد سعيد لدى الرؤساء الآخرين في الجزيرة العربية حتى يتمتعوا عن جلب الرقيق من ممتلكاته الأفريقية . وأهم من ذلك الترخيص للسفن البريطانية بتنشيط السفن المانية في جميع أنحاء الخليج الهندي والخليج بما في ذلك المياه الإقليمية . فإذا ثبت مخالفاتها لمعاهدة جاز للسلطات البريطانية القبض على البحارة ومصادرة السفينة .

وعكسنا أن تصور إلى أي مدى أساء البحارة الإنجليز استخدام حق التنشيط إذا عرفنا أنه كانت تصرف لهم مكافآت مالية بقتضى قانون صدر في سنة ١٨٤٨^(٢) وينص على منح البطارة معينة عن كل رأس تضبط من الرقيق، أو عن كل طن من حمولة السفينة المصادرة . ويعترف المؤرخون الإنجليز بسوء استخدام الأسطول البريطاني لحق التنشيط، وكيف كانت السفن العربية تصادر أحياناً لجرد أن يمارتها من الزنوج . كذلك كان من السهل إلقاء التهم على أي حاكم عربي يخالف في سياسته الأوامر البريطانية .

أرغمت مشيخات ساحل عمان على عقد معاهدات وخضعت سفنها للتنشيط البريطاني وطبقت عليها معاهدة سنة ١٨٤٥ الموقعة مع مسقط . ثم أدخلت

(١) 540 FO. 84. vol ١٨٤٤ خطاب من السيد سعيد إلى أردن في أبريل سنة ١٨٤٤
(٢) 1485 G. P. G. vol 2. P. ١٨٤٥

أن يبيعوا الرقيق في الأقطار التابعة لدول مسيحية . وهذا يعني إهتال المستعمرات البريطانية والفرنسية والبرتغالية في وجه التجار العرب — ولوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ سمح للأسطول البريطاني بتنشيط السفن المانية في المحيط الهندي وراء خط يقع على ستين ميلاً من ساحل أفريقيا الشرقي ، أي أن تجارة الرقيق بين شرق أفريقيا والخليج استمرت دون تدخل خارجي إلى أن كان عقد معاهدة الصداقة والتجارة بين بريطانيا وبين مسقط فاستغلت الأولى هذه الفرصة لتتوسع رقبتها على الملاحة العربية ، وألحقت بالمعاهدة أنظمة جديدة للتنشيط وذلك بتوسع المنطقة التي يسمح فيها للسفن البريطانية باتباع السفن المانية ، وبإلحاح حتى التنشيط لسفن البحرية الهندية بالإضافة إلى سفن البحرية للسكنية في الخليج كان نادراً في ذلك العصر . كما استاء السيد سعيد لهذا الوضع لأنه اعتبر ممارسة سفن تملكها شركة تجارية لحق التنشيط على سفنه إهداراً لركبه الأدبي أمام رعاياه .

وكان لسعيد مبرر قوى لهذا الاستياء ، فإن نظرة حكومة الهند إلى مكافأة تجارة الرقيق كانت أكثر تأثيراً بالأهداف السياسية المحضة ، وتريد أن تتخذها بصراحة أداة لتقوية نفوذها في البلدان المجاورة . وقد رأينا كيف رفضت حكومة الهند إشراك الدولة المانية معها في إجراءات المكافأة . وكتب هنل بهذا المد يقول : « إن الدولة المانية ستعتمد هذه الرقابة حجة لإرسال أسطول حربي إلى الخليج ، وسيكون هدفها الحقيقي هو إعادة توطيد نفوذها في بلاد العرب . فلا بد إذن من توقيع اتفاق بين الدولة المانية يضمن لبريطانيا وحدها حق التنشيط »^(١) .

يعمل على ذلك أيضاً أن فرنسا عارضت مبدأ التنشيط البحري ، ورفضت أن تشترك مع بريطانيا في ممارسته حتى لا تطالب هي الأخرى بالرضوخ له . لذلك كله لم تشم الإجراءات ، البريطانية فصرح شيل السفير البريطاني في طهران

البحرين في هذا النظام ، وصهد شيخها بالإضافة إلى ذلك بتسليم جميع السفن التي قد تضبط في موانيه حاملة الرقيق .

وإذا كانت الإمارات الصغيرة قد استسلمت لإجراءات التنقيش البريطانية ، فإن الدول الكبيرة نسبياً مثل فارس والدولة العثمانية قاومت التدخل البريطاني ، لما ينطوي عليه من انتهاك لسيادتها . ولجأ بالمستون إلى أسلوب التهديد لكل من حكومتى الآستانة وطهران . ورغم ذلك لم تستطع أن تفرض نفس الشروط التي سبق أن فرضتها على الإمارات العربية .

حاولت فارس أولاً أن تصدر تصريحاً مفصلاً من جانبها يحظر استيراد الرقيق من أفريقيا ، غير أن بالمرستون هدد بأن لإجراءات التنقيش البحري قد طبقت على الدوام بالرغم من أنها رفضت عقد اتفاقية بهذا المعنى . فن أ الأعمال تكفي للتنقيش عن طريق مساعدة . وبناء عليه عقدت مساعدة سنة ١٨٥٧ مع فارس ولكنها تحتوي على عدة تحفظات مثل المستثناء السفن التابعة للحكومة من سفن التنقيش ، كما يشترط حضور ضباط من القرم عند استعمال هذا الحق من جانب بريطانيا ، وكذلك تنص الماهدة على الاكتمال . بمصادرة الرقيق دون السببية الشبهة بحمله . فاما السفينة وجمارتها فيجب تسليمها إلى أقرب ميناء فارس (١) وبعد نشوب الحرب الإنجليزية الفارسية سنة ١٨٥٦ ، ١٨٥٧ . وما رتب عليها من ازدياد النفوذ البريطاني في فارس استطاعت بريطانيا أن تفرض معاهدة جديدة سنة ١٨٥٩ تسمح بتنقيشها بتنقيش جميع السفن الفارسية دون استثناء ، وينطبق ذلك على السفن الأجنبية الموجودة في المياه الإقليمية الفارسية .

كان تعاون الدولة العثمانية ضرورياً لتنفيذ سياسة إلغاء تجارة الرقيق ، وذلك لأن كثيراً من الأقطار الواقعة على الخليج العربي والبحر الأحمر تقر لها بالسيادة ، وتوقع عليها على نفسها . وقد تم عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر في هذا الشأن سنة ١٨٧٧ . أما الدولة العثمانية فكانت قد اكتفت بإصدار تصريح من جانبها بحظر التجارة بين ولاية بغداد وشرق أفريقيا . ولم تدخل في معاهدة رسمية مع بريطانيا إلا في

(١) Aitchison . vol. 10, p. 76

سنة ١٨٨١ ونقض هذه الماهدة بأن يكون حق التنقيش سارياً على الطرفين ، ولكن من الواضح أن بريطانيا هي التي مارست تطبيقه فعلاً . كذلك نصت الماهدة على أن تسلم السفن الحاملة لأفروب سلطنة عثمانية لحاكمها ، بخلاف الإمارات العربية الصغيرة التي تركت هذا الحق للحاكم البريطاني .

كانت عمان هي أكثر أقطار الخليج تأثراً بالإجراءات المضادة لتجارة الرقيق ، وذلك لأن النظام الاجتماعي والاقتصادي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالرقيق . وقد أدى ذلك إلى قيام عدة ثورات ضد حكومة مسقط التي استسلمت لبريطانيا في هذا الشأن . ومن جهة أخرى استمرت التجارة تخارس سراً ، ولجأ الهنود إلى نقل الرقيق برأ من شرق أفريقيا إلى الصومال ثم يعبون خليج عدن إلى حضرموت نجياً للورود بالبحر ما أسكن . وشجع عن ذلك أن ازدادت الآلام التي يتحملها الرقيق إبان الرحلة (١) .

ورغم أن الإجراءات البريطانية لم تعد عملياً في إحداث تغيير في مجتمع شبه الجزيرة العربية ، فقد مضت بريطانيا في تشديد الماهدات المضادة للرقيق ، ففي سنة ١٨٧٣ أفلر الدكتور هنري فريز نجمة في البرلمان البريطاني حول هذا الموضوع ، وقام برحلة في المحيط الهندي زار خلالها كلا من مسقط وزنجبار ، وأجبر الحكومتين على التصديق بانهاء تجارة الرقيق نهائياً ، وكان رغن سلطان زنجبار يذهب لاستئناف دفع الإعانة السنوية إلى مسقط فأصبح مضطراً إلى إنهاء نهائياً ، وحلت بريطانيا محل زنجبار في تقديم إعانة سنوية لتلك الإمارة العربية التي ازدادت همراً في نهاية القرن التاسع عشر . وأخيراً أتمى نظام الرقيق نفسه في إعلان صدر عن سلطان مسقط سنة ١٨٩٧ .

لقد كان من الأجدى لمكافحة نظام الرق مساعدة المجتمع على الأخذ بأساليب

(١) انظر من هذا الموضوع Colomb Catching of the Slave trade in the Indian Ocean.

وبين الشرق الأقصى وأوروبا من جهة أخرى .

وأصبحت السفن البريطانية تتردد على ميناء بوشهر بصفة دأمة . وبنيت التجارة البريطانية هناك نحو مليوني جنيه سنوياً في أوائل القرن العشرين . ولما كانت فارس كسوق للأسلحة تتقدم على القسم العربي من الخليج ، فقد اهتمت بريطانيا بفتح الطرق البرية بين موالي الخليج وبين مراكن العمران الرئيسية في فارس (١) وكانت شركة لنس صاحبة امتياز اللوحة في الرافدين تسمى للحصول على امتياز مماثل في نهر قارون الذي يقع مصبه عند شط العرب . وأرسلت الهندسين لدراسة اللوحة التي بُنيت صلاحيتها إلى مسافة ١١٧ ميلاً في الداخل ، غير أن بريطانيا ظلت تعصم بمعارضة شديدة من الحكومة الفارسية ، لأن مثل هذه الامتيازات كانت تنبئها في العادة سيطرة سياسية وعسكرية أحياناً . ومما زاد مخاوف حكومة طهران من هذا الأمر وقوع إمارة الحمرة العربية على مداخل النهر فصار هناك احتمال بأن يؤيد الانجليز زعة الشيخ الحمرة إلى الاستقلال التام . وأخيراً استقر الرأي عام ١٨٨٨ على فتح النهر للوحة الدولية دون احتكار شركة من الشركات . ومع ذلك فقد تبين أن السفن الإنجليزية وحدها تقرّبها التي استفادت من هذا النظام . وكانت الخطط البريطانية تأمل في إقامة خط حديدي بالإضافة إلى فتح نهر قارون للوحة كمشروع إنشاء خط بين بوشهر وطهران ، غير أن مثل تلك المشروعات كانت ذات طابع سياسي ، وتحتاج إلى اتفاقات دولية .

كانت بريطانيا تفتتح طبعاً لماهدة معقودة عام ١٨٤١ مع فارس بحق الدولة الأولى بالرعاية ، وقد نصت تلك الماهدة أيضاً على حق تعيين قناصل ووكلاء تجاريين في جميع المدن الفارسية مع الضمانات السكانية لحايتهم ، ولكن الأطماع الاستعمارية نظرت من تلك الامتيازات العادية إلى الرغبة في احتكار بعض السلع . فمعرض مشروع على حكومة طهران بأن تحتكر شركة بريطانية تجارة التبغ ، فثار ذلك رد

(١) Curzon Persia and the Persian Question

الحضارة الحديثة وهذا هو النهج الذي اتبعته الإدارة المصرية مثلاً في السودان . أما بريطانيا فقد جعلت من مكافحة الرق أداة للتدخل في شئون عمان الداخلية في ذلك حق محاكمة المخالفين لأوامر الإنشاء ، واتسعت هذه المحاكمات بالعد ، وبرز الاستعلاء حتى تعرضت لانتقاد بعض الكتاب الإنجليز أنفسهم . ولم يكن بريطانيا مهية لأن تلعب دور ناشر الحضارة في بلاد العرب ، وهكذا استمر الز شائفاً في شبه الجزيرة مدة طويلة وانتظرت الحكومة السعودية حتى عام ١٩١٢ لكي تصدر التشريعات الرائدة للرق .

٣ — التدخل الاقتصادي

كانت إجراءات مكافحة الرقيق حجة لمناخنة دوريات الأسطول البريطاني في الخليج العربي . ولا شك أن السيطرة البحرية على ميناء الخليج هي التي أدت إلى التدخل المستمر في جميع المشكلات السياسية أو العسكرية التي شهدتها المنطقة بالمعنى الجغرافي الواسع . فمن الخليج امتد التدخل البريطاني إلى قلب ولاية بندا . وسرى كيف قاومت بريطانيا الإجراءات العثمانية لتسليم شط العرب ، كما أنها أخذت تتوسط في الخلافات على حدود ولاية بغداد بين الدولة العثمانية وبين فارس وأصبحت طرفاً في الماهدة التي وقعت سنة ١٨٤٧ بهذا الشأن .

وفي الجنوب أوقفت بريطانيا تطلعات حكومة طهران للامتداد إلى المحيط الهندي وبسطت حمايتها على الإمارات الإسلامية في بلوختستان وأفغانستان باستعمار حكومة الهند . وهي التي استخدمت خبراتها لتخطيط الحدود بين تلك المحبة وبين فارس في السبعينات .

وقد حلت الملاحة البخارية البريطانية بالتدريج محل الملاحة العربية الشراعية ، وأصبحت أهم وسيلة لنقل التجارة الخارجية بين فارس وولاية بغداد من جهة ،

وفي السابق كانت العلاقات بين بريطانيا ومشيخات ساحل عمان تعتمد من التمديدات المنفردة بالاستمتاع عن القرصنة وتجارة الرقيق. وقد أصبحت هذه التمديدات أداة قوية في يد الإنجليز بفضل تفوقهم البحري. ويبدو أن السلطات البريطانية أساءت استخدام قوتها في فرض النرامات على المشيخات، فكانت تلزم بدفع مبالغ كبيرة من المال لأبسط الأسباب. فمثلاً أزم شيخ أبو ظبي بدفع مائة ريال لأنه أطلق عبارات تارية على قطع من الأغنام يمتلكها أحد رؤساء القبائل من غير أتباعه، واعترف بالجرم بأن خزنة القيم العام في بوشهر امتلأت بالأموال نتيجة تلك الترامات.

وكانت البحرين منذ عام ١٨٧٠ هي محور النفوذ البريطاني في المنطقة العربية، فإن الشيخ عيسى بن علي بن خليفة الذي تولى الحكم في هذا العالم يصل إلى السلطة إلا نتيجة التدخل العسكري البريطاني لشنه عليه بحجة مخالفته للتمديدات السابقة. وفي عهد الشيخ عيسى الطويل الأمد (١٨٧٠ — ١٩٢٤) كبلت البحرين بسلسلة من الاتفاقيات حولتها إلى شبه مستعمرة. ويرجع أول اتفاق من هذا النوع إلى عام ١٨٨٠ وهو عبارة عن عهد من طرف واحد أعلن فيه شيخ البحرين بأنه لا يتفاوض أو يدخل في اتفاق مع دولة أجنبية بدون إذن الحكومة البريطانية. وكذلك لا يسمح بإقامة مستودع في أراضيه إلا بمشورتها. ثم أكل باتفاق ثان عام ١٨٩٢ عهد فيه حاكم البحرين بعدم التنازل أو رهن أو تأجير جزء من أراضيه إلا بإذن الحكومة البريطانية، وعدم اعتماد عمالين للدول الأجنبية في بلاده^(١).

هو إذن نظام الحماية الذي من أهم مظاهره الإشراف على السياسة الخارجية للقطر المنوع تحت الحماية. ولكن بريطانيا نشأت أن تسمى هذه الاتفاقيات صراحة بهذا الاسم، بل وصفتها بأنها الاتفاقيات التي تجمل العلاقات مقصورة على بريطانيا

Aitchison vol. II, P: 235—237, (1)

فعل عنيف في الأوساط الوطنية بفضل نشاط جمال الدين الأفغاني، ولم تتمكن الشركة من وضعه موضع التنفيذ. كذلك تطلع الإنجليز إلى الاستيلاء على إدارة الجمارك الفارسية مقابل قروض يمنحونها لحكومة طهران، فغير أن الوطنيين أجبروا الشاه على استخدام فنيين من دولة ليس لها نفوذ في الخليج مثل بلجيكا.

ولا شك أن النفوذ البريطاني في الخليج هو الذي مهد السبيل للحصول على امتياز النفط في المنطقة من حكومة فارس عام ١٩٠١ وخلاصة القول إنا نفس منذ القرن التاسع عشر بوادر تقسيم فارس إلى منطقتي نفوذ بين بريطانيا وروسيا.

وفي ولاية بغداد استناد الإنجليز أكثر من غيرهم من الدول الأوروبية بنظام الامتيازات نتيجة تفوقهم في الخليج، إلا أنهم اضطدوا هنا أيضاً بمعارضة وطنية كما هو الحال في فارس. فأراد بعض المصلحين الثمانين إنشاء شركة كملاحية وطنية للرافدين حتى تكسر احتكار شركة لنش البريطانية كما عملوا على محصن شط العرب لحمايته من الأسطول البريطاني.

ويعد انتشار الجاليات الهندية في موافى الخليج مظهراً من مظاهر النفوذ الاقتصادي البريطاني، فقد استقر الرأي على اعتبار هؤلاء رعياً إنجليز ينتمون بالامتيازات التنصيرية، وكانوا يعرفون في هذه الأقطار بالبانين ووصل كثير منهم إلى مراكز عالية في مسقط وفارس. وقد أداروا الجمارك لحكومة مسقط في كثير من الأحيان. وباستثناء المسلمين منهم لم تندمج الجاليات الهندية في البيئات الوطنية، بل كانت تنتظر تنمية ثروتها للمودة بها إلى الوطن حينما تسنح الفرصة.

٤ — الاتفاقيات المانعة

اكتسب النفوذ البريطاني أقوى صوره في الساحل الجنوبي الشرقي لشبه جزيرة العرب ابتداء من قطر حتى مسقط. فقد أخذها هنا شكلاً قانونياً بعقد الاتفاقيات المانعة في أواخر القرن التاسع عشر.

بمع تجارة الأسلحة عام ١٨٩٨ وهي ترخص للسفن البريطانية بتفتيش السفن الموجودة في المياه الإقليمية للإمارات .

كذلك حصلت على تعهد من البحرين والشيخات بدم منح شركات أجنبية امتيازات خاصة بالزوارك إلا بمشورة الحكومة البريطانية . وفي نفس الوقت عيّن وكيلًا داعمًا في البحرين عام ١٨٩٣ ثم رفع بعد ذلك إلى درجة مستشار ، ووسعت اختصاصاته ، وصار من بينها الإشراف على الأمن ، وفي عام ١٩١١ تعهد حاكم البحرين بالإلا يسمح للدول الأجنبية بإقامة مكاتب بريد في بلاده . ولهذا الموضوع أهمية خاصة لأن الدول الأوربية كانت تحصل على حصانة لدوائر البريد التابعة لها داخل الأقطار الشرقية .

وأخيراً بلغ هذا التدخل ذروته في إصدار قانون عام ١٩١٣ يحل البحرين . خاصة لتنظيم القانون المدني والجنائي المعمول به في الهند (كما لو كانت مستعمرة) . اختلف إذن وضع الإمارات قبيل الحرب العالمية الأولى . فالبحرين تحولت إلى مستعمرة وإن لم يحمل الاسم ، وصارت الشيخات الست محميات فصلاً . أما سقط فإن التفوّذ البريطاني استند فيها إلى الصلات التاريخية التي نشأت منذ عهد السيد سعيد أكثر مما استند إلى وضع قانوني . وصنرى كيف أن بريطانيا حاولت أن تدعى بأن سقط لم تفقد استقلالها يوماً ما ، ويرجع ذلك إلى اعتبارات دولية . فقد تعهدت في تصريح ثنائي مع فرنسا عام ١٨٦٢ باحترام استقلال كل من سقط وزنجبار ، ولكن ذلك لم يمنع بريطانيا في أكثر من مناسبة من التدخل العسكري لتفجئة الحكم الذين لا يستسلمون لها ، وتعيين آخرين تنفق سياساتهم مع رغبتها . حدث ذلك مثلاً عام ١٨٧٠ لإسقاط حكم عزان بن قيس وتعيين تركي بن سعيد .

والحق إن سقط لم تغل من زمام الاتفاقات التي تنتقص من سيادتها ، ففي عام ١٨٩١ فرض على فيصل بن تركي اتفاق سرى مقابل الاعتراف بحكومتها .

(الاتفاقات المانعة أو exclusive treaties) وفي نفس العام ١٨٩٢ عقدت اتفاقات مانعة مع الشيخات ، ويبدو أن ذلك جاء في أعقاب نشاط مبعوثين من الفرس ترددوا على بعض الإمارات منذ عام ١٨٧٧ ولما استفسرت الحكومة البريطانية في سقط عن هذه الزيارة قيل لها إن هناك مشروع محالف بين دلي وأبو ظبي من جهة ، وبين فارس من جهة أخرى . وبعد قليل عاد مندوب طهران يحمل أعلاماً فرسية لرؤيتها فوق مراكب الشيخات (١) وقد أثار ذلك احتجابات بريطانية في طهران ، ثم رأى قطع السبيل على فارس وورعا على فرنسا أيضاً بعد هذه الاتفاقات المانعة التي صيغت تماماً على صور اتفاقات البحرين .

وفيما على غموزج إحدى هذه الاتفاقات وهي المقودة مع الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي :

إني لا أدخل أبداً في قرار ما ولا عداوة مع أحد من الدول سوى الدولة البهية الإنكليزية .

٢ - يعتبر رضاء الدولة البهية الإنكليزية لا أميل أن يسكن في حوزة ملكي وكيل من دولة غير الدولة البهية الإنكليزية .

٣ - أبداً لا أسلم ولا أبيع ولا أهرن ولا أعطي للتصرف شيئاً من ممالك لأحد إلا للدولة الإنكليزية .

وتعتبر هذه المعاهدات سارية حتى الوقت الحاضر وما زالت بريطانيا ترفض تسمية الشيخات بالحميات ، وحتى تناسب ظروف العصر المادي للاستعمار اكتفى بوصف غامض ، فأطلقت عليها اسم الإمارات المرتبطة بمعاهدات خاصة مع بريطانيا .

ومنذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩١٤ منفت بريطانيا في فرض الاتفاقات التي تحكم سيطرتها السياسية والاقتصادية على البحرين والشيخات ، كاتفاقات خاتمة

الفصل التاسع

العثمانيون

تختلف مفهومات الدولة والسيادة عند العثمانيين عنها في وقتنا الحاضر. فهي تبنى أحياناً على الرقعة الروحية، وأحياناً على التهر العسكري، ولكنها لا ترتبط بالأرض والوفاة، كما هو متعارف عليه في عصرنا. وعلى ذلك فمن الصعوبة يمكن تحديد مدى امتداد السلطة العثمانية على شاطئ بلاد العرب. وقد بسط الإنجليز نفوذهم على الساحل الجنوبي دون أن يحدث ذلك رد فعل في الدولة العثمانية.

أما بالنسبة للأحساء فقد كان الوضع مختلفاً. وفي قطر كان غامضاً لمدة طويلة. وقد أشرنا إلى أن فيصل بن تركي السعودي اعتبر نفسه في بعض المناسبات تابعاً للعثمانيين، لذلك احتجبت حكومة الآستانة على ضرب الأسطول البريطاني لإعدام سنة ١٨٥٩ كذلك رفع شيخ البحرين العلم العثماني سنة ١٨٥٨ وطلب إرسال وكيل من ولاية بغداد. ونحن نعرف الآن رد الفعل البريطاني.

غير أن بسط السلطة العثمانية في بلاد العرب لم يتخذ شكلاً جديداً إلا منذ سنة ١٨٧٠ وقد مهدت لذلك عوامل مختلفة تصافرت جميعاً على دفع العثمانيين نحو الخليج، فنها فتح قناة السويس مما هباً للأسطول العثماني الانتعاش حول بلاد العرب للوصول إلى الخليج. ومنها تولى مدحت باشا حكومة بغداد (١٨٦٩ — ١٨٧٢) وكان يمثل فريق المصلحين الذين يرون ضرورة تثبيت السلطة الفعلية في جميع المناطق التي تخضع للدولة اسماً، وأن خير وسيلة للتعمير عن الخسائر الإقليمية في البلقان هو تأكيد السلطة العثمانية في البلاد الإسلامية التابعة لها.

ونص هذا الاتفاق على التمسك بعدم تأجير أو رهن جزء من أراضيه إلا بموافقة الحكومة البريطانية. وجاء في المادة ١٣ أنه لا يجوز للسلطان أن يتدخل في المنازعات التي تقع بين البريطانيين وبين رعايا الدول الأخرى، سواء أكانت مدنية أو جنائية. وهذه أمور تقتضي من السيادة احتشاشاً صريحاً. ومع ذلك فإن الاتفاق لا يمنع من الاتصال بدول أجنبية، وهذا هو الفرق بين وسع مسقط وبن البحرين أو الشيوخ، وبناء عليه أعادت فرنسا لفتح حصنها في نهاية القرن التاسع عشر. وتعرضت مسقط لفترة جديدة من التنازع الدولي لأن يدال ذلك من قوة النفوذ البريطاني.

وخلاصة القول إن بريطانيا صارت تعتبر الخليج قبيل الحرب العالمية الأولى بحيرة بريطانية، وقد أطلقت على نفوذها هناك اسم السلام البريطاني Pax Britanica. وكانت تغير ضجة كما أرادت دولة أخرى أن تآمر في به الخليج أو قرب سواحلها لوفاء من النشاط السياسي أو الاقتصادي.

وقد سار الشاهيون منذ ذلك الوقت يعتبرون أنفسهم وريثة للدولة السعودية وبطالون الجزيرة التي كانوا يحصلونها من بعض إمارات الخليج مثل البحرين ، كما أن وجودهم في قطر أثار مشكلة الحدود بينها وبين أبوظبي ، ولهذا كله أخذت السلطات البريطانية في الخليج تحريك لإيقاف الزحف الشاهي (١) .

٢ - النزاع البريطاني العثماني في قطر والبحرين

بلغ الإنجليز كرادتهم في تصوير أطماع الدول الأخرى بالخليج حتى ولو كان الأمر متعلقاً بدولته غير أجنبية عن المنطقة كالدولة العثمانية ، إذ أن كثيراً من عرب الخليج كانوا يسلمون لها بزعامه العالم الإسلامي . أما السلطات البريطانية فذكرت أن امتداد الشاهيين يهدد استقلال الإمارات ، وما يجدر ذكره أن مفهوم الاستقلال الذي استخدمته السلطات البريطانية في هذا الصدد يختلف تماماً عن مفهومنا في الوقت الحاضر ، فهو يعني وجود سيامي لمنطقة معينة بصرف النظر من كون هذا السكان خاضعاً لدولة أخرى أو موضوعاً تحت حمايتها . وحتى لو أخذنا بهذا المفهوم للاستقلال فإن العثمانيين لم يناموا كيان الإمارات العربية ، ولم يعتبر وجودهم في قطر مثلاً متافياً مع بقاء آل ثاني كأمراء لشبه الجزيرة ، وفضلاً عن ذلك فإن العثمانيين ساعدوا آل الصباح بعد حملة بلاد العرب على توسيع نفوذهم ، وفضلوا في نهاية الأمر الإدارة غير المباشرة . فمهدوا إلى رؤساء قبيلين كان عمرهم زعيم قبيلة بني خالد بإدارة بعض مناطق الأحساء . واكتفوا بإقامة حليات في القطيف والخفوف والدوحة ، وحتى هذه الحاميات اضطرت العثمانيون إلى إقصائها نظراً لعدم ملائمة المناخ الحار لحياة الجند ، ولأن هذه البلاد الفقيرة كانت تتطلب نفقات هائلة ، ولم يكن بعض هذه الحاميات يتجاوز بضع عشرات من الجنود .

(١) نشرت حكومة الهند عدداً من الوثائق المتعلقة بالسياسة الشاهية في بلاد العرب أنظر Turkish gurdieion along the Arabian coast of the Persian Gulf.

وطبيسي أن يكون المجال أمام وإلى بغداد هو بلاد العرب (١) . ثم سعت إلى موازنة الزحف إلى بلاد العرب حينما مات فيصل بن تركي سنة ١٨٦٦ فوقع في على السلطة بين أبيه عبد الله وسعود ، واستندت الأول بالعثمانيين الذين لم يلب طلبه إلا بعد مجيء مدحت باشا إلى ولاية بغداد . وأخيراً بعد النشاط العائلي في بلاد العرب جزئياً من سياسة الإصلاح العثمانية التي امتدت آثارها إلى البحر ، إذ أرسلت في نفس الوقت حملة لاسترداد السلطة فيها سنة ١٨٧١ .

خرجت حملة الأحساء بقيادة نافذ باشا في أبريل سنة ١٨٧٠ وجرى رحلتها عدداً من القبائل العربية التي تنزل جنوب العراق ، كما ساعدوا الصباح ما كـ الكويت بوضع عدد كبير من مواكبهم تحت تصرفها .

وسرعان ما تجاوز مدحت باشا أهدافه الأولى وأدى مساعدة عبد الله على استرداد السلطة ، وأخذ يتدخل في شئون نجد الداخلية حتى ندم عبد الله على استخاره بالعثمانيين ، لأن ذلك أضاع هيئته لدى الوهابيين المتسكين بمبادئ الإصلاح الديني وسعى العلماء للتوفيق بين الأخوين ولكن ذلك لم يحل دون استمرار العثمانيين في التقدم في شبه الجزيرة ، وقد وأنهم الفرصة حينما اتصل بهم قاسم آل ثاني ، وقبل إقامة حليات عثمانية في بلاده . وقد دفعه إلى ذلك مقاومة ادعاءات حاكم البحرين في شبه جزيرة قطر ، وكان بذلك بمثابة أول احتكاك بين الإنجليز والعثمانيين . فالأولون يساعدون شيخ البحرين والآخرين يساعدون حاكم قطر .

وفي نهاية سنة ١٨٧١ دار مدحت باشا المناط التي أخضعت حديثاً وشرع في تنظيم إدارتها بتقسيمها إلى ثلاثة قضاءات : القطيف على الساحل ، والهنون عاصمة الأحساء . والبدع ، وقد اشتهرت منذ ذلك الوقت باسم الدوحة . ولم يلب الشيخ قاسم في وجود الحامية العثمانية تنازلاً مع مركزه كنزيعم لقبائل قطر .

(١) انظر على حيدر بن مدحت باشا بحثاً بالفرنسية عن أصل آية انظر : 1908, Paris, Son CŒuvre, Medhat Pacha et Hayder, Medhat Pacha et Son CŒuvre, Paris, 1908.

بادرت بريطانيا إلى الاستفسار عن أهداف الحملة العثمانية سنة ١٨٧٠ - سنة ١٨٧١ وقد أجاب وزير الخارجية بأن نجدا وتواجها « الأحساء وفطر » من أملاك الدولة ، أما الإمارات الأخرى فليس لحكومة الأستانة اطلاع بها . ولا شك أن وزير الخارجية العثماني كان يعنى بالإمارات الأخرى فقد أوردنا على ساحل عمان .

وإذن فقد صار هناك شبه تعارف على أن القسم الجنوبي من الساحل لقرر منطقة نفوذ إنجليزية ، والقسم الشمالي تابع للعثمانيين . ولما انحصر النزاع أولاً في المنطقة الوسطى : فطر والبحرين ، ودلر حول ثلاث نقاط : التطلمات العثمانية والبحرين ، وحدود فطر الجنوبية المشتركة مع إمارة أبو ظبي ، ثم عدم استقرار السلطة في فطر وأجاء بعض قباطها بالولاء إلى حكام آخرين غير آل ثاني .

تطلع العثمانيون إلى البحرين بمناسبة زيارة مدحت باشا للحاميات العثمانية في الأحساء وفطر سنة ١٨٧١ فقد أرسل من هناك موظفاً تركياً كبيراً وطلب إلى الشيخ عيسى بن خليفة إقامة مستودع للوقود تستخدمه السفن العثمانية . ويظن أن الشيخ رحب بهذا الطلب وتبرع بأرض البناء .

أما بريطانيا فقد اعتبرت ذلك تهديداً فنفوذها السائد في البحرين وأعين الحكومة العثمانية على التراجع عن الخطوة .

ثم أتت مسألة جنسية البحارة القيمين في ولاية بغداد ، واستخدمت بريطانيا أسلوب التهديد مرة أخرى كي لا تعتبر الدولة العثمانية مواطنين . ومن الغريب أنها قبلت تسوية على أساس اعتبار البحارة من الرعايا القروس ، وكان خطة بريطانيا ألا يتحول البحارة إلى مواطنين عثمانيين في العراق ، أو إلى مواطنين إيرانيين في فارس .

ومما يسترعى الانتباه أن كلا من فارس والدولة العثمانية اعتبرت أن بريطانيا

هي الطرف الآخر المعنى . بمسألة البحرين ولم تتنا الدولة العثمانية تذكرة بحقوقها في الجزر طوال القرن التاسع عشر ، وإن كانت هذه المحاولات أشبه بإدعاءات رمزية^(١) .

كل الإنجليز يرجون أن يوقف الزحف العثماني عند الأحساء ، غير أن تحول قسم آل ثاني إلى محالفة العثمانيين أفسد حسابات الإنجليز ، وبجنى العثمانيين إلى فطر أتت مسألة حدودها الجنوبية في خور العديد ، وهي منطقة جديدة تتكون من تماريج خانجانية تقع عند قاعدة شبه الجزيرة . ولولا وقوع هذا النزاع واستمراره حتى الوقت الحاضر لما دخل خور العديد في حسابات الخارج .

وفي ذلك الحين كانت قبيلة القبيسات تسكن الخور وقد هاجرت إليه فراراً من حكم البو قلاج في أبو ظبي .

ويبدو أن شيخ القبيسات خادم بن مهبان تطلع إلى تسكون إمارة مستقلة أسوة بجزائره . فكتب إلى القيم العام البريطاني سنة ١٨٦٩ شارحاً موقفه على النحو التالي :

لقد جئنا في الأصل من أبو ظبي ، غير أننا منذ أيام جدى صرنا تابعين لفطر . ونحن نريد الآن أن نضع هذا المسكان تحت الحماية البريطانية ، فترجو أن ترسلوا لنا راية وكتائباً لكي تكون دليلاً على ذلك^(٢) .

وإن كان شيخ القبيسات يعتبر الحماية البريطانية أساساً لتسكون إمارة أو للاستقلال حسب التصور البريطاني الذي أشرنا إليه . ولو قبل الإنجليز هذا لتكونت فدا إمارة عربية جديدة جنوب فطر .

لم يكن يوسع السلطات البريطانية أن تتخذ موقفاً واضحاً إزاء تلك المنطقة

(١) Farugi, p. 88

(٢) عماد والساحر أبو ظبي لطيف م ٢٥٥ .

الشيخ عيسى بن خليفة تأييد الإنجليز في هذا الصراع . وفي أكثر من مرة تعرضت موالى قطر لداهم الأسطول البريطاني ، وسامت العلاقات بين قاسم آل ثاني وبين الإنجليز حتى سحبت الجالية الهندية من قطر سنة ١٨٨٧ وأخيراً دمر الأسطول البريطاني ميناء الزبارة سنة ١٨٩٥ فاندثر منذ ذلك الوقت . ولم تقبل الدولة العمانية أكثر من الاحتجاج بالطرق الدبلوماسية ، ولمل ذلك الوقت هو الذي جعل قاسماً يتحول بالتدريج عن ولائه للعُمانيين .

ورغم أن زعيم قطر يحصل رتبة فأنتقام إلا أنه اتصل بالسلطات الإنجليزية مباشرة ، وربما كانت الجزية الكبيرة التي تطالب بها الدولة العمانية هي أهم سبب لاستيائه ، وليس معنى ذلك أنه تحول فجأة من التحالف الشمالي إلى التحالف البريطاني ، بل بقي موقفه متارحلاً حتى قيام الحرب العالمية الأولى .

غير العروفة ، ويبدو أنها اعتبرت خور المديد تاباً لقطر عند عقد الاتفاق . آل ثاني سنة ١٨٦٨ تم أملت الصالح الخاصة على الإنجليز تغيير موقفهم بغير العثمانيين واتصالهم بشيخ القبيسات . ورأى بيلي القيم العام أن الخطه تتيم اعتبار خور المديد جزءاً من أبو ظبي ، لا تركها مشيخة صغيرة مجاورة للبحرين . لأنها في هذه الحالة قد تطلب حمايتهم كما فعل آل ثاني . وقد عرف الشيخ ابن خليفة حاكم أبو ظبي هذه المخاوف الإنجليزية واستغلها فادعى بأن لبحرين وأسلوه مطالبين بخور المديد ، وأنهم أرسلوا علماً عثمانياً إلى بيلي بن خانم بيل القبيسات المستبد . وهكذا دفع بالإنجليز إلى استخدام القوة لإجبار بيل القبيسات على رفع علم الهدنة البحرية ولكنهم لم يملوا رسمياً أن الغرض من إمارة أبو ظبي إلا في سنة ١٩٠٥ وفي هذه الأثناء لم تقطع العلاقات بين قطر وأبو ظبي ، واشتدت بين الإمارة حرب طويلة (١٨٨١ - ١٨٩٠) أيد الإنجليز خلالها سديهم شيخ أبو ظبي واستخدموا القوة أكثر من ضد قطر (١)

كان الاتفاق المتعدد بين قطر وبريطانيا سنة ١٨٦٨ ينطوي على لغز شعبي بالكلمات القليلة ، إذ تهدد آل ثاني بتأدية الجزية نيابة عن بعض لبحرين وبمضها الآخر لحكومة الرياض . ومع أن لبحرين لم يلتزم بهذا لهم إلا أن الشعور القليل ظل قوياً ، واستمر آل النعيم مثلاً يتجهون بولاهم إلى البحرين ، بينما اتصل زعماء قبائل أخرى مباشرة بالصاحبة العثمانية في الدولة ونشج عن ذلك أن حكم البحرين يتعريض لمخالف ابن علي وبنو هاجر لهاجة ، وآل النعيم ، فأجاب العثمانيون بتعريض قبائل ابن علي وبنو هاجر لهاجة ، بإسارت قطر خلا خصباً للصراع الإنجليزي الشاف . وكان من المتوقع أن يجل

(١) مطالب السعودية الآن بخور المديد وذلك خصم العرس السعودي لشبكة الام دراسة وافية لهذه الدالة .

انظر عرض السعودية ١٦ ص ٢٤١ - ٢٥٠ ومؤيد العرس مطالب قطر و هذه على أساس أن سلطة السعودية كانت ضئيلة في ذلك الوقت ، وأن آل ثاني حلفاء السعود حلوا عليهم مؤثراً في كونهم أصحاب الحق بخور المديد .

وحينما قضى المانيون على داود باشا آخر عماليك الأسرة القرجية سنة ١٨٣١ حاولوا أن يمدوا نفوذهم إلى الكويت وذلك عن طريق إلزام شيخها بدفع جزية ، ولم يستمر هذا الوضع طويلاً نظراً لاضطهاد الأسطول الماني بالخليج . وبالتالي فقد كانت حكومة الآستانة هي التي تحتاج إلى مساعدة أسطول الكويت للدفاع عن شط العرب ، لذلك تحول الأمر إلى دفع إانة سنوية لحاكم الكويت في منتصف القرن التاسع عشر . وقد ذكرنا من قبل كيف اشترك آل الصباح بجانب المانيين في حملة الأحساء سنة ١٨٧٠ وعلى أثر ذلك صدر فرمان يحدد علاقة الكويت بالدولة المانية ويعطيها صفة قانونية .

فينص فرمان على جعل الكويت سنجقية وهذا لا يسقط حق أسرة الصباح في توارث حكمها . ويختار أعضاء الأسرة الحاكم ثم ينصبه السلطان وينتخبه لقب قائمقام^(١) . وذلك سياسة واقعية استندت إليها باشا وهي تلائم أحوال شبه جزيرة العرب . وبقيت العلاقات حسنة بوجه عام بين آل الصباح وبين المانيين حتى استولى الشيخ مبارك على السلطة سنة ١٨٩٦ فقلب أوضاع الكويت رأساً على عقب .

كان مبارك الصباح (١٨٩٦ — ١٩١٦) مولماً بالأمورات ، استخدمها للوصول إلى السلطة كما استخدمها في علاقاته بالدول الأجنبية . ولم يصل مبارك إلى الحكم إلا على أشلاء آخرين دبر قتلها ، مما عمده الحاكم السابق والجراح ، وفي اليوم التالي للحادث فاجأ مجلس الأسرة واستخدم التهديد لكي يظهر بإعلان إمارته . غير أن تلك الطريقة أثارت استياء الكثيرين وجعلت الدولة المانية تزد وتزد طويلاً قبل أن تصدر فرمان التنصيب في العام التالي . وزعم المعارضة في الكويت يوسف آل إبراهيم أحد أعيان البلاد ، فذهب إلى

(١) إن النظام القديم في إمارات الخليج هو أن الأسر الحاكمة تختار الأمير منذ وفاة أو عمر أحد منهم دون أن يتغير بنظام الورثة الحقيقي .

الفصل العاشر

العرب والنزاع العثماني البريطاني

قبل الحرب الأولى

١ - مسألة الكويت

أشرنا إلى ضعف السلطة العثمانية في جنوب العراق وزعة القبائل هناك إلى الاستقلال عنها ، لذا كان من باب أولى أن تتمكن إمارة الكويت من التورون أن تصطلم بالمانيين . وقد أتاح مصائر التروة المختلفة نمو الكويت خلال القرن التاسع عشر ، قبل ظهور النفط بوقت طويل . فبها المساهمة في أعمال النوص على الأثر . ومنها وقوع الكويت في منتهى خليج عميق يصالح لسو السنن الكبيرة . ومنها استخدام شمال شبه الجزيرة العربية لهذا البناء للاتصال بالعالم الخارجي .

وبواسطة المال تمكن آل الصباح من جمع قبائل من نجد والأحساء أثناء الانتماء كالت الحرية على الأقل ، غير أن سلطة الأمراء الثانية لم تتجاوز البناء وما حوله إلى مسيرة يوم واحد . ولا شك أن مجاورة الكويت للدولة الإسلامية الكبرى جعل علاقتها بالمانيين أمراً حيوياً ، بخلاف إمارات الخليج الأخرى . وعزور الوقت نشأ نوع من التسمية إبان القرن التاسع عشر^(١) . ومن مظاهر هذه التسمية حمل سفن الكويت للعلم العثماني وإن لم تطبق هذه القاعدة بصورة عامة ، فكان بعض أهل الكويت يرفعون علم ساحل السلام الأحمر ، وبعضهم الآخر يحمل أعلاماً أوردية ليستفيد من الامتيازات الممنوحة للأوربيين في ولاية بغداد .

(١) استخدم بعض الكتاب الأوربيين عبارة السيادة لوصف الخلاف بين الكويت وبين الدولة المانية وهذا التهموم الغربي لا يمكن استغناءه ، بدلة على الحالة التي نحن بصدد معالجتها .

الأمم معاهدة البلاد على أن تعين لى راتباً سنوياً ونسبت الخدمات التي قدمتها فيما مضى عندما اشتركت مع مدحت باشا في حملة الأحساء ، كما تعاون آل الصباح مع حكام البصرة لقمع قبائل المنتفق^(١) .

اقترح الشيخ مبارك فكرة الحماية البريطانية في أوائل سنة ١٨٩٨ فقبول هذا الطالب بالرفض من جانب حكومة الهند وهي الجهة التي كانت ترسم السياسة البريطانية في الخليج العربي آنذاك .

ولعل حكومة الهند كانت تسلم بأن القسم الشمالي من الخليج الناحم للأحساء حتى شط العرب داخل في إطرار الدولة العمانية ، وتجعل من قطر والبحرين حداً لتدخلها السافر في القسم الجنوبي .

إنما ما الذي حدث خلال عام واحد لكي تغير تلك الحكومة رأيتها وتقبل حماية الكويت في يناير سنة ١٨٩٩ ؟

أولاً : التوصيات التي قدمها الكولونيل ميد القيم العام البريطاني في الخليج وهي تخص على قبول الحماية وتبرز أهمية الكويت على النحو التالي : يملك الكويت ميناء ممتازاً فإذا أصبح تحت حمايتنا فسيكون من أهم موانئنا في الخليج « الدارسي » فبالإضافة إلى احتمال جعل الكويت في المستقبل نهاية الخط حديدي من الإسكندرونه أو بروسعيد فلينا يقول الإشراف على هذا البناء مسنن حماية تلك الممرات ، ومن جهة أخرى فإن تجارة الكويت نشطة مع البصرة ومع سوريا ونجد ، لذا يستلزم تجارة الرقيق والقراصنة ضربة قاضية حينما تصبح الكويت تحت حمايتنا^(٢) وقد تعددت الذكريات البريطانية في

(١) عبد العزيز الرشيد ص ١٤٠ وما بعدها

(٢) F.O.78 N. 5113 رسالة الكولونيل ميد إلى حكومة الهند بتاريخ ١٨٩٩/٤/٢٥

الخليج العربي والملاقات الدولية ص ١١٧ .

البصرة حيث وجد ترحيباً من واليها حمدي باشا^(١) وأيد الرجلان حقوق أبناء الحاكم القبول في أن يرثوا السلطنة . ورأى السلطان عبد الحميد أن ينفذ هذه الفرصة لكي يقوى نفوذ في الكويت ، وطالب بالتحقيق في حادثة القتل فاتهم مبارك الشيخ يوسف آل إبراهيم ، وعلى أثر ذلك صدر فرمان بتعيينه قائم سنة ١٨٩٧ .

تمحست العلاقات بين الشيخ مبارك وبين العثمانيين قليلاً لكن دون أن تتحقق الثقة بين الطرفين ، ولم تساعد الظروف الخارجية على استمرار هذا التحسن ، فإن والي البصرة ظل يظهر خصومته للشيخ مبارك . ومن جهة أخرى كانت المناوشات بين آل الصباح وآل الرشيد تتكرر من حين إلى آخر ، وبعد أن تخلص هؤلاء من خصومهم آل سعود تطلخوا إلى احتلال منفذ على البحر يساعد على استيراد حاجاتهم من الخارج وخاصة الأسلحة دون رقيب .

ولما كان العثمانيون يحتلون العقير فلم يبق أمامهم سوى الكويت ، وفي حالة وقوع نزاع على نطاق واسع بين آل الرشيد وبين الكويت فمن الأرجح أن يساعد العثمانيون حاناهم من آل الرشيد .

هل كانت هذه اللابسات مبرراً كافياً لكي يطلب الشيخ مبارك الحماية البريطانية ؟ لقد بحثت هذه القضية حتى في أثناء حياة شيخ الكويت القاهر ، وأتيح للشيخ رشيد وشاه أن يسأله عن سبب هذا التحول . ومن المعروف أن هذا الفكر البنائي كان يميل إلى الإنجليز في بعض الأحيان ، لذلك أجد في تبرير موقف مبارك حينما قال : لقد صرح لي بأن الدولة العمانية كالأب الرومي ولكن الأب يقسو أحياناً على أبنائه ، وقد طلبت إلى حكومة الأستانة في أحد

(١) تحولت البصرة في نهاية القرن التاسع عشر من متصرفية إلى ولاية ، وهذا حال داه وظاهر من مظاهر اهتمام العثمانيين بالخليج وشبه جزيرة العرب .

تلك الحقبة وكلها تشير إلى ضعف الروابط التي تصل بين الكويت والبلاد العربية، وبالتالي تبرر لبريطانيا قبول الحماية دون أن يكون في ذلك مبرر بعيداً المحافظة على سلامة الدولة الشمالية.

ثانياً : التناقض الدولي على الشروط العمرانية وخاصة مشروعات الكويت الحديثة كما تبين الآن من رسالة الكويت لنييل ميد .

وفي ذلك العهد كان ينظر إلى الامتيازات كأنها مظهر من مظاهر الدور السياسي وفي ١٨٩٨ صدر الامتياز الخاص بمد سكة حديد بغداد لصالح شركة ألمانية، وفي نفس الوقت راجت الشائعات عن وجود مشروع روسي لخط البحر المتوسط، وبين الخليج، كما وجد مشروع بريطاني لمد خط حديدي يربط بين بورسعيد وينتهي عند الكويت ماراً بسوريا وشمال شبه الجزيرة. وفي جميع الأحوال ستكون للكويت أهمية عظيمة بالنسبة لتلك المشروعات.

وأخيراً عن كبرزن ما كما علما للمهند في نهاية سنة ١٨٩٨ وقد جاء في النصب وفي رأسه أفكار توسعية تختلف تماماً عن تلك الآراء التي عبر عنها سنة ١٨٩٢ في كتابه « فارس والسالة الفارسية » وفيه أيد سيطرة العثمانيين على القسم الشمالي من الخليج، لكن وجود قوى أوربية من وراء الدولة الشمالية أثار المخاوف في نفس رجل الاستعمار البريطاني، لذلك جاد بالإنفاق على وضع الكويت تحت الحماية البريطانية، وبناء عليه وقع الاتفاق بين الكويت ونييل والشيوخ مبارك في ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ :

١ - يتعهد الشيخ مبارك عن نفسه وعن ورثته بالآلا يستقبل في بلاده وكلاً أو بممثلي لولة أجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية.

٢ - يتعهد بالآلا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن جزءاً من أراضيه لحكومة أو لرعايا دولة أجنبية، كما لا يسمح باحتلال جزء من أراضيه

استخدامه لأي غرض آخر دون موافقة الحكومة البريطانية. وينطبق هذا على جميع الأراضي التي تقع في حوزة الشيخ مبارك والتي قد تكون الآن قد آلت إلى ملكية أحد رعايا دولة أجنبية^(١).

وبلاحظ أن الاتفاق لم ينص صراحة على أن تحتل بريطانيا الكويت في الخارج، غير أن تطبيقه من الناحية العملية أدى بالكويت إلى هذا الوضع خاصة بعد سقوط الدولة الشمالية.

كما أن عقد الاتفاق تم لمواجهة ظروف مؤقتة هي الخوف من أن تخضع الكويت إلى الإدارة الشمالية المباشرة. وبعد سقوط الدولة العثمانية استمرت بريطانيا تمارس نفس الدور لمنع ضم الكويت إلى قوة السويديين الصاعدة في شبه جزيرة العرب، وهكذا بقي الاتفاق ساري المفعول حتى سنة ١٩٦١.

اتفقت مصلحة الطرفين المتعاقدين : بريطانيا والكويت على جعل الاتفاق على الكسكان. فبريطانيا لا تريد أن تسوء علاقتها بالدولة العثمانية ما أمكن. أما الشيخ مبارك فكان حريصاً على عدم المساس بالبياتين المديدة التي منحها العثمانيون لآل الصباح في البصرة بمناسبة اشتراكهم في حملة الأحساء. ولهذا السبب أيضاً بقيت سفن الكويت تحمل العلم العثماني.

لم تكن هذه الأحداث لتبرر دون أن تشعر السلطات الشمالية بحدوث شيء ما، وازداد شكها في تواليا الشيخ مبارك، ومع ذلك استجابت حكومة إستانبول لرغبة الانجليز في عزل حمدي باشا والي البصرة، ولم تجرؤ على أن تسوي موضوع نهاية خط بغداد مباشرة مع الشركة الألمانية، فاضطر استعروش التمسك الألماني بالاستانة إلى القيام بزيارة لشيخ الكويت لكي يستأذنه في استخدام جزء من أراضيه حتى يصل الخط إلى رأس الكلازمة على خليج

ويقال إن فهد باشا تصرف في هذا الأمر من تلقاء نفسه . وعلى كل فقد رفضت بريطانيا هذا الطلب لأنه يؤدي إلى تورطها في نجد، وربما كان كيرزن الحاكم العام مستمراً لأن يد النفوذ البريطاني إلى قلب شبه الجزيرة لمنع التدخل العثماني هناك، لكنه لم يجد تأييداً من حكومة لندن . أما الشيخ مبارك فإنه بعد أن اطمأن إلى فاعلية الحماية البريطانية رأى أن يتجنب بقدر الإمكان الاصطدام بالدولة العثمانية واتباع معها سياسة الصلحة ، ورافق فلا محسن باشا وإلى البصرة الجديد إلى الفلوجة حيث جدد ولاه السلطان ، وفي نفس الوقت رفض إقامة حامية عثمانية في أراضي الكويت .

بتفص مما سبق أن اتفاق ١٨٩٩ زاد من حدة الصراع حول الكويت ذلك أن الاتفاق لم يبلغ السيادة العثمانية ولم تشجع بريطانيا فكرة انفصال الكويت تماماً عن الدولة العثمانية وهي التي اقترحت أن تستمر سفن الكويت في حمل العلم الثنائي مع إضافة كلمة « كويت » في وسطه .

وحينما تكررت محاولات العثمانيين لسط نفوذهم إلى الكويت لتسكين الشرقة الأتالية من تنفيذ مشروعاتها ، اضطرت بريطانيا إلى التصريح بوجود الاتفاق ، وأثار ذلك احتجاج الحكومة العثمانية إذ أعلن وزير خارجيتها توفيق باشا أن هذا الاتفاق يعد خرقاً لماهدة برلين عام ١٨٧٨ وأجاب سالدوري وزير الخارجية البريطاني بأنه ليس في النية إعلان الكويت بحماية بريطانية ، ولكن حكومة استامبول هي التي قد توغنا على ذلك^(١) وقد توسل الطرفان إلى تسوية مؤقتة لوضع الكويت على أساس عدم التدخل في شؤنه الداخلية ، أو بمباراة أخرى سلطت الدولة العثمانية بالوضع الراهن ، غير أن هذا الوضع الغامض أفسح المجال لانهاكة بواسطة كلا الطرفين للتنازعين : بريطانيا والدولة العثمانية ، ففي سنة ١٩٠٢ جدد يوسف آل إبراهيم محاولاته لنزول الكويت بتأييد العثمانيين ، واستنجد مبارك بالإنجليز الذين ردوا الرفض عند الفلوجة ، واضطرت الدولة العثمانية إلى إنكار تأييدها للحركة . وفي

(١) B.D.W. vol 10 مذكرة بريطانية عن وضع الكويت بتاريخ سبتمبر ١٩٠١ .

الكويت . وقد رفض الشيخ مبارك التفاوض مع البعث الأتالي تنفيذاً لاتفاقه مع بريطانيا ، وأبلغ الأخيرة بهذه الزيادة .

ثم أتاحت للعثمانيين فرصة للانتقام من الشيخ مبارك بعد أن لحقت به هزيمة منكرة في الصرف وهي أعظم المارك التي دارت بينه وبين آل الرشيد سنة ١٩٠١ وكان الشيخ مبارك قد استعد للعركة استعداداً عظيماً فأتى بالرتبة من قبائل مطير والمنتفق والعجمان ، غير أن هذا الجيش البدوي لم يصمد أمام جيش الرشيد الذي دربه العثمانيون ، وفعلوا استعدادات الدولة العثمانية لاحتلال الكويت بعد موقعة الصرف وأرسلت بارجة حربية إلى الخليج غير أنها تراحت بجود ظهور الأسطول البريطاني .

ولا شك أن هذه المواقف الضعيفة المتوالية ، من جانب الدولة العثمانية كان لها أكبر الأثر على توجيه سياسة الأمراء العرب وتفضيلهم الارتباط ببريطانيا مع أنها دولة دخيلة يختلف وضعها تماماً عن وضع الدولة العثمانية . والدليل على ذلك أن عبد العزيز آل الرشيد بعد أن رأى نفسه وقد حرم من جنى عمار انتصاره في الصرف فكر في الاتصال باللفصل البريطاني في البصرة ، ولرب دور الوسيط أحد الأعيان العراقيين ويدعى فهد باشا ، ويبدو من رسالة واتصال الفصل البريطاني في البصرة إلى السفير في استامبول أن ابن الرشيد ذهب إلى حد طلب الحماية البريطانية ، على أن تزوده بريطانيا بأسلحة وتترك له الفرصة لكي ينزل الشيخ مبارك ويحل محله أحد أبناء أخيه ، كما وعد ابن رشيد بوضع بلاده تحت تصرف الشركة البريطانية التي تنوي مسد الخط الحديدي من بورسميد إلى الكويت^(١) وأخيراً هدد بالاتصال بالروس إذا قوبل طلبه بالرفض .

(١) F.O. 78 N. 5173 رسالة من راتسلو إلى أوكفور السفير البريطاني في استامبول بتاريخ ٣/٨/١٩٠١ .

نهاية بالدولة الإسلامية والإسلام مع بريطانيا في غزو العراق متجاهلاً رأى العام في الكويت (١).

(١) لدراسة علاقة الكويت ببريطانيا في هذه الفترة يمكن الرجوع إلى سلسلة من الوثائق:

١ — F.O. 406 وهي تبدأ سنة ١٩٠٤

٢ — Kowit Confidential in Secret Library

وتوجد للسلسلة نسخة مصورة في كلية الآداب بجامعة عين شمس

العام التالي أقام الكويتيون حامية في أم القصر وصفوان وحاولوا اختلال جزيرة بشار وأثار ذلك قضية جديدة تتعلق بحدود إمارة الكويت ، فادعى مبارك أنها تنتمي لها تماماً ، وإزاء ذلك أصدر بلفور وزير الخارجية تصريحاً في مجلس العموم ذكر فيه صراحة بأن شيخ الكويت تحت الحماية البريطانية ، ولكنه رفض أن يذهب في ادعائه بامتداد حدوده إلى الفاو .

وفي خلال السنوات التالية أخذت بريطانيا توطد نفوذها بالكويت تدريجياً دون اكتراث بالشكليات القانونية أو النصوص ، حتى تحولت إلى بحجة فتلاد ١٩١٤ وكانت السلطات البريطانية تتناقص عن مد الكويت بالأسلحة رغم أنها حصلت على حق تفتيش السفن في المياه الإقليمية للكويت منذ عام ١٩٠٠ وفي ١٩٠٣ منح الشيخ مبارك لقب سير أتماء جولة اللورد كيرزن بالخليج ، وفي العام التالي عين وكيل سياسي بريطاني دائم بالكويت . وتعد حاكمها بالاسم لبر بريطانيا بإنشاء محطات بريد . وفي عام ١٩٠٨ صدر تأكيد للتعهدات الواردة في اتفاق سنة ١٨٩٩ والقاضية بعدم التنازل عن شيء من أراضي الكويت دون مشورة الحكومة البريطانية . وفي نفس الوقت تنازل الشيخ مبارك عن قطعة أرض على امتداد ميلين لبريطانيا مقابل ٦٠٠٠٠٠ روبية ، وأعطيت تلك المنطقة الساحلية من الفرات . وهذه المناسبة صُنفت بريطانيا توارث أسرة الصباح لحكم الكويت . وفي أغسطس سنة ١٩١٠ تعهد الشيخ مبارك بعدم منح الشركان الأجنبية امتيازات لاستغلال الأسفنج أو اللؤلؤ إلا بإذن من الحكومة البريطانية ، ولم يمنع ذلك شيخ الكويت من اتصاله بالدولة العثمانية والعالم الإسلامي .

وقد انضم مع الشيخ طالب النقيب والشيخ خزعل خان حاكم الحمرة إلى حزب حرير واتلاف المراض ، وتبرع للدولة العثمانية عند وقوع الاعتداء الإيطالي على طرابلس ، ولكن عند قيام الحرب العالمية الأولى قرر الشيخ مبارك قطع صلاته

٢- إحياء الدولة السعودية

اخفق الحكم السعودي من نجد إبان العقد الأخير من القرن التاسع عشر حينما استولى آل الرشيد على الرياض سنة ١٨٩١ ، وخرج عبد الرحمن بن عبد الله من حكم نجد من الدولة السعودية الثانية ليطوف بين القبائل الوالية ، وتربط به اللطاف إلى الكويز ، وكان يصطحب معه في حياة النفي ابنه عبد العزيز ، ليكون له شأن كبير في تاريخ شبه جزيرة العرب .

وبالرغم من التحالف التقليدي بين العثمانيين وبين آل الرشيد ، فإن حكم الأسرة شجعت الشيخ مبارك على حسن استقبال اللاجئين السعوديين ، ولم قدمت لهم إغاثة سنوية عن طريق شيخ الكويز ، ويرجع ذلك الوقت إلى الدولة العثمانية اتبعت سياسة حفظ التوازن في شبه جزيرة العرب كوسيلة من وسائل الاحتفاظ بالسلطة ، فإذا كان آل الرشيد قد تخلصوا من خصومهم ووجدوا لهم نجد تحت سلطتهم فمن الأفضل إبقاء آل سعود كشوكة يمكن أن يهدد بالسلطة آل رشيد إذا ما انحرفوا عن الولاء للدولة العثمانية .

وفي السكوت أتيح للأمير السعودي الشاب أن يطلع على أوضاع الحياة الدولية في الخليج ، وليس بنفسه مدى النفوذ البريطاني وتقوُّقه على الدولة العثمانية وهذا هو ما جعله في رأينا يتجه مبكراً إلى التفكير في الاستعانة بالأيدي البريطانية وذلك عن تقاليد أسلافه السعوديين الذين كانوا يمثلون القوة العالمية للبريطانية في شبه جزيرة العرب . ولقد اتفقت مصالح السعوديين مع آل الصباح واشترك عبد العزيز آل سعود في تلك الحروب ولم تنه هزيمة العريف التي لحق بالسكوت سنة ١٩٠١ عن أن يتابع الخطة الرامية إلى استرداد نجد ، ففي يناير سنة ١٩٠٢ شن غارة مفاجئة على الرياض واستولى عليها بواسطة مناورات روين حولاً فاصبص خيالية عن بطولة أمير نجد الجديد .

إن الاستيلاء على الرياض لم يكن سوى نقطة بداية ، وكان الطريق أمام عبد العزيز آل سعود مليئاً بالعقبات لأن الدولة العثمانية أخذت تقدم مساعداتها لآل الرشيد حينما لاحظت تصاعد قوة السعوديين بالطراد . على أن السعوديين ذكروا في الاستعانة بالإنجليز حتى من قبل أن يصطدموا بالعثمانيين . وحسب المصادر السعودية^(١) تقصها طلب عبد الرحمن الفيصل ذلك منذ سنة ١٩٠٢ حينما كان يتأهب لاندرة الكويز ليعود إلى عاصمته القديمة ، ولمح إلى أن الروس كانوا يريدون الاتصال به . وتلت ذلك محاولات مختلفة من جانب عبد العزيز آل سعود لكي يظهر بالتحالف مع بريطانيا ، وفي فبراير سنة ١٩٠٦ ذكر صراحة أنه يريد تأييد الأسطول البريطاني في حملة تهدف إلى إخراج العثمانيين من الأحساء . وبين حاجته إلى ذلك الإقليم الذي يصله بالعالم الخارجي وعرض في مقابل ذلك التأييد امتيازات غير محددة تحصل عليها بريطانيا في بلاده ، ومنها إقامة قنصلية في الرياض .

كان يرمى كوكس هو الذي يشغل في ذلك الوقت منصب القيم العام البريطاني في الخليج ، فحرب بهذه الفكرة وتنبأ لابن سعود بمستقبل زاهر وبث بالهيج التالية لإنقاذ حكومة لندن بقبول الاقتراح السعودي^(٢) فهو من جهة يساعد على مكافحة القرصنة التي تجددت بسبب فوضى العثمانيين ، ومن جهة أخرى سيصبح ابن سعود تحت الرقابة البريطانية فلا يجوز على مهاجمة مشيخات الساحل التي تحميها بريطانيا ، غير أن حكومة لندن كانت ما تزال متسكة بالسياسة التقليدية التي ترفض التورط في داخل الجزيرة .

وتبين من خطاب يرمى كوكس كيف أن إحياء الدولة السعودية في نجد آثار من جديد التلق على وضع المشيخات الست في ساحل عمان ، وحسب المصادر السعودية^(٣) لم يشر حكام تلك المشيخات بالخطر إلا في سنة ١٩٠٦ حينما قام عبد العزيز

(١) عرض السعودية ج ١٠ ص ٢٨٠ .

(٢) انظر . جريف 106 Grave b. ترجمة حياة السيد يرمى كوكس .

(٣) عرض السعودية ج ١ ص ٢٧٨ .

بنشاط حربي في الركن الجنوبي الشرقي من نجد قرب عمان . أما في سنة ١١٠٢
فقد بعث زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي إلى ابن سعود على استرداد لؤلؤه
أما في سنة ١٩٠٦ فقد جمع هذا الحاكم مؤتمراً من الشيوخ السن (١) ليبحث
في أمر الدفاع عن بلاده ، وهدد بتأديب حاكم دبي لأنه امتنع عن حضور المؤتمر .
ثم عقد عائلة دافعية مع سلطان مسقط . أي أن حلفاء الإنجليز الرنطين معهم
بمجاهدات تكتلوا لمواجهة الدولة السعودية الناشئة ، أما قسم آل ثاني فذكر
قطر وسكان وضعه مختلفاً ، فهو غير مرتبط حتى ذلك الوقت بمجاهدة مع الإنجليز
كما أن انتشار الدعوة السلفية في بلاده كانت تقربه من آل سعود . ومنذ نضع
سنوات حول أحد الجوانب أن ينزع منه السلطة وطلب تأييد الإنجليز . ثم قدم
دفع هؤلاء الانزواك في الزاهرة غير أنها كانت تحمل قهقماً على كل حال
تسكن الشبهات الدائرة في ذلك بريطانيا . وعلى العكس ذهب قسم قزح
بأن سعود منها ظهر قرب ساحل السلام أو البحر سنة ١٩٠٥ .

والحق إن الاتجاهات العامة للدولة السعودية الجديدة لم تكن تسع قطيعة
الإنجليز وذلك بالنسبة لانطلاق الشبهات كما كان من المألوف أن يحدث في عهد
الدولة السعودية الأولى ، لذلك سار بهم الأحكام هو الحال الطبيعي لإرساء ضروب
عهد العزيز آل سعود .

ومع ذلك فإن الأحكام كان في معظم الأحيان تلياً تالياً للحدود
وفي سنة ١٩١٣ تهيأت الظروف لنزول الإقليم ، فالعثمانيون يواصلون سورت
في الهلال ، وقد اضطرروا إلى انقاص حيلتهم في أطراف الدولة الأخرى حتى
قدروا في الأحكام بنحو ٤٠٠ رجل ، كذلك زادت أبعاد المجاهدات الإنجليزية
التي أتت إلى مساحل أمير نجد ، تنفي أن يفرق في - بالنسبة للأحكام - قطع على
سبل السقطيل . وفي مايو شق غارة من غاراته اللابئة على المساحات السليمانية ثم
بمصادف مقاومة تذكر ، وقد تهيأت بعض تلك الحيليات إلى البحر من ما أثمر

(١) عمر الحكومة العربية تأسس بأول ونبه ولم يمد من ١١١٥ هـ والحد
(م ١٣ - - - - - حياوت)

بيل للإنجليز إلى المايين . وحقيقة الأمر أنهم وقفوا موقف الحياء ولم
انزوا بدليل في مشروع اتفاق عقده مع الحكومة الشامية بأن الأحكام
دلت في منطقة تونم . ومنزى كيب أن هذا الاتفاق قد ولد ميتاً ، وهناك
فكك السلطات الشامية أن تصل إلى تونم على أساس حل وسط مع ابن سعود .
وخرجت علاقات في هذا الشأن بين عمر فردي مودني والي البصرة ، وبين ابن
سعود منذ نهاية سنة ١٩١٣ وهذا تحالف المصادر السعودية عن المصادر الإنجليزية
أعلاها لدا . إذ إن هذه القضية التاريخية أصبحت من المصالح التي استخدمها البريطانيون
في موضوع النزاع على الحدود . فالمصادر الإنجليزية ترى أن ابن سعود أثير
توكلاً البريطاني سنة ١٩١٣ بين هذه المجاهدات وقال إنها ستنتهي إلى عقد
اتفاق قريب مع الدولة الشامية ، ثم أبرز عرض الحكومة البريطانية أمام هيئة
الحكيم الدولية سنة ١٩٥٥ لائحة من هذا الاتفاق وهو - مؤرخ ٤ دجب سنة
١٣٢٢ هـ (مايو سنة ١٩١٤) (١) وقد كرت المصادر الإنجليزية أنه عثر على نص
الاتفاق في أرشيف البصرة عند استيلاء الإنجليز عليها سنة ١٩١٤ . وحسب
هذا الاتفاق لمنط مجسده ولاية عالية تشبه وضع الكورث من حيث أن
آل سعود يتولون حكمها على أن يدفعوا بذلك لومان من استامبول أما الأحكام
فيحكمها عبد العزيز آل سعود لمدة عشر سنوات فإلية لتتصير وتقيم الدولة الشامية
حيث هناك في القطيف والغير ، وعلى ابن سعود أن يستقدم العلم الشامي ، ولا
يجز له أن يعقد اتفاقاً أو يتبع لشأن استلامه أجنبية دون موافقة الدولة الشامية .
وبناء على هذا الاتفاق صدر فرمان يجمع عبد العزيز آل سعود لقب الباشوية .
والحق للمصادر السعودية تأكيداً عند اتفاق ينظم العلاقات بين حكومة الدولة الشامية
من أياً يؤكد على عهودات المملكة العربية السعودية من مثل هذا الاتفاق (٢)
: مع أهمية الموضوع إلى قضية النزاع على الحدود بين السعودية والشيخات
المسلمة مع بريطانيا الذين الأخيرة ترى أن يوجد هذا الاتفاق على صحتها أن ابن سعود

(١) عمر الحكومة العربية تأسس بأول ونبه ولم يمد من ١١١٥ هـ والحد
(م ١٣ - - - - - حياوت)

والمف على مشروع اتفاق سنة ١٩١٣ الذي يضيق حدود نجد الشرقية ويوسع اعتماد الشيوخ في داخل شبه الجزيرة .

أما النظرية السعودية فتحاول أن تثبت عدم التزام الحكومة السعودية بالاتفاق الإنجليزي العثماني وهي تستند فعلاً إلى أسس أقوى من الناحية التاريخية، أولاً إن مشروع اتفاق سنة ١٩١٣ لم يرم، ثانياً توقيعه تم في ٢٩ يونيو أي بعد استيلاء ابن سعود على الأحساء بنحو شهرين، وبالتالي تعرضت الدولة العثمانية لأرض لا تملكها فعلاً، ثالثاً أن الاتفاق بين ابن سعود والعثمانيين سنة ١١١٤ هـ إن صح فإنه لا يلزم السعودية بشيء لأن أحكام الرياض كانوا يحلون اتفاق سنة ١٩١٣، رابعاً إن السلطات الإنجليزية لم تكثر لهذا الاتفاق ونجاحه في جميع تصرفاتها منذ أن دخلت في الحرب ضد الدولة العثمانية سنة ١٩١٤ .

٢ - مشروع الاتفاق العثماني البريطاني سنة ١٩١٣

إذا كان الاتفاق الإنجليزي العثماني لسنة ١٩١٣ لم يرم فإن له أهمية خاصة في تاريخ الخليج، فقد أصبح من جهة مثار جدل بمناسبة الخلاف على الحدود بين السعودية وبريطانيا، ومن جهة أخرى يعد هذا الاتفاق مظهرًا جديداً من مظاهر نهولن حكومة الاتحاديين في المحافظة على حقوق الشعوب التي كانت تحكمها الدولة العثمانية بصفة عامة والشعب العربي بصفة خاصة .

وهو دليل على عجزهم أمام تنافل النفوذ البريطاني في الخليج بالرغم من أنهم تسلموا الحكم على أسس تثبيت سلطة الدولة في جميع المناطق التي تبعتها أصلاً. وصانع الاتفاق هو إبراهيم حتى باشا الذي عرف بميله الإنجليزية، وقد اختلف في هذا الانجاء مع ولاية البصرة وبغداد الذين كانوا أكثر حرصاً على مقاومة النفوذ البريطاني .

لقد استمرت المفاوضات نحو عامين (١٩١١ - ١٩١٣) لأنها تناولت قضايا

من موضوعات الخلاف بين البلدين، منها مسألة الرسوم الجمركية وخط حديد بغداد ومناطق النفوذ في الخليج العربي ومسألة شط العرب . وبإدخال الموضوع الأول فإن السائل الأخرى متشابهة وهي التي تهتم مؤرخ الخليج .

وما زاد المفاوضات تعقيداً أن جهات الاختصاص البريطانية اختلفت فيما بينها على بعض الموضوعات، مثال ذلك النقطة التي يجب أن ينقضي عندها النفوذ العثماني في الخليج، فرأى البعض أن يكون ميناء العقير في الأحساء هو نهاية الامتداد العثماني، أما هاردينج حاكم الهند السام فرأى أن وجود العثمانيين في الخليج أشد خطورة من روسيا أو فرنسا لأن لهم تأثيراً على بعض الحكام العرب تحت ستار الجامعة الإسلامية، ولذلك ذهب إلى المطالبة بإسقاط سياستهم عن الكويت . وعلى كل فقد اتفق الرأي على إخراج قطر من منطقة نفوذهم . وبين هذين الرأيين وقف جبراً موقفاً وسطاً فاقترح على حكومة الهند ربط هذا الموضوع بقضية سكة حديد بغداد « ففي حالة إشراك بريطانيا في الخط فلا مانع من الاعتراف بالسيادة العثمانية على الكويت شرط أن تكون مشيخة مستقلة بشؤونها الداخلية ويمكن أن تدفع جزية للدولة العثمانية . وعند منح بريطانيا امتياز القسم الجنوبي من الخط ففي هذه الحالة سيتيسر مده إلى خليج الكويت، ولا شك أن حاكم الإمارة سيحسب بهذه الفكرة لأنها تساعد على إنعاش بلاده » (١) .

تسائل العثمانيون في موضوع قطر كما أنهم تنازلوا رسمياً عن جميع الادعاءات السابقة في البحرين . أما بالنسبة للكويت فقد تمسكوا بحق السيادة عليها مسع نصيب حدودها ما أمكن لا لإمارة من امتيازات خاصة . وكانوا يحشون بحق أن تستسلم الكويت كستودع لتجارة الأسلحة وتهريبها للقبايل الشاغسة في جنوب العراق . في هذه الأثناء تسلم حتى باشا أمر المفاوضات مع الإنجليز وكان يرى أنه من الجائر أن تحقق بريطانيا مع ألمانيا مباشرة بشأن خط حديد بغداد

(١) 2 part 10 B. D. wol. بين جبرائيل ونوفيق باشا وزير الخارجية العثمانية .

جزءاً من أرض الكويت المحددة في المواد التالية، ويجوز لحاكم الكويت أن يبيع
كلما رعاية مصالحه في الولاية الشامية.

٣ - تعترف الدولة الشامية، بالاتفاقات المعقودة بين الكويت وبريطانيا وحكومة
اتفاق باريس سنة ١٨٩٩ كما تقر بالاحتيازات التي منحتها شيخ الكويت في أراضي
لوعايا البريطانيين.

٤ - تفل الحكومة أنها لن تقعد اتفاقاً جديداً أو تسمى لاحتلال الكويت
لأنها الدولة الشامية لم تقض هذا الاتفاق.

٥ - ٧ - خاتمة بتخطيط الحدود وهي تخرج أم القيسر وصنوان من
لكويت، إذ سبق للثانيين احتلالها بينما تقسم جزيرتي بوبان وولبة للإمارة
لذم ادعاءات الثانيين السابقة. وتجعل خور الزبير نهاية الحدود الشمالية والقرن
في نهاية الحدود الجنوبية.

٨ - في حالة مد خط حديدي إلى الكويت تتفق الحكومتان البريطانية
والشامية على تنظيم حاجبه.

٩ - تحترم أملاك شيخ الكويت في البصرة وبقية من الفرات. ومن
للإعطاء أن القضية ستقضى خلافاً بعد استقلال العراق.

تقسم الثاني : قطر .

مادة ١١ - تتنازل الدولة الشامية عن السيادة في قطر ويحكمها بالوراثة أسرة
آل ثاني، وتضمد بريطانيا تمنع حكام البصرة من محاولة ضم شبه الجزيرة.

وتشير الاتفاق إلى الأحساء ونجد على أنها مستجيبة عثمانية ويخطط حدودها
الشرقية من قطر حتى عمان، وهذه المادة هي التي أصبحت محور البصل في قضية الحدود.

١٢ - يسمح للبحارة بصيد اللؤلؤ في جزيرة الرخاوة التي دخلت ضمن
سفن الأحساء.

وتتجاهل الدولة الشامية كما سبق للآل ثاني والروس أن ذلك في غير وقتها
لذلك صرح للإيجاز بأن الدولة الشامية لا تريد أن ترى دولة أخرى في الخليج
بريطانيا، وهي تتنازل تماماً عن الادعاءات في البصرة مقابل شروط بسيطة منها
ألا يتدخل الإنجليز في شئون البحارة الصيادين في الدولة، وأن تحفظ الإمارة ومن
مصادب اللؤلؤ بالنسبة لرعايا الثانيين وأن يعترف باحتلال الثانيين لجزر قطر وخليج
الوافة جنوب البصرة.

والحق أن موضوع حدود الكويت وتقسيم الجزر الشامية لها وذلك الشامية
للثانيين كان أكثر الموضوعات إثارة للجدل، فقد طالب الثانيون بتقسيم حدود
من جهتي العراق والأحساء والاعتراف بها كجزء من ولاية البصرة، وأسر
القوانين الشامية فيها، وفيه كثير من الجزر في يد الثانيين لأنهم يرون شواهد
الإيجاز في حراسة أمن اللوحة بالخليج. وقد رفضت بريطانيا رفضاً باتاً هذه
الفسكرة الأخيرة كما أنها لم توافق على أن تعترف بحكومة الآستانة على شئون
الكويت الخارجية أو تنظيم الولاية فيها، وإعادت سلطت فقط بسيادة دولية. وكان
لا بد من ذكر تفاصيل عديدة لتنظيم وضع الكويت المعقد في هذا الاتفاق واستقلال
فيما على تحليل الأقسام المهمة من الاتفاقية^(١).

القسم الأول : غرض بالكويت :

١ - تشكل الكويت قضاء مستقلاً مستقلاً ذاتياً، ويرفع شيخ الكويت
العلم الثاني كعلم في السابق مع إضافة كلمة « كويت » إليه.

٢ - وتضمد الحكومة الشامية بعدم التدخل في الشئون الداخلية أو الولاية
وإنما تصدور فقط القرارات الخاصة بالتعديب، كما لا يجوز لها أن تحمل عسكرياً

(١) انظر نص مشروع الاتفاقية 194. Hurewitz vol. 1, p. 272.
B.D.W. vol. 10 Part 2-p. 190.

ولما يذكر أن حامية عثمانية كانت مارترا مرابطة في العوذة عند مدنا الاتفاق ، غير أن الشيخ كان يتصرف بدون أن تتدخل في شؤنه وتدابيره الإنجليزية في سنة ١٩١٤ .

القسم الثالث : البحرين :

١٣ - تتنازل الدولة العثمانية عن جميع ادعاءاتها السابقة في البحرين وجزيرة أخرى تعلن الحكومة البريطانية أنها لا تنوى أن تضم البحرين (أي لا تخولها إلى مستعمرة) .

١٤ - تتعهد بريطانيا بإلزام البحرين ألا يفرض رسوما إضافية على الرعايا الثنائيين الذين يشتغلون بصيد اللؤلؤ .

١٥ - يعتبر البحارة القيصون في الدولة العثمانية أجانب ، ويرعى التعامل البريطانيون مصالحهم . وهكذا فوضت الحكومة البريطانية وجهة نظرها في المنطقة . أما مهادها بدم ضم البحرين فجبرد صيغة شكلية ، إذ أن الجزر تحولت إلى مستعمرة فعلا كما رأينا سنة ١٩١٤ .

القسم الرابع : اللاحة في الخليج العربي .

١٦ - تنقر الدولة العثمانية بأن بريطانيا تقوم بحراسة اللاحة في الخليج من قطر حتى المحيط الهندي ، وتسلم بجميع التنظيمات التي أدخلتها بريطانيا في الشبه كالبحر الصفي وإدارة المصارف والقيام بأعمال الشرطة البحرية ، وتحتفظ الدولة العثمانية بحقوقها في المياه الإقليمية والسواحل الثابتة لها . ويستوي بيد قليل كبد أن الاتفاق الخاص بشط العرب قد نقض هذا اللبأ .

وأخيراً تنص الاتفاقية على تكوين لجنة لدراسة الحدود على الطبيعة ووضع مذكرات تفصيلية بها . ومن الواضح أن هذه اللجنة لم تشكل قط نظراً لعدم قيام الاتفاقية مما ينقص من قيمتها في موضوع تخطيط الحدود .

٤ - مسألة شط العرب

فتح مشروع اتفاق سنة ١٩١٣ الباب لتسوية خلافات أخرى معلقة بين بريطانيا والدولة العثمانية ، مثل مشكلة خط بغداد ، وموضوع شط العرب . وستتناول الموضوع الأول في الفصل التالي . أما شط العرب فيطلق على القسم الأخير من الرافدين الذي يبدأ عند التقاء النهرين وينتهي عند مصبهما في الفلأ . وكانت كل من الدولة العثمانية وفارس قد عقدتا اتفاقاً خاصاً بتخطيط الحدود فيما بينهما ، جعل شط العرب داخلاً في الأراضي العثمانية على أن تنهى حدود فارس على شاطئ الأيمن . وأقر الاتفاق مبدأ حرية اللاحة الدولية في هذا الممر المائي الواقع في منطقة حدوده . وفي ذلك الحين كانت بريطانيا تؤيد مطالب العثمانيين باعتبار أن فارس كانت خاضعة للنفوذ الزومي ، وقد أفضت المولتان الأوربيتان نفسيهما على الاتفاق بحجة ضابته .

وفي نهاية القرن تغيرت نظرة بريطانيا إلى المشكلة ، إذ أصبحت تسعى إلى الانفراد بالقوة العسكرية في الخليج ، وبالتالي اعتزنت على قيام الدولة العثمانية بتحصين شط العرب ، مع أن ذلك التحصين حتى طبيعي ، وقد جاء في أعقاب غزو مصر وإحساس العثمانيين بأن بريطانيا لا تحترم سلامة أراضيهم .

وقد استخدمت حكومة الهند البريطانية فارساً لتحقيق أهدافها ، فخطتها على الادعاء بأن تسليم شط العرب يتعارض مع مبدأ حرية اللاحة . وأجاب وزير الخارجية العثماني بأن من حق فارس أن تحسن الشاطئ الأيمن بما في ذلك أرض بلدة الصخرة دون أن يكون في ذلك مساس بحرية اللاحة في شط العرب أو في بحر قزوين .

ولما كانت هذه الإمارة الأخيرة تقع بمحاذاة شط العرب ، لم يفت السلطات البريطانية في الخليج أن تخوض الشيخ خزعل خان حكمها العربي لسكنى بئر العتيقين كما ستفعل مع كثير من سائر الأمراء فيما بعد .

والنصح أن حكومة استامبول قد نهأت بمقتضى اتفاقية سنة ١٩١٣ التي تلت مظاهرها من مظاهر عجزها عن الدفاع عن الولايات العربية . وقد بدت الحكومة الاتحادية اتفاقية شرط العرب مثلاً بأنها باعت السفن التجارية للشركاء منها مطلقاً حرة . ولم يقتنع الوحدويون العرب بشئ من ذلك فهدت صفوفها من استقامتها من سياسة الاتحاديين كما يرى المؤرخون العرب في اتفاقية سنة ١٩١٣ (١) برعاسا بقسم العالم العربي بين الدول الاستعمارية أثناء الحرب العالمية الأولى (١)

(١) ساطع المصري — العالم العربي والدولة العثمانية .

لم تفلح هذه المبادرات فاجأت بريطانيا إلى التهديد باستخدام القوة ١٨٨٩ ، وصرح بأن تحقيق شرط العرب يهدد مصالحها التجارية وعلاقتها مع وجود أطراف استعمارية جنوب العراق آنذاك . وقد كشفت لوائح ما من وجود مشروعات باستغلال الأراضي العراقية في جنوب العراق بواسطة شركات بريطانية (١) .

جرت مسألة شرط العرب معقدة حتى تم تسوية معظم الخلافات في مشروعات اتفاق سنة ١٩١٣ فأمكن التوصل إلى تسوية فرعية غامضة بهذا النوع . وباحتفاظ أن الاتفاقية أكدت المصالح البريطانية في جنوب العراق ، فمن شأن الامتيازات السابقة ، وتحول شركة لنش إلى شركة احتكارية هلالية من على بيع السفن النائية التي تستخدم في ملاحة النهرين لهذه الشركة .

وتعود إقامة لجنة عثمانية بريطانية مشتركة للسياسة للأمة ، وإقامة العلاقات في شرط العرب ، بالإضافة إلى ذلك حصلت بريطانيا على احتكار السبب في الشرط ومشروعات التصديق الأخرى في جنوب العراق . ويرى أن الشائعين استنقوا آسهم قد أمرودا تقدما في إقليم الجزيرة (أو عرستان التابعة لباروس) حينما تمت الاتفاقية بنسدا غامضا بتظيم الولاية في تلك الإمارة مع التسليم باستقلالها الذاتي .

لم تكن مشكلة السلطة في جنوب العراق بحاقية على زعماء الاتحاد والفرق في استامبول ، وكان آدم ويدعى إسماعيل حتى يشاء بيد ولاية بغداد سنة ١٩١٠ فشكا من تطلعي السلطة هناك . والحق أن السلطات البريطانية لم تكف بإثارة الأمراء للعثمانيين على حدود الدولة على اتصال برؤساء العشائر التي نزل جنوب العراق وكان بعضهم ينجبا على الشكوت إذا استلم بالعثمانيين ، لذلك يبدو

(١) P.O. 78 N. 1686 مذكرا كران قبل وزير الخارجية بجناربح أكتوبر ١٩٨١

أن يشمل التشهد سلطنة مسقط أيضاً ، ويقال إن هذه الإضافة جاءت نتيجة خطأ أحد الموظفين في وزارة الخارجية البريطانية . وعلى كل فإن بريطانيا لم تقترض على أن تعتمد باحترام استقلال مسقط لأنها كانت تدرك أن تقودها مستند من واقع السيطرة البحرية في الخليج وليس نتيجة اتفاقات دولية .

صدر التصريح الثاني في ١٠ مارس سنة ١٨٦٢ وبمقتضاه تعتمد الحكومتان الفرنسية والإنجليزية باحترام استقلال سلطنتي مسقط وزنجبار . ولم يمنع هذا التصريح بريطانيا من أن تعفي في دعم تقودها في عمان دون معارضة ، بل إنها عرفت النشاط الفرنسي الذي يحدد في نهاية القرن ، وفرضت حاجتها على زنجبار سنة ١٨٩٠ مما يؤكد أن هذا التصريح كان عديم القيمة ، ولذا يمكن القول بأن تاريخ عمان في هذه الفترة كان يدور في الحقيقة حول تقطين : مشكلة السلطة في الداخل وموقف الإنجليز من حكم مسقط ومن الثورات الداخلية .

لم يجد ثويني بدأ من الاستماتة بالإنجليز لمواجهة تلك الثورات رغم أنه لم ينتفهم تدخلهم لفصل زنجبار ، ذلك أن الثورات الداخلية تعددت في عهده فمها عصيان أخيه تركي حاكم صحار ، وتجمع الأباضيين تحت زعامة عزان بن قيس ، ومطالبهم بإحياء الإمامة . وقد أشرنا إلى تدخل الإنجليز لحماية ثويني من ثورة قبائل صور التحالف مع الوهابيين .

لقد انتهت حياة ثويني بطريقة مفاجئة لم تأت عن طريق أي من تلك الحركات السياسية ، بل عن طريق اغتيال عاثلي ، إذ غدر به أحد أبنائه ويدعى سالم وقته سنة ١٨٦٦ ولم يجد الحاكم الجديد أمامه من أنصار سوى الثاقورية الرتبطين بالحركة الوهابية ، لذلك رفض الإنجليز التعاون مع سالم وفكروا في أن يؤيدوا أخاه تركي للاستيلاء على السلطنة ، ولكنهم اكتشفوا أن له خطة للاستيلاء على زنجبار فتدخلوا عن هذه الفكرة .

الفصل الحادي عشر التنافس الدولي

اضطرت بريطانيا إلى تسوية خلافاتها مع الدولة العثمانية لأنها ليست غريبة عن منطقة الخليج العربي . أما بالنسبة للدول الأوروبية التوسعية فقد أبدت تصبلاً تاماً في سياستها ، حتى قال روزن أحد الصحفيين الألمان « إذا عطس الآن في الخليج خيل لبريطانيا أن أركان الامبراطورية قد زلزلت » وفي مثل هذه الظروف لابد وأن تتوقع أن يبلغ الإنجليز في تصوير أطوار الدول الأخرى ، ومن ثم يجب أخذ الوثائق البريطانية في هذا الموضوع بشيء من الحذر .

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر انحصر التنافس الدولي في ثلاث صور : نشاط فرنسي متقطع في مسقط ، تعامل النفوذ الروسي في فارس ، تسلل الألمان إلى ولاية بغداد عن طريق حصولهم على امتياز خط حديد بغداد .

١ - عمان والتنافس الإنجليزي الفرنسي

رأينا كيف شجع الإنجليز على انفصال زنجبار عن مسقط مما أثار عليهم حق ثويني ابن السيد سعيد حاكم عمان . وقد أجه خليفته السيد سعيد بفسكره أحياناً إلى نابليون الثالث ، غير أن النشاط الفرنسي المحدود كان منصباً في ذلك الحين على القسم الأفريقي من السلطنة . وباع هذا النشاط ذروته في زنجبار سنة ١٨٦١ حتى لجأ الإنجليز إلى التهديد بالقوة لمرة للشروعات الفرنسية في شرق أفريقيا ، وانتهت الأزمة باقتراح بريطاني بأن تعتمد الدولتان باحترام استقلال سلطان زنجبار وفي أثناء المحادثات حول هذا الموضوع^(١) اقترح الفرنسيون

(١) 1178 vol. 84 F.O. الرسائل المتبادلة بين ثويني وزير الخارجية وكاولي السفير البريطاني في باريس — انظر كذلك الجزء الثاني من الدراسة الثاقورية التي نشرها كويلاند عن شرق أفريقيا Coupland, exploitation of east Africa

العامية بهذه الطريقة جعل مركزه ضعيفاً في الداخل وانقسمت سلطته على الشريط الساحلي بينما تعرض داخل البلاد لحالة من التوحش التامة ، كانت الإمامة تبرز خلالها من حين إلى آخر حتى استقر وضعها بعض الشيء سنة ١٩١٣ .

استندت قبضة بريطانيا على عمان في عهد تركي بن سعيد ، فهي التي تدفع الإمامة السنوية بدل سلطان زنجبار ، وهي التي تؤيد السلطان ضد ثورات القبائل أو الأحزاب الدينية العادية . وفي ١٠/٢/١٨٧٥ حصلت على مزيد من الامتيازات الجركية ، وعندما أقيمت الاحتفالات الخامسة بإعلان فيسكتوريا إمبراطورة على الهند دعى تركي لحضور الاحتفالات في دلهي .

ومع أن بريطانيا ضمنت ثورات الأسرة للحكم في أواخر عهد تركي فلها سادته ابنه فيصل عندما آلت إليه السلطة سنة ١٨٩٠ ، وهكذا أجبرته على توقيع اتفاق جديد ينقص من سيادة البلاد انتقاماً وادخاً في ١٩ مارس سنة ١٨٩١ ، إن أهم ما في الاتفاق الجديد هو النص على تعهد حاكم مسقط بعدم التنازل أو تأجير جزء من أراضيه إلا بإذن الحكومة البريطانية (١) . وفيها عدا ذلك فإنه توسيع للامتيازات التي سبق لبريطانيا أن حصلت عليها في معاهدة الصداقة المفعلة سنة ١٨٣٩ سواء أكانت امتيازات اقتصادية أم قضائية . وقد نص صراحة على أن الحمود يعتبرون رعايا بريطانيين . ومن الواضح أن التعهد بعدم التنازل يتناقض والتصريح البريطاني الفرنسي لسنة ١٨٦٢ ، لذلك رأت بريطانيا أن تحيط الاتفاق بسرية إلى أن تجدد النزاع بينها وبين فرنسا في مسقط فاضطرت إلى إعلانه .

ولا ينطوي اتفاق سنة ١٨٩١ على مبدأ الحماية الرسمية ، لأنه لا يلبث الماهدات المعقودة مع الدول الأخرى وهي فرنسا والولايات المتحدة وهولندا ، والتي تسمح لهذه الدول باعتماد قناصل لدى السلطان . وبناء عليه لم تعترض بريطانيا على

ولا يحفظ أن بريطانيا واجهت في تلك الحقبة قوى عديدة متصارعة في عمان لكنها تنفق جميعاً في معاداة السيطرة البريطانية ، فبالإضافة إلى أن تركي يريد إعادة توحيد السلطنة ، كان الأباشيون تحمى زعامة عزال بن قيس ينتقدون على حكم مسقط استقلالهم للأجانب ويدعون إلى نبذ الاتفاقات التي عقدها السيد سعيد والتي تمنحهم امتيازات عديدة أماماً حاكم مسقط ١٨٦٦ - ١٨٦٨ فإن ارتباطه بالوهابيين كان يبعده عن الانحياز . وانتهى هؤلاء إلى افضلية الزام الحياض أمام تلك القوى المتصارعة وتركوا مسقط تسقط في يد عزال بن قيس سنة ١٨٦٨ وحاول سلم دون جدوى الاستمالة بالسعوديين ، فإتهم كانوا مشغولين في ذلك الوقت بالحرب الأهلية حتى أنهم تركوا واحات البويري حتى تقع في يد عزال ابن قيس سنة ١٨٦٩ .

جمع عزال بن قيس بين السلطة في مسقط وبين الإمامة كما كان الحال في حماية أسرة السيد سعيد ، غير أن حكمه لم يتجاوز عشرين لأن ظروفًا مختلفة تجسدت ضده فظلمواوية الذين أبدوه انقساموا على أنفسهم ، وتدخل العلماء الأباشيون في شئون الحكم حتى أنهم منوها كثيراً من السكوس وزادوا حكومة مسقط فقر (١) وأهم من ذلك اعتبرت السلطات البريطانية إحياء الإمامة ضربة لنفوذها في مسقط ، ولذلك عادت واتفتت مع تركي بن سعيد على خطة تهدف إلى تسليمه الحكم في مسقط بعد أن يتعهد بالتنازل عن سياسسته الرامية إلى التدخل في زنجبار .

كان تركي منذ فشل عصيانه الأول قد لجأ إلى بومباي ، وهناك روض على طاعة السلطات البريطانية حتى عفت عنه سنة ١٨٦٩ وأخذت تعد له العدة للمودة إلى عمان . وفي سبتمبر من العام التالي وصل على ظهر سفينة بريطانية وأخذ يجمع القبائل التي حاصرت مسقط ، وقتل عزال أثناء المعركة غير أن استيلاء تركي على

الامتنياز ، ولم يستسلم فيصل فحسب بل إنه صعد على ظهر السفينة وعبر عن أسفه للقائد البريطاني .

كان موقف فرنسا في هذه القضية يستند إلى أسس قانونية أقوى ، فهو يتشبع مع الصريح الثنائي لسنة ١٨٦٢ وهو النص الذي لا يمكن أن تلغيه معاهدة علم التنازل لسنة ١٨٩١ ، وعلاوة على ذلك جاء الحادث في أعقاب أزمة قانونية ، ولهذه الأسباب مجتمعة لم تنشأ الحكومة البريطانية في لندن أن تزيد الشككة تحقيراً واقترح سالزبرى أن يعترف لفرنسا بحقها نظرياً في إنشاء مستودع على أرض عمان على أن تحقق الدولتان لأخيار مكان آخر بعيداً عن الخليج العربي لإقامة المستودع ، وذلك لأن الاعتقاد السائد لدى الاستعماريين البريطانيين هو أنه طالما لا توجد لفرنسا مصالح تجارية أو ملاحية تنطوئ بالخليج فإن إقامة مستودع هناك لا يمكن أن يكون إلا لتحقيق أغراض توسعية . وفي أغسطس سنة ١٩٠٠ تم الاتفاق بين ممثلي الدولتين في مستط على إقامة المستودع الفرنسي في الكلاءة على ساحل حضرموت .

نظمت هذه الأحداث بالورد كيرزن إلى أن يرسل قصداً جديداً في مستطونوفيه صفات الحرم والطبوية ، ووقع اختياره على برسي كوكس كمرشدنا النص ، وكان وجوده في مستط بداية عهد طويل من نشاط استمدادى واسع في العالم العربي ، وسينتهي به الطاق إلى العراق ، وضع خلالها أسس الانتداب البريطاني الذي أدلوا شتونه فترة من الزمن بمسء الحرب العالمية الأولى .

كانت خطة كوكس هي أن يمد التبعة التقليدية بين حاكم مستط وريف الإنجليز وذلك عن طريق تزويده بالمال وتأنيده عند الترد الشتر في الداخل ولقد بلغ به الأمر لتحقيق هذا الترض أنه كان يقدم للسلطان قروماً من جيبه الخاص ، كما قام بحربة طائف خلالها معظم الراكز الداخلية وانتهت به

تعيين نائب قنصل فرنسي في مستط سنة ١٨٩٢ ، غير أن بناة الإمبراطورية مثل كيرزن اعتبروا اتفاق سنة ١٨٩١ خطوة لوضع عمان تحت الحماية البريطانية فعلا ، فكتب في العام التالي « إننا نعطي إمام مستط معاشه السنوي ونل على سياسته الخارجية ، وكل تدخل أجنبي في شئون مستط يعتبر موجهاً ضد بريطانيا وإني مقتنع بأنه لن يمر زمن طويل حتى تعلن الحماية بصفة رسمية وحينئذ يروف علم صاحبة الجلالة على قلعة مستط » (١) .

تعرض حكم فيصل مثل أسلافه للتقلقل الداخلية ، وخلافاً لعظم الثورات السابقة زعم المناوئة لا الثاقوية الترد سنة ١٨٩٥ وقد اضطر السلطان إلى الانخراط بالقلمة لأن الثوار تمكنوا من دخول مستط ، إذ أن التأييد البريطاني أتى متأخراً في هذه المرة لذلك أمرها فيصل في نفسه ووثق صلاته بأوتافى ممثل فرنسا الذي رفع إلى درجة قنصل سنة ١٨٩٨ مما يدل على تجديد اهتمام فرنسا بهذا الجزء من شبه جزيرة العرب . وكان أوتافى مثل كثير من القناصل الذين يعيشون في أقطار منفولة بشعرون بالطمحة إلى إسحاق صوتهم العالم ويشتمول اللبالة في تصور الأزمات الدبلوماسية . والإضافة إلى ذلك كان الشيخ عبد العزيز كان السلطان هو حلقة الصلة بين فيصل بن تركي وبين القنصل الفرنسي . وثنى هذا الشيخ إلى مدينة صور التي حصل كثير من أصحاب الراكب فيها على الحماية الفرنسية . ومن ثم لارتبط أوتافى بمزالمات السياسة القبلية . وقد دفعت جميع هذه الأسباب فيصل إلى الاستجابة لطلب الفرنسيين بإقامة مستودع في عمال ، واختير مكان يعرف رأس الحصاة لهذا الترض ، وقد منح هذا الامتنياز بناء على معاهدة الصداقة المتودة بين السيد سعيد وفرنسا في سنة ١٨٤٤ .

كان كيرزن قد تولى في ذلك الحين حكومة الهند ، فاختار موقفاً متقدماً من هذا الموضوع ، وأرسل سفينة حربية لتهديد السلطان مع إظهاره بسحب

(١) B. D. W. vol. 10 Part 2 المرسلات : بن جري ووثوق والشا وزير الخارجية الهنابة .

لبن الدانية التي حصلت على الجنسية الفرنسية . ولما كانت هذه القضية قد توترت بتوقيع التنازل عن رأس الحصنة فقد اشتد غضب حكومة الهند على بومبيون تركي إلى حد أنها قطعت عنه الإغاثة السنوية في سنة ١٨٩٧ وفي سنة ١٩٠٠ احتدم النزاع من جديد بعد أن تخللت بريطانيا من حرب البوير التي انتهت كاهلياً وأجبرت حاكم مسقط على البض على المهابين الذين يتبعون إمارة القوسية وإيمانهم بالجنح مما اضطر فرنسا إلى إرسال سفينة حربية طابعم وأوائل سنة ١٩٠٤ أي في موعد القربى فيه المولانا من توقيع اتفاق لندن ، لتلك توقف النزاع عند هذه النقطة وانتهت المرافعة بدليل خروج الخلاف إلى محكمة العدل الدولية .

مدرحكم المحكمة في يوليو سنة ١٩٠٥ وكان أقرب إلى وجهة النظر البريطانية^(١) بومبيون على أن المهابين يجب أن يخضعوا لسلطة التصاية لسلطان نعيم الأحوال ، أما بخصوص حل الأعلام الفرنسية فهذه المحكمة بين طيفين : دلاً للجنح حصداً على الاختيار قبل سنة ١٨٩٢ ولما أن يستمرروا في حل الأعلام الفرنسية . وعلاوة ذلك ، حصداً عليها بعد هذا التاريخ فيسقط عنهم الخيار . وقد اختير عام ١٨٩٢ لأنه مطابق للوعد الذي تقرر فيه تعديل نظام رؤس الخاص بالتفتيش البحري ومكافحة تجارة الرقيق ، لا يبحر القرض لجهة القوسية التي ترفع العلم الفرنسي حتى في مياه مسقط الأوقية . ويتبع الحكم من انتقال اختيار تنع السفن بالجنسية الفرنسية من شخص إلى آخر متى رزك من دولته . ولهذا النص منزه عام إذا أنه أصبح ملزماً للأعلام الفرنسية أن تحقق بعد مدة من عمان .

(١) Brunet-Milhan, les Bourriers de la mer des Indes.
لما كانا المباحين التي قدسه بومبيون لأجار القوسية والتي بنقدهم حكم محكمة العدل الدولية.
لما كانا المباحين

الرحلة في أوطس . ويبدو أنه أدرك خلال تلك الرحلة مشكلة السلطة في عمان ثم بدأ أن يسلط بلاءه عناء تثير الوضع السائد هناك منذ زمن طويل^(٢) .

وهكذا بومبيون اهتمام الباحث ليتركز حول الأزمات الدبلوماسية التي تحدثت بين فرنسا وبريطانيا في مسقط وتطور تلك الأزمات حول هطتين : الأولى تتمثل بحمل السفن الهابية لأعلام فرنسا ، والثانية بمسألة تجارة السلاح . ومن الواضح أن كلتا الأزميتين نشأت عن وجود نظام الاختيارات . غلب هذا النظام كل يصبح لعمول الأوروبية بأن تمنح حاباتها لبعض رعايا الدول الآسيوية والأفريقية ، وكان هذا الاختيار يمنح في الأصل الأشخاص الذين يعملون في القنصية ولكن كثيراً ما كانت الدول الأوروبية تنسب استخدام هذا الحق ، وفي مسقط منحت فرنسا عدداً من أصحاب السفن وخاتمة من مدينة صور جلبيها ، مما كل يتبع لذلك . وقع العلم الفرنسي على سفنهم ، وبالتالي تنضمهم بجميع الاختيارات التي فلا حالب . وقد نبت أن الحكم الفرنسيين في جزر كومود وفي جيون كلاً يتبعون المهابين أوداً تنص عليهم الجنسية الفرنسية .

كانت بريطانيا تنصرف بنفس الطريقة مع بعض الحكم الوطيين في منطقة المحيط الهندي ، لكنها اعتبرت نشطة على تصرفات الفرنسيين في مسقط استجبا للجنسية الفرنسية من المهابين مستندة إلى تصريح سنة ١٨٩٢ الخاص باستمر مسقط ، أي أنها اعتبرت منح الجنسية الفرنسية لأصحاب السفن متتالياً مع هذا الاستقلال . وكان أهل صور يقيمون على طلب الجنسية الفرنسية لكن بطنها من التفتيش البريطاني من جهة ، ومن سلطة ما ك مسقط من جهة أخرى . ذلك أن فرنسا كانت قد نبتت جميع الاتفاقيات الخاصة عن تنقيش السفن ولم توافق على إجراءات بومبيون رؤس لسنة ١٨٩٦ بقصد مكافحة تجارة الرقيق .

شرعت حكومة الهند في إثارة هذه القضية سنة ١٨٩٩ وبحثت السلطان على الاحتجاج بل أنها دفعته إلى القيام بزيارة لصور حيث سحب الأوراق من بعض

٢- الإطّاع الروسية

في سبتمبر سنة ١٨٩٩ وضع اللورد كيرزن مذكرة هامة عن سياسة بريطانيا^(١) في فارس والخليج العربي . وتندرج الرسالة بوجود أطّاع دولية متعددة تهدد النفوذ البريطاني وتكمن خطورتها في أنها ليست صادرة عن دولة واحدة بل عن دول عديدة وأكثر ما يخشاه كيرزن هو أن يكون الفرنسيون والروس قد نسقوا سياساتهم في الخليج نتيجة وجود تحالف بين الدولتين منذ سنة ١٨٩٢ .

ومنذ زمن طويل كانت السلطات البريطانية في الهند تنظر بعين القلق إلى تسلل النفوذ الروسي إلى طهران ، غير أن هذا النفوذ كان يقتصر في الضيق على الشاه ، وبالتالي توجيه سياسته توجيهاً معيناً . أما في نهاية القرن التاسع عشر فإن وكلاء الروس أخذوا يتربصون على جنوب فارس وموانئها الناجمة للخليج ، وكان ظهور طبيب أو قنصل أو تاجر يكفي لكي يثير قلق البريطانيين ، وهكذا أخذ كيرزن يعدد مظاهر التسلل الروسي والفرنسي في منطقة الخليج كتميين لفصل روسي في شيراز ، وحبس آخر إلى لجة ، واستقرا بعض الأطباء الروس في بندر عباس بالإضافة إلى تعيين نائب قنصل فرنسي في بوشهر ، وإنشاء خط ملاحى بين تلك المدينة وبين بومباي تابع لشركة الباسايجيرى ماريتيم الفرنسية . ويربط كيرزن بين ذلك كله وبين اختيار الشاه للبحيك لإدارة الحركة في موانئ الخليج بتأييد من فرنسا .

وأخذ حاكم الهند الاستعماري يوضح في الشائعات ، فالبيعة العلمية الفرنسية التي تزود حوض التارون تريد فتح خط ملاحى هناك ينافس الخط البريطانى ، والسدوب الروسى الذى ظهر فى لجة يسمى لإقامة حامية روسية فى جزيرة قشم . ومع أن الروس تقوأم من قبل وجود أية أطّاع فى جزيرة قشم لدى السفير البريطانى فى بطرسبرج ، وذلك لعدم تحمل أعباء الدفاع عنها ، ومع أنى أمل

(١) أظنّ تعريبها فى 24٧-219 p. I. Hurewitz

وبناء على هذا الحكم شرع مندوبو الدولتين المتنازعتين في تعيين السفن التي يجوز لها أن تتمتع بحمل العلم الفرنسى طبقاً لحكم محكمة العدل الدولية فتبين أنها لا تزيد عن ثلاث وعشرين . وقد اخذت جميعاً بعد الحرب العالمية الأولى .

أما موضوع تجارة الأسلحة فإن عمان كانت مستودعاً خصباً لتوزيع الأسلحة لا في شبه الجزيرة لحسب ، بل في فارس وبلوخرستان أيضاً ، وطبقاً لنظام الامتيازات كانت الشركات الأوربية الخاصة لا تخضع للرقابة فتستطيع بيع الأسلحة للمواطنين العرب دون أن تتملك حكومة مسقط حق التدخل في ذلك .

وكما حدث بالنسبة لقضية الأعلام طلبت بريطانيا أن يشرف السلطان على تجارة السلاح في بلاده وعرضت في مقابل ذلك التنازل عن بعض الإعانات التي تتمتع بها التجارة البريطانية في الجزائر وتونس . غير أن أصحاب الشركات الفرنسيين ماوسوا ضغطاً على حكومتهم حتى تقاوم الإجراءت البريطانية . وتدل الرسائل^(١) المتبادلة بين الحكومتين خلال عامي ١٩١٢ - ١٩١٣ على أن فرنسا احتجت تارة بمعامدة سنة ١٨٤٤ وتارة أخرى بالتصرّح الشائى لسنة ١٨٦٢ ، وبناء عليه رفضت فرنسا فكرة التحكيم في هذه القضية ، لأن بريطانيا لم تكن طرفاً في معامدة ١٨٤٤ التي تمنحها الامتيازات في مسقط .

ولما لم تكن فرنسا تملك قوة فعالة في الخليج ، فإن السادومة في هذه الحالة كان مقضياً عليها بالفشل . وقد لجح السلطان فيصل بن تركى إلى إلغاء المعامدة ، ولا شك أنه فعل ذلك تلبية لرغبة بريطانيا . وأخيراً اضطرت فرنسا إلى قبول مبدأ التعويض . ويتوقف تجارة السلاح سنة ١٩١٤ انتهت الصالح الفرنسية في مسقط ، ومنذ ذلك الوقت لم تجد فرنسا حاجة إلى إقامة قنصل قنصل هناك .

(١) اعترفت وزارة الخارجية الفرنسية تلك المراسلات على حدة . انظر قوت الرابع

إلى تصديق هذا النقي فأني أعتقد أن الروس لن يسكنوا عن الحصول على ميناء في الخليج » .

وفي أواخر التسمينات امتد نشاط الروس إلى ولاية بغداد وما حولها من أراضي الدولة العثمانية . وفي الوقت الذي كان الألمان يناوضون فيه لإنشاء خط بغداد ، كان كليفت رجل الأعمال الروسي يضع مشروعاً لإنشاء خط آخر يربط بين منطقة الخليج وبين حوض البحر المتوسط ، ويقترح أن تكون الكورن هي نهاية ذلك الخط . لذلك قيل إن قبول الحماية البريطانية للكويت كان موجهة لمواجهة الخط الروسي أكثر من مقاومة خط حديد بغداد الألمان ، كذلك فإن تصريح لانتزدون عن الخليج في مايو سنة ١٩٠٣ ذكر روسيا بالاسم ولم يشير إلى ألمانيا ، مع أن هذا التصريح صدر في أعقاب منح امتياز خط بغداد . وما جاء فيه « . . . يجب أن نعتبر إنشاء قاعدة بحرية أو ميناء محصن في الخليج » الفارسي « من جانب أية دولة أجنبية أخرى تهديداً خطيراً للمصالح البريطانية ويسهل تأكيده يجب أن تقاومه بجميع الوسائل التي تحت تصرفنا » (١) وأخيراً أنشأ الروس خطاً ملاحياً منظمًا بين أوديسا والخليج ، ولما كان هذا الخط يعمد بالخسارة على الدولة فقد استنتجت بريطانيا أنه تمهيداً للأطام التوسعية .

كان أمام بريطانيا خطان لمواجهة الروس في فارس ، فرأى البعض أن تدعم بريطانيا نفوذها في الجنوب وذلك عن طريق تشجيع العشائر وخاصة البختيارية على الانفصال وتزويدهم بالأسلحة ، وينطبق ذلك أيضاً على إمارة الحمرة ، فإن أميرها العربي في ذلك الوقت كان خزل خان صديق الشيخ مبارك والإنجليز ، وهو ينزع إلى الاستقلال ، فيمكن حمايته ضد الشاه كما حمت بريطانيا الكويت ضد العثمانيين . وقد طلب الشيخ خزل فعلاً عقد معاهدة مع بريطانيا على نسق معاهدة

(١) G.P.G. vol. I. p. 369-370

الكويت لسنة ١٨٩٩ ، غير أن بريطانيا أعطت للحمرة ضمانات أقل من تلك التي أعطتها للكويت من قبل . فتهدت بحماية الإمارة ضد العدوان الخارجي وبأيدي شيخها طلالا بقى محافظاً على الولاء للشاه ، ويقتصر طلبه لتأمينات الحكومة البريطانية . وهي تؤيد استقلال فارس وفي نفس الوقت تضمن توارث الحكم في أسرة خزل خان (٢) ويرى الفريق الثاني أن تلك الخطة ستزيد من فارس ضعفاً وبالتالي ترقصها في أحضان روسيا ، ولذا نصحو بتقوية حكومة الشاه ومساعدتها ضد الحركات الانفصالية . وفعلًا كان الروس يسكنون نفوذاً متزايداً بسبب الاضطرابات الداخلية وحمايتهم لأفراد الأسرة الفاجرية الرجعيين المعادين للحركات المستورية . وفي سنة ١٩٠٠ قدموا إلى فارس قرصاً بملبوس جنيه وحصلوا مقابل ذلك على إدارة المراكب الواقعة على الحدود الشمالية ، ثم حصلوا على إعفاءات من المراكب الفارسي في سنة ١٩٠٣ ، وقد أصبح ماهان أحد السياسيين الأمريكيين اللوفين لبريطانيا بأن تتبع مع فارس نفس الخطة التي اتبعتها مع الدولة العثمانية سنة ١٨٧٨ حينما تدخلت لحمايتها من الأطماع الروسية ، وانتقد في كتابه « آسيا والسياسة الدولية » موقف بريطانيا من الدول الوطنية الناجمة للخليج العربي .

إن النهاية المحتمة للخطة الأولى هي تقسيم فارس إلى مناطق نفوذ ، وهذا ما انتهت إليه السياسة البريطانية . فإلى الأسباب التي رجحت تلك الخطة الأولى : وجود الاتفاق الذي جعل من فرنسا صديقاً للفرنسيين للتنازع في فارس ، ومكثها من أن تلعب دور الوسيط لتسوية هذا الخلاف . ثانياً : هزيمة روسيا في الحرب مع اليابان ، وشعور الإنجليز بأن أخطار توسعهم قد قلت . ثالثاً : رغبة حزب الأحرار في التخفيف من أعباء التوسع الاستعماري ، ذلك التوسع الذي تحمس له حزب المحافظين ، وقد انتقل الحكم إلى الأحرار على أثر انتخابات سنة ١٩٠٦ ونهيا السيل لإجراء المفاوضات مع روسيا (٣) .

(١) انظر رسالة هاردينج السفير البريطاني في طهران بتاريخ ١٩٠٦/١٢/٧ نقلاً عن جال زكريا للشمس

(٢) B.D.W. vol. 6. p. 325-576.

ببب ممارسة الحركة الدستورية فإنها قد أحرزت نجاحاً اقتصادياً هاماً حينما حصلت على أول امتياز هام للنفط في جنوب فارس سنة ١٩٠١ .

٣ - ألمانيا وخط حديد بغداد

بالرغم من أن مشروع خط حديد بغداد لم يتحقق قط على يد الألمان فقد أثار الامتياز شجة دولية عظيمة ، لأنه كان يمس مصالح استثمارية عديدة متصارعة^(١) ، فاعتبرته روسيا مهدداً لأطماعها في شمال إيران وغربها في أن تستأثر بشبكة المواصلات التي تصل ما بين بحر قزوين والخليج العربي وعلى هذا النحو أيضاً خشيته فرنسا أن يقرب النفوذ الألماني إلى ولايات الشام . أما بريطانيا ففطرت إليه من زاوية وجودها في الخليج . وقد أشرنا إلى أن بريطانيا كانت أول من فكر في مد خط حديد يوصل ما بين الخليج وبين حوض المتوسط ، وذلك إبان استعمار ديبلوماسي اتفق قناة السويس ، غير أنها تراجمت عن المشروع لأسباب اقتصادية . والحق أن حكومة استامبول هي التي حرصت على ربط ولاياتها بشبكة مواصلات حديثة باعتبارها خير أداة لتوطيد سلطة الدولة . ولذلك فإن السلطان عبد الحميد الثاني هو الذي حث أصدقائه الألمان على مد خط بغداد ومنعهم في مقابل ذلك تسهيلات كثيرة لأن المشروع يكلف نفقات هائلة .

وكان الألمان قد بدأوا منذ سنة ١٨٩٣ في مد شبكة عبر آسيا الصغرى تصل إلى إسكيشهر ثم تقرر مد خط إلى قونية . وفي سنة ١٨٩٩ أعلن السلطان عن طرح مشروع خط حديد بغداد الذي لا بد وأن ينتهي عند ميناء على الخليج وكانت هناك فرصة أمام رءوس الأموال الأجنبية من مختلف الجنسيات للحصول على امتياز المشروع . وفي ذلك العهد شاع تأليف الاتحادات الرأسمالية الدولية لم تألع بريطانيا أو فرنسا في بداية الأمر من إشراك رءوس أموالها مع

(١) Earl, Turkey, the great Powers and the Bagdad Railway.

ومن المعروف أن الاتفاق البريطاني الروسي لسنة ١٩٠٧ قد سوى جميع الخلافات الرئيسية في آسيا الوسطى . وفيما يتعلق بموضوعنا قسمت فارس إلى ثلاث مناطق : شالية تدور في فلك النفوذ الروسي ، ووسطى محايدة ، وجنوبية تخضع للنفوذ البريطاني . ولم يكن الإنجليز راضين عن هذا التقسيم ، فأصرروا على أن يضيفوا تحفظاً تعرف بمقتضاه روسيا بالمصالح البريطانية في الخليج ، ولكنهم لم ينجحوا في إدخال هذا التحفظ في صلب الاتفاقية ، واقتصر الأمر على إقرار روسيا بالتصريحات الواردة أثناء المفاوضات ، والتي جاء في خلالها أن روسيا تنوي وجود أية أطماع لها في الخليج ، غير أن بريطانيا ألحقت بالاتفاقية بذكر توثيقية هي عبارة عن رسالة قدمها سفيرها في بطرسبرج ، وجاء فيها أن الحكومة الروسية لا تنسك للمصالح البريطانية الخاصة في الخليج وفي نفس الوقت تعتمد الحكومة البريطانية بالمحافظة على الوضع الراهن وعدم التعرض للتجارة الشروعة لأية دولة أخرى .

والحق إن اتفاق سنة ١٩٠٧ لم يرض كلا الطرفين بالنسبة لفارس والخليج العربي ، فافتقد اللورد كيرزن كما أن الروس لم ياتروا به في بعض المناصب ، فحينما جرى الاجتماع بين ويلهم الثاني وقيصصر روسيا في بوتسدام^(١) بحث إمكان إنشاء شبكة من الخطوط الحديدية الروسية من بحر قزوين حتى بلوخستان أو ساحل كرمان ، أي في جنوب فارس الواقع في منطقة النفوذ البريطانية . وعلاوة على ذلك اتفق مبدئياً على ربط تلك الشبكة بنوع خط بغداد ، كما وافق الروس على إنشاء خط لاني آخر يصل إلى أصفهان . نعم لم تعد هذه المحادثات مجرد وضع الشروط ، غير أن ذلك كان كافيّاً في عهده لإثارة ضجة في بريطانيا . ومن جهة أخرى كان لاتفاق سنة ١٩٠٧ أثر بعيد على فارس التي لم تستمر في هذا الأمر ، وأخذت الحركة الوطنية فيها تبث الشعور المعادي لسلطان من بريطانيا وروسيا ، غير أن بريطانيا إذا كانت قد فشلت في كسب نفوذ سياسي

(١) المصدر السابق vol. 10. Part 1

كل من فرنسا وروسيا وألمانيا قنصليات في بوشهر وبعض المدن الجنوبية في فارس .

ويجدد بنا في هذه المناسبة أن نستطرد قليلاً لتبيين كيف عامل النوردي كيرزن الرؤساء العرب أثناء تلك الجولة ، فقد جمعهم في الشارقة وخطب فيهم قائلاً :

« إن الروابط التي تربط بيننا قد جمعت من بريطانيا الدولة الأميرة فيكم ، والحانقة على الصلاح بين القبائل وما بقيت لكم رابطة بأحد من الدول الأخرى ، وكل واحدة من الحكومات المعروفة باسم الحكومات ذات المائدة غدير البريطانية ، ولا تقبل من الدول الأخرى وكلاء ، وأن لا تترك من يدها شيئاً من بلادها - هذه الشرائط واجبة على كل واحد منكم ، وهكذا هي واجبة من الجانب الثاني على الحكومة البريطانية أيضاً ، فما دامت الشرائط واجب عليها بالصدق لا يمكن لأحد أن ينير حقوقكم وحرقتكم » .

وقد تمهد كيرزن فعلاً بدم التدخل في شئون الشيخات الخاصة ، ولكن هذا التمهد لا ينطوي على احترام لهم بل على رغبة في التخفيف من الأعباء ، إذ إن حاكم الهند العام حينما عبر عن انطباعه عن تلك الجولة شبه مجلس هؤلاء الرؤساء بمجموعة من الغربان تصيح ولا تعرف شيئاً عن آداب الحديث ^(١) وفي الكويت استقبل الشيخ مبارك النوردي كيرزن استقبالا حاراً ، وقد وجده حاكماً الهند العام أكثر تنوراً من رؤساء الساحل ، ولذا منحه لقباً بريطانياً عالياً . وقد اتفق معاهدة حاكم الكويت مع بريطانيا في مصادرة خط حديد بناد ، أو على الأقل مده إلى الكويت وشبه موقف مبارك في ذلك موقف شريف مكة من سكة حديد الحجاز ، فإن هؤلاء الرؤساء العرب اللذين بالاستقلال الثاني كانوا يرون في طرق المواصلات الحديثة مقدمة للقضاء على استقلالهم . وقد أخذت الحكومة الألمانية في الاعتبار مقاومة حاكم الكويت ، ولذا شرعت في إعداد

Fraser, India under Lord Curson, p. 72-115. (١)

الاستثمارات الألمانية لتنفيذ المشروع . فعندما انقردت به ألمانيا في نهايتها أولاً : يبدو أن بريطانيا انشغلت عن ذلك الموضوع بحرب البربر ١٨٩٩-١٩٠٢ وثانياً اعترضت بعض الجهات التي لها مصالح مباشرة في الشرق الأوسط على المشروع بصفة عامة ، وعلى اشتراك الألمان فيه بصفة خاصة . ومن تلك الجهات ترك لغش صاحبة امتياز الملاحة في النهدين . ومن الواضح أنها ستفقد مواردها لتنفيذ المشروع . أما حكومة الهند فقد اعترضت لأسباب استراتيجية إذ أنها سارن تعتبر الخليج العربي منذ مدة طويلة خطأ أمامياً للدفاع عن الهند ، وعلى ذلك سارن سيطرة الألمان على خط يصل إلى الخليج يعتبر مهدداً لأمن السمتومة الكبرى ، سيما وأن ألمانيا أخذت في نفس الوقت تدعم قواتها البحرية وقافس بريطانيا في ميدان الاستعمار . ودعا بعض السياسيين الألمان إلى ما عرف « بالرخف نحو الشرق » . صدر عقد الامتياز في مارس سنة ١٩٠٣ لصالح البنك الألمان وبنع المقد شركة خط حديد بغداد امتيازات أخرى عديدة في الولاية كما يتكلم العرب في مسافة معينة حول الخط وبناء عدة فروع أخرى في اتجاه فارس والشام ، ولشركة أن تنشئ المستودعات اللازمة لتأمين سير الخط الحديدى وتشرف على حراستها بالقشاور مع وزارة الحربية الألمانية . وتقرر أن ينتهى الخط عند ميناء على الخليج وإن لم يحدد عقد الامتياز مكان هذا الميناء ^(١) .

ولاشك أن صدور هذا الامتياز في أعقاب حصول روسيا على امتيازات اقتصادية هائلة بين عامي ١٩٠٠ ، ١٩٠٢ في فارس هو الذى جعل بريطانيا تشعر بتهديد مركزها في الخليج تهديداً مباشراً ، وتشغل رد الفعل في حادتين : الأولى تصریح لا نزاعون في مجلس العموم والثاني قيام اللورد كيرزن بجولة في الخليج وهو أول حاكم عام يذهب بعيداً في جولاته إلى تلك المنطقة . وقد تبين من خسار تلك الزيارة أن النفوذ البريطانى يتركز على الشاطئ العربى ، أما الشاطئ الفارسى فكان ما يزال مجالاً لنشاط دول أخرى غير بريطانيا ، إذ أقامت

(١) انظر نفس الامتياز في 1. p. 252 Hurewitz vol.

الابتداء الألمان بمد الخط الحديدي إلى الخليج ، وقد عبر عن ذلك حتى باشا في نهاية سنة ١٩١٠ بقوله :

إن الدولة الألمانية لا تتعارض المطالب البريطانية بخصوص القسم الجنوبي من خط حديد بغداد ، ولكنها تتألم لتشجيع الكويت على الانفصال ، وترى في ذلك مقدمة لاستيلاء بريطانيا على بلادها ، بل وبسط نفوذها في جنوب العراق . هذا بالإضافة إلى أن الكويت صارت مركزاً تهريب السلاح وإثارة الاضطرابات . وقد أجابت الخارجية البريطانية بأن التخلي عن الكويت يؤدي إلى فقدان هيبتها في منطقة الخليج بأكملها ، ومع ذلك يمكن التفاوض بهذا الشأن مع رطله بموضوع خط حديد بغداد ^(١) . هل كان ذلك الجواب يعني أن بريطانيا مستعدة لإعادة شيء من السلطة الألمانية في الكويت مقابل حصولها على القسم الجنوبي من خط حديد بغداد ؟ إن هذا هو ما فهم من رد الخارجية البريطانية ، غير أن الدولة الألمانية لم تحصل بتفصي اتفاق سنة ١٩١٣ على أكثر من السيادة الرمزية ، أما بريطانيا فقد استطاعت أن تحقق كثيراً من أهدافها بالنسبة لخط حديد بغداد ، وقد اتفق على ذلك مبدئياً في سنة ١٩١٣ مع الدولة العثمانية ثم جرت محادثات موازية بين الرعايا البريطانيين والإنجليز والألمان وانتهت في يونيو سنة ١٩١٤ إلى عقد اتفاق على أساس الحل الوسط ^(٢) .

وبتفصي الاتفاق حصل الإنجليز على امتياز من الخط الواقع جنوب البصرة والإضافة إلى ذلك يكون لهم عنوان في مجلس إدارة خط حديد بغداد . وتمهد للأمن بدم إعطاء أية أفضلية سواء بالنسبة للرسم أو الأسبقية في استخدام الخط ، وعدم السماح حتى لطرف ثالث بإقامة ميناء على الخليج .

أما بريطانيا فقد تعهدت بفتح شط العرب للدلالة الدولية وإجراء تحسينات

(١) B. D. W. vol. 10 Part 2, p. 31 . تصريح حكلي باشا بتاريخ ١٩١٠/١٢/٢٩

(٢) نفس المصدر السابق من ١٩٩٩ - ٣١٢

منطقة المستنقعات الواقعة غرب شط العرب لكي يمد بها الخط وينتهي عند نقطة أخرى مثل خور عبدالله ، ماراً بمدينة الزبير ، ولو أن هذه الأماكن لا تناهي في صلاحيتها للدلالة خليج الكويت المعين مما يقصر بمصالح المشروع .

لم تنقطع المعارضة البريطانية بعد انصراف الدولة العثمانية عن ضم الكويت وإجبارها على قبول مد الخط الحديدي في بلادها ، ذلك لأنها كانت تعتبر المشروع في ذاته جزءاً من خطة ألمانية واسعة للزحف نحو الشرق ، وأخذت تبع جميع أوجه النشاط الألماني الأخرى مهما كانت بسيطة وتبالغ كالعادة في تصوير أهدافها . مثال ذلك القول بأن إنشاء خط ملاحي منتظم من هجرج إلى الخليج العربي ينطوي على أهداف سياسية لأنه يعود على أصحاب السفن بحجاز كبيرة . كذلك سجلت السلطات البريطانية مع كثير من القلق تكوين شركة وينج هوس في هيجورج سنة ١٨٩٦ لاستغلال الأصداف الحجرية في المنطقة . وقد أنشأت في سنة ١٨٩٨ فروعا أخرى في البصرة وبنفد عباس ، وجرت شائعات بأن الشركة تسعى لإقامة مستودعات في إحدى جزر الخليج .

دار هذا الصراع دون أن تضع الشركة الألمانية مشروعها موضع التنفيذ ، فقد سارت أعمالها ببطء شديد ، وفي سنة ١٩١٣ لم يمكن قد تجاوز الخط حلب واسكندرون ، وبعد عقد الاتفاق الروسي البريطاني سنة ١٩٠٧ تكشلت الوثائق لمعارضة المشروع الألماني . ورات الحكومة الألمانية أن تساوم وروسيا على اقتراف ووصلت معها إلى اتفاق سنة ١٩١١ تنازلت بتقصاه عن الفرع المتجه شرقاً فاقن إلى فارس . أما بالنسبة لبريطانيا فقد تمت تسوية الخلاف معها نتيجة الاتفاق البريطاني الألماني لسنة ١٩١٣ .

وقد رأينا كيف تخافل الاتحاديون أمام الإنجليز في الخليج ، وروا فكر بعضهم في أن مصالحة الدولة أن تقيم نوعاً من التوازن بين المصالح الأوروبية في الإمبراطورية العثمانية ، ولذلك أخذ الاتحاديون في الاعتبار المطالب البريطانية في

الفصل الثاني عشر

الحرب العالمية الأولى ونتائجها

١ - الرؤساء العرب في شمال الخليج

لم تدخل الدولة العثمانية الحرب إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من قيامها في أوروبا ، وفي خلال تلك المدة لم تتفعل حكومة الهند بحث الإجراءات التي يجب اتخاذها في منطقة الخليج العربي في حالة خوض العثمانيين الحرب بجانب دول الوسط ضد الحلفاء . وكان رأي بيرسي كوكس^(١) القيم العام في الخليج هو ألا ترسل بريطانيا قوات عسكرية إلى المنطقة إلا بعد وقوع الحرب فعلا ، وهدفه من ذلك هو ألا تظهر بريطانيا أمام السكان بمظهر المتمدن . ولم تأخذ حكومة لندن بهذا الرأي ومنذ شهر أكتوبر سنة ١٩١٤ أي قبل إعلان العثمانيين الحرب أرسلت بعض القوات للرابطة في البحرين ونحو تلك الجزر منذئذ إلى قاعدة حربية بريطانية .

ماهي أهداف الأعمال العسكرية البريطانية في الخليج ؟ في بداية الأمر كانت الأهداف محدودة وتكاد تقتصر على حماية آبار النفط في مسجد سليمان الواقعة في إقليم الأهواز والتي يربطها خط أنابيب بمعدان ، وهي جزيرة صغيرة تقع وسط شط العرب ، وقد أسست فيها مصفاة لتكرير النفط . وفي ذلك الحين بدأت البحرية البريطانية في استخدامه للوقود ، وأصبح من الضروريات الهامة لكسب الحرب . ولتأمين الآبار كان لابد إذن من احتلال منطقة شط العرب مع جزء من أراضي فارس .

وبعد نجاح الإنجليز في تحقيق تلك الخطة دون كبير عناء ، تمسح فواد الحلة

(١) Grave, p. 180, S.Q.

لتيسير الملاحقة فيه ، والكيف عن معارضة استثمار الأموال في الشروع . ورائن ألمانيا على إسهام بريطانيا بـ ٤٠ ٪ للإقامة للثلاث التابعة للخط الرئيسي . إن من الأمور التي تسترعى الانتباه هو أنه قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت معظم الخلافات بين بريطانيا وفرنسا من جهة ، وبين الدولة العثمانية من جهة أخرى قد سويت ، فبالإضافة إلى اتفاق سنة ١٩١٣ وتسوية موضوع خط بغداد في العام التالي ، تم اتفاق مماثل بين الرأسماليين الألمان والفرنسيين على الفروع المتدة إلى الشام ، فلماذا إذن خاض الاتحاديون الحرب بجانب دول الوسط ؟ هل بذلك على أن زعماء الدولة العثمانية عقدوا تلك الاتفاقيات وهم مكروهون على مواجها ضغط الدول الأوروبية ، وأن ذلك لم يساهم الضربات التي تلقتها الدولة العثمانية من قبل على يد الإنجليز في مصر والفرنسيين في تونس ، ولذلك وجدوا في الحرب فرصة لاسترداد هيبة الدولة العثمانية ؟

الكويت إمارة مستقلة (١٩١٤/١١/٣) وأصدرت التبليغ الآتي إلى الشيخ مبارك : يجب على الرؤساء العرب التعاون مع الحملة البريطانية لتحرير البصرة من النهابين . ومهمة الشيخ مبارك هي القيام بمهاجمة الراكز النهابية في أم القصر وصفوان وجزيرة ببيان وتقسيد بريطانيا بحماية الكويت ، بحسدودها الجديدة بعد ضم هذه الواقع . منع جميع الإمدادات عن القوات التركية وعرقلة مواصلاتها ، والتعهد بحماية طرق المواصلات البريطانية . وفي مقابل ذلك توجه السلطات البريطانية الشكر إلى حاكم الكويت ، وتعهده بعدم رد البصرة إلى النهابين وبمهاجمة أملاكه في شط العرب له ولورثته ، مع إعانتها من جميع الضرائب والاعتراف باستقلال الكويت تحت الحماية البريطانية^(١) .

وثمة نقطتان هامتان تستلفتان النظر في هذا التبليغ ، الأولى : هي الدعوة إلى تحرير البصرة ، فهل كانت بريطانيا تريد أن تجتذب هؤلاء الرؤساء العرب إلى مفهوم جديد للقومية على أساس فكرة الروبة ومعارضتها بفكرة القسامن الإسلامي تحت راية النهابين ؟ .

هناك شك كبير حول هذا الاحتمال ، إذ أن حكومة الهند التي أدارت حملة العراق كانت ضد بعث الحركات القومية في الشرق بسفغة عامة . وقد اختلفت بهذا الصدد مع حكومة لندن حينما اتفقت مع الشريف حسين على أساس ترعهم حركة قومية عربية مناهضة للنهابين .

النقطة الثانية : هو وصف الكويت بأنها دولة مستقلة تحت الحماية البريطانية . ويضر القانونيون هذا التناقض بالتبليغ بين مصطلحين Protectorate أي محمية ، وهذه هي التي تنقذ استقلالها ، أما الأقطار الموضوع تحت الحماية Under protection فلا تنقذ بالضرورة استقلالها ، وهذه هي حالة الكويت .

(١) Husseini vol. 2, p. 4
إبداعات الخليج العربي المعلق ٦

بالتوغل شمالاً وراء البصرة ، وكانوا يأملون في الاتصال بجناحهم الروس عبر أراضي الدولة العثمانية . ومن جهة أخرى أصبح العراقيون مركزاً لنشاط البعثات الألمانية في الشرق الأوسط ، ولذلك اعتبرت القيادة البريطانية احتلاله أمراً هاماً لمنع تسار الأعداء نحو الهند ، ومن المعروف أن هزيمة البريطانيين في كوت العمارات أمام النهابيين قد عطلت تحقيق هذه الأهداف حتى سنة ١٩١٧ ، لذلك استمرت منظمة الخليج مدة طويلة محالاً مفتوحاً للصراع الدولي وخاصة في فارس .

أما الرؤساء العرب في شمال الخليج فكان معظمهم مهيئاً للصدافة البريطانية ولند كرم من هؤلاء ثلاثة هم : خزعل خان حاكم الحمرة ، والشيخ مبارك حاكم الكويت ، وعبد العزيز بن سعود سلطان نجد والأحساء . وتحتل الإماراتان الأوليان مواقع هامة بالنسبة للخطط الحربية البريطانية ، فأنايب النفط تمر بأراضي عروستان كما أن الكويت تقع خلف خطوط الحملة الداهية لاحتلال البصرة .

ولم يجد الإنجليز عناء في كسب ود كل حاكم الكويت وعروستان وعدوا الأول بالاستقلال التام عن الدولة العثمانية والثاني بالاستقلال عن فارس ولكن القضية كانت تتعلق بموقف الشعوب وسيل الغالبية إلى الدولة العثمانية ، وقد نبه انيسون الموكل بالشئون الخارجية في حكومة الهند وصاحب مجموعة الماهدات الشهيرة ، به إلى أن معظم سكان الخليج من العرب متعلقون بالدولة العثمانية بحكم الماطلة الدينية ، وينطبق ذلك على أهالي عروستان^(١) مما يؤكد لنا أن الاتجاه السائد في ذلك الوقت هو اعتبار سكان الإمارة جزءاً من الشعب العربي في الخليج . وقد أكدت الأحداث توقعات انيسون إذ أن معظم المشار في جنوب العراق لم تقبل التعاون مع النزاة ، مع أن بريطانيا وضعت خطة لسكي يتولى زعماء المشار إدارة دولة جديدة في العراق تؤسس تحت إشرافها .

ويعجود إعلان النهابين للحرب قامت السلطات البريطانية بإعلان

(١) معطى عبد القادر النجار : التاريخ السياسي لعروستان

الدولة الشامية وهي ترفض زعامتها الروحية وقضا باتاً ، وفشلا عن ذلك فإن ابن سعود مشبك في مارك مستعمرة مع آل الرشيد حلفاء العثمانيين في نجد ، وقدمى ابن سعود بدوره إلى مؤتمر الكويت غير أنه اعتذر بحجة انشغاله بالحرب في نجد وإن كان السبب الحقيقي يرجع إلى استيائه من عقد المؤتمر عند الشيخ مبارك ، إذ تولد بين الرجلين شيء من التحاسد والتنافس .

هل كانت هذه اللابسات تبرر لابن سعود أن يضع بلاده مختاراً تحت الحماية البريطانية ؟ لسنا هنا في مجال الحكم على سلوك ابن سعود وإنما يكفي أن نشير إلى أن مفهوم السيادة والاستقلال كما نعرفه الآن لم يكن قد ركه التالبيه النظمي من الناس في نجد والأحساء . ومن الغريب أن يشير إعلان التلبية للعثمانيين منحة عند الوهابيين في عهد عبد الله بن فيصل في القرن التاسع عشر ، بينما لا نكتاد نسع عن اعتراض واحد على معاهدة دارين التي وضعت الدولة السودية في معاف إمارات الخليج الواقعة تحت الحماية البريطانية .

وكان ابن سعود قد طلب في أوائل سنة ١٩١٥ إرسال مندوب بريطاني ليقم له في الرياض ، واختير الكاتب شكسبير للقيام بهذه المهمة ، وقد تلقى المندوب البريطاني حقه أثناء إحدى المارك مع آل الرشيد ، وفي نهاية العام ذهب ابن سعود إلى دارين قرب القطيف حيث قابل بيرسي كوكس وعقد معه معاهدة مانه في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٥ .

وبمقتضى المعاهدة تعترف بريطانيا بسلطة ابن سعود في نجد والأحساء والجيل والقطيف وما بينهما من موان وسواحل ، على أن تبين حدودها فيما بعد . وقر بتوارث الأسرة السودية لهذه الأملاك . وتشمل المعاهدة معظم اللبادى التي رأبناها في المعاهدات السابقة الأخرى مع إمارات الخليج مثل عدم التنازل وعدم التاجير أو الرهن لجزء من أراضي الإمارة إلا بإذن الحكومة البريطانية وكذلك عدم الاتصال بالحكومات الأجنبية ، وإذا اتصل به مندوبون عن الحكومات الأجنبية فعلى ابن سعود أن يخبر السلطات البريطانية بذلك . على أننا نلاحظ وجود (١٥٢) — البيارات

تمكن الشيخ مبارك من التغلب على ميل غالبية السكان الى الدولة الشامية ، بخلاف حاكم الحمرة الذي استسلم للمعارضة وامتنع عن حضور مؤتمر الكويت الذى دعت إليه بريطانيا أسدقاً لها من الحكم العرب في نهاية سنة ١٩١٤ .

ولهذا السبب نفسه فسح بيرسي كوكس الذى صار لاحقاً سياسياً بحملة العراق أن تعلن بريطانيا بأنها تنوى البقاء في البصرة . وذلك لتفت في عهد زعماء العرب في تلك المنطقة ، بالرغم من أن حكومة لندن كانت تتحفظ إزاء تلك التصريحات التي تنبئ الشكوك بين دول الحلفاء ذات الطامع في أشلاء الدولة العثمانية . وكان على الشيخ مبارك أيضاً أن يبرد موقفه أمام الأقطار الإسلامية حتى اضطر إلى إغراء بعض الصحفيين بالمال لنشر المقالات التي تدافع عنه في الصحف المصرية . وعلى كل فقد ذهب حاكم الكويت إلى حد تأليف قوة صغيرة ساهمت بالقدر الذى يتناسب معها في حملة العراق ، ومع ذلك لم يمر التماون بين الكويت وبريطانيا دون إثارة مشكلات عويصة ، فقد اشتد التدخل البريطانى بحجة الحرب في شؤون الكويت كفرض الرقابة على البناء لمنع الاتجار مع الأعداء . وبعد وفاة الشيخ مبارك سنة ١٩١٥ خلفه الشيخ جابر الصباح الذى أبدى عطفاً على العثمانيين فقابل الإنجليز ذلك بتشديد الرقابة حتى وضمو الكويت في حالة حصار تقريباً ، مما أثار سخط الأهالى الذين يشتغل معظمهم بالتجارة ، واضطرت بريطانيا إلى اتباع أسلوب اللابسة فوعدت التجار بالتعويض عما لحقهم من خسائر من جراء الحصار . ومن الجدير بالذكر أن هذا التحول في موقف حكومات الكويت أتى بعد إحراز الإنجليز انتصارات عسكرية هامة في العراق ، بينما أن الشيخ مبارك نفذ سياسة التماون التام مع بريطانيا أثناء تمورها في الحملة وتمرتها لخزينة كوت المارة .

لم يصادف ابن سعود نفس تلك المشكلات حينما مال إلى التماون مع البريطانيين ، فإن ارتباط دولته بالحركة الوهابية جعلها منذ القدم خضفاً تقليدياً

تلك الدرجة من الوعي الوطنى وظلوا مستمدين للتعاون مع أية دولة تودهم بالمال والصلاح، وتحول دون خضوعهم للحكومة المركزية. ولهذا السبب أخذت صلات الإنجليز تتوقف بالتبائل النازلة في جنوب فارس قرب شواطئ الخليج ولا سيما البختيارية.

أما حكومة طهران نفسها فقد التزمت إزاء الصراع الدولى بموقف الحياد إلا أن هذا الحياد لم يجنب فارس عدوان الدول المتصارعة من العسكريين. وقد أثرنا إلى أن الألمان اتخذوا من قنصليتهم في بغداد محورا لنشاط دبلوماسى واسع في الشرق الأوسط، بل وفي منطقة المحيط الهندى كذلك. فأعدت كثير من البعثات السرية للاتصال بالحكام وأهم هذه البعثات هي تلك التى أرسلت إلى فارس تحت قيادة واسموس وكان عليها أن تنصل بأنصار الألمان وأن تنظم حروباً غير رسمية ضد الإنجليز في مناطق النفط وعلى سواحل الخليج، ولذا انتهيات الحروب لمضى البعثة أن تخوض حبيب الله أمير أفغانستان على مهاجمة الهند^(١).

في ذلك الوقت كان الروس يمارسون منظمهم على فارس من الشمال، والبريطانيون يحتلون مناطق آبلو النفط، ومع ذلك فقد تمكن راسموس بتأييد أنصاره المدنيين من التمس من الاستيلاء على المنشآت البريطانية في شيراز ثم توجيه بعد ذلك لحصار مقر الإقامة العامة في بوشهر، وانضوت بريطانيا لإزاء ذلك إلى نقل جزء من قواتها العامة في العراق، فقبل أن ذلك كان من أسباب هزيمتها في كوت الهرة. ولأنك أن هذه المذبذبة قد أثرت على مركزها في فارس أيضاً فقد زحف الشبانيون شرقاً إلى خاقين وهددوا من جديد آبلو مسجد سليمان، وقابل الإنجليز ذلك بإرسال حملة أخرى عبر سهل قرون لحاية الآبلو، وهكذا تزايدت أعباء بريطانيا الحربية في سنة ١٩١٦، ولم تكن ظروفها تسمح بفتح جبهة جديدة في فارس فضلاً عن وجود دعوة في بريطانيا لسحب حملة العراق

Merlow, chap. 4.

بشدين جديدين في تلك الاتفاقية. الأول: هو تمهد الحكومة البريطانية بمساعدة ابن سعود بالطريقة التي تراها هي أكثر فائدة في حالة تعرض أراضيها لعدوان خارجى بدون استتارة. والثاني: هو تمهد ابن سعود مثل أسلافه من قبل ألا يعتدى أو يتدخل في البحرين أو قطر أو مشيخات ساحل عمان الواقعة تحت الحماية البريطانية أو التي ترتبط معها بمعااهدات خاصة^(١).

الظاهر أن هدف ابن سعود من عقد هذه الاتفاقية هو الانتفاع من ظروف الحرب وذلك بتلقى إعانات بريطانية تساعد في حربه الصيرية مع آل الرشيد، وفلا خصصت لابن سعود منذ عقد الاتفاقية وحتى سنة ١٩٢٤ إعانة سنوية قدرت بمخمسة آلاف جنيه، ومن الناحية الرسمية لم يخرج ابن سعود عن موقف الحياد في الحرب بخلاف الشريف حسين الذى صاو حليفاً رسمياً للإنجليز. وقد فصل بعض الساسة البريطانيين هذا الأسلوب الذى اتبع مع ابن سعود لأنه يقلل من النفقات. أما التحالف الرسمى فقد كلف بريطانيا في وأهم نفقات بلغت دون أن يحقق الأهداف التى تتلهم وهذه النفقات.

٢ - الحرب في فارس

منذ معاهدة تقسيم فارس سنة ١٩٠٧ اتفق الإنجليز مع الروس على معارضة الحركة الدستورية في فارس، كما نسقوا خططهم لمنع أى طرف ثالث من ممارسة نشاط هناك. وعلى هذا النحو استخدموا الضغط لإجبار الحكومة المارسية على طرد شوستر الخبير اللالى الأمريكى الذى أراد بإدخال بعض الإصلاحات. ومن الطبيعى في مثل هذه الظروف أن يميل الوطنيون الثقلون إلى التعاطف من الألمان والشبانين خلال الحرب العالمية الأولى. أما زعماء القبائل لم يسلوا إلى

Hurewitz, Vol. p. 17.

ذاتها . ومن ثم لجأت حكومة الهند إلى أسلوب شائع لديها وهو تكوّن جيوش من الوطنيين يقودها ضباط بريطانيون . وفي جنوب فارس تشكلت لواء من هذا النوع تضم عددا من الهنود القبائل الفارسية أو العربية التي لم تشارك في الوطنيين الثقلين في المدن ، وعهد بقيادة هذه القوة إلى يرمى سايكس الذي اشتهر أيضاً بكتابه عن تاريخ فارس ، وبفضل هذه القوة حافظت بريطانيا خلال العامين الأخيرين من الحرب ١٩١٦-١٩١٨ على سيطرتها في الخليج .

٣- بعث الإمامة في عمان

لم يكن أمام البريطانيين مشكلات تعرق نفوذهم في المنطقة الواقعة جنوب قطر لولا أن مجددت حركة الإمامة الإيرانية في عمان قبيل قيام الحرب العالمية . وقد سبق أن تبينا كيف أن بريطانيا استندت على أسرة البوسيد للحفاظ على نفوذها في عمان ، ولذلك كثيراً ما أيدت بالقوة سلاطين مسقط ضد الثورات الداخلية ، فهل تمد الإمامة نوعاً من هذه الثورات ؟ هذا ما أراد حكّام مسقط تأكيده .

والحق إن الإمامة لم تنحرف تماماً بعد سقوط عزان بن قيس سنة ١٨٧٠ فقد استمر أخوه إبراهيم يحكم في الرستاق حتى خلفه سمود بن عزان في سنة ١٨٩٨ ولم تنجح الإمامة في عهد هذين الأخيرين في تشكيل القبائل حولها أو حتى التمتع باحترام زعماء الأباضية ، ولذلك حينما قرر هؤلاء الزعماء إحياء الإمامة وقع اختيارهم على رجل من غير أسرة البوسيد ، هو ^{سالم بن أحمد} راشد بن سالم الخروصي في سنة ١٩١٣ وكان يتزعم الحركة من الناحية الدينية الشيخ نور الدين السالى صاحب تاريخ عمان الذي أشرنا إليه مراراً وذهب أنصار الإمامة إلى إيراد اختيار الخروصي على أنه مظهر من مظاهر الديمقراطية ، فإن عدم التقيد بالأسرة الحاكمة وعدم التزام مبدأ الوراثة في تعاقب الأئمة منذ سنة ١٩١٣ هو في رأيهم دليل على النزعة الديمقراطية . وهذه مسألة نسبية قد لا تبقى صحيحة إذا ما قيس نظام الإمامة بفهم الديمقراطية المعاصر .

ماهي العوامل التي جعلت الإمامة تنجح في تثبيت أقدامها في هذه المرة خلافا للمحاولات السابقة منذ هزيمة عزان ؟ يرجع ذلك أولاً إلى اتفاق عيسى بن صالح الحارثي زعيم الطاهية مع حمير بن سليمان زعيم القبائل ^{الطاهية} البناوية على ضرورة إحياء الإمامة . وهذا الاتحاد بين الكتلتين القبليتين لم يتحقق منذ القرن الثامن عشر . ثانياً : اشتد الاستياء من حكّام مسقط لاستقلالهم للانجليز في إجراءات مكافحة تجارة الرقيق وتجارة الأسلحة .

باهر فيصل بن تركي — كما هو مألوف من حكّام مسقط — إلى طلب المؤنة البريطانية ، ويبدو أن الأوضاع الدولية في ذلك الحين لم تسمح بإرسال مساعدات كفية ، ولجأ توكس الوكيل السياسي في مسقط إلى أسلوب التهديد فبعث برسالة إلى الإمام محذراً إياه بأن الحكومة البريطانية لن تسمح لأحد بمهاجمة مسقط أو مطرح ، وورد الإمام في رده بخروج فيصل بن تركي عن التعامل الدينية مما أدى إلى عزله أكثر من مرة ، كما ذكر بأن أهل عمان اعتادوا أن يبدروا شئونهم بأنفسهم . وأما وجه الحديث إلى المندوب البريطاني « . . . وأنتم معشر هذه الدولة يجب عليكم أن تكفوا عن أسر المسلمين ، ويلزمكم ألا تعتمدوا علينا ، ومن ثمدي علينا فأنه يميننا عليه . . . » (١) .

وفي سنة ١٩١٤ استولى أنصار الإمام على سمايل مما مكّنهم من الوصول إلى الساحل ، وتخرج مركز قيصود بن فيصل الذي ولي الحكم بعد ظهور حركة الإمامة بقليل ، ورغم ظروف الحرب فقد أرسلت بريطانيا قوات معظمها من الهند لمساعدة السلطان ، ولو أن دورها اقتصر على الدفاع عن المنطقة الساحلية . ولم يقل ذلك من اهتمام السلطات البريطانية في الهند بأمر البوسيد بدليل أن هارديج الحاكم العام قام بزيارة لمسقط في سنة ١٩١٥ وقد مال الانجليز في معظم الأحيان إلى إيجاد تسوية بين السلطنة والإمامة على أساس الحل الوسط ، ولم تقطع تقريباً الرسائل بين عمليتهم في مسقط وبين أنصار الإمامة . ويبدو من هذه الرسائل

(١) عرض السعودية ج ١ ص ٣٠٣ صورة من محفوظات الزبائن

أن المانين لم يعترضوا فقط على إجراءات مكافحة الرق وتجارة السلاح، بل طالبوا كذلك بحرية الملاحة العربية دون خضوعها لإجراءات التفتيش الخلقية، وبعد نهاية الحرب نشط رونالد ونجت الوكيل السياسي الجديد في مسقط في محاولات اجتذاب الإمامة إلى الصلح، وذلك عملياً مع مبادئ السياسة البريطانية السامية التي سادت حينذاك، والتي تهدف إلى تخفيض التفتتات والأعباء العسكرية في الشرق الأوسط. وما يسترعى الانتباه أن ونجت أخذ يهدد أنصار الإمامة في إحدى تلك الرسائل بعظم قوة بريطانيا في الشرق الأوسط وكيف أنها تمتلك نصف مليون جندي في العراق لقمع الثورة التي اشتعلت هناك^(١) وقد انتهت تلك المحاولات فعلاً إلى إيجاد تسوية تعرف باتفاق السبب ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ وقد كملت الهدوء في عمان لمدة طويلة.

وتعتبر اتفاقية السبب تساؤلات عديدة، فهل كانت بريطانيا طرفاً فيها؟ ومن ثم الأطراف الحقيقيون الذين عقدوا الاتفاقية؟ وما زاد المسألة تعقيداً أن كلا من السلطان والحكومة البريطانية تعتمد عدم نشر الاتفاق حتى إن لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة التي أرسلت في السبعينات لم تستطع أن تتوصل إلى أية نسخة أصلية. وحسب التفسير البريطاني جرى الاتفاق بين تيمور بن فيصل الحاكم الشرعي، وبين القبائل التي تسكن الداخل بقصد تنظيم العلاقة فيما بينهم. ولم يكن دور ونجت في هذا الاتفاق يزيد عن كونه وسيطاً، والدليل على ذلك استخدام كلمة شعب عمان للتعبير عن الطرف الثاني، ولم يرد ذكر الحكومة، كما أن الذين وقصوا الاتفاق كانوا زعماء القبائل مثل عيسى الحارثي وسليمان بن جبر الهناوي.

(١) نشر مكتب إمامة عمان بالقاهرة عدداً من تلك الرسائل عن الفترة من ١٩١٧ إلى ١٩٣٢ وقد نقل تقرير الأمم المتحدة الخامس بهمان بعض تلك الوثائق - انظر أيضاً كتاب عمان والساحل الجنوبي للشيخ الفارسي ص ٩٦ وما بعدها.

وأجاب أنصار الإمامة على ذلك بأن الاتفاق معقود بين حكومتى السلطان الذي يحكم الساحل، والإمام صاحب السلطة الشرعية في الداخل، وهو دليل في حد ذاته على الاعتراف بحكومة الإمامة وهو ملزم لبريطانيا التي كانت طرفاً فيه، لأن دور ونجت لم يكن الوساطة، بل كان نائباً عن حاكم مسقط الذي تحولت بريطانيا شئونه الخارجي.

أما استخدام كلمة شعب عمان فهو نتيجة لطبيعة الإمامة الديمقراطية. ومن الماز أن يكون ونجت هو الذي أقض هذه البارة حتى لا يشير الاتفاق إلى حكومة أخرى في عمان غير حكومة مسقط، وفات الحارثي أن يتنبه إلى هذا التزيي. أما كون زعماء القبائل هم الذين وقعوه فذلك لأنهم كانوا يمتلكون السلطة الرئيسية في عهد عبد الله الخليل الإمام الجديد الذي اختير في سنة ١٩٢٠ قبيل توقيع الاتفاق، وإن ذكر أنصار الإمامة أنهم وقعوه بصفتهم شهوداً. ومن الطرف أن حاكم مسقط الحالي سميح بن تيمور صرح أمام لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بأن اتفاق السبب تنظيم داخلي للقبائل، وأنه بالإضافة إلى ذلك ليس ملزماً إلا لهؤلاء الذين وقعوه^(١).

ويحتوى اتفاق السبب على أربعة تعهدات التزم بها حاكم مسقط إزاء شعب عمان، ويقابل ذلك التزامات أربعة تعهد أهل عمان باحترامها، ويشار إلى تلك الالتزامات بمبارة حقوق أهل عمان وهي تشمل:

- ١ - تعيين الحد الأقصى للضريبة الجركية التي يحصلها السلطان في اللواتي وذلك بحسبها ٥ ٪ ويقال إن هذا الموضوع كان الهدف الرئيس من اتفاقية السبب، إذ كان المانين يسعون للتخلص من تعسف رجال الجرك في اللواتي التي هي منتظم الوحيد لتصدر التمر.

- ٢- رفع جميع القيود عن المانيين الذين يعمرون بمدن الساحل ، ولا يجرى السلطان أحداً من الهاربين ، وعليه تسليمهم إذا طلب إليه ذلك .
 - ٣- يتمتع أهل عمان بالأمن والحرية في جميع مدن الساحل .
 - ٤- ولا يتدخل السلطان في شؤونهم الداخلية .
- أما حقوق السلطان فهي :
- ١- مراعاة التباثل لحاكم مسقط فلا يهاجمون مدن الساحل .
 - ٢- تمتع سكان الساحل بحرية التجارة في المناطق الداخلية دون قيد .
 - ٣- على أهل عمان أن يردوا الجرمين الفارين من السلطان .
 - ٤- إذا حدث خلاف بين التجار يحكم بينهم حسب الشرع .
- نستخلص من هذا الاتفاق ملاحظتين هامتين ، الأولى : غرض القوة الرئيسية التي تحدد طبيعة العلاقة بين عمان وبين سلطان مسقط ، وهل هي علاقة تسمية أم اتفاق بين دولتين منفصلتين ، فليس هناك أكثر من القول بمرأة التباثل لحقوق السلطان .
- ثانياً : يستشف من بنود الاتفاقية أن معظمها خصص لتنظيم مسائل تجارية وهذا نتيجة لكون موضوع السلطة والسيادة بأشكالها القانونية المحددة لم تكن تشغل المانيين في ذلك العهد .

تمخضت الحرب العالمية الأولى عن تدعيم السيطرة البريطانية في الخليج العربي بصورة تفوق كثيراً ما كانت عليه في السابق ، وباستثناء إحياء الإمامة

فإن جميع الأحداث ساعدت على توطيد تلك السيطرة ، من ذلك اختفاء الدول الكبرى التي تطالمت إلى الخليج قبيل الحرب : ألمانيا لأنها هزمت ، وروسيا التي أنهى فيها الحكم القيصري وأعلن القاعون بثورة سنة ١٩١٧ تخليهم عن الأطماع الروسية أو ماوسفوه . بالأميرالية القيصرية . أما الدولة العثمانية فقد اختفت تماماً من الوجود ، وحل البريطانيون محلها في العراق . وحقق لبعض الكتاب الإنجليز أن يصفوا الخليج في ذلك الوقت بأنه بحيرة بريطانية . كما أطلق كيرزن على القيم العام سنة ١٩١٧ بأنه ملك الخليج غير النفوذ .

ونظراً للنفوذ الجديد الذي اكتسبه البريطانيون في العراق وفي فارس ؛ وجد كيرزن الذي صار وزيراً للخارجية أن الفرصة قد حانت لإيجاد سلسلة من المستعمرات المتصلة ما بين مصر والهند ، ولهذا الغرض سعى لفرض معاهدة على فارس سنة ١٩١٩ متنهراً الغراغ الذي توكله الشيوعيون في بداية عهدهم بالحكم بأسيا الوسطى . ومع أن هذا الاتفاق لم يوضع موضع التنفيذ إلا أنه من المناسب إيراد خلاصة له ، لأنه يد لنا كيف أن بريطانيا حاولت أن تضع فارس في مصاف الأنظار الوافمة تحت الانتداب مثل العراق ، فقد تمهدت فارس بأن تلجأ إلى بريطانيا لاستخدام جميع المستشارين الفنيين الذين يحتاجهم ، وهي التي تقدم الضباط لتدريب الجيش الفارسي كما تزوده بالمعدات ، وتقوم لجنة عسكرية مشتركة بتجديد حاجات فارس للدفاع ، كذلك تتولى بريطانيا بالاشتراك مع فارس إقامة الخطوط الحديدية وطرق المواصلات في جميع أنحاء البلاد ، وهي التي تقدم القروض لتنفيذ الإصلاحات يضمان الجمارك أو غيرها من موارده الدولة .

لم يقض لمشروع كيرزن أن يخرج إلى حيز الوجود ، أولاً لما ذكرناه من أن اتفاق سنة ١٩١٩ مع فارس لم يبرم إذ رفضه المجلس « مجلس النواب » كما أن الثورة التي قادها رضا خان سنة ١٩٢١ كانت معادية للنفوذ البريطاني ، ولم تثبت أن عقدت معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي ووجد الإنجليز أنفسهم في فارس من جديد صعوبات دولية .

دائرة النفوذ البريطاني ، فقد شملت الاتفاقية التي وقعت مع الشيخ عبدالله بن قاسم في سنة ١٩١٦ (١) جميع القيود التي فوضت على الإمارات في السابق ، من ذلك العهد بالناء تجارة الرقيق وما يقب ذلك من إجراءات التفتيش . أما تجارة الأسلحة فقد فوضت بريطانيا على حاكم قطر ألا يستورد منها إلا ما يحتاجه هو والعشائر التابعة له ، وقدرت هي هذه الحاجة بـ ٥٠٠ قطعة سنوياً ، ولا يجوز إعادة تصديرها ، كذلك لا يجوز لحاكم قطر أن يفرض رسوماً على الرعايا البريطانيين تزيد عما يدفعه رعاياه ولا تتجاوز بأي حال ٥ ٪ . ومن القيود الاقتصادية الأخرى منح امتيازات للشركات الأجنبية لاستغلال مصادب اللؤلؤ وغيرها من الثروات الطبيعية .

ونص الاتفاق على إقامة وكيل بريطاني بالبيع « الدوحة » ومكاتب البريد وأعمدة البرق مع ما يترتب على ذلك من إجراءات لحايتها .

وإذا تعرضت قطر للعدوان بدون إثارة فإن بريطانيا تستخدم مساعيها الجيدة لحماية الحاكم .

لقد كانت السعودية هي أول قطر في الخليج تخلص من قيد الماهدات الأمانة ، ولحق بها الكويت بعد زمن طويل ، أما قطر والشيخات السبع في ساحل عمان فقد ظلت خاضعة لهذه الماهدات حتى سنة ١٩٧١ ، في حين تلاشت إمارة عربستان منذ سنة ١٩٢٥ ، ولم يفدها التحالف البريطاني ، فتركت بريطانيا هذه الإمارة العربية تقع في يد إيران وتندمج بفعل حكم طويل في الدولة الإيرانية الحديثة .

ثانياً : لم يوافق معظم الساسة البريطانيين اللورد كيرزن على نظريته التوسعية الشاملة ، بل على العكس عمدت الحكومة البريطانية إلى التخفيف من أعبائها العسكرية ما استطاعت في الشرق الأوسط ، ولا شك أن ثورة العراق الكبرى لسنة ١٩٢٠ قد نهبت الإنجليز إلى استعجال تنفيذ مشروعاتهم التوسعية يسيراً بدون ثقلات عسكرية لمواجهة الحركات الوطنية .

ارتكز النفوذ البريطاني إذن طوال فترة ما بين الحربين على الشاطئ العربي . وفي الماضي كانت السيطرة البريطانية تنهض عند قطر ، أما الآن فإنها تمتد من شط العرب شمالاً حتى المحيط الهندي جنوباً ، لا يخرج عن ذلك إلا الحسم الأحشاء لأن اتفاق سنة ١٩١٥ مع ابن سعود كان مائلاً قائماً وكانت قطر هي آخر الإمارات العربية التي كتبت بماهدة مائنة في سنة ١٩١٦ .

ولم تنب قطر عن نظرات كيرزن الاستعمارية حينما كان حاكماً عاماً للهند ، فدعا آنذاك إلى إدخالها في نظام الماهدات الأمانة ، غير أن السفير البريطاني في استامبول لم يشأ أن يشير تعقيدات جديدة مع الدولة العثمانية (١) وفي سنة ١٩١٣ تنازل العثمانيون عن حق السيادة على قطر بشرط ألا تنير بريطانيا وضئها . ولم تلبث الحماية العثمانية أن أجليت عنها في سنة ١٩١٥ وانتهك الإنجليز اتفاق سنة ١٩١٣ . نعم كانت أمامهم حجة الحرب غير أنهم سيمودون ويتسككون به في مناسبات أخرى . وهكذا سمحوا لأنفسهم بتغيير وضع قطر وتحولها إلى محمية ، وحتى من قبل عقد الماهدة بصفة رسمية ذكرت قطر في الاتفاق مع ابن سعود كوحدة من الإمارات المرتبطة بماهدات مع بريطانيا .

ومحن نفوذ الآن كيف أخضعت الامارات العربية تدريجياً بواسطة سلسلة من الماهدات المختلفة ، وبما أن قطر قد دخلت دفعة واحدة في وقت متأخر إلى

السلطات البريطانية بعدم بيع المؤن لهذه القبائل إلا إذا كانت تحمل تراخيص موقعة منها . وبناء عليه صرفت التراخيص للقبائل للتعاونة مع الاحتلال البريطاني في جنوب العراق . غير أن ارتجاع أسعار المواد الغذائية أغرى تجار الكويت بهرب الأسمدة إلى القبائل العراقية الأخرى ، وإلى رعايا إمارة آل الرشيد التحالف مع الشبانين . فأسفل الانجليز احتجاجات إلى الشيخ جابر حاكم الكويت خلال عام ١٩١٦ وأوائل سنة ١٩١٧ ، وإزاء هذه الاحتجاجات المتواصلة أبدى الشيخ جابر ^(١) استعداده لوضع مراقبين انجليز على الحدود حتى يراقبوا عمليات سير القوافل .

لم يعش الشيخ جابر طويلاً حتى تتضح سياسته إزاء الحصار البريطاني . أما خلعه الشيخ سالم فقد اشتهر عنه تعاظه مع الشبانين رغم أن مجربات الحرب كانت أخذت تشير بوضوح إلى قرب هزيمة الدولة العثمانية في الشرق العربي . ولعل سائلاً استهدف مراعاة مصالح التجار ، وهو أحدهم ، الذين تضرروا من الحصار ، وأرادوا أن يميلوا من التعاطف الإسلامي مبرراً لسلوكهم . ولما زادت شكوك الانجليز أرسل القيم البريطاني في الخليج مبعوثاً إلى الشيخ سالم طلب إليه أن يباشر بريطانيا الرقابة على الحدود . وتردد الشيخ في الاستجابة لهذا الطلب ، واستشار التجار فشحصوه على المقاومة وحينئذ وجه الانجليز انذاراً بضرورة وضع حدود الكويت تحت رقابة مفتشين انجليز للتأكد من عدم تهريب المؤن إلى المناطق الناجية للدولة العثمانية . وبهذه المناسبة أخضعت الكويت للمرة الأولى لقوات احتلال بريطانية في سنة ١٩١٨ ، بينما كان النلوذ البريطاني يستند في السابق إلى الصلة المعتبرة الوثيقة التي تربط بين آل الصباح وبين الانجليز .

(١) انظر رسالة جابر إلى القيم (حسين خلف : تاريخ الكويت السياسي ج ٣ ص ١١٤)

الفصل الثالث عشر

الكويت من الحماية إلى الاستقلال

أثر الحرب العالمية الأولى

رأينا كيف أن التعاون الوثيق الذي ساد علاقات الشيخ مبارك الصباح بالانجليز لم يمر دون إثارة معارضة داخلية . وطالما أن الشيخ مبارك كان على رأس الإمارة فقد استطاع أن يكبت هذه المعارضة أما خلافاً فقد خرجوا عن هذا الخط سيما وأن مقتضيات الحرب دفعت بريطانيا إلى فرض رقابة اقتصادية على الكويت . ومن شأن هذه الرقابة أن تثير سخط المجتمع التجاري .

صارت الشكاوى الاقتصادية هي محور اهتمام السلطات البريطانية في علاقتها بالكويت أثناء الحرب . وحين كان الشيخ مبارك قائماً في الحكم لم تتأخلفان بين هذه السلطات وبين الكويت . غير أنه قضى نحبه في نهاية سنة ١٩١٥ وتصادف ذلك مع رسم خطط جديدة إزاء الولايات العربية في العراق والشام . فقد أخذت الجماعة تستشري ، ورأى الانجليز أن يشنوا حملة تجويع عن طريق الحصار الاقتصادي كوسيلة من وسائل الضغط على الدولة العثمانية . وأبلغ الحكم العرب التحالفون مع بريطانيا في شبه الجزيرة بضرورة التعاون لإحكام الحصار . وبطبيعة الحال أصبح الكويت هو أعم الراكر في عملية الحصار . وذلك بسبب موقعه ونشاط أهله الكبير في أعمال التجارة ونقلها من الهند إلى داخل شبه الجزيرة وماجاورها وبخاصة العراق .

فقد كانت القبائل النازلة في العراق تأتى للتزود بالمؤن من الكويت . فأمرت

التجار أهدافاً محددة كالنص على سلطة تشريعية أو غيرها. وما يدل على ضعف الحركة في ذلك الوقت أن الشيخ لم يستدع المجلس الاستشاري، وترك بندر دون أن يحس به أحد. غير أن الوضع تبدل في نهاية الثلاثينات فلم تكن الحركة الإصلاحية الطالبة بإثاء مجلس نيابي تغير عن مجتمع التجار الذي يريد أن يساهم في السلطة بحسب، بل كانت الحركة متأثرة بالتيارات تنتقل إلى الكويت عبر العراق انتشرت في الشرق العربي، وكانت هذه التيارات تنتقل إلى الكويت عبر العراق حيث تعلم بعض الشبان الكويتيين. ولعل الحركة الإصلاحية تأثرت بالتغيرات السياسية التي شهدتها العراق في سنة ١٩٣٦ حيث قام الجيش بمحاولة لتغيير الاتجاهات السياسية التقليدية وبعث الحياة في فكرة الوحدة العربية والتغيير الاجتماعي. وكانت إذاعة قصر الزهور، تغذي هذه الاتجاهات، وتروج لها في بعض الأقطار العربية خارج العراق، ومن بينها الكويت وذلك بتشجيع من الملك غازي. ويمكن القول إن الكويت في ذلك العهد كانت تمر بمرحلة مشابهة لتلك التي مرت بها بعض الدول الأوربية في القرن الثامن عشر حيناً أرادت البرجوازية التخلص من استبداد الملكية والمساهمة مع اللوك في السلطة. ومع ذلك فلا بد أن ندرك الاختلاف في أمرين: أولاً: وجود قوة أجنبية لها القول الفصل في أنواع البلاد السياسية. وثانياً: اختلاف درجة الوعي بين البرجوازية التي ثارت في أوروبا باسم العقد الاجتماعي، وبين طبقة التجار في الكويت. فلم يدرك التجار مثلاً مبدأ الفصل بين السلطين التنفيذية والتشريعية، أو حتى القضائية إذ أرادوا أن يكون المجلس التشريعي ورئيسه مسئولين عن تنفيذ الشروعات السنوية، ويشرف عليها بصورة مباشرة. كما حول المجلس نفسه إلى سلطة قضائية لما اخصاص محكمة الاستئناف.

سبق تأسيس المجلس حركة توزيع لمشورات مرية ضد الحكومة تطالب بإنشاء هيئة تشريعية، وليست استشارية كما كان الحال سنة ١٩٢١ ورأى كل من الوكيل البريطاني وولي العهد عبد الله السلام أن من الأفضل الاستجابة للناخبين بالحركة الإصلاحية حتى لا تنتحول إلى أسلوب العنف.

المجتمع التجاري وأثره في الحياة السياسية

يمكن تقسيم أهل الكويت قبل كشف النفط إلى فئتين رئيسيتين: التجار الذين يقيمون في المدينة، ويشتغلون بمهنة متميزة عند الحكم، وهم يشارون إلى أصول متباينة، ليست بالضرورة عربية. أما الفئة الثانية فهم البدو الذين ينتسبون إلى قبائل معروفة. ولم يكن ولاؤهم محدداً في جميع الأحوال.

ولهذا السبب أوقع البدو حكام شبه الجزيرة في منازعات حول الحدود وكان البدو يشكلون أغلب سكان الكويت قبل النفط لكن أثوم على الحكم كان أثر شأنًا من أثر التجار سكان المدينة. وقد كون هؤلاء ثروات لا بأس بها، سواء من أعمال النوص أو من نقل التجارة، حتى شعر مبارك الصباح بالحاجة إلى تعيين وكلاء لرعاية مصالحه ومصالح التجار الكويتيين في عجمي وغيرها من مدن الهند. وما يدل على اتساع أعمال التجار والأسرة الحاكمة بصفة خاصة أن سلطات الهند طالبت الشيخ سالما في سنة ١٩١٩ بمبالغ طائلة من المال عن الأرباح التي حققها الهند. ويبدو أن الشيخ كانوا ينظرون إلى التجار حسب أنسابهم، وكثيراً ما عنف الشيخ مبارك بعض الأثرياء ناعثاً إياهم بالأصل الوضع.

ومن جهة أخرى لم يتقبل التجار تدخل الحكومة، سواء من تلقاء نفسها أو تنفيذاً للأوامر البريطانية بصدد الحصار. وما زاد من عوامل الاستياء بين التجار والشيخ احتكار هؤلاء لبعض السلع. وقد انتهزوا فرصة تولي الشيخ أحمد الجابر سنة ١٩٢١ تقديموا إليه عريضة لتأسيس مجلس شوري يبحث في شؤون البلاد المحلية. ولم يجد الشيخ أحمد الجابر مانعاً من الاستجابة للطلب، إذ لم يوضح

وقد جرى انتخاب المجلس الشورى في صيف سنة ١٩٣٨ بواسطة البارون أميرة ، وهو عدد لا بأس به بالقياس إلى مجموع سكان الكويت آنذاك ، طار منهوم الأسرة في المجتمع العربي عامة تبع لعدد كبير من الأفراد ، وتكونوا من ٣٤ عضواً ، واختار عبد الله السالم الذي ناصر الحركة رئيساً له . فسيار الخلافات لم تلبث أن نشبت بين المجلس وبين الحكومة ، إذ طالب بالإصلاح والمعاملات والانتخابات المعقودة مع بريطانيا . فلحقج النعيم البريطاني بأن التبرج الخارجية هي من اختصاص الحكومة البريطانية ، وهي عقد (١) بين الشيخ وبين الإنجليز ، وليس لطرف آخر حق النظر فيها .

وإذا سلم المجلس بهذا البدء ، فقد كان من الصعب إقناعه بعدم الاختصاص فيما يتعلق بالمعاملات البيروقراطية ، ذلك أن مهمته الرئيسية - كما نص القانون الأساسي - هي الموافقة على المسائل المالية . وقد كان هدف المجلس هو الاستئذان من عوائد البيروقراطية للشروعات ، ولذلك تطلع إلى زيادة هذه العوائد التي كانت تطلع على تراخيص التفتيش . واقترح الوكيل السياسي في الكويت بهذه المناسبة اتباع نظام مشابه لما هو سار في البحرين ، وهو تقسيم هذه العوائد إلى ثلاث حصص بالتساوي : حصة تخصص للشيخ ، والثالث لأفراد الأسرة الحاكمة ، والثالث الأخير يتفق على الشروعات العامة . وفي نفس الوقت اعترض الوكيل على حق المجلس في مناقشة عقد الامتياز ذاته .

اتخذ المجلس رغم قصر عمره قرارات جريئة ، كإلزامه الاحتكاكات التي كان يمارسها الشيخ في بعض السلع . وعلى خلاف ما هو متوقع لم يجتمع المراء بسبب هذه الخلافات المالية ، بل إن المسألة الرئيسية التي أحدثت القطيعة بالمائة بين المجلس وبين الشيخ ، كانت تتعلق بإصرار المجلس على تنحية السكرتير الخاص للحاكم ، وهو فارسي الأصل . وللخروج من هذا المأزق اقترح الشيخ أحد الجار على الوكيل البريطاني تعيين مستشار اجنليزي له كما هو الحال في البحرين . فلم تشجع الحكومة البريطانية هذا الاجتهاد ، لأن سياستها العامة هي عدم

الاحتكام بالحركات الشعبية ، وتعيين المستشار في مثل هذه الظروف يعملها نظير نظير الأداة في يد الشيخ ، يستعملها ضد الرأي العام المحلي . كثير خصوم المجلس فالإنجليز - رغم عدم تدخلهم في الشؤون المحلية إلا أنهم شعروا بأن ترك النظام النيابي ينمو في الكويت ، قد يتحول ضد مصالحهم الاقتصادية يوماً ما . ومن جهة أخرى أبدى ابن سمود تأييده للشيخ في صراعه مع المجلس ، وذلك لعاملين : خوفاً من امتداد مثل هذه الحركات إلى بلاده . وقد وجدت بالفعل حركة مشابهة في نفس الوقت في دبي . والعمل التاني : هو وجود أصدقاء العراق القاشين بين أعضاء المجلس ، والتماطف بصفة عامة بين الحركة الإصلاحية وبين حكومة العراق .

وفي الداخل كون الشيعة عنصر معارضة للحركة ، وذلك لأن واضي قانون المجلس ميزوا بين الشيعة والسنة ، فكان حق الشيعة مقصوراً على الانتخاب دون الترشح للنيابة وبالإضافة إلى ذلك شعر الشيخ بالمرارة لأن موضوع السكرتير يعتبر تدخلاً في حياته الشخصية ، وتأعب نقض المجلس . ربما هو جدير باللاحظة أن عدداً من النواب أقام قرار النقض واعتصموا في حرس ولم يستسلموا إلا بعد تضيق الخناق عليهم وقبضهم على مستقبلهم .

ثم حل المجلس بعد تجربة دامت ستة أشهر ، في ديسمبر سنة ١٩٣٨ ووجد الشيخ بإجراء انتخابات نيابية جديدة . وبالفضل جرت هذه الانتخابات في مارس سنة ١٩٣٩ ، ولم يعد الأعضاء الذين اشتهروا بصلاتهم إلى المجلس الجديد ، لذلك فقد النظام هيئته ، ولم يمارس المجلس سلطة تشريعية ، بل تحول إلى مجلس مهتم بإبداء النصيح . ويقال إن من أسباب ضعف التجربة ما استنزفته الحياة النيابية من إجراء إحصاء للتصويت على قوائم الناخبين . فاعتبر ذلك مأساً بالتقاليد ، لأن حياة الأسرة في المجتمع العربي آنذاك معقدة . (١٦٠ - الغرب)

بنو الشيخ سالم ، فإن أحداً لم يأخذ هذا الاقتراح مأخذ الجد ، لأنه يقتضي مع بلداً الذي وضعه بريطانيا أساساً لسياستها في الخليج منذ زمن طويل ، ألا وهو مبدأ المحافظة على الوضع الراهن . ويستوضح تشييد بريطانيا بهذا المبدأ حينما ترسل قواتها لصد الإخوان عن الكويت (أكتوبر سنة ١٩٢٠)
 ذلك أن ابن سعود كان قد^(١) وطن البدو في بعض القرى شمال نجد وجمعهم على أسس دينية حول هذه القرى ، ولكنه لم يستطع أن يزرع بينهم العصية القبلية . وهكذا تكونت زعامات محلية كان من أشهرها رطمة قبيلة مطير التي نجحت حول فيصل الدويش ، ونزل هذه المصوغة القبلية قريباً من حدود الكويت . وعلم الصراع بين هؤلاء البدو الأزميين ، وبين مجتمع تجار الكويت للتمتع على العالم الخارجي ، شن الدويش حملة دعائية ضد القاسد التي اقترحت في الكويت . ولأسس نشر الدعوة القبلية وتطهير الكويت من الفساد قرر أن يهاجم الكويت ، ولا ينفذ أن تكون الرغبة في الحصول على القيام الشوكة في البناء عاملاً خفياً حرك الإخوان نحو هذه النافذة .
 الحق الإخوان مزينة منكرة بأتياع الشيخ سالم في معركة العودة في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠ . وأصبح بوسعهم أن يستولوا على بنية البلاد . ودفع سالم في جيرة من أموره ، فهو يواجه طلباً من فيصل الدويش لإعلان انصوائه تحت لواء الحركة السلفية . وهذا يعني من الناحية السياسية التسمية لابن سعود . ومن جهة أخرى لم تكن علاقاته مع بريطانيا من الود بحيث يستطيع طلب لبعده منها . ولكن في هذه الظروف الصعبة تنازل عن كبرياءه وتدخل التدخل العسكري البريطاني . ولم يكن من الصعب على بريطانيا أن ترد الإخوان من حيث أتوا مستخدمة لهذا الغرض بضع طائرات ، وسفينة حربية رابطة أمام ميناء الكويت .

(١) انظر كتابنا : عهد جزيرة العرب في العصر الحديث .

(٢) عبد العزيز الرشيد تاريخ الكويت ص ٢١٧ .

وهكذا اختفى المجلس الجديد عند قيام الحرب دون أن يشعر به أحد . ومهما كانت تجربة الحياة النيابية قصيرة العمر في الكويت ، فإن لها البلاد مازالوا يعتبرونها بداية الرقي السياسي . ويسون عام ١٩٣٨ سنة الطين .

٣

الكويت وجيرانه

يتلوز التشكيل السياسي والحدود الجغرافية لكثير من البلاد العربية في الشرق بعد الحرب العالمية الأولى . وكان لبريطانيا دور حاسم في هذا التشكيل . فهي التي توسطت في عدة مؤتمرات لتخطيط الحدود بين الكويت وجيرانه : العراق والسعودية . وكلا الجانبين يخضع بشكل ما لتفوق البريطان . وترجع صعوبة نسبة الخلافات مع السعودية إلى أنها لم تكن منفردة على موضوع الحدود ، بل شملت عدداً من السائق ، كما أنها تنوء إلى عهد سابق ألهم أن استولى ابن سعود على الأحساء سنة ١٩١٣ ، وأصبح الشيخ مبارك ينظر بعين الحسد إلى ذلك اللاجئ . تقديم لديه ، الذي صار أعظم به شاكاً ، وتشمل ممتلكاته مساحة تبلغ أضاف الكويت ، حتى إن مبارك لأم الدولة الثمانية لقرائها في الدفاع عن ممتلكاتها في الأحساء .

وفي أثناء الحصار الاقتصادي البريطاني للضروب على الدولة الثمانية تبادل كل من ابن سعود والشيخ سالم التهم ، لأن رعلا الطرف الآخر المدين يتوهمون بالتهريب متبكين نظام الحصار . وفي أثناء بحث هذا الموضوع مع ابن سعود اقترح سان جون قلمي البعث البريطاني لدى سلطان بحسد ضم الكويت^(١) إلى السعودية . ومع أن بريطانيا لم تكن تتق تماماً

(١) انظر كتابه HISTORY OF ARABIA

ولم يلبث الإنجليز أن تحولوا إلى وسطاء بين الطرفين ، ولم يكن ابن سعود يقيم سياسة التصليب نحو جيرانه كما يفعل الإخوان ، وهو على كل حال ما يزال مرتبطاً بمعاهدة مع بريطانيا هي معاهدة دارين التي تجعله أشبه بأحد أمراء الخليج التابعين للحماية البريطانية . وهكذا أسفرت الوساطة البريطانية عن عقد مؤتمرين : أحدهما في الكويت ، والآخر في القطيف . وفي هذين المؤتمرين تم توزيع القبائل التابعة لكل إمارة . ولما كان التوزيع يقوم على أساس قبلي ، فقد كان من العسير رسم خط دقيق يفصل بين حدود البلدين على طول المناطق الصحراوية ، فبعض هذه المناطق تتردد عليها للمرعى قبائل تابعة لكلتا الحكومتين . ومن هنا نشأت فكرة إقامة منطقة محايدة ، وذلك في القطاع الساحلي من الحدود ، وتشترك الدولتان في السيادة عليها ، وهو وضع ليس له نظير . وسيتركب على هذا الوضع بعض المشكلات النشئة بامتيازات النفط كما سنرى .

لم تكن تسوية الخلاف على الحدود هي نهاية المشاكل . فقد ظهرت في العشرينات مشكلات اقتصادية استمرت تؤثر على العلاقات بين الطرفين حتى الحرب العالمية الثانية . / ذلك أن ابن سعود كان بحاجة إلى فرض رسوم على البضائع التي تدخل بلاده ، لسد حاجات خزينته الخاوية . وقد اعتاد تجار الكويت قبل رسم الحدود السياسية التي هي ظاهرة جديدة في شبه جزيرة العرب أن يتفلقوا بحرية من جهة إلى أخرى ، فلما حاول ابن سعود أن يقيم مراكز على الحدود للفتيش الجرمي امتنع التجار الكويتيون . وأخذوا يتفلقون في التهرب من هذه المراكز ، ومكثهم من ذلك طول الحدود وتعذر مراقبة الصحراوات الشاسعة . وفكر ابن سعود في أن يحول التجارة إلى ميناء القطيف ، ولكن يبدو أن الميناء لم يستطع أن يجتذب عملاء الكويت ، لأن الأخير ميناء حر ، وفضلاً عن ذلك له سمته

التاريخية وإمكانياته الطبيعية . ولما أخفق عبد العزيز آل سعود في الاتفاق على تنظيم مرور التجارة ، قرر ضرب حصار اقتصادي على الكويت ومنع رعاياه من التعامل معها . غير أن تجار الكويت لم يمدموا وسيلة في تهريب البضائع إلى السعودية . وتكررت شكاوى ابن سعود لدى الشيخ أحمد الجابر تارة ، ولدى الوكيل السياسي في الكويت تارة أخرى . ولم تشأ بريطانيا التدخل في هذه القضية إلا بمناسبة تبادل المراسلات بين ابن سعود وأحمد الجابر ، فقد اعتبرت هذه المراسلات المباشرة تجاوزاً للاتفاق سنة ١٨٩٩ الذي يحمل العلاقات الخارجية للكويت من اختصاص الحكومة البريطانية . ونتيجة لذلك لم يكن يوسع ابن سعود أن يضع اقتراحاته لحل الأزمة موضع التنفيذ . ومن تلك التقرحات تعيين مراقب سعودي في جمرات الكويت ، أو أن يقوم الشيخ بتحصيل الرسوم بنفسه من التجار الذين يتعاملون مع السعودية ثم يوردها لحكومة الرياض .

ومن الطبيعي أن تزول مثل هذه الخلافات عندما يتضح البترول فيد حاجة السعودية ، ويغنيها عن مثل هذه الموارد البسيطة . وقد أشرنا إلى أن ابن سعود ساند الشيخ أحمد الجابر أثناء تعرضه لأزمة الحركة النيابية سنة ١٩٣٨ ولهذه الأسباب اللبنانية ، وابعثبار بريطانيا صديقاً للطرفين ، فقد توسطت أثناء الحرب العالمية الثانية لإنهاء الحصار الاقتصادي السعودي . وفي ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٢ نجحت في إقناع الطرفين بمقدار معاهدة صداقة وتجارة ، سهلت سبل الاتصال والتعامل بين رعايا الدولتين .

وقد نصت الاتفاقية على ضرورة مرور القوافل من قنط حدود معينة وتعيين موظفين من البلدين عند هذه القنط . واشتملت الاتفاقية على ملحق خاص بتبادل^(١) الجرمين . وظلت العلاقات بين الكويت والسعودية تنمو بإطراد ،

(١) عمود بهجت ستان : الكويت زهرة الخليج العربي .

بلغاه هذه البساتين من الضرائب كما كان الحال في عهد الانتداب وكثيراً ما أثارت الحكومة العراقية الناعب لحكام الكويت . فهي تارة تطالب بإثبات حقوق الملكية وتحديد مساحة البساتين . وهي تارة أخرى تشجع حركات الشيعة للثقة التي تزعمت حركة المطالبة بالحكم النيابي ، وحثت بعضهم على الناداء بالاتحاد بين الكويت والعراق تحت الناعب الهاشمي ، على أساس أن ذلك وسيلة للتخلص من نظام الحماية البريطانية .

ومرة أخرى أزيلت ثروة النفط كثيراً من المشكلات المعلقة بين البلدين . فلم تعد البساتين ذات أهمية في نظر أصحابها كما قل نشاط الكويتيين في أعمال نقل التجارة ، وانصرفوا إلى استثمار أموالهم في باب المشروعات العمرانية التي فتحت على مصراعيها . يضاف إلى ذلك أن المياه التي كانت تجلب من شط العرب أمكن الاستغناء عنها جزئياً ، وذلك باستعمال المكشفات التي تحول المياه المالحة إلى عذبة ، رغم أن هذه الوسيلة باهظة النفقات وسفرت بعد قليل كيف أن ثروة النفط قد قضت أيضاً على فكرة الاتحاد بين البلدين .

٢ عمو الدولة الحديثة

حكم الشيوخ بطريقة النظام الأبوي ، بل اعتبروا ثروة النفط ملكاً خاصاً بهم . وشجعت بريطانيا هذا الاعتقاد ، فكان ممثلوها يرددون أن عقود الامتياز هي اتفاقات بين الشركة والشيوخ ، وليس لأحد آخر من رعايا البلاد أن يتدخل بشأنها . ولم يعرف الشيوخ الفصل بين السلطات ، فكانوا يمارسون سلطات قضائية إلاًفياً يتعلق بالأجانب ، فقد طبق نظام الامتيازات القضائية على الكويت منذ سنة ١٩٢٥ وصار التقصّل البريطاني العتد هناك يفصل في القضايا المرفوعة من الأجانب . وحينما بدأ الكويت إدارات حديثة

وكان من مصلحة شركات النفط العمل على تدعيم الاستقرار ، لذلك شجعت توثيق العلاقات بين الكويت والسعودية .

وفي سنة ١٩٤٧ عقد الطرفان اتفاقية دفاع وأمن متبادل ، وتمهد كل طرف بتقديم المساعدة للآخر للمحافظة على الأمن . ومعزى هذه الاتفاقية هي تدارك الدولتين لتنظيم حركة تنقل القبائل ، ووضع إمكانات السعودية للمحافظة على نظام الحكم في الكويت في وقت أخذت فيه مظاهر التدخل البريطاني في الخليج تراجع رويداً رويداً . وسيوضح أثر ذلك عند إعلان استقلال الكويت سنة ١٩٦١ .

وكما كان موضوع تهريب التجارة عاملاً مؤثراً في العلاقات بين الكويت والسعودية ، فقد أثر كذلك على العلاقات مع العراق ^(١) . وهذا الخلاف نتيجة طبيعية لاختلاف نظم التجارة بين جارين يأخذ أحدهما بنظام التجارة الحرة ، أو يضع حلاً أقصى للضرائب الجمركية على الواردات كما تفعل الكويت ، بينما يأخذ الطرف الآخر بنظام الحماية الجمركية . وكان حاكم الكويت يرى نفسه من مسئولية تهريب البضائع إلى العراق ملقياً التبعة على القبائل التي تحمل الجنسية العراقية . بل إن موضوع جنسية القبائل المنتقلة على الحدود كان قد سار نزاع بين السلطات العراقية وبين الكويت . وقد ساند الإنجليز معارضة الشيخ لإنشاء مراكز عراقية عراقية ، أو إرسال وكيل عراقي لبناء الكويت ليشرف على مكافحة التهريب . ولعل اهتمام حكام الكويت بتهريب أنفسهم أمام العراقيين إنما يرجع إلى شعورهم بالحاجة إلى حماية أملاكهم القريبة من البصرة ، وهي بساتين للنخيل . كان الشيوخ يصرون بإثباتها للخارج ويمتنعون من وراء ذلك أرباحاً غير قليلة . وقد احتاجوا إلى الحصول على تأكيدات جديدة من الحكومة العراقية بعد إنهاء الانتداب باستمرار العمل

(١)

Dickson : Kuwait and her neighbours.

على أثر تصدير البترول سنة ١٩٤٦ وضع أفراد من الأسرة الحاكمة على رأس كل جهاز إداري فكان يديره بالطريقة التي تملوه ، بحيث لم يوجد تشيخ في أبسط الأمور كالرتبات ولم يكن أحد يستطيع التدخل لتعديل شيء على سائر الشيوخ ، إلى أن أسست في أوائل الخمسينات دائرة للقوى^(١) والتشريع ، وحاولت بقدر ما استطاعت أن تضع نظاماً للجهاز الإداري .

ويمكن القول أن النظام الإداري الحديث قد اعتمد على تشكيلين أوليين أسسهما عبد الله سالم الصباح عند توليه السلطة سنة ١٩٥٠ فالتشكيل الأول عبارة عن مجلس أعلى من الشيوخ الذين يديرون الدوائر المختلفة : المالية ، المعارف ، الصحة ، والشرطة ، وهو بمثابة نواة لمجلس وزراء ، إلا أنه جلس عائلي يتعرض لما تتعرض له الأسرة الحاكمة من منافسات شخصية وكظهر لهذا التنافس حارل عبد الله المبارك المسئول عن الشرطة والجيش أن يستولى على السلطة فكشفت المحاولة وفرة التآمر بها إلى مصر .

والتشكيل الثاني يشتمل في ثلاثة مجالس منتخبة ، خصص أحدها للمعارف ، والثاني للشئون البلدية ، والثالث للانشاءات . ويتكوت كل مجلس من اثني عشر عضواً . وناظره أنه قصد بهذه المجالس صرف الرأي العام عن تجديد المطالبة بالنظام النيابي ، إلا أنه كان من المستحيل الاستمرار على هذا الوضع الذي ليس له نظير في أي بلد من بلدان العالم . فالمجالس النيابية المتخصصة لا تقوم بديلاً عن النظام النيابي الذي يحسد سلطة الأمة . وحتى في ظل هذا النظام لم يحدث انجم بين التشكيكين . فقد أصر الشيوخ على أن تقتصر مهمة هذه المجالس على التخطيط ، ولألا تتدخل في أعمال الإدارة اليومية . بينما أراد أعضاء المجالس أن يوسعوا من صلاحياتهم كبديل عن الهيئات النيابية المتعارف عليها . ومن جهة أخرى بدأ البعثون الكويتيون

(١) أنظر حمد يوسف الديسي : الكويت والمستقبل .

الذين تلقوا العلم في الخارج يعودون بالتدرج منذ ١٩٥٧ ، ولم يصبح في وسع الشيوخ أن يواصلوا حكمهم على الطريقة الأبوية . ومن هنا بدأ الإعداد لإنشاء دولة حديثة مستقلة ، سواء من ناحية التنظيمات الداخلية ، أو من حيث الإعداد لإنشاء اتفاقية سنة ١٨٩٩ وإعطاء الكويت مكاناً دولياً مقترفاً به .

وطبقاً للخطة التي اشتهر بها الإنجليز في معاملة محمياتهم الصغيرة في الشرق العربي ، مثل إمارة شرق الأردن ، فإنهم أطلقوا الحرية لهذه المحميات في ممارسة علاقاتها أولاً مع العالم العربي ، ثم مع بعض الهيئات الدولية الفنية بالتدرج ، وذلك كخطوة أولى نحو الاستقلال السياسي التام . وهكذا بدأت الكويت تشارك في أعمال الجامعة العربية ، وخاصة في الجانبين الثقافي والاقتصادي منذ الخمسينات . كما أنشأت قنصليات في بعض العواصم العربية ، كما سمح لبعض الدول العربية بإنشاء قنصليات لها في الكويت . وذلك تسهيلاً لإجسراء الاتصالات المباشرة في شتى المجالات باستثناء الناحية السياسية .

كذلك انضمت الكويت إلى اتفاقية البرق والبريد الدولية ، وإلى هيئة الصحة العالمية ، وهيئة التغذية والزراعة وغيرها من الهيئات الفنية التابعة للأمم المتحدة قبل إعلان الاستقلال الرسمي .

وفي ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٠ ، وبمناسبة الذكرى العاشرة لتولي عبد الله سالم الحكم ألقى الامتيازات ، وتوات حكومت الكويت ممارسة السلطات القضائية على رعاية الكومنولث .

أما إعلان الاستقلال الرسمي فقد تم في ١٩ يونيو سنة ١٩٦١ ، وهو يقسم قسامين رئيسيين : القسم الأول عبارة عن تصريح بإلغاء معاهدة سنة ١٨٩٩ ، والقسم الثاني النص على أن هذا الإلغاء لا يمنع من مساعدة أي طرف للأخر إذا طلب إليه ذلك . ولم تلبث الكويت أن استخدمت هذا النص الأخير بالنمل وطلبت مساعدة بريطانيا عسكرياً لمقاومة التهديدات التي أطلقها

من رأى مصر أن تطرح هذه القضية أمام الجامعة العربية. أما وأنها قد طرحت أمام مجلس الأمن، وج.ع.م. ممثلة فيه حينئذ، فقد كان عليها أن تتقدم بنشروع خاص بها، بالإضافة إلى الشروع الذي تقدمت به بريطانيا. ويجعل كلا الشروعين تصرّح العراق بالاجوء إلى الطرق السلمية. وتصرّح بريطانيا بحسب قوانينها حينئذ طلب إليها ذلك. ويدعو الشروع البريطاني الأطراف المعنية إلى احترام سلامة أراضي الكويت ومراعاة هدوء المنطقة. ويطلب إلى مجلس الأمن متابعة ذلك.

أما الشروع المصري فيؤكد على ^(١٦) سحب القوات البريطانية، ويدعو إلى إجماع الأطراف بالاتفاق بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية.

خطى الشروع البريطاني بتأييد أغلبية الثلثين (٧ من ١١) إلا أنه أبطل من قبل المبعوث السوفيتي، بينما حصل لنشروع المصري على ثلاثة أصوات. وبذا وقف مجلس الأمن عاجزاً عن الفصل في هذا النزاع. وهكذا تهيأ السبيل لإعادة طرح الموضوع في مجلس الجامعة العربية الذي انعقد في ١٠ يوليو التالي. وتقدم ثلث بشارع مؤداه: تعهد العراقي باتساع الطرق السلمية وسحب القوات البريطانية على أن تحمل عليها قوات عربية. وقبول الكويت عضواً في الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة.

وقد ألقى العراقي مهلة للتفكير، وأجل انعقاد مجلس الجامعة عدة أيام، نيراناً مما كان يشدد بالطراد من لهجة التهديد والشارارات الشاذية بالضم أو لا تملأ. ولما انعقد مجلس الجامعة من جديد في ٢٠ يوليو تقدمت السعودية بترحيل تحت الوثيقة عليه بالإجماع باستثناء العراقي الذي كان يناطح الجامعة العربية. ويدعو الاقتراح لكويت إلى أن تعهد بطلب سحب القوات البريطانية

(١٦) Bernard Vernier: L'Irak D'aujourd'hui, Irai.

عبد الكريم قاسم. لقد جاءت هذه التهديدات مفاجئة لأن قاسم الذي ناز السلطة في العراق سنة ١٩٥٨ لم يشر إلى فكرة ضم الكويت من قبل. بل افتتح قضية عراقية هناك والأكثر من ذلك أنه هنا الحكومة الكويتية بمناسبة إعلان الاستقلال في ١٩ يونيو سنة ١٩٦١ ولم تنص على هذه المسألة خمسة أيام حتى فأياً قاسم العالم في مؤتمر صحفي بأنه يعتبر الكويت جزءاً من الأراضي العراقية. وأخذ يردد المحجج التاريخية التي ألف استعملها لها بأقاليم أخرى معاصرة مثل عربستان، بل إنه لمسح إلى أن الشاطئ العربي للخليج كله يجب أن يدخل في تسمية العراق. ولم يتخذ أي إجراء فعلاً وإنما هذه المطالب موضع التنفيذ. لذلك يمكن القول بأن أهم تطبيقين ترتبوا هذه المطالب هما احتدام الجدل حول الأسانيد التاريخية، والقراق بشر الوثائق التي تثبت أن الكويت كان جزءاً من ولاية بغداد العثمانية، والكويت بر وفاق أخرى ليدل بها كيف أن آل الصباح تقصوا باستقلال في حكم الكويت منذ قيامهم في نهاية القرن الثامن عشر.

والنتيجة الثانية هي دعوة كل من السعودية وبريطانيا إلى مدي الساحة لكويت طبقاً للاختصاصات المقررة. وقد تمسكت بريطانيا وحدها من ليا البناء، وأتزلت حصة آلاف جندي من الظليين في الحال، بينما راح لهم يشغل إجراءات ومزيرة. فيعلن أنه سيعلن حاكماً على الكويت، كما كان بغداد معين قائم مقامه في الماضي. ثم يلقي بأشيرات الست لوعا لكويت بحجة أنهم موافقون بحقوقهم ^(١٧).

وكان العراقي هو الذي رفع شكوى إلى مجلس الأمن، على أساس أن دول القوات البريطانية إلى الكويت يشكل تهديداً لأمن العراق. وكان

(١٧) أطر جودتي المصورة من وجهة النظر الكويتية بتون و جية كذا، لكويت والعراق، أحمد فوزي: قاسم والكويت.

أخذت تهديدات قاسم تقف وزنها بالتدريج . ففي سنة ١٩٦٢ شعر الكويت بأنه لم يعد في حاجة إلى مراعاة جميع القوات العربية في أراضيها . فاجلعت القوات المصرية . أما القوات العربية الأخرى فقد بقيت حتى سقوط عهد قاسم في فبراير سنة ١٩٦٣ .

وطالما كان قاسم في السلطة فإن الاتحاد السوفيتي ساندته معنويًا في مسألة الكويت فاعترض على عضويته في الأمم المتحدة ، ولم يتمكن من الانشقاق بها إلا في مايو سنة ١٩٦٣ ولم يلبث النظام الجديد في العراق أن أنهى هذه القضية وعقد اتفاقًا مع الكويت في أكتوبر سنة ١٩٦٣ اعترف بمقتضاه باستقلال الكويت ، بل إنه وضع تسهيلات للمبادلات التجارية بين البلدين . ونعمد بتوفير كمية من الماء تقدر بـ ١٢٠ مليون جالون يوميًا من الماء العذب ، مقابل ثلاثين مليون دينار قدمتها الكويت بمناسبة توقيع الاتفاق . وبلا حظ أن الكويت لم يسع لتنفيذ البند الخاص بالمياه العذبة ، فقد ظل يفضل عدم الاعتماد على الجار العربي في الشجال في مسألة حيوية كهذه .



السياسية والاجتماعية

إذا كان عام ١٩٦٣ قد شهد تقديم مركز الكويت دوليًا عن طريق التفاهة بالأمم المتحدة ، فقد تم فيه أيضاً إقرار دستور البلاد ، بعد مرحلة انتقالية دامت نحو عشرين شهراً . وقد تم وضع الدستور بواسطة هيئة تأسيسية تتركب من عنصرى الانتخاب والتميين . ويشكل المنتخبون أغلبية أعضاء الهيئة ، وهم عشرون بالإضافة إلى الوزراء الذين افضوا إلى الهيئة بحكم مناصبهم . وكان عدد أعضاء مجلس الوزراء حينذاك أربعة عشر ، من بينهم

في أقرب وقت ، على أن تقوم بعض الدول العربية بتقديم موقف الكون عسكرياً ، ويتعهد العراق باحترام استقلال الكويت .

ومن المعروف أن أربع دول عربية قد اشتركت في تكوين قوات الدم العسكرية التي حلت بالتدريج محل القوات البريطانية ، وهذه هي : سورية ، و ج . ع . م . و السودان والأردن .

لماذا أثار قاسم هذه القضية^(١) الشائكة ، ووضع العراق في عرلة عن العالم العربي ، وذلك أثناء تورطه في مسألة الأكراد ، وبدء الحرب الأهلية في العراق ومما يزيد الأمر غرابة أن قاسماً أطلق كل هذه الصيحات دون اتخاذ أي إجراء عملي ، ولم يكن من الصعب مفاجأة العالم باحتلال الكويت بل مفاجأته بإرسال صيحات التهديد .

يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة بواحد من التعليقات الآتية : (أولاً) : رغبة قاسم في إشغال الرأي العام بإثارة الشاعر التروبي العراقية . وقد طرح القضية على أساس فكرة الضم بحجة الحقوق التاريخية وليست على أنها جزء من حركة الوحدة العربية .

(ثانياً) : كان قاسم يعتبر نفسه ممثلاً للاتجاهات اليسارية في العلم العربي . وهذا سبب موضوعي يجعله معادياً لنظام الحكم في الكويت ، ومميل هذا النظام نحو بريطانيا والغرب بصفة عامة . والأرجح أن قاسماً أخذ في الاعتبار احتمال المواجهة العسكرية مع بريطانيا في حالة احتلال الكويت . وقد ربط قاسم بين المصالح الإمبريالية ، وبين استمرار وجود الكويت ، ضارباً مثلاً بتفضيل الكويت استخدام المكثفات للحصول على المياه العذبة وما تحققة الشركات الأجنبية من بيع آلات التكثيف من أرباح ، بينما أن قتل المياه بأنابيب من شط العرب أقل تكلفة .

(١) اعلم باحث يهودى بهذه القضية . أنظر :

هذه القضية أثرت على هيئة الناخبين بالنسبة للكويت نظراً لأنه وقع تمييز بين الكويتي الأصل، وهو من كان قيم هو أو أصوله في الكويت قبل عام ١٩٢٠، وبين مكاتب الجنسية الكويتية. وفي هذه الحالة لابد من مرور عشرين سنة قبل أن يحق له ممارسة الحقوق السياسية. وقد ضيق قانون الجنسية صدر سنة ١٩٦٦ الحقوق السياسية بالنسبة لهذه الفئات الشكوتة — كما تسمى — فاشتراط أن تحسب العشرون سنة ابتداء من سنة ١٩٦٦ وبقية هذه الشروط هبط عدد الناخبين إلى أربعين ألفاً من مجموع السكان البالغ ٧٣٣ ألفاً. وسنعود فيما بعد إلى شرح الأسباب التي حدثت بحكومة الكويت إلى التعرض من سيطرة الوافدين الأجانب على حياة البلاد السياسية، سيما وأن هؤلاء يزيدون على نصف السكان.

وحسب الدستور يجوز للحاكم حل مجلس الأمة، وفي هذه الحالة لاد من بيان الأسباب، ودعوة الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد في مدة أقصاها ستون يوماً. ولا يجوز حله مرة ثانية لنفس البب.

رغم قلة عدد الناخبين فقد قسمت البلاد إلى عشر مناطق انتخابية، لكل منطقة خمسة مقاعد، وبدأ صار عدد أعضاء مجلس الأمة خمسين. وفي أول انتخابات جرت سنة ١٩٦٣ تنافس على هذه المقاعد ٢١٠ مرشحين، فعلى أي برنامج دار التنافس في مجتمع الرفاهية ؟

لم تنشأ بالكويت أحزاب سياسية. وعندما استطاع حزب البعث في سنة ١٩٥٨ أن يتسلل إلى البلاد مقسماً وراء نوايا ثقافية، بادرت الحكومة إلى إغلاق هذه النوادي، وتشقيت أعضائها في أعقاب الحفلات التي أقامتها النوادي بمناسبة الذكرى الأولى للوحدة المصرية السورية في فبراير سنة ١٩٥٩ واستمر حظر قيام الأحزاب السياسية بعد الاستقلال. لذا فإن الموضوعات التي

أحد عشر يقتضون إلى الأسرة الحاكمة. ولإعطاء عملية وضع الدستور شكلاً ديمقراطياً انسحب الأعضاء المعينون عند التصويت على الصيغة النهائية. ومن أبرز موضوعات الجدل التي أثبتت أثناء صياغة الدستور ما يتعلق بتحديد هوية الكويت، فظهرت نزعة إقليمية، أرادت استخدام عبارة: « الأمة الكويتية » غير أن الغالبية لم تجد بأساً من خلع صفة « الأمة العربية » على شعب الكويت، طالما أن ذلك لا يؤدي في الواقع إلى المساس بكيان الدولة. فعظم الدساتير العربية التي صدرت منذ نهاية الخمسينات تثير إلى انتهاء شعوبها إلى الأمة العربية. ويقال إن القوميون العرب قد فضلوا عبارة: أن شعب الكويت جزء من الأمة العربية على عبارة « الشعب الكويتي » التي تؤكد النزعة الثانية.

وقد نص الدستور^(١) على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع ويرأس الأمير السلطة التنفيذية. ويجب عليه تعيين ولي العهد في خلال سنة من توليه. وذلك بطريقة تختلف عن الأنظمة الملكية التقليدية. وبالنسبة فإن آل الصباح مثل بقية الأسر الحاكمة في الخليج، اختار لقب الأمير أو الحاكم، ولم تتطلع إلى ألقاب الملكية. وقد نظم الدستور وراثته الحكم، فاشتراط أن تنحصر في ذرية الشيخ مبارك ويختار الحاكم ولي عهده ويزكيه أمام مجلس الأمة. ويجب أن يوافق المجلس على هذه التريكة بأغلبية عدد^(٢) الأعضاء:

ويعارس مجلس الأمة السلطة التشريعية. وينتخب كل أربع سنوات بواسطة جميع الذكور البالغين الذين يحملون الجنسية الكويتية. وليس في اشتراط الجنسية ما يختلف عن القواعد الدستورية العامة. غير أن

(١) أنظر مجمل الجمل: النظام الدستوري في الكويت.
(٢) المصدر السابق، ص ١٨٦ وما بعدها.

يختلف عليها النواب أو المرشحون تتعلق بقضايا المحافظة على التقاليد ، ومدى الإسراع في التطور . وهناك اتجاهان سائدان : الاتجاه المحافظ ، الذي يميل بالتقاليد الأسرية ، ويريد أن يحصر المراكز العليا في الأمر العريقة . أما الاتجاه الآخر الذي يقبل التطور فيرى توزيع المناصب حسب الكفاءات دون التقيد بالنسب .

وتحتل مشكلات تحرير المرأة وزيتها والاختلاط في الجامعات وغير ذلك من أمثال هذه الموضوعات اهتماماً كبيراً بين المرشحين ، ولدى الرأي العام الكويتي . وعند مناقشة تأسيس الجامعة اشترط مجلس الأمة عدم الاختلاط بين الجنسين ، غير أن هذه القضية أثار خلافات واصطدامات داخل الجامعة سنة ١٩٧١ ومع ذلك فاللاحظ أن الكويت سارت بخطى أسرع من السعودية مثلاً نحو تحرير المرأة .

وإذا كان قيسام الأحزاب محظوراً ، فإن الاندفاع نحو الترشح يتم بوسائل فردية ، الهدف منها في مجتمع الرفاهية هو إضافة وجهة السلطة إلى وجهة المال . وليس من المتوقع في مثل هذا المجتمع أن تتكون تكتلات على أساس طبقى تتخذ صفة أحزاب سياسية لها برامج اجتماعية . على أنه لا يمكن إغفال بعض المواقف الهامة التي اتخذها بعض أعضاء مجلس الأمة الكويتي . وهي تتعلق بقضايا الوحدة العربية أو بتشكلات امتيازات النفط .

ومن أشهر القضايا الشائكة التي أثارها مجلس الأمة في بداية عهده مطالبة اثني عشر عضواً بإلغاء اتفاقية المساعدة المتبادلة مع بريطانيا المتوقعة عند إعلان الاستقلال ، وذلك تمهيداً للاستدراك في مباحثات الاتحاد الثلاثي التي جرت في أبريل سنة ١٩٦٣ بين مصر وسوريا والوفاق . وقد أحيات الحكومة بأنه ليس في الاتفاقية ما يمنع المشاركة في مباحثات الاتحاد ، ولم تحدد موقفها

من مبدأ الاتحاد ذاته ، ولا بد أن تكون حكومة الكويت قد تنفست الصعداء عند رؤية هذه المباحثات تفشل بأسرع مما كان متوقفاً .

وبخصوص النفط أوقف مجلس الأمة اتفاقية سنة ١٩٦٥ مطالباً بمعالجة الدول الأخرى المنتجة التي تجاوزت نظام المناصفة في الأرباح ، وتطلعت إلى المشاركة في بعض أعمال صناعة النفط ، وتسويق جزء منه لحسابها . والخلاصة هو أنه لم يعد هناك من يدعى بأن اتفاقات النفط هي عقد بين الشركات والسيوح بصفة شخصية .

ومن خلال المدة القصيرة التي عاشها مجلس الأمة حتى الآن ، يمكن القول إن أهم تكتل يشبه الحزب السياسي ، هو ذلك الذي تزعمه أحد الخطيب ، وينتسب إلى حركة القوميين العرب ، وهي حركة ذات فروع ممتدة في بعض أقطار الخليج والجنوب العربي ، وكانت تؤيد عبد الناصر خلال فترة صراعه مع حزب البعث . ولم يزد الأعضاء المؤيدون لهذه الحركة في الدورة التشريعية الأولى عن ثمانية ، إلا أنهم اجتذبوا حولهم اهتماماً محلياً وعربياً كبيراً لتشددهم في معارضة الحكومة ولا سيما في بداية عهد صباح السالم الذي تولى السلطة في نهاية ١٩٦٥ .

وكان الحاكم الجديد قد بدأ عهده بمحاولة للتوسط بين السعودية ومصر في الصراع حول اليمن ، وذلك طبقاً لتقاليد تسير عليها حكومة الكويت حتى الآن ، وهي تهديته الخلافات العربية بصرف النظر عن أسبابها وموضوعها . وعلفها من ذلك عدم التورط في تكتلات قد تمس وضمتها ككيان قائم بذاته يحتفظ بثروته لنفسه . وفي أثناء الوساطة طاف الأمير الصباح بمصر والسعودية وبعض إمارات الخليج ، وعاد مقتنعاً بأنه إذا أجبره القوميون العرب على ضرورة اختيار موقف من المعسكرين ، فمن مصلحته اختيار جانب السعودية . (١٢٢) — المغرب

تعداد ٧٧٣٣ ألفاً، منهم ٤٦ ألفاً من أصل كويتي، وبهذا يرجح عدد الوافدين قليلاً على عدد السكان الأصليين فيحصل إلى ٥٣٪ ومن أهم عناصر الوافدين الفلسطينيين الذين يقدرون بسبعين ألفاً، وقد استقر عدد كبير منهم في البلاد، وكون ثروات طائلة، واحتل مواكز هامة، ولو أنه توجد عدة وظائف أساسية متعلقة على المتحدرين من أصل كويتي، كما هو الحال بالنسبة للعقود السياسية.

وكان الاتجاه السائد باستمرار هو تخصيص منح الجنسية الكويتية.

فقد صدر في يوليو سنة ١٩٦٦ قانون يقصر منح الجنسية على العرب التبيين في الكويت قبل سنة ١٩٤٥ أو الأجانب قبل سنة ١٩٣٠، وإذا كان أحد الأيوبي غير كويتي فإن الإبن لا يكتسب الجنسية تلقائياً، بل يخبر عند بلوغ سن الرشد. وفوق هذه القيود جميعاً لا يجوز لوزارة الداخلية منح الجنسية الكويتية لأكثر من خمسين شخصاً سنوياً.

ومن الواضح أنه ليس لهذه القيود أهداف اقتصادية، بل هي قبل كل شيء سياسية، ذلك لأن اقتصاد الكويت قادر على امتصاص هذه الزيادة، وقد احتسبت نسبة الزيادة من المواليد والهجرة فبلغت في السدة من سنة ١٩٥٧-١٩٦٥ (١٢٨) في الألف. غير أن المشكلة هي في النسبة العالية من المواليد التي تجعل أكثر من نصف السكان (٥٢٪) في سن أدنى من ١٥ سنة أي أن الغالبية مستهلكة وليست منتجة. والكويت بصفة عامة مجتمع استهلاكي. وتقدر (١) تكلفة الشخص الواحد بخمسة عشر مثلاً لقرينه في البلاد العربية الأخرى. ونتج عن ذلك أن التعليم والرعاية الصحية وغيرهما من الخدمات تستهلك نسبة عالية من الدخل، وقد تقرر التعليم الإيجاري سنة ١٩٦٦، وبلغ عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية والثانوية ١١٠ آلاف ومع أن العائش

(١) Rogai El Maitakd : Economic development and Reginol' Go-operation.

وقد شعر أن النواب المؤيدين للتوحيين العرب يحاولون دفع الكويت إلى المسكر الآخر. ذلك أخذ ضدهم بعض الإجراءات فأغلق صحيفة «الطليعة» التي تنطق بلسانهم وأمر بطرد بعض الفلسطينيين والسوريين من البلاد، ويمنح خصومهم من المحافظين، وعلى رأسهم عبد العزيز الساعيد صاحب مجلة «الرأي العام» ونصير السمودية. ولما حل موعد انتخابات الدورة الثانية في يناير سنة ١٩٦٧ سقط معظم مرشحي التوحيين العرب ومن بينهم الخليل، فاتهمت الحكومة بتزييف الانتخابات، واستقال بعض النواب احتجاجاً على ذلك، إلا أن حدة الانقسام زالت أمام النكسة وأصدائها البعيدة في العالم العربي. فقد توقف «الرايكاليون» عن مهاجمة حكومة الكويت، ساء وأنها صارت تسهم في الدعم المالي المخصص للدول التي وقعت ضحية المدال بالإضافة إلى مساعدات أخرى للفدائيين. ويبدو وكأن الحكومة تنوّر بتضاؤل وزن المعارضة فوجدت من الأفضل امتصاصها في أسرع وقت. وهكذا عجلت بانتخابات الدورة التالية في سنة ١٩٧٠ وأفسحت المجال لأعضاء المعارضة القدامى كي يعودوا إلى المجلس.

ويتعبر (١) المجلس الجديد بأمرين: استبعاد بعض العناصر الشكوكية التي استطاعت في الماضي التعايل على الترشيح. وثانياً دخول ثلاثة عشر كروباً من خريجي الجامعات وهي أكبر نسبة من المثقفين ثقافة عالية تدخل المجلس. أشرفنا فيما سبق إلى كثرة الوافدين من الخارج على الكويت بقصد العمل وتحت إغراء الأجور العالية والبعالات الواسعة، ولم يكن ذلك هو السبب الوحيد في تزايد السكان بشكل مطرد، فهناك أيضاً نسبة عالية في المواليد. فقد تضاعفوا ثلاث مرات خلال عشرين عاماً. وبلغ عدد السكان حسب آخر

(١) عزيز محمد حبيب : الكويت - ساحة العالم العربي .

التعاون في مشروعات وطنية هامة تتعلق (بتعريب) صناعة البترول كبناء أسطول عربي من ناقلات النفط . ولا يقتصر التعاون الاقتصادي العربي على الدولة ، فتشجع الكويت الرأس مال الخاص على الاكتتاب في شركة استثمار أخرى تركز نشاطها في البلاد العربية ، ويكون اختيارها للمشروعات مبنياً على أسس تجارية محضة . وقد أقبل الرأسماليون الكويتيون على الساحة في هذه الشركة . وهكذا تعمل الكويت على تدعيم التعاون الاقتصادي العربي على أسس رأسمالية .

وقبل اكتشاف النفط في أبو ظبي خصصت الكويت نسبة كبيرة من مساهمتها لإمارات الخليج الفقيرة بصورة منفردة أحياناً ، وفي إطار الجامعة العربية وصندوق التنمية التابع لها أحياناً أخرى . وأخذت على عاتقها إنشاء المدارس وتقديم المنح للطلبة كي يدرسوا في مدارسها الثانوية ثم في جامعاتها ، حتى قيل إن من بين أهداف إنشاء الجامعة تحويل طلبة الخليج عن جامعة البصرة وتوجيههم إلى الارتباط بالكويت .

كيف نشأت الطبقة الرأسمالية التي تمتلك أموالاً سائلة تستثمر في الداخل والخارج ؟ هل هي امتداد للطبقة التجارية القديمة التي برزت على مسرح السياسة سنة ١٩٣٨ ؟ أم أنها طبقة جديدة كوّنت أموالها نتيجة أعمال القالة وغيرها من الأعمال المتعلقة بصناعة النفط ؟

لا شك أن اعتياد المجتمع الكويتي على الأعمال التجارية قد سهل التحول السريع من برجوازية تجارية إلى برجوازية الأعمال . كما أن الآفاق البعيدة المشبعة في ميدان الأعمال قد وسعت من قاعدة هذه الطبقة عدداً وزادت من ثرائها . بل يمكن القول إن كثيراً من وظائف الدولة تحول أصحابها إلى طبقة برجوازية متوسطة أو عليا . لذلك دار جدل حول إمكانية

بعد ذلك يبقى هائلاً ويمكن استثماره في مشروعات إنشائية ، إلا أن ذلك يتعذر لأكثر من سبب . فالصناعة لا تحتاج إلى رأس المال قط إلى نيب لكي تنمو وتزدهر أن تجد سوقاً كبيرة ، وسوق الكويت محدودة من جهة أخرى فإن الخبرات الفنية ليست متوفرة . ولا تعدو المشروعات الإنشائية بعض الصناعات الخفيفة كتغليب الأغذية وصناعة حفظ الأسماك . وتشمل الخطة الحسية لسنة ١٩٦٧ — ١٩٧٤ مشروعات لتنمية مصادر الدخل ، ومن بينها الصناعات البتروكيميائية .

وكثيراً ما أخذ على حكومة الكويت إبداع فائض دخلها في الصان الأوربية . وتجنباً لهذا النقد ، وربما لأسباب وطنية فعلية ، خصصت الحكومة جزءاً من إيراداتها لمشروعات التنمية في البلاد العربية حتى من قبل الاستقلال . وعلى أثر قيام الدولة تأسس صندوق الكويت للمعونة العربية^(١) برأس مال قدره خمسون مليون دينار ، ضوفاً فيما بعد ، وللصندوق شخصية مستقلة ومجلس إدارة من ثمانية أعضاء . ويمكنه إصدار سندات يكتب فيها الرأسمال الخاص ، ذلك لأنه يستثمر الأموال بربح ربما يبدو قليلاً ، إذ يتراوح بين ٣ ٪ و ٤ ٪ ولكن محل أزمة تراكم المال الذي يجد صعوبة في مجالات الاستثمار . وكان السودان أول من لجأ إلى صندوق التنمية العربي ، حيث اقترض مبلغ ٧٥ مليون دينار لتطوير السكك الحديدية ، بفائدة قدرها ٤ ٪ ثم استغاث به الأردن في مشروعات إنتاج القوسقات ، ومشروعات التوسع في الري من ممر البوصوك . وقد خفضت فائدة القرض لهذا المشروع إلى ٣ ٪ لارتباطه بأهداف وطنية .

كذلك تسهم الحكومة الكويتية بنصيب كبير في البنك العربي الأفريقي الذي يعمل مشروعات في أفريقيا ، كما دعت إلى إقامة شركات عربية مساهمة

(١) Kowait to day a Welfare state

التكوين الاجتماعي والاقتصادي

تضافرت عوامل مختلفة جعلت البحرين أقرب الإمارات العربية إلى نظام المجتمع الحضري، تعيش على أرضها طبقات هذا المجتمع من زراع وتجار، وطبقة عاملة تشتغل في الزراعة أو في النوص على التؤلؤ. وقد أمكن زراعة قسم كبير من أراضي البحرين التي امتلك معظمها الشيوخ، مما جعل العلاقات الإنتاجية أشبه بالمجتمع الإقطاعي.

وإذا كان النوص قد شغل سكان الخليج من الكويت حتى عمان، فإن البحرين احتلت مكان الصدارة في هذه الصناعة. ويرجع ذلك إلى وضعها كجزيرة، وإلى أن أفضل المناصات تقع قريباً من شواطئها، ربما لوجود بناييع المياه العذبة تحت سطح البحر في تلك المنطقة. ولذا فإن النوص لعب دوراً هاماً في حياة البلاد الاجتماعية والاقتصادية. فكان الحاكم يترأس احتفالات بدء الموسم في مايو، كما أن الانتهاء من أعمال النوص في نوفمبر كان يقرن باحتفالات شعبية عظيمة. وبما أن النوص مسألة حيوية للبحرين، فقد ظهر رد فعل عنيف هناك حينما فكرت شركة بريطانية في سنة ١٨٧١ أن تنافس العرب في هذه الصناعة وذلك بالحصول على امتياز لاستخراج التؤلؤ، وقد عدلت الشركة عن ذلك إذ أدركت أن مثل هذا الامتياز يتطلب استخدام القوة لصد العرب عن مقاومتها^(١).

(١) انظر مقالة مفيدة عن هذا الموضوع في .

وجود يسار في الكويت. وفي هذه الحالة ستكون البرجوازية الصغيرة في ممثلة اليسار في وجه البرجوازية العليا. إلا أن نفوذ هذه البرجوازية الصغيرة ما يزال ضئيلاً إذا ما قورن بالبلاد العربية الأخرى. والقراء في الكويت لا ينتمون إلى أصحاب الحرف الصغيرة، بل إلى هؤلاء البدو الذين يعيشون بعيداً عن المدينة، ويرفضون التخلي عن لون حياتهم القديم، ويعصرون على الاشتغال بالرعي. لذلك فإن التقسيم الاجتماعي الذي اتبعه بعض الدارسين يأخذ الطبقة بال مفهوم الاقتصادي معياراً له، بل اعتبروا نمط الحياة أساساً لتقسيم الطبقة. وعلى هذا الأساس يقسم سكان الكويت إلى مجتمع بحري، أي يعيش على البحر، وآخر بدوي. ثم مجتمع المدينة الذي تتمايش فيه طبقات برجوازية متفاوتة في ثروتها بين عامل النفط الذي يتقاضى أجراً عالياً، وأصحاب المقاولات والتوكيلات الذين كونوا رؤوس أموال ضخمة، وهذا النمط الأخير من الحياة الاجتماعية هو الذي يجذب بقية أقسام المجتمع، وتنتفع الحكومة هذا التحول فتتفق أموا لا طائفة في بناء المنازل لإسكان البدو وتوطئهم وبذا يصبح لون حياة المدينة على النظام العصري هو أداة الانسجام الاجتماعي في دولة الرفاهية، ولما زالت الفوارق التي تبدو عظيمة في بعض الحالات.

كذلك فإنه بحكم الثقافة المصرية؛ أخذت تتلشى هذه الفترة الناجمة عن التحيز للأصول القبلية. فقد كان المجتمع الكويتي يتميز بين قبائل كرينة الأصل وأخرى وضعية، ويسمى أبناءها بالبياسر. وإذا كانت بعض مظاهر التمييز ما زالت تؤخذ في الاعتبار عند عقد الزواج أو العلاقات الأسرية، فإن الوظائف وغيرها من مظاهر العلاقات العامة لا تتأثر بهذا التمييز.

والعامل الذي كان يجذب غالباً الدول المحيطة بالخليج إلى القتلط عليها كان إما الطمع في ثروتها بعيدة الشهرة، أو المنافسات الشخصية التي تميز بها حكم آل خليفة. فقد استعان بعضهم على بعض بالدولة السعودية أحياناً، وباران أو الدولة العثمانية، أحياناً أخرى. وعرض هؤلاء المنافسون التبعية لهذه الدولة أو تلك. فإذا أخذنا في الاعتبار أن مفهوم التبعية في ذلك الوقت كان قائماً على أساس شخصي، فإنه يمكن استبعاد هذه الأحداث من الحجج التاريخية التي استخدمها كل من العرب والإيرانيين لإثبات أودحض مبدأ السيادة الإيرانية في البحرين.

فالسيدة — كما نفهمها الآن — هي ابتعاد عن رغبة الشعب. والسيدة العربية لكان البحرين كانت وماتزال غالبية بشكل واضح، كما أن الجزر تقع قريباً جداً من الساحل العربي للخليج. حقيقة حكم القوس البحرين نفرة من الوقت؛ كما وجدت جالية إيرانية اختلفت في حجمها من حين إلى آخر، إلا أن عدد قليل من أبناء الجالية كانوا يفتقدون بمرور الزمن لغتهم الفارسية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الذين استقروا كيد عاملة زراعية. أما الهجرات التي أتت متأخرة بعد عقد الاتفاقيات مع بريطانيا فكانت تمثل غالباً فئة التجار النشطة التي كوت ثروات كبيرة، وتماثلت على الاندماج في المجتمع العربي. أما الذين احتفظوا بلغتهم فلم يزيدوا عن ثمانية آلاف عندما اتخذت الادعاءات الإيرانية شكلاً جدياً في أواخر الخمسينات من هذا القرن. وهؤلاء لا يمثلون سوى ٤٪ من مجموع السكان.

ومن جهة أخرى فإن الصراع السياسي حول البحرين لم يدر بين إيران وحكام الجزر، بل انحصر منذ سنة ١٨٢٠ بين حكومة طهران وبريطانيا ولم تكن هذه قد اكتسبت صفة قانونية بعد في البحرين، فهي لم ترتبط

وكان معظم ربح القوس يعود إما إلى الشيوخ أو أصحاب السفن. ومع ذلك فإنهم لم يزيدوا عن دور منتج المادة الخام، إذ كان هؤلاء ينقل إلى بومباي حيث ينظف ويثقب، ومنها يصدر إلى أسواق الاستهلاك في العالم. وقد ظلت صناعة القوس تنمو مع سهولة المواصلات العالمية وازدهار الظار الرأسمالي في أوروبا، حتى كانت نهاية العشرينات فعمرت الصناعة لأربعين في نفس الوقت: الأزمة الأولى تتمثل في الكساد الاقتصادي الذي حل بالعالم بين عامي ١٩٢٩ — ١٩٣٢. والأمور الثاني تمكن اليابانيين من إنتاج نازو ينافس الطبيعي لخص ثمنه، ولكن ما كادت هذه الأزمة تحل بصناعة النازو حتى عومت البلاد باكتشاف النفط، وبدء تصديره قبل الإمارات الأخرى وذلك منذ سنة ١٩٣٢، لذا لم تنعوض البحرين لتلك الطفرة التي شهدتها بلدان الخليج الأخرى بسبب النفط، سيما وأن كميته في البحرين ظلت محدودة. حقيقة لقد تضاعف دخل البلاد عدة مرات، ولكن الثروة ليست طارئة. ذلك أن مصادر الثروة لم تكن مقصورة على النازو، بل إن البحرين بحكم موقعها الجغرافي أصبحت مستودعاً لتجارة الخليج. وعن طريق الرسوم الجمركية حصل الشيوخ على مورد دخل هام، مما كان يضابق للتشغيل بالتجارة أحياناً، وسيرفع هؤلاء علم المعارضة على شكل حركة وطنية في أوائل العشرينات احتجاجاً على تلك الرسوم.

ورغم أن أهل البحرين ينتمون إلى نفس الأصول القبلية المنتشرة في شبه جزيرة العرب، إلا أن الروح القبلية ذابت في ظل هذا المجتمع التجاري الصناعي. بل إن الاتهامات الطائفية ربما كانت أقل حدة منها في بعض أقطار أخرى كالعراق. ويقلد عدد الشيعة بنحو ٤٠٪، ويبدو أن آل خليفة لم يظهروا شكلاً من أشكال التعصب ضد الشيعة، لذلك لم يجمع هؤلاء على التطلع نحو إيران.

(١) Foreign Office : Handbook of the persian Gulf, 1920.

أما من الناحية الواقعية فإن بريطانيا هي التي تصدت للمطالب الإيرانية منذ أن اكتملت سيطرتها على البحرين ، حتى أصبحت هذه الأخيرة نقطة ارتكاز لوجودها في الخليج . ومع أن البحرين لم تعلن مستعمرة بصفة رسمية إلا أنه طبقت عليها قوانين الهند قبيل الحرب العالمية الأولى وصارت أشبه بالإمارات الهندية الحمية و شبه القارة ، والتي يديرها وكلاء سياسيون تعيينهم حكومة الهند البريطانية . ولهذا الحكومة أساليبها التسليمية في معاملة الشعوب الآسيوية . وقد عولمت البحرين بنفس الطريقة ، واستسلم الشيخ عيسى لجميع مظاهر النفوذ البريطاني . كما أن البحرين اتخذت قاعدة للاستول البريطاني أثناء تأهبه للحملة في جنوب العراق . لذلك سقبدأ الحركة الوطنية في البحرين كرد فعل على السيطرة السياسية والإدارية البريطانية . وعلى الشيخ عيسى الذي لم يجم مصالح شبيهة ولاسيما التجار من هذه السيطرة .

٢

تطور الحركة الوطنية

قد يكون من الأدق وصف المرحلة الأولى من الحركة الوطنية بأنها كانت مجرد معارضة لبعض الأنظمة الداخلية ، كما أنها اقتصرت على فئة من الوجهاء واتخذت طابعاً دينياً ، ولم تطرح للنقاش موضوع المعاهدات التي تربط البحرين بجملة النفوذ البريطاني . ففي سنة ١٩٢٠ توجه الشيخ عبد الوهاب الزباني على رأس وفد يضم اثني عشر وجيهاً إلى الشيخ عيسى آل خليفة وطلبوه بالسعي لإسقاط القوانين الدنية والجنائية المطبقة على أهل البحرين بناء على قرار حكومة الهند سنة ١٩١٤ بحيث لم يعد الشرع يطبق إلا في الأحوال الشخصية ، فطالبوا بتطبيقه في جميع أنواع القضايا . وتضمنت

معها الإجماعات لتنظيم الملاحة . لذلك فإن الاتفاقية التي لم توقع قط والتي كان قد عقدت سنة ١٨٢٢ بين ممثل شركة الهند الشرقية وليميران تعتبر سابقة من الأصل . كما أن اللذكرات الرسمية التي تبودلت للمرة الأولى بين لندن وطهران في هذا الشأن قد تمت سنة ١٨٤٥ ، بينما أن أول معاهدة تعطي لبريطانيا بعض الامتيازات في البحرين تعود إلى سنة ١٨٦١ ولعل هدف المعاهدة كل رغبة بريطانيا في المحافظة على مصالح رعاياها من الهنود . ومن المعروف أن هؤلاء انشروا في جميع إمارات الخليج إلا أن معظم هجراتهم في القرن التاسع عشر انجذبت إلى البحرين أغنى تلك الإمارات .

وقد انقطع قطع ليمران إلى البحرين بعد عقد المعاهدات الانفرادية بين (١٨٨٠ ، ١٨٩٠) ولم تتجدد إلا حينما اعتلى آل بهوى السلطة وأرادوا أن يجيئوا مجد ليمران مقلدين في ذلك أساليب مصطفى كمال في تركيا . فبناسبية عقد معاهدة بين بريطانيا والسعودية سنة ١٩٢٧ وورد اسم البحرين كإحدى الإمارات العربية التي لايجوز للسعودية التدخل في شأنها ، قدمت ليمران مذكرة إلى عصبة الأمم تذكر بحقها في السيادة على البحرين وودت بريطانيا في ذلك الحين على تلك المذكرة مفددة الحجة الإبرانية .

ومنذ أن اقتشرت الثقافة العصرية بين العرب في الخليج أو العراق خاصة ، تولى كتاب^(١) عرب عن طريق الكتابات التاريخية والقانونية إدارة الجدل مع الكتاب الإبرانيين .

(١) ان أشهر المؤلفات الإيرانية التي اعتمدت التاريخ لإثبات حق السيادة على البحرين هو كتاب :

Admyatte : Bahrain Islands 1954.

ومن أشهر المؤلفات التي أثبتت الصفة العربية للبحرين كتاب حسين البحارة بالإنجليزية .

The Legal Status of the Ara Bian Gulf States.

التعلمين تنتمي أيضاً إلى التجار الذين تأثروا بعهد السكساد. وقد حاول تجار البحرين أن يخرجوا عن نطاق أعمالهم التقليدية وانتشروا في الإمارات الأخرى، ووصل نشاطهم إلى شرق أفريقيا. إلا أنهم كانوا غير راضين عن تسلط الرأسمال البريطاني وتقوق شركة النفط التي لم يستفد من وجودها سوى الشيوخ.

وبعبر عبد الرحمن الباكر عن مشاعر وآمال هذه الطبقة البرجوازية الصغيرة — إن صح التعبير — التي حملت لواء المعارضة في الثلاثينات ضد السيطرة الاقتصادية والسياسية البريطانية المؤيدة من الشيوخ. لذلك كان هؤلاء التجار أسبق العناصر إلى المطالبة بالحكم النيابي، بل وتأسيس نقابات العمال التابعين لشركات النفط. وقد كان للباكر صلة بحركة وقعت في دبي سنة ١٩٣٨ واستهدفت إقامة مجلس شوري يساهم في الحكم مع شيوخ البلاد من آل مكتوم. ويروي الباكر كيف أنه اضطر إلى إصدار نشرة في دبي كانت تكتب بخط اليد على هيئة مجلة عرفت بصوت المصافير. غير أن الإنجليز تبنوا هذا اللون من النشاط الطاريء في الشيعيات، فاضطروا الباكر إلى مغادرة البلاد، كما قضوا على مجلس الشوري في نشأته. وتكونت في البصرة جمعية مناصرة الخليج التي ضمت أنصار التقدم في الكويت والبحرين والشيعيات.

عرفت البحرين الصحافة السياسية قبل غيرها من الإمارات الأخرى. وفي أثناء الحرب الثانية شجع الإنجليز إصدار مجلة لنقل أخبار المارك إلى البحرين وبلدان الخليج الأخرى. إلا أن هذه الصحافة الحكومية تحورت بعد الحرب إلى متبر يعبر عن الاتجاهات الجديدة^(١) في البحرين. وقد أسس الباكر

(١) أخطر مقالاً عن التطور الثقافي بالبحرين مجلة « المجتمع الجديد » البحرانية.

مطالبهم أيضاً إقامة مجلس شوري وإخراج الجمارك من دائرة اختصاص السلطات البريطانية التي أضرت بمصلحة التجار الوطنيين، وراعت مصالح التجار الهنود والأجانب.

إذن فقد أخذت المشاعر الدينية والمصالح الاقتصادية لدفع العارنة إلى البروز في هذا الوقت المبكر بالنسبة لإمارات الخليج. وبدى آدميات^(١) المدافع عن حق السيادة الإيرانية^(٢) في البحرين أن التأمين بالحركة هم يمثلو الشيعة الذين استهدفوا ضم البلاد إلى إيران. وهذا غير صحيح، لأن أسرة الزباني من الأسر السنية المعروفة التي كان لها فضل في إقامة المدارس اليلية ونشر التعليم الحديث بين أهالي البلاد منذ أوائل العشرينات. ولم يمكن توسع الشيخ عيسى أن يجسأحل في مطالب تطبيق الشريعة الإسلامية، فوجد يبحث هذه المسألة مع المستشار البريطاني. ومع أنه أغفل الموضوعات الأخرى من المطالب الوطنية، إلا أن الإنجليز اعتبروه^(٣) متزائماً لإزاء المعارضة، وطلبوا إليه التنحي عن الحكم لابنه حمد سنة ١٩٦٣، متناشين عهداً طويلاً من التعاون الوثيق.

لم تختلف هذه المرحلة الأولى من المعارضة دون أن تترك أثراً، فشر التعليم المصري، ومحاولة الحكومة اللحاق بالأهالي في هذا المجال، وإشارة مدارس على النمط الحديث في سنة ١٩٢٦، كل ذلك أدى إلى ظهور طبقة من الشبان المتعلمين تعليماً عصبياً أولياً، كانوا على كل حال أكثر تنوراً بالنسبة للمحيط العام في بيئة الخليج. ويمكن القول إن هذه الطبقة من

(١) Adamiyat, p. 193

(٢) وقد تابعه جمال زكريا قاسم في وصف الحركة بأنها شيعية. أخطر الإمارات البرية

في الخليج العربي ص ٤٦ .

(٣) أمين الرحمانى : ملوك العرب ج ٢ ص ٨٣ .

التقدمية بالقياس إلى منطقة الخليج — كما يشير إلى ذلك فيما بعد — إلا أنها لم تفكر في المأساة بوضع الأمر الحاركة. ويعمل قادة الهيئة ذلك بأن الخطأ هو عدم التورط في نزاع مع الإنجليز والأسر الحاكمة في نفس الوقت. وأن الأولوية أعطيت لمكافحة السيطرة البريطانية، مع التشديد على ضرورة إدخال النظام النيابي وتأسيس النقابات العمالية.

ويتميز برنامج الهيئة بنقاط هامة عديدة^(١) تستلقت النظر. فهي تعبر عن أمنية إقامة اتحاد لإمارات الخليج. بل ترى أن هذا الاتحاد جزء من حركة الوحدة العربية الكبرى. ويضم الاتحاد الكويت والبحرين وقطر والشيخات السبع. أما سلطة مستط وعمان فلا بد من أن تنتظر فترة من الوقت إلى أن تنضج، ويجب أولاً الاتحاد بين الإمامة والسلطة. وتقوم الكويت بتمثيل الاتحاد في الخارج. أما القوة العسكرية التي يستند إليها الاتحاد للفرح فيجب أن تتضافر في تكوينها الدول العربية المختلفة. ويتألف مجلس الاتحاد من الأمراء الحاليين بشرط أن يعتمدوا على مجلس تشريعي منتخب يراعى في تكوينه عدد السكان. ويقوم المجلس التشريعي بسن القوانين المدنية والجنائية كما اقترح البرنامج إقامة محكمة عليا للاتحاد، وشدد على ضرورة السلاح للعمال العرب في شركات النفط وغيرها بتكوين نقابات.

يتضح من هذا البرنامج أن حركة البحرين لسنة ١٩٥٤ سبقت إلى فكرة الاتحاد التي طرحت للمناقشة في أواخر الستينات. ولم تذهب إلى حد إلغاء الكيانات السياسية المتعددة، كما تستغل للثغرات الوطنية التي ظهرت في وقت متأخر، وكانت أكثر نزوعاً إلى روح الثورة، مثل الجبهة الشعبية لتحرير

(١) الباكر: من البحرين إلى الشرق، ص ٧٧ وما بعدها.

سنة ١٩٤٩ مجلة « صوت البحرين » التي تتميز عن غيرها من الصحف بأغلا مزبد من الاهتمام للقضايا الاجتماعية. فهي تشن حملة عن نظام الرق، ونظام كلا من السعودية وقطر بإلغائه لأنه يتنافى مع البادئ الإسلامية. ثم انتقل إلى مهاجمة شر كلات النفط، ويدت استغلالها لليد العاملة العربية حتى أثارن دغر أصحاب شركة ارامكو. ويستخلص من ذلك كيف أن صوت البحرين خرجت عن النطاق المحلي البحراني إلى التعبير عن منطقة الخليج العربية بصفة عامة.

وتلت صوت البحرين صحيفة أخرى هي « الثقافة » لصاحبها علي سيار. كما تأسست بعض النوادي التي كانت ملتقى للشبان المثقفين الذين قادوا الحركة الوطنية في قمة مجدها من سنة (١٩٥٤ — ١٩٥٦).

كان الانقسام الطائفي بين السنة والشيعة من أهم العقبات التي حالت دون تبلور الحركة الوطنية في البحرين. ويمكن القول إن التناوب على هذا الانقسام هو الذي مهد لولاء المرحلة الهامة من تاريخ الحركة سنة ١٩٥٤ فقد شهد مجلس بلدى اللامة صداماً طائفياً بين أعضائه في سنة ١٩٥٢، فأخذ الشبان المثقفون يكافحون هذا التيار باسم الجبهة الوطنية. وكانوا يصعدون باسم الجبهة منشورات سرية تحمل توقيع الكنف الأخرى، تنتقل بين البحرين وقطر والسعودية. ورغم تتبع السلطات لنشاط هؤلاء الشبان، فإنهم تمكنوا من تكوين هيئة وطنية رسمية في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ استركت فيها التوائسية جنباً إلى جنب. وحاولت الهيئة أن تتخذ شكل حزب سياسي يتكويّن جنباً عامة تضم مائة وعشرين عضواً. ولجنة تنفيذية تتكون من ثمانية أعضاء، واختارت عبد الرحمن الباكر أميناً عاماً لها.

ومع أن الهيئة الوطنية في البحرين تعتبر من أكثر الحركات نزوعاً إلى

الخليج. كذلك تبني البرنامج وجهة نظر البحرين في كيفية تشكيل الأنوار، ألا وهو أخذ عدد السكان في الاعتبار عند تشكيل هيئة منتخبة.

بلغ اهتمام قادة الحركة بالنسالة النقابية لدرجة أنهم جعلوها محور السارعة مع الشيخ سليمان آل خليفة حينما افتحوا عليه أخذ رسوم على الأنايب التي تحصل بقول السعدية إلى معامل التكرير في البحرين. وقد وعد الشيخ بأن إذا حصل على هذه الرسوم، وعلى تطبيق مبدأ المناصفة في الأربع فصول يسمح بتشكيل النقابات. وقد ظفر الشيخ سراً برسوم على الأنايب فحولها إلى جيبه الخاص وتراجع فيها وعد به الوطنيين.

سمت الهيئة إلى إقناع الحاكم عن طريق المذكرات الرسمية، أو الإقناع الشفوي، بل إنها وسطت الملك سعود، فيما كان منه إلا أن يصحح الوطنيين بإطاعة الحاكم الشرعي. وإزاء تصليب السلطان وخائه في لقائه مع قادة الحركة، اضطروا هؤلاء إلى الخروج على الأساليب الشرعية. ويرى الباكر أن دعيها شقيق الحاكم فاتحه في تدبير محاولة نزع أخيه على أن ينفذ مطالب الوطنيين إذا أبدوه في محاولته. وحينئذ استقهم الباكر من الشد البريطاني عن موقف حكومته من هذه الحركة، وعلم منه أن بريطانيا لن تزيد فتراجع عن فكرة التأمير.

لم يقتصر تأثير الحركة على منطقة الخليج، بل إن من أهم محركات هذه المرحلة من الحركة الوطنية في البحرين، هي تفاعلها التام مع أحداث العالم العربي بأسره. فقد عاصرت الحركة مساعي بريطانيا لجزر بعض إمارات الخليج إلى حلف بغداد، وكان للوطنيين أعظم الأثر في إحباط تلك المحاولات. ثم الذين دبوا المظاهرات المعادية للبحرين لويدي وزير خارجية بريطانيا التي قد برطارة للبلاد في أوائل سنة ١٩٥٦، وعلى العكس من ذلك تطلعت إلى الحكومة

العربية وممثليها فاستقبلوا أنور السادات بأقوى مظاهر الحفاوة والترحيب. وزادت أعداد المدون الثلاثي في البحرين بشكل ليس له نظير في الإمارات الأخرى، فلم يقتصر الأمر على المظاهرات المادية للإنجليز، بل تجاوزت العمل ذلك، فمدروا أنابيب البنترول على نخط ما فله عمال سوريا. وبثبت لنا هذا الحادث أهمية النصر الهائل في هذه المرحلة من الحركة الوطنية. ولا غرو فالطبعة^(١) العامة في البحرين تمثل تفعلاً اجتماعياً كبيراً من حيث حجمها، ذلك لأن استغلال النفط لم يقتصر على أعمال الاستخراج، بل أنشئت في البحرين أهم معامل التكرير التي أعدت لاستيعاب جزء من إنتاج البلاد المجاورة. وفضلاً عن ذلك فإن كفاية السكان في البحرين سمحت باستخدام اليد العاملة المحلية بكسب الإمارات الأخرى التي احتاجت إلى استيراد اليد العاملة من الخارج. وليس معنى ذلك أن قيادة الحركة في تلك الحقبة انتقلت إلى الطبقة العامة، فقد ظلت مستندة إلى البرجوازية الصغيرة أو المتوسطة من المثقفين.

وفي أعقاب العمل العنيف على أحداث السويس، قوت السلطات البريطانية استخدام القوة ضد الهيئة الوطنية وقادتها. واعتبرتهم خارجين على الساطة الشرعية. وبناء على ذلك نفى بعض قادة الهيئة إلى سفت هيلانة وبعضهم الآخر أبعد عن البلاد. وصدر حكم الاعتقال لمدة خمسة عشر عاماً ضد عبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشعلان وغيرهما ممن كانوا منفيين في المستعمرة البريطانية النائية. وسيصدر عفواً عن هؤلاء جميعاً عند انتهاء عهد الشيخ سلمان.

وقد أثار هذا الأسلوب في معاملة الوطنيين المعارضة العمالية البريطانية واستفكرت أن تسخر الحكومة البريطانية خدمة بعض الحكام الإقطاعيين الذين يجرمون شعوبهم من التمتع بثروة النفط. ولكن سنرى كيف أن حزب العمال لم يدخل تغييرات هامة على السياسة البريطانية في البحرين عند عودته إلى السلطة.

(1) Middle East Journal, Summer. 1955

سنة ١٩٦٤ ففى العام التالى وقعت حركة عمالية محضنة استهدفت الدفاع عن الال الذين استغنت عنهم شركة نفط البحرين (باسكو) وتضامن الطلبة مع الالان إضرابات واسعة النطاق . وتصادف ذلك مع رسم خطط بريطانية لتوسيع التوالد العسكرية فى البحرين . لذلك صممت حكومة المال على رفض مطالب هذه الاقنامل الأخيرة واكتفت بدفع تعويضات للمال المسرحين .

لغقت هذه الحركات الوطنية على اختلاف مراحلها نظر الإنجليز بل السون إلى ضرورة إحداث تغيير فى النظام الإدارى العتيق ، وإفساح المجال للأسر التقليدية، وعلى رأسها الأسرة الحاكمة ، كي تحل بالتدريج محل بريطانيا فى إدارتها للبلاد ، وذلك حتى لا تنمو الحركة الوطنية وتتخذ طابعاً أكثر يسارية . ففى سنة ١٩٥٦ شرع فى إنشاء الدوائر الوطنية المختلفة . وفى أعقاب انتفاضة سنة ١٩٦٥ رنن الرقابة عن الصحف . فظهرت صحف جديدة عربية وإنجليزية ، كما انتشرت الدوائر الثقافية والرياضية ، وعلى رأسها نادى خريجي الجامعات . على أنه لم يثبت بعد الوزن الكبير لهذه الفئة من المثقفين ، ذلك أن بريطانيا أعدت بذلك ، نيل السلطة بالتدريج إلى الفئات التقليدية ، فلما حان موعد الاستقلال كانت التيارات التقليدية التى برزت سنة ١٩٥٦ ، ١٩٦٥ قد احتوتها هذه الفئات التقليدية .

٣

خطوات الاستقلال

كان الطريق نحو الاستقلال يبدو أمام البحارة مائتاً بالعقبات أكثر من الشبشات الأخرى . فالوضع القانونى والإستراتيجى للبحرين يجعل بريطانيا لاند أمراً على التدخل فى شئونها الخاصة . وقد عبر السمشار تشارلس بلجريف صبيراً عملياً عن هذا الاتجاه ، وذلك برفض سيطرته على شئون البلاد الداخلي

والخارجية بشكل أثار أعنف المشاعر الوطنية ، ولذا جاء إبعاده عن البحرين بعد ثلاثين عاماً من الخدمة فيها ، أى فى سنة ١٩٥٧ بمثابة نهاية لمهد يفيض من الحكم البائر . وكان القصد من إبعاده هو امتصاص الغضب الذى تجسدت سنة ١٩٥٦ بالظواهر المنيفة التى دلت على أن سياسة بالجيريف لم تمد ملائمة لروح العصر .

أما العقبة الثانية التى كانت توحى بصعوبة نيل الاستقلال فهى تشدد إيران فى دهاها بخصوص البحرين وفى الماضى كانت إيران تكثف بتقديم المذكرات التى تضمن الأدلة على وجود حق لها فى السيادة على الجزر ، ومنذ الحرب الثانية عدلت عن هذا الأسلوب الدبلوماسى وراحت تدخل بعض الإجراءات الرمزية لإثبات سيادتها . فبينما تعرض البحرين لنادرة من السلاح الجوى الإيطالى سنة ١٩٤٥ ، أقصمت إيران نفسها بالاحتجاج لدى حكومة روما ، كذلك اعترضت على تمثيل البحرين فى بعض الهيئات الفنية التى ألحقت بهيئة الأمم المتحدة كأحد البريد الدولى ، أو فى المؤتمرات كال مؤتمر الاقتصادى الآسيوى . كما اعترضت على ورود اسم البحرين كإحدى دول الخليج العربى فى بعض وثائق الأمم المتحدة .

وعندما قام محمد مصدق رئيس الوزراء الإيرانى بتأميم النفط سنة ١٩٥١ تذكر « حقوق إيران فى البحرين » وكيف أن تلك « الحقوق » تقتضى أن يسرى التأميم على الشركة العاملة هناك . وبهذه المناسبة أثار ت حكومة (١) مصدق المسألة أمام هيئة الأمم المتحدة ، ولم تأخذ المنظمة الدولية الجديدة هذا الموضوع مأخذ الجد فلما حدث فى عهد المصبة من قبل . هذا مع ملاحظة أن الاتحاد السوفيتى مال إلى تأييد إيران فى هذه الحقبة التى استطعت اسطدمت خلالها بالصالح الرأسمالية البريطانية . وكان حزب توده الشيوعى ما يزال يحتفظ بنفوذ قوى ، ويسمى أحياناً للتمثل فى البحرين .

واتزوت الادعاءات الإيرانية فترة من الزمن وراء الشكوك العقدة التى فرضت لها إيران منذ تأميم النفط ، ولم تعد إلى إثارة الموضوع إلا بعد أن ارتبطت

ماهى العوامل التى دفعت الشاه إلى إحداث هذا التغيير الجذرى بعد عهد طويل من العناية لحق إيران فى السيادة على البحرين ؟ يمكن تقديم التفسيرات الآتية :

أولاً : قبل عقد الشاه للمؤتمر المحظى بقبيل تم فى أكتوبر سنة ١٩٦٨ اجتماع بينه وبين الملك فيصل فى السودان . وأعلن فى نهاية الاجتماع عن اتفاق المولى على تسويق سياستهما فى الخليج بعد انسحاب بريطانيا . فليس يستبعد أن يكون فيصل قد أقنع الشاه بأن استمرار المطالبة بالبحرين قد يؤدى إلى بروز عناصر وطنية تقدمية فى الإمارة ، وأن من الأفضل ترك السلطة بيد آل خليفة تدعى

اللائحة الحاكمة المحافظة الأخرى .

ثانياً : أدرك الشاه توتر المباحثات بين الإمارات التسع ومن بينها البحرين لإنشاء دولة اتحادية عربية كبيرة ، وهو ما رفضه إيران بصفة عامة ، وكانت إيران قد احتجبت فى بداية الدعوة لإنشاء الاتحاد فى فبراير سنة ١٩٦٨ ، فلم تلبث أن رأت تقلب النزعة الدائمة لدى لحكام العرب وتضاؤل احتمال انضمام البحرين إلى الاتحاد المقترح ، على نحو ما سنفصله فيما بعد .

ثالثاً : زوال المخاوف الإيرانية من وجود صلات بين التيارات الوطنية فى البحرين ، وبين الجمهورية العربية المتحدة ، تلك الصلات التى لمسناها بوضوح خلال الفترة ما بين ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ ، وبعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ ضعف تأثير الحركة الحدودية العربية النامية من القاهرة .

رابعاً : من المحتمل أن تكون بريطانيا قد اتفقت مع إيران على أن تترك لها فرصة احتلال الجزر الثلاثة التابعة لمشيخات ساحل عمان فى مقابل التخلي عن المطالبة بالبحرين .

وأخيراً فإن حجة الشاه التى ذكرها ، وهى عدم الرغبة فى احتلال أراض بالقوة رفض أهلها التسمية لإيران ، تشكل عاملاً هاماً من عوامل تغيير السياسة الإيرانية .

بحلف بغداد سنة ١٩٥٥ ، وأصبحت تأمل فى توقف معارضة بريطانيا لمرحلة الحلف ، واتخذت منذ ذلك الوقت مزيداً من الإجراءات الشديدة ، فصارن تطالب المطالبات التى تهبط فى البحرين بالمسؤول على تصريح من السلطان الإيرانية . ولم تعد تعترف بمجازرات السفر البحرانية وكانت الجاسنة العربية أخذت تحمل على بريطانيا منذ سنة ١٩٥٤ فى تنبى الدفاع عن عروبة البحرين لم المطبات الدولية ، وتكفلت بصناعة الذكريات والحجج لمواجهة كل إدعاءاتى كاشدت بعض الإذاعات العربية لهجتها ضد إيران وحكومة الشاه بصفة خاصة . فإذا بملك الأخيرة تقابل حملة الدعاية بأخادذ مواقف متطرفة لا تستند إلى الواقع . فأصدرت فى سنة ١٩٥٧ قراراً باعتبار البحرين المدرية الرابعة عشرة ، وخصص لها مقعدين فى مجلس النواب .

لم تستند إيران من عضويتها فى الحلف المركزى لتحقيق أطماعها التوسعية فى الخليج . وسوف تثبت الأحداث بعد ذلك كيف أن الأحلاف لم تعد أعضاءها الآسيويين فى منازلهم المحلية . فقد تعرضت باكستان فى نهاية سنة ١٩٧١ لهجوم شامل من الهند أدى إلى انفصال قسمها الشرقى ، ولم يتحرك الحلف لإقناؤها . ومن باب أولى لم تكن بريطانيا لتقبل التخلي عن سياستها التقليدية التى تعود إلى القرن التاسع عشر وهى المحافظة على الوضع الراهن فى الخليج . هذا بالإضافة إلى إدراكهم لأهمية رأى الشعب فى وقتنا الحاضر ، وكيف أن شعب البحرين يعتبر نفسه جزءاً من الأمة العربية .

ويبدو أن الشاه نفسه اقتنع بهذه الحجة ، وإذا به يوافق العالم فى مؤتمر محلى عقده فى دلهى فى يناير سنة ١٩٦٩ بأنه يقبل حق تقرير المصير فى البحرين . ولم يتنازل الشاه فى هذا التصريح عن الحقوق النظرية للبلاد فى البحرين ، بل قال (رغم أن البحرين كانت تابعة لإيران ، فإنى لا أريد أن أقم حكمى على غير رغبة السكان ، وإلا صار احتلالاً بالقوة) .

تقرير المصير وإعلان الاستقلال

رغم أن دعوى إيران في السيادة على البحرين لم تكن قائمة على أساس واقعي، فقد روى قطع الطريق نهائياً عن كل دعوى يجادل أن تجدده في المستقبل. كما أن إجراء تحقيق في تقرير المصير من شأنه أن يسهل دعاوى الشاء دون إرفاق ماء الوجه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سبب قوى لطوح مستقبل البحرين أمام الأمم المتحدة، ولم تفرأ وفاة المنظمة الدولية عن أي طريق تدخل في معالجة موضوع البحرين: هل يجري استفتاء رسمي للسكان تحت رقابة الأمم المتحدة؟ لقد رفض العرب هذه الفكرة لأن عروبة البحرين ليست موضع شك، والاستثناء سابقة خطيرة قد تطالب بها إيران وأية دولة أخرى في الإمارات الصغيرة بإساحل عمان، والتي تعد إليها هجرات أجنبية على نطاق واسع.

لذلك طرحت حلول أخرى من بينها رفع المسألة إلى لجنة تصفية الاستعمار. فأثير اعتراض بأن البحرين ليست من الناحية القانونية مستعمرة، كما اقترح نظير القضية أمام محكمة العدل الدولية، فاحتج بعض موظفي الأمم المتحدة بأن المسألة ليست ذات طابع قانوني.

وأخيراً استقر الرأي على تكوين لجنة لتقصي الحقائق. وأصر أوائل السكوتير العام للأمم المتحدة آنذاك على ضرورة تدخل مجلس الأمن لتشكيل اللجنة. وقد لوحظ أن اختيار الأعضاء سيثير مشكلات سياسية، لذا رأى تجنب هذا الأسلوب فيكلف الأمين العام باختيار مندوب شخصي يتقصي الحقائق في البحرين، ثم يرفع تقريره إلى مجلس الأمن ويحتفظ به كإحدى وثائق الأمم المتحدة.

وقد أثار الاتحاد السوفيتي اعتراضاً إجرائياً، وهو أن إرسال مبعوث شخصي

أزال تنازل إيران عن دعوها عقبة رئيسية كانت تقف في سبيل استقلال البحرين، إلا أن ذلك التنازل تطلب اتخاذ إجراء ما للتعرف على رغبات السكان إذا مستقبل بلادم. وصار أمام البحرين الاختيار بين أمرين: قيام دولة مستقلة، أو الالتحاق بدولة الاتحاد. وقد اضطرت البحرين إلى اختيار السبيل الأول بد أن أبدى وقدها استعداداً لبعض التنازلات من أجل إتمام مشروع الاتحاد. وكانت بريطانيا منذ القضاء على الحركة الوطنية سنة ١٩٥٦ تعمل على تدعيم حكم آل خليفة، وذلك بتسليم بعض السلطات تدريجاً إلى العناصر الموالية لهم.

ففي سنة ١٩٥٦ تأسس مجلس إداري من خمسة أعضاء يضم أربعة من الأسرة الحاكمة بالإضافة إلى مستشار حكومة البحرين البريطاني. ويشرف هذا المجلس على تطوير مصالح الحكومة المختلفة التي بلغت ٢٢ معاهدة، يعمل بها غالبية من الموظفين البحارنة. وكان هذا الإجراء بعيداً عن أمانى الحركة الوطنية. ولم تتخذ الخطوة التالية تمهيداً للاستقلال إلا سنة ١٩٧٠ بعد تمرر مباحثات الاتحاد ووزارة تمثل الأمم المتحدة لتقصي الحقائق عن تقرير المصير. ففي أبريل سنة ١٩٧٠ تقرر تكوين مجلس دولة من ١٢ عضواً هم أشبه بوزراء، لأن هذه اللوار سارت نواة للوزارات التي نشأت بعد إعلان الاستقلال. وقد خصصت إحدى هذه اللوار للشؤون الخارجية.

ويؤسس مجلس الدولة أحد أعضاء الأسرة الحاكمة. وكان عددهم بالمجلس أربعة، بينما نلاحظ أن أعضاء مجلس وزراء قطر الذين ينتمون إلى الأسرة الحاكمة يبلغون ستة من مجموع التسعة أعضاء. ومع ذلك فقد احتفظ الأعضاء الأربعة من آل خليفة بالوزارات الهامة مثل الشرطة والدفاع والخارجية. وقد دل قيام هذا المجلس على ميل حكومة البحرين إلى اختيار طريق الاستقلال.

سيفت البحرين الإمارات الأخرى إلى إعلان استقلالها في ١٤ أغسطس سنة ١٩٧١ واقترن إعلان الاستقلال بمقد معاهدة صداقة مع بريطانيا تنص على التشاور التبادل في حالة اشتباك أحد الطرفين في حرب . وقد لاحظ المعلقون أن اختيار كلمة « التشاور » أريد به تجنب كلمة « المساعدة » العسكرية ، لأن ذلك يتعارض مع قرار بريطانيا بالانسحاب من الخليج .

ومن المعروف أن البحرين كانت تضم أهم القواعد البريطانية في الخليج ، وعلى رأسها قاعدة « الخبير » البحرية . وقد تم إخلاؤها في شهر ديسمبر التالي . ثم كشفت مناقشات الكونغرس عن أن وزارة الدفاع الأمريكية استأجرت قسماً من هذه القاعدة ابتداءً من اليوم الذي تم فيه إخلاء بريطانيا لها .

وكان حدث بالنسبة للاتفاق السري الذي عقد مع الغرب بشأن تأجير قاعدة جوية ، فقد انصب اعتراض الكونغرس على تحمل الولايات المتحدة هذه الالتزامات الخارجية دون أخذ موافقة السلطة التشريعية مقدماً . وانبئ رد وزارة الدفاع على أن هذا الإيجار يتعلق بأعمال الأسطول الأمريكي في المحيط الهندي ، ولا يترتب عليه أي التزام سياسي أو عسكري . كما أن عدداً مستخدمين في القاعدة لا يزيد عن ٢٦٠ شخصاً . ثم بررت الوزارة موقفها سياسياً بأن تلك ضرورة عليها تقبل الأسطول السوفيتي في المحيط الهندي . فلا بد من إثبات الوجود الأمريكي في بعض المواقع القريبة منه .

وعلى أثر نشر هذه المناقشات نفت حكومة البحرين أن يكون هناك أي اتفاق عسكري مع الولايات المتحدة . وذكرت أن الأمر يتعلق ببعض التسهيلات الاقتصادية لشركات مدينة أمريكية ، حيث يتنذر على حكومة البحرين الناشئة الاستفادة من الباني التسامعة في القاعدة .

ومما كان الأمر فإن مناقشات الكونغرس الأمريكي أثارت بعض التلاعب أمام حكومة البحرين . وبجانب هذه التلاعب الخارجية ، هناك مشكلة داخلية

للتحقق دون أخذ رأي الأعضاء الخمسة الدائمين ، يعتبر تعدياً على اختصاص هؤلاء الأعضاء . وأجيب بأن الأطراف المعنية في القضية قد قبلت جميعاً هذا الإجراء ، وتهدت باحترام النتائج التي يتوصل إليها المبعوث النضج ثم إن مهمة هذا المبعوث هي تقصى الحقائق ، وليست إجراء استفتاء رسمي .

اختار أوثانت مساعدته الإيطالي ونسيير جوشياردى لتقصي الحقائق قبل زيارة البحرين في أبريل سنة ١٩٧٠ واستخدم جميع وسائل الاتصال بالأهل مما لم يكن مألوفاً في المبعثات الدولية السابقة كاستخدام الإعلان عن طعن الصحافة والإذاعة . ويروجع ذلك إلى أن حكومة البحرين كانت خريفة على أن يجمعه بأكثر عدد ممكن من السكان لتأكد منها من أن مؤيدي الانضمام إلى إيران يشكلون أقلية لا تذكر . كما يسرت سبل الاتصال بين المبعوث الدولي ، وبين المواطنين المنحدرين من أصل إيراني . وقد أكد كثيرون منهم الرضا في الاستقلال .

وحسب تقرير جوشياردى لم يخرج عن الإجماع في المطالبة بالاستقلال سوى فئة ضئيلة طالبت الاتحاد بإيران . ومن بين هذه الأقلية الإيرانية من طالب بالاستقلال البحرين ، وحذف متعمداً وصف الدولة بالعربية ومنهم من اقترح إنشاء إعلان خاصة مع بريطانيا أو إيران (لحماية استقلال البلاد) .

أما الدبلوماسية العظمى فقد طالبت بالبحرين دولة مستقلة . أو كعضو في اتحاد للخليج إذا قبلت وجهة نظر البلاد في شغل الاتحاد . ومع أن الصلة العربية للدولة لم تكن موضع سؤال ، فقد أصر الكثيرون على إضافة عبارة « دولة عربية » . ولاحظ التقرير اختفاء الروح الطائفية . فقد زار علماء الشيعة والسنة ما المبعوث الدولي وأعربوا جميعاً عن موافقتهم على الاستقلال ، مما أكد عدم تعلق الشيعة بإيران خلافاً لما كان راسخاً في الأذهان (١) .

(١) انظر تقرير جوشياردى في وثائق الأمم المتحدة .

أخرى تواجهها تلك الحكومة الناشئة . فالدعوة إلى إنشاء مجلس نيابي قديم البحرين ترجع إلى المجلسيات . ومع أن الجناح التقدمي من الحركة الوطنية قمع بشدة إيمان الحكم البريطاني ، فقد وجدت بعض الصحف الدعوة للحكم النيابي منذ تأسيس مجلس الدولة في سنة ١٩٧٠ . وعند إعلان الاستقلال تباطأت كلمة الإمارة في منح البلاد نظاماً دستورياً على نحو ما طالبت به صحف البلاد وعلاؤها وأنديتها التنافية ذات التأثير في الرأي العام . وربما مالت إلى إقامة مجلس استشاري غير ملزم لها على نسق ذلك المجلس الذي تأسس في دولة الإمارات المتحدة ، غير أن مجتمع البحرين - كما رأينا - بلغ درجة من التقدم تسمح بنيل نظام دستوري ، وهو غير خاضع للمؤثرات القبلية .

وتحت ضغط الرأي العام أصدرت حكومة البحرين دستوراً في نهاية عام ١٩٧٢ ، يعتبر بمثابة حل وسط بين الحكومة والرأي السائد لدى الشعب . فمنع على قيام سلطة تشريعية غير خاضعة للسلطة التنفيذية ، لكن هذه السلطة تتركب من أعضاء معينين وآخرين منتخبين بواسطة الاقتراع العام .

الفصل الخامس عشر

قطر ومشيخات ساحل عمان

استقلال قطر

تشكل قطر شبه جزيرة في مواجهة البحرين . ولذلك ارتبطت تاريخياً بالجزر . كما أنها تعد حامة اتصال بين البحرين وبقية ساحل عمان الذي تتصل به براً . ومن ثم فقد هبى لها وقتاً ما أن تلعب دوراً رئيسياً في مشروع إقامة دولة اتحادية للإمارات التسع . غير أنها لم تكن تتوفر لديها ، لا مساحة أبوظبي ، أو ترونها النفطية ، كما لم تصل إلى درجة البحرين من حيث كثافة السكان . وبالتالي فقد أملت النزعة الذاتية على حكومتها التغلغل عن فكرة الاتحاد وإعلان نفسها دولة قائمة بذاتها .

لقد عاشت قطر في عزلة عن العالم الخارجي ، وذلك إبان العهد الطويل الذي حكم خلاله عبد الله بن قاسم آل ثاني (١٩١٣ - ١٩٤٩) ولم تكن الماهدة اللامة التي عقدها مع بريطانيا سنة ١٩١٦ سوى تأكيد لهذه العزلة ، لأنها فقت على ما تبقى من احتمالات الاتصال مع البلدان العربية المجاورة ، ورك لبريطانيا شأن الاتصال حتى فيما يتعلق بقسوة خلافات الحدود مع السعودية ، وهي خلافات نشأت عن منح امتيازات النفط ، ورغبة الشركات في أن تعرف حدود امتيازاتها ^(١) .

(١) أنظر سول ، مشكلات الحدود : عرض الملكة السعودية بخصوص الحكم حول واحات البورعش .

وبينا اهتمت بريطانيا بهذه القضية ، فإنها أغفلت عما الشئون الداخلية ، لذلك لم تشهد قطر أى تغيير اجتماعى أو اقتصادى إلى أن شرع فى تعديل النفط سنة ١٩٤٩ ، فحتى ذلك الحين لم تنشأ بالبلاد مدينة واحدة ، ولم تعد الدولة الماصدة الحالية قربة لساندى السمك . وازداد أهل قطر فقراً نتيجة كثر صناعة اللؤلؤ . فلما تم اكتشاف النفط ، أراد الحاكم الطاعن فى السن اعتبار هذه الثروة ملكاً خاصاً له ، طبقاً للمقولة القبلية التى ترى فى الحاكم أبابصر فى الأرض والناس كيف شاء . حقيقة إن أسراً حاكمه أخرى فى شبه الجزيرة الربية لم تعرف التمييز بين الملك الخاص للحاكم ، وبين ميزانية الدولة . إلا أن الشيخ عبد الله بن قاسم قد بالغ فى هذا الخلط إلى حد أنه أثار اعتراضات التجار ، وم الفضة الوحيدة التى بلغت قدراً من الثنور فى قطر ولما كانت السن قد تقدمت به من جهة أخرى ، فقد أتمر التنازل لأحد أبنائه فى نفس الوقت الذى بدأ به استغلال النفط .

ولم يكن خلفه على بن عبد الله يفضل كثيراً من حيث رغبته فى تطوير البلاد . فأساء التصرف فى الثروة الطارئة . ولم يقبل إنشاء المدارس العصرية إلا فى نطاق ضيق لإبداء من سنة ١٩٥٦ متعمداً على مدرسين مصريين . أما إنشاء الإدارات الحديثة فلم يتم إلا بضغط من الوكيل السياسى البريطانى فى الدوحة الذى رأى تضر شركات النفط فى أعمالها بدون وجود إدارة تسمى بالأمن والطرق وغيرها من الشئون العمرانية .

ويبدو أن الحاكم لم يرق له هذا التحول ، فدخل عن الحسك لابنه أحمد سنة ١٩٥٩ ، ومنذ ذلك الوقت انفتحت قطر إلى مرحلة جديدة فخرجت عن عزلها السابقة وانضمت إلى عضوية الأوبك ، واشتركت فى بعض ألوان التشارك الاقتصادى والثقافى فى الجامعة العربية . كما خصص الحاكم الجديد نصيباً كبيراً للمشروعات العمرانية ، بما فى ذلك محاولة خلق بيئة ساحلة للزراعة فى ظروف صعبة . وبناء مصنع للأسمتت نظراً إلى أن أعمال البناء قد بدأت من العفر ،

وكان تكلف أضرار تقفاتها فى البلاد الأخرى . شواد البناء واليد العاملة أيضاً مستوردة من الخارج . كانت شبه جزيرة قطر تنعرج من أشد مناطق شبه الجزيرة من حيث قلة السكان . فلم يزد عددهم قبل اكتشاف النفط عن ٢٥ ألفاً وقد تطلبت صناعة البترول ، وما ترب عليها من أعمال عمرانية كبناء السالكين وشق الطرق ، وإنشاء الأجهزة الإدارية الحديثة : استخدام الخربات واليد العاملة من الخارج . وقد وند معظمها من العالم العربى فإيران وباكستان والهند ، بالإضافة إلى عدد قليل من الأوربيين .

وظالما كانت البلاد مرتبطة بمعاملة مع بريطانيا ، لم تنشأ بها مشكلة الجنسية . ذلك نما عدد السكان سواء عن طريق الهجرة لم تزايد نسبة الوالد ، حتى تجاوز عددهم ثمانين ألفاً عند الاستقلال . ومن المؤكد أن قطر المستقلة تواجه مشكلة إيجاد توازن بين السكان الأصليين وبين الوافدين من مختلف العناصر .

تطور المجتمع القطرى فى الستينات بدرجة أقل سرعة من تلك التى شهدناها فى الكويت مثلاً . وقد سمح الحاكم أحمد بن على بتيسير الاتصالات مع العالم الخارجى ، لكنه تعرض للنقد بسبب استثماره بربع دخل النفط لحسابه الخاص . كما أنه عاصر إقامة الاتحاد ، ووقف حائراً بين رغبته فى تزعم الاتحاد وعدم توفر الإمكانيات لذلك . فبالرغم من أسبقية قطر على أبوظبى فى استغلال النفط ، إلا أن إنتاجها تجمد تقريباً عند عشرة ملايين طن منذ سنة ١٩٦٣^(١) ونهيات سبل الزعامة أمام الشيخ زايد بن سلطان بسبب الثروة وفتحه على العالم بصورة أفضل من حاكم قطر . ومنذ سنة ١٩٧٠ أشارت اللافل إلى نية حاكم قطر فى تأسيس دولة مستقلة ، فقد أصدر دستوراً مؤقتاً ، وكون مجلساً للوزراء برئاسة ابن أخيه الشيخ خليفة بن حمد ، وخصص دائرة للخارجية ، مما يؤكد انصرافه عن فكرة الاتحاد .

(1) Middle East and North Africa, Foreign Gulf States

احتاج أبو ظبي مكانها كأكثر مشيخة من حيث المساحة منذ منتصف القرن التاسع عشر ، أي أنها تنوقت على اتحاد القواسم قبل أن تنفقت ، وبلغت أبو ظبي تلك الكرامة بفضل حاكمها القوي زايد بن خليفة (١٨٥٥ — ١٩٠٨) وإن كان يجب الاعتراف بأن ملاعبات عصره هي التي ساعدته على ذلك ، فإن أسطول القواسم كان معداً للحروب البحرية ، ومن ثم فقد أهميته بعد فرض نظام الهدنة .

أما بنو ياس فكانوا يتسلكون سفناً صغيرة ، يمكن استخدامها في التجارة وسيد الأملاك أو أعمال النوص . كذلك حاصر زايد الحرب الأهلية بين آل سعود ، والخفاء دولتهم فترة من الوقت في نهاية القرن التاسع (١) عشر ، مما هبها لمأكل ملهم في واحات البويعي ، بل إن نفوذه امتد إلى إقليم القاهرة في عمان ، ووصل إلى مدينة عبرى ، وبلغ نفوذه من القوة إلى حد أن سلطان مسقط أصبح يستعين به لقمع ثورات القبائل في بلاده .

ثم أخذ شأن الإمارة يضمحل بالتدريج بعد نهاية عهد زايد بن خليفة ولو أن حكم بن حمدان بن زايد (١٩١٢ — ١٩٣٣) اتم بحسن الإدارة تهيئة للنازعات القبلية ، ثم تعرضت المشيخة لهزة عنيفة بعد مقتل حمدان على يد أحد إخوته ، وتلك تلك سلسلة من الاغتيالات أوقعت أسرة البو فلاح هيبتها وانصرفت بعض القبائل التي تسكن المشيخة مثل المناصير ، عن الولا ، لها ، واتجهت إلى آل سعود . تداركت الأسرة منية هذه الخصومات ، فعمد أفرادها عند اختيار شيخبوط بن سلطان سنة ١٩٣٨ شيخاً للإمارة بأن يلتزموا جميعاً بطاعته والولاء له وبما هيأ له فرصة البناء طويلاً عدم تورطه في الخلافات السابقة ، إذ كان متنبهاً في المشاركة أثناء وقوع الاغتيالات . ولا كنهه من جهة أخرى أصبح عقبة في سبيل التقدم بعد

(1) Kelly Jone Eastern Arabian Frontiers

وقد اقترن إعلان استقلال قطر في أول سبتمبر سنة ١٩٧١ مثل البحرين بمعاهدة صداقة مع بريطانيا . وحسب الدستور المؤقت كان لا بد من تكوين مجلس نيابي يساهم في الحكم ، غير أن الحاكم أجل تنفيذ هذا النص على أساس أن مجتمع قطر لم تنهيا بعد لإجراء انتخابات وكان هذا التأجيل من بين البرهان التي ذكرها خليفة بن حمد لاستيلائه على السلطة في ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٢ وبعد هذا الاستيلاء حلقة في سلسلة من التغيرات التي شهدتها إمارات الخليج منذ عزل الشيخ شيخبوط من إمارة أبو ظبي سنة ١٩٦٦ ، وتسببت هذه التغيرات إحلال حكم أكثر استنارة من الحكم المحافظين حتى يكونوا أكثر ملاءمة لروح العصر . ولا تتجاوز هذه التغيرات نطاق الأسر الحاكمة حين يشهد مجلس الأسرة لسيارك الحاكم الجديد . وفي حالة قطر لم يكن خليفة بن حمد بحاجة إلى اتخاذ أي إجراء لأنه كان عارس السلطة العملية منذ توليه رئاسة الوزارة سنة ١٩٧٠ كما أن الحاكم المخلوع كان متنبهاً عن البلاد في هذه الأثناء .

ساحل عمان قبل إنشاء الاتحاد

لم يتضح تشكيل الإمارات السبع على النحو الذي انتهت إليه إلا في أوائل القرن العشرين . فلم تنقطع المنازعات الأسرية حتى الأربعينات ، وذلك لأن نظام الهدنة الذي فرضته بريطانيا أوقف الحروب البحرية فقط .

ويمكن تقسيم المشيخات إلى ثلاث فئات . الكبيرة ، وهي أبو ظبي ودبي ، والوسطى وهي الشارقة ورأس الخيمة : والصغيرة التي يقل عدد سكانها عن عشرة آلاف وهي أم القيوين والعجمان والفجيرة .

خلق شخبوط وتولية زايد. وتمت العملية في أغسطس سنة ١٩٦٦ دون إرفاق دعاء وكالغداد أعلن أن مجلس الأسرة هو الذي قرر هذا التغيير .

شهدت أبوظبي في السنوات الأولى من حكم الشيخ زايد طفرة لم يحدث مثلاً في بلدان الخليج الأخرى نظراً لأنه بدأ من الصفر ، لينطلق دفعة واحدة نحو التوسع في الخدمات والتعمير ، ولأن الإمكانيات كانت تبدو أعظم من أي مكان آخر إذا قورن الدخل بعدد السكان . ففي سنة ١٩٦٦ قدر سكان الإمارة بسبعة عشر ألف نسمة . بينما وصل الدخل إلى ٣٥ مليون جنيه . وفي سنة ١٩٧٠ قفز عدد السكان إلى ٥٥ ألفاً وارتفع الدخل إلى ١١٠ مليون جنيه . مما يجعل دخل الفرد في أبوظبي أعلى مستوى في العالم بأسره .

وقد يلمح غريباً بعد ذلك أن يحدث مجز بسيط في ميزانية الإمارة خلال عام ١٩٦٩ . ويرجع ذلك إلى ما تشكلته الشروعات من نفقات باهظة ، وإلى وجود عدد كبير من الناصيين الذين يريدون الإبراء بسرعة ، مع قلّة الخبراء المحليين لمراجعة أعمال الشركات وضبط حساباتها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن طموح الشيخ زايد السيامي جعله يتوسع في برامج الخدمات والإنشاءات ، لا بالنسبة لإمارته فقط ، بل مد هذه الخدمات إلى جيرانه ، وقدم القونات لدول عربية أخرى .

وتمة خطة خمسية لأبوظبي (١٩٦٨ — ١٩٧٣) يقدر الإنفاق عليها بـ ٢٥٠ مليوناً من الجنيهات ، وبناء عليه يمكن تقدير ما تحقته شركات القاولات ، والأعمال الأخرى من أرباح طائلة .

وفي الوقت الذي كانت فيه أبوظبي منزلة عن العالم ، بدأت مشيخة دبي بمسكرة ، وبدون وجود النفط ، تسير في طريق التقدم . ويرجع الفضل في ذلك إلى حاكمها الشيخ سعيد آل مكتوم (١٩١٢ — ١٩٥٨) فقد استطاع أن يجعل من ميناء دبي المند الرئيسي لتجارة ساحل عمان . وذلك نتيجة حسن الإدارة ،

اكتشاف النفط ، إذ كان يرى في تقاليد البدو ، وعدم الاختلاط بالعالم الخارجي ، أو القاتر بمنجزات الحضارة المصرية مثلاً أعلى يجب أن تسير عليه أبوظبي كإيمان منذ قرنين . ولذا صار ينظر إلى ثروة النفط نظرة يشوبها عدم الاكتراث . وانتقد جيرانه من الشيوخ الذين عرضوا بلادهم لمرزات اجتماعية بسبب ما أدخلوه من تغييرات في نظم الإدارة والاقتصاد والتعليم . ولم يقبل إلا تحت إلحاح شديد فتح مدرسة ابتدائية في سنة ١٩٦٢ ، ولم يلبث أن أغلقها بعد قليل . وعسّد إبان افتتاحها حرص على اختيار المدرسين من أقطار عربية لها ميول عربية .

كذلك رفض الشيخ شخبوط مقترحات بريطانية لتنفيذ خطة خمسية تسهّل إنشاء بعض الشروعات العمرانية ، رغم توفر الأموال اللازمة لذلك .

وبينا عارض الإنجليز في مشروعات التعمير ، تماون الشيخ شخبوط معهم إلى أقصى حد في المنازعات الإقليمية مع المملكة العربية السعودية . ومن البرون أن شركات النفط صاحبة الامتياز في أبوظبي يمتلك معظم أسهمها برطاليين فدفعوا الشيخة إلى التمسك بالبورسي وغيرها من الواقع التي كانت شركة أرامكو تحض السعودية على بسط ساطتها عليها . ولعل هذا هو من الأسباب التي جعلت مركز شخبوط يتصّحج لأن السعودية ، وإن كانت قد صحتت منذ حرب الين سنة ١٩٦٣ إلا أن علاقتها ببريطانيا تحسنت ، ولم تعد هذه تحتاج إلى بقاء الشيخ شخبوط الذي يشير وجوده ذكريات الخلاف مع السعودية .

ومن جهة أخرى فإن شركات البيترول تفصل (١) التعامل مع حاكم مستنبر ، على التعامل مع رجل مثل الشيخ شخبوط الذي يرفض التمشي مع روح العصر ، مما قد يؤدي إلى إنقجار مضاد . وكان الشيخ زايد بن سلطان شقيق الحاكم قد عرف نيته إلى التطور منذ أن كان حاكماً لبعض مناطق الحدود ، فأغرض المين عن نقل بعض الأشخاص الذين يماونون في التطوير وهكذا اتفقت جميع الأطراف على أنضابية

والعناية بتطوير الميناء . ولهذه الأسباب ولعدم التزمّت في الحياة الاجتماعية اجتزبت
دبي إليها الوافدين من الإمارات المجاورة ومن إيران ، وأصبحت أكبر مدينة في
ساحل عمان ، إذ تضم ٣٥ ألفاً .

وقد شهدت دبي أولى الدارس المصرية في المنطقة . ولا شك أن الرسوم
الجزائية هي التي مكنت الشيخ سعيد ثم خلفه الشيخ راشد من الضخ في تطوير البلاد

وفي الخمسينات سلمت بريطانيا برجان كفة دبي ، فنقلت إليها مقر الوكيل
السلمى بدلا من الشارقة . وتنتمي أسرة آل مكتوم الحاكمة في دبي إلى فرع من
فروع بني ياس ، هو بوقلاسة ، أي أنها نتج بصلة القرابة إلى أسرة أبو ظبي .
ومع ذلك فإن العلاقات بينهما كانت سيئة في أغلب الأحوال . وقد شهد
الشيخ ثاني آخر الحروب القبلية في ساحل عمان سنة ١٩٤٨ ، وتقاتلت مشيخة
أبو ظبي في تلك الحرب نظراً إلى أن أسلوب الشيخ شخبوط في الحكم كان
أكثر إنغراء لقبائل البادية . وقد أرغمت دبي على دفع غرامة حرية ، لأن ذلك
لم يوقف تقدمها .

* * *

اعتبرت إمارة الشارقة نفسها وريثة لدولة القواسم القديمة ، رغم انفصال
الخمسة منذ زمن طويل ، وخلع آل الشارقة ولاهم للقواسم وتأسيس الشيخة الداية
وعلى الفجيرة في منتصف هذا القرن .

ويمكن القول إن شأن الشارقة أخذ يضمحل منذ وفاة سلطان بن صقر الثاني
١٨٦٦ ، ثم أخذت تسترد بعض شهرتها التاريخية حينما خاضت حروبا مع الإمارة
الشقيقة وهي رأس الخيمة ، التي تنتمي أسرتها إلى فرع من فروع القواسم . وقد
استطاعت أن تستولي على بعض المواقع التي كانت في الماضي ملكا لدولة القواسم
الكبيرة ، وتقع عند سلطنة مسقط مثل خور فكان وكلبة ، وهي لاتصل بأرض
الإمارة .

ثم نالت الشارقة شهرة عند ما أقامت بريطانيا فيها قاعدة جوية سنة ١٩٣٧
وقد صارت فيما بعد من أكبر القواعد في منطقة الخليج . وكانت بريطانيا تدفع
إيجاراً سنوياً اختاف في تقديره ، ولكنه كان على كل حال يكفي لتطوير المشيخة
محدودة السكان . وقد شرع حاكمها الشيخ صقر بن سلطان (١٩٥١ - ١٩٦٥) في
إنشاء بعض المدارس الحديثة ، ولعل اهتمامه بالتعليم يرجع إلى كونه أدبياً وشاعراً .
ومنذ أن ظهر التنافس بين مشروعات التنمية البريطانية ونشاط الجامعة العربية في
هذه المنطقة ، مال الشيخ صقر إلى التطوير عن طريق الجامعة العربية ، مما حدا
بالسلطات البريطانية إلى تشجيع انقلاب داخل الأسرة ، وقيل إن مجلسها اختار
ابن عمه الشيخ خالد للإمارة (يونيو سنة ١٩٦٥) ومنذ ذلك الوقت حاول الشيخ
صقر أن يؤكد على أنه كان ضحية لتعلقه بحركة القومية العربية ، بل يقال إنه فكر
في رفع شكوى إلى الأمم المتحدة ، غير أن المنظمة الدولية لم تلفت إلى المازعات
التأويلية .

وليس لبقية المشيخات تأريخ خاص يحدو تسجيته ، فكل من المجاز والفجيرة
وأم القيوين ، عبارة عن شريط ساحلي لا يزيد طوله عن عشرة أميال . وتتميز رأس
الخيمة بأضيقها التاريخي المشهور ، فقد ثارت في أوائل القرن التاسع عشر القر
الرئيسي لاتحاد القواسم . كما أنها تمتد في الداخل حيث تقوم بعض الواحات وتجري
فيها التجارب على زراعة النخلة .

ورغم ضآلة هذه المشيخات فقد كانت تفصل بينها حواجز جوية . وأخذ
بعضها يصدر في الخمسينات جوازات سفر مما يعنى الشروع في إكساب جنسية
خاصة . ولم يكن من الممكن تحول هذه المشيخات إلى دول قائمة بذاتها . وللاسف
أن البادية نحو فكرة الاتحاد من بريطانيا .

في ساحل عمان . ولم تعد هناك شبهة في أن يكون هذا الاتحاد أداة لخدمة مصالح استعمارية .

أخذت كل من دبي وأبو ظبي زمام المبادرة لإعلان اتحاد فيدرالي فيما بينها في ١٩ فبراير سنة ١٩٦٨ ، ووجهتها في نفس اليوم دعوة إلى بقية الإمارات الانضمام إلى هذا الاتحاد . فانقد اجتمع في دبي يضم حكاه الإمارات التسع ، وأعلن في ٢٧ فبراير عن قبوله لبدء تشكيل اتحاد ، بيد أنه لم يتم الاتفاق في هذا الاجتماع إلا على الخطوات التمهيدية واتضح فيما بعد أن المباحثات كلها انتقلت إلى الرحلة التنفيذية تفتتت ولاقت معارضة من عدة أطراف . لذلك كان الخروج دائماً هو الاكتفاء بتنظيم الرحلة الانتقالية .

وقد اتفق في اجتماع دبي ^(١) المنعقد في ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٨ على الأسس التالية : تشكيل مجلس أعلى من الحكام تكون رئاسته بالتناوب ، وذلك في موعد أقصاه ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٨ ويكون هذا المجلس هو السلطة العليا في الدولة الاتحادية ، على أن تتخذ الخطوات التأسيسية فيما بعد . ولم يقيض لهذا المجلس الأعلى الاتحادي أن يشكل بالنسبة للإمارات التسع ، وإنما اقتضت ثلاث سنوات في مباحثات حول شكل الاتحاد واختصاصات الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وكيفية تكوين المجالس النيابية .

ولما كان قد تعذر الاتفاق على هذه الأمور وغيرها من التفاصيل المختلفة ، فقد تشكل الاتحاد من إمارات ساحل عمان وحدها .

بعد فطر في هذه الرحلة الأولى من مباحثات إنشاء الاتحاد وكلها تأخذ زمام المبادرة في شتى الموضوعات ، وتقدمت بمذكرة تدعو إلى اتخاذ الخطوات التأسيسية مباشرة ، وانتخاب رئيس الاتحاد وتعيين العاصمة ، وتشكيل مجلس

(١) انظر مقالاً لهؤوف لي مجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر سنة ١٩٧١ تحت عنوان

• اتحاد الإمارات الخليج العربي •

مباحثات الاتحاد

عبر بعض التقنيين من أبناء الخليج عن ضرورة قيام اتحاد بين الإمارات في الثلاثينيات . غير أن الخطوة الإيجابية تمت عن طريق المستشارين البريطانيين الذين نصحوا في سنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس استشاري للحكام السبعة يجتمع مرتين في السنة للنظر في الأمور المشتركة . وأهم النتائج التي تمخضت عن هذا المجلس هو إنشاء قوة شرطة مختاطة عرفت بالحرس العماني Omani Levies ، وكان للجنود كلارنس مان من مؤسسي هذا الحرس . وكان الهدف الرئيسي من إنشائه هو حماية أعمال التنقيب عن النفط ، كما استخدم في منازعات الحدود مع السعودية . لذلك نظرت كل من مصر والسعودية إلى مشروع اتحاد ساحل عمان على أنه خطة استعمارية ، وانتقدته الدولتان على غرار ما فعلنا إزاء الاتحاد الذي أفضته بريطانيا في الجنوب العربي .

على أن الحكومة البريطانية لم تتحسس لتطوير اتحاد ساحل عمان ، بخلاف اتحاد الجنوب حيث وجد مركز قيادي في مستعمرة عدن . وعند اكتشاف النفط أصبحت الحاجة ملحة إلى إدخال تفتتات إدارية ومشروعات طرق وهو ما يتأتى في ظل أوضاع التفكك القائمة . يتضح ذلك مثلاً عند تقرير اتحاد عملة موحدة لساحل عمان بعد أن كثرت التداول ، وصار هناك تضارب بين المملات المعترف بها (الروبية الهندية ودينار البحرين ، بجانب الجنيه الاسترليني) ولما وضمت بريطانيا خطة لإنشاء مكتب مختص بالشئون الاقتصادية ، وتوحيد البريد ، ولم تكن هذه الإجراءات قد تجاوزت المجال الاقتصادي في حدود ضيقة ، جها فورت بريطانيا الانسحاب ، فأصبح الاتحاد ضرورة سياسية لاستقرار الاستثمار

(١) انظر مؤلفه عن أبوظبي الصادر ببلد سابعاً

والواقع أنه حدث لبس في هذا الاجتماع ، فإن الموافقة على إصدار دستور ملزم للاتحاد يعني أن الدولة المقترحة ستكون فيدرالية . ولاظن أن الحكام كأولاستمدن للاتزام أمام دستور موحد ، وإعيا تصوروا اتحاداً من نوع الاتحادات التعاونية التي تربط الأعضاء بميثاق ، لا بدستور . وكانت كلمة ميثاق هي المستخدمة إبان الاجتماع الأول الذي انعقد في دبي خلال شهر فبراير السابق .

أخذت إمارة أبوظبي تشارك فطرا في تصدر الحركة الاتحادية منذ اجتماع الحكام الثاني ، فقد انعقد الاجتماع في أراضيها ، واختير الشيخ زايد أول رئيس للمجلس الأعلى بصفته المؤقتة ، بينما كلف الشيخ حمد آل ثاني ولي عهد قطر برئاسة المجلس الاتحادي التنفيذي المؤقت . وقد شرع في سن بعض الإجراءات التي تتعلق بالتدوير والوسائل ، ولم يحل الأمر حتى بالنسبة لهذه الإجراءات التمهيدية من الاصطدام بأعراضات الامارات التنوع . فقللا اعترضت دبي على أن تشرّف هيئة اتحادية على الموافى ، إذ يقتصر عمل هذه الهيئة على الوسائل التي تربط بين الإمارات . وربما كان دافع دبي هو رغبتها في الاستقلال بإدارة ميثاقها الكبير الذي يدر عليها دخلا لا بأس به .

كذلك صادف المجلس الاتحادي المؤقت مشكلات دستورية ، لأن الخبير الكلف بوضع الدستور لم يتمكن من التوفيق بين وجهات النظر ، بسبب تقلب الزعة الذاتية ، فمما اقترحت بها المجلس المؤقت ، وغدا من الضرورى إحلال مجلس وزراء اتحادي محلّه ، اشترطت بعض الامارات ومنها البحرين أن يكون الوزراء الاتحاديون متفرعين . وتجدد الجدل حول كيفية تكوين المجلس الاتحادي الذي يمثل الأهالي . وهل تراعى فيه نسبة السكان ، أم يتم تمثيل الامارات بالسوى ؟ ورفض قهراف لأوطي على أساس الحل الوسط ، فتشل البحرين سنة أعضاء . وتتل بنية الإمارات بأزمة لتكمل منها .

وكانت الإمارات الصغيرة هي الأشدّ تمسكا بجميّا التساوى ، والحق به كان

وزراء اتحادى ، بينما آثمت معظم الإمارات الأخرى التهميل . وطرحت مذكرة فطر في لجنة تحضيرية اجتمعت في أبوظبي في مايو سنة ١٩٦٨ وتكشفت في هذا الاجتماع الخلافات العديدة التي تباعد بين وجهات النظر ، ووزعت سراً منشورات ضد فكرة الاتحاد . لذا بادرت حكومة قطر إلى إرسال مبعوث إلى السعودية ، التي تربطها بها وشائج خاصة متينة ، لتطرح أمام حكومة الرياض الأسباب التي تعرقل قيام الاتحاد . وإذا بوريزى خارجية السعودية والكويت بكتلان جهودهم ويتوسطان في حل بعض تلك الخلافات حتى تمهد السبيل لمقعد جلسة ، حضروا حكام الإمارات التسع في ٦ ، ٧ يوليو سنة ١٩٦٨ ، وقد أسفر هذا الاجتماع عن نتائج لا بأس بها ، غير أن مداها يقتصر على الرحلة الانتقالية ، إذ أن أسباب الخلاف الرئيسية لم تسمو حتى يمكن الاتفاق على الوضع الدائم للاتحاد .

وفي هذا الاجتماع اتفق على صياغة دستور اتحادي في خلال ستة أشهر ، واختير الدكتور عبد الرزاق السهوى لصياغة هذا الدستور ، على أن يستعين بمن يشاء من الخبراء ، كما اتفق على أن يتحول اجتماع الأمراء إلى مجلس أعلى ينتخب في كل دورة رئيسه بالتناوب ، وحددت اختصاصات هذا المجلس خلال الفترة الانتقالية بحيث تقتصر على الدعوة للاجتماعات عند طلب أحد الأعضاء ، وإدارة المناقشات وغير ذلك من الأمور الإجرائية الحقة .

كذلك استقر الرأي على أن تمتد دورات المجلس الأعلى في خمسة إحدى الامارات ، مع التنوع بقدر الإمكان ، ربما يتم تعيين مقر دائم . والجهاز الاتحادي الوحيد الذي انتق عن هذا الاجتماع ؛ هو المجلس الاتحادي المؤقت الذي تثل به الامارات بالتساوى ، يواقع عضو لكل إمارة . وتصدر قراراته بأغلبية الثلثين ، وكان التزوع إلى قاعدة الإجماع شديداً ، وخاصة من جانب الامارات الصغيرة التي همى أشد تمسكا بكيانها . ولذلك لم توافق هذه الامارات على مبدأ مسدود قرارات المجلس المؤقت بالأغلبية ، إلا بعد عرضها على المجلس الدائم الذي سينتظر فيما بعد حسب ما يقرره الدستور .

في المناطق المتنازع عليها. ولم يحل ذلك الموقف دون اتخاذ أبوظبي مقراً للاجتماع الثالث لمجلس الحكم (١٤، ١٥ مايو سنة ١٩٦٩) وكان موعد نهاية المجلس المؤقت يقرب، ولابد من تشكيل الوزارة الاتحادية، لكن الخائف حول توزيع الناس، فشلت لجنة لدراسة هذا الموضوع، ولجنة ثمانية لدراسة الدستور الذي قدمه حينذاك الدكتور السهوري، ولجنة ثالثة تتفرع على بحث نتائج تقارير الخبراء العسكريين البريطانيين حول تنظيم الدفاع عن المنطقة. وكما يقال إذا - أردت أن تدفن مشروعا لحوله على جان. ولذا اعتبر الرافقون السياسيون أن هذه الدورة انتهت بالفشل الذريع.

وكان الحكماء شعروا بسوء تأثير ذلك على الكويت والسعودية اللتين تنصنان للاتحاد، ولذلك سارع ممثلو كل من البحرين وقطر وأبوظبي بالسفر إلى الرياض والكويت، حيث تشرح كل وفد أسباب الفشل من وجهة نظره، كما أعقب هذا المؤتمر زيارات قام بها حكاهم دبي وأبوظبي وقطر إلى لندن، وكانهم يريدون العرف على موقف بريطانيا من إماراتهم في حالة فشل الاتحاد.

على أن هناك نتيجة إيجابية وحيدة تربت على الدورة الثالثة، وهي تكليف لجنة من الفقهاء العرب بوضع دستور مؤقت خلال شهرين حيث تعذر الاتفاق على دستور دائم، على أن يعرض هذا الدستور بعد ذلك على خبير للمراجعة، ويقدم خلال شهر ثالث للدورة الرابعة للحكم. وقد وقع الاختيار على الدكتور وحيد رائف^(١) المستشار لحكومة الكويت بمراجعة الدستور المؤقت. وقد ذكر في البحث الذي نشره عن هذا الموضوع في مجلة القانون الدولي المصرية كيف أنه لم يثنأ أن يقصر دوره على المراجعة، بل رأى - خدمة لتحقيق الاتحاد - أن يسد جميع الثغرات في الدستور المؤقت، بحيث صار نصاً متكاملًا، وأنه حاول بقدر استطاع أن يحدد من شمول قاعدة الاجماع التي تعرفل سير النظم الاتحادية.

(١) أنظر بحثه القيم عن دستور الاتحاد في المجلد المصري ٢٨ قانون الدولي عدد ١٩٧١.

أمام البحرين كثير من مبررات الشكوى، فسكانها - كما ذكرنا - يزدنون على سكان الإمارات مجتمعة. وفيهم أكبر عدد من المعلمين، ومع ذلك لا تنزل الإمارات الأخرى تمييز البحرين بزيادة بسيطة في التمثيل. كما لوحظ نجح أن تكون النامة أو غيرها من مدن البحرين مقراً لأحدى الأجنحة الرئيسية إر الفرعية. ولم يحل البحارنة صراحتاً رئيسية في الأجهزة الاتحادية.

ومما يدل على تغلب النزعة الذاتية تمسك الإمارات باختيار منطقة محاذية لإنشاء العاصمة الاتحادية، واقترح إنشاء مدينة خضياً لهذا الغرض في المنطقة الحاذية الواقعة بين دبي وأبوظبي بعيدة عن الساحل، واعتبرت البحرين على هذا النصف الذي يكلف ميزانية الاتحاد نفقات باهظة دون مبرر (حوالي ٥٠ مليون دينار).

وربما استطاعت الإمارات الأخرى أن تبرر موقفها إزاء البحرين بالرغبة في تجنب الاستطادام بإيران التي شنت حملة عنيفة على فكرة الاتحاد بسبب إخلال البحرين ضمن أعضائه، إلا أن موقف الإمارات لم يتبدل حتى بعد أن راجعت إيران في دعواها ملكية البحرين. ولعل فكرة إنشاء اتحاد إمارات ساحل عمان فقط كانت تراود حاكم أبوظبي منذ أن تكشفت تلك المشكلات المروية.

ففي ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٨ صرح الشيخ زايد بن سلطان في لندن بأنه إذا لم يتم اتفاق بين الإمارات التسع فمن الممكن إقامة اتحاد من الإمارات السبع أو حتى من بعض تلك الإمارات. كما لوحظ أن أبوظبي أخذت تفتي قواها الحلية بما يتجاوز حاجات الإمارة. فأصبحت تمتلك جيشاً برياً من خمسة آلاف رجل، بالإضافة إلى ثلثة من الطيران. وقد كان موضوع استخدام القوات العسكرية من بين الخلافات العديدة التي اعترضت سبيل الاتحاد. وكما جرى بالنسبة لخلاف السائل الخلافة، اتفق على حل وسط، وهو إمكان وجود قوتين، إحداهما عليه والأخرى اتحادية. ومع هذا اشترطت إمارات أبوظبي عدم مرابطة القوات الاتحادية

لذلك اتى الدستور المقترح معارضة من عدة جهات ، فثلاث لم توافق البرلمان الفقيرة على حرية تنقل رؤوس الأموال والممتلك داخل أعضاء الاتحاد ، لأن ذلك يقيح للإمارات المنتجة للنفط السيطرة التامة على اقتصاد الإمارات الفقيرة .

وقد انعقدت الدورة الرابعة في أبو ظبي (٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٩) وزار الشيخ زايد بن سلطان الدولة باعتباره حاكم الإمارة الضيفة ، ولم يلبث أن انضمت رئيساً لمجلس الاتحاد لمدة سنتين ، فشرع في تشكيل الوزارة الاتحادية وحيلولة طالب صقر بن حميد القاسمي شيخ رأس الخيمة بوزارة الدفاع أو الداخلية . وبعد جعل عفيف خصصت للإمارة وزارة الأشغال والزراعة .

ومنما لشعب الخلافات حول الناصب الوزارية ، ورؤى تشكيل لجنة ثلاثية تمثل قطر وأبو ظبي ودبي لاختصار الوزراء ، على أن ترشح كل إمارة ثلاثة من مواطنيها ، ويختار اللجنة الثلاثية الوزراء من بين هؤلاء الرشحين . وتم الاتفاق على تعيين خليفة بن حمدان آل ثاني ، ولي عهد قطر ، رئيساً لأول وزارة اتحادية وفي هذه الدورة تنازلات البحري عن رأيها في ضرورة مراعاة عدد السكان عند تكوين المجلس الاستشاري خلال الفترة الانتقالية ، ووافقت على أن يتكون المجلس من ٣٦ عضواً بواقع أربعة لكل إمارة ، كما لم تتر مطالب واسعة في الناصب الوزارية ، كل ذلك في سبيل إنجاح مشروع الاتحاد ، مع ملاحظة أن الضغط الإيراني كان قد أخذ يخف في هذه الحقبة .

ويبدو أن بعض المسؤولين في تلك الدورة أحسوا أن الاتحاد يوشك أن يكون أمراً واقعاً ، لذلك تلقوا أول فرصة للفكاك منه ، وقد أتيحت هذه الفرصة عندما دخل الوكيل السياسي البريطاني على الحكام أثناء اجتماعهم ، وألقى كل حشمتهم فيها على تأسيس الاتحاد حتى يتوفر الاستقرار عندما يتم انسحاب بريطانيا في نهاية سنة ١٩٧١ .

خلف غادر حاكم رأس الخيمة الاجتماع توتاً ، ورفض توقيع أي بيان مشترك

كما خرج حاكم قطر وغادر البلاد بعد قليل ، بينما أكد الشيخ زايد بن سلطان الأعضاء أن بريطانيا ما تزال مسئولة رسمياً عن الإمارات ، وأن الوكيل السياسي لم يتعمم الاجماع ، بل دخل بتصريح منه ، غير أن ذلك لم ينعكس خسوم الاتحاد ، فأصدر حاكم رأس الخيمة بياناً ندد فيه بحوقف بريطانيا الذي كان يتسبب في ضربة لهيبة الحكم . وسيتبين فيما بعد كيف أن هذا الحاكم ظل متردداً في الانسحاق بالاتحاد بعد قيامه بعدة أشهر .

ورغم هذه النهاية المؤسفة ، صدر بيان يعلن عن استئناف دورة اجتماع الحكم خلال أسبوعين ، والمقصود بذلك هو تنطية الفشل الذي منى به الاجماع ، لأن الخلافات كانت قائمة حول مختلف المسائل منذ بدء الدورة ، لذلك عندما وجه الشيخ زايد الدعوة في الموعد المحدد لم يتلقى رداً إلا من خمس إمارات ، ولم يقدر لمجلس الحكم التمسك أن ينعقد بعد ذلك . وكل ما تحقق في هذا المجال هو اجتماع ليوالب الحكم في يونيو سنة ١٩٧٠ للدراسة ميزانية الاتحاد ، وحتى هذا الموضوع لم يحظ بتقارب وجهات النظر ، وبات واضحاً منذ بداية عام ١٩٧٠ أن كلا من قطر والبحرين يتجه نحو إعلان استقلاله كدولة قائمة بذاتها ، غير أن أحدا لم يجزؤ بعد على التصريح بترك الاتحاد .

توقفت البحوث نهائياً في أكتوبر سنة ١٩٧٠ فجددت كل من الكويت والسعودية وساطتها للتنبل على العقبات الرئيسية ، مثل مسألة الإجماع على القرارات فافترحت أنه في حالة اعتراض أحد الأعضاء في مجلس الحكم الأعلى ، يباد النظر في القرار بعد شهر ، وفي تلك الحالة تكفي موافقة سبعة من الأعضاء التمسك لصدور القرار . وبخصوص الماصمة اقترح تأجيل تعيينها إلى ما بعد إنشاء الاتحاد . كذلك أجل موضوع كيفية التمثيل في المجالس الاتحادية إلى أن يجري إحصاء دقيق السكان ، وحتى يتم ذلك يؤخذ مبدأ التمثيل بالتساوي بين الإمارات واشتمل الاقتراح على التمييز بين قوات محلية للأمن واتحادية للدفاع . ويتضح من ذلك كله أن الوساطة انصبت على تأجيل المشكلات دون حلها .

الاتحاد وقدرته بالوقوف أمام إيران التي تنوى الاستيلاء على الجزيرتين . وقيل أن السبب في ذلك يرجع إلى المنازعات الأسرية بين حاكم رأس الخيمة ، والشيخ خالد القاسمي حاكم الشارقة . وقد دلت الأحداث فيما بعد على وجود هذا النزاع ، إذ قدم حاكم رأس الخيمة التسهيلات المستقرين سلطان القاسمي ، كي يدخل إلى الشارقة في ١٤ يناير سنة ١٩٧٢ محاولاً الاستيلاء على السلطة فيها .

أما الشيخ زايد فقد صرح في مؤتمر صحفي في ٢٦ يوليو (١٩٧١) سنة ١٩٧١ بأن امتناع رأس الخيمة يرجع إلى الاختلاف حول النظام الاتحادي ، فهي تريد أن تنسحب بحق التثني في المجلس الأعلى ، وتطبق مبدأ المساواة في المجلس الاستشاري .

وهيّا تكن الأسباب ، فقد قرر حاكم رأس الخيمة الاتحاق بالاتحاد بعد إعلان قيام دولة الإمارات المتحدة كدولة مستقلة في ٢ - ١٢ - ١٩٧١ ولا شك أنه وجد نفسه بعد اختفاء بريطانيا عاجزاً عن مواجهة مسئوليات الدولة . وفي ختام هذا الفصل يجدر بنا أن نقسمال : هل أئني قيام الاتحاد النزعات الدائبة لدى الأعضاء ؟

هناك منطقة أخرى في شبه جزيرة العرب تشابه في تركيبها الاجتماعي والقبل مع ساحل عمان ، وهذه هي منطقة الجنوب النافذة لمدن ، وقد مرت بجزيرة النظام الاتحادي في ظل الامارات ، ولكن لم يقض له البقاء بعد الاستقلال . وفرضت حكومة اليمن الجنوبية الديمقراطية نظاماً موحداً لا يشترط بالكيانات السابقة . وأئن فإن النزعة الدائبة ترتبط بنظام الإمارة نفسه ، والشكل الاتحادي الذي اتفق عليه بين الإمارات السبع مازال في المرحلة المؤقتة ، وهو لم يبلغ الكيانات لا سياسياً ، ولا اقتصادياً ، وقوة الضغط في دبي وأبو ظبي فتور دخلاً خاصاً لكل إمارة ، وهي التي تخصص ما تشاء منها لتنفقات الاتحاد . ولعل النتيجة الإيجابية التي تجسدت عن هذا الاتحاد هي وجود قوات مساهمة

(1) Daily Telegraph. 286 - 1972

وفي نفس الوقت أدلت بريطانيا بدلوها في محاولات التوفيق ، وكان منبهاً ولهم لوز يتردد على الخليج طوال عام ١٩٧١ بأذا كل جهده لإقامة دولة اتحادية حتى لا تقعض المنطقة للاضطراب بسبب تفككها الشديد . ومن بين الفترات البريطانية أن تتمتع الإمارات الأربع الكبيرة نسبياً بحق الفيتو ، أي أن إجراماً وحدها يكون ضرورياً لصمود القرواات . فأصرت الإمارات الصغيرة على مبدأ المساواة . وهكذا نجد عدة أطراف تعمل على عرقلة قيام الاتحاد القاسم . فالإمارات الصغيرة تفضل اتحاداً محدوداً ، لاتضيع فيه شخصيتها . وإمارة قطر فقدت الأمل في زعامة الاتحاد ، فلا هي ذات ثروة أو مساحة تنضارع أبوظبي ، ولا هي توازي البحرين في عدد سكانها ووقهم . وصارت إمارة أبوظبي ، تفضل الاتحاد السباعي ، حيث زعامتها له مؤكدة ، وإذا لم تكن هذه الزعامة منفردة ، فلا بأس من أن تدخل دبي كضريك ثان .

وكان الشيخ زايد قد أخذ بطوره قواته المساهمة بشكل يتجاوز حجم الإمارة فصارت تضم خمسة آلاف رجل ، علاوة على ثلة من القوات الجوية . ولاشك أن هذا الاهتمام بالقوات المساهمة إنما كان تمهيداً لنزعم الاتحاد .

وبالفعل قام الشيخ زايد بإعلان الاتفاق على الاتحاد بين ست إمارات في ساحل عمان في ١٨ يوليو سنة ١٩٧١ ، وحسب النظام الملن للاتحاد ، تشع كل من أبو ظبي ودبي بحر كنز ممتاز فيه ، فقتصرط موافقهما على أي قرار يصدره المجلس الأعلى ، ولكل منهما ثمانية مقاعد في المجلس الاستشاري . وقد تقرر إنشاء هذا المجلس خلال المرحلة المؤقتة ومدتها خمس سنوات ، يقر بعدها شكل النظام الباني . وفي خلال هذه المرحلة المؤقتة تختار كل إمارة ممثلين بالطريقة التي تروقها . وتخصص سنة مقاعد للامارتين للتوسطين : الشارقة ورأس الخيمة . وأربعة للإمارات الصغرى : العجمان ، والفجيرة وأم القيوين .

أثارت امتناع رأس الخيمة عن الاتحاد بالاعتقاد عند إعلائه عدة تساؤلات ، فقيل أنها فعلت ذلك لتسكها بجزيرتي طوب السفل والعليا ، وهي لا تريد إبراج

مشتركة ، الهدف الرئيسى منها هو المحافظة على الأنظمة القائمة ، فبينما وقعت هذه القوات متفرجة على استيلاء إيران على الجزر الثلاث التى كانت تابعة للاتحاد ، نجدها تتحرك بسرعة لقمع محاولة الشيخ صقر بن سلطان الاستيلاء على السلطنة فى الشارقة ، وقد نجحت فى مهمتها . على أن التباين فى ظل جيش واحد ، قد يكون من جهة أخرى أداة لتعطيم الروح القبلية بين أفراد القوات المسلحة . وبهذا يتحول الجيش إلى أداة فعالة من أدوات الاتحاد الحقيقى .

الفصل السادس عشر

مسقط وعمان

إنما كانت دولة عمان قد أخذت تتمتع بالاستقرار بعد الاستقلال فقد شهد هذا القطر مراعاة شبه مستديم بين قسمه الساحلى والمنطقة الداخلية ، فبينما خضع القسم الأول لحكامه من أسرة البوسعيد ، اعتادت القبائل فى الداخل أن تكون أحلافاً قوية نتيجة لها الاستقلال عن تبعية البوسعيد ، مثل حلف المناوية والنفارية ، كما أن قبائل إقليم الظاهرة التجأت أحياناً إلى حكم بعيدين عنها مثل آل سعود فأعلنت ولائها لهم لجرد أن تفلت من التبعية لأية سلطة منظمة . ويرجع هذا الخلاف بين المنطقة الداخلية والساحلية إلى أسباب اقتصادية أيضاً . فسكان الساحل الذين أروا من أعمال التجارة والنقل البحرى وجدوا من مصلحتهم أن يستقر النظام وينتشر الأمن فى ظل حكومة مستقط ، بينما تعطلت القبائل فى الداخل ، والتى عاشت منفردة عن العالم الخارجى بأسباب دينية . فاحتجيت بأن سلاطين مسقط قد خرجوا عن أصول الإسلام وتحالفوا مع الكفار ، وتوارثوا الحكم ، بينما أن الذهب الإياضى يقتضى عدم توارث الإمامة . وهكذا وجدت القبائل فى نظام الإمامة ستاراً لتبرير نزعتها الذاتية . ونظراً لوجود هذا الانفصال شبه الدائم بين الداخل والساحل ، اخترنا هذه التائية فى عنوان الفصل .

إرسال إمدادات عسكرية لسلطان مسقط وزادت المودة المخصصة له . ولم يلبث
بمضي أن تركى أن تقضى نخبه في هذه الظروف المعصية ، فتأجعت بريطانيا بأيديها
الذى والنموى لخانه قيصور بن فيصل .

ولم يجل ذلك دون تقضى النزعة الاستقلالية بين قبائل الداخل . فلما وقعت
الحرب الأولى واشتعلت بريطانيا في مختلف الياضين رأت أن من الأفضل التوفيق
بين سلطان مسقط والثاقين عليه .

ويرر الوكيل السيامى في مسقط هذه الخطة الفترحة بأن دعوة الإمامة إلى
الهاد قد تؤثر على مركز بريطانيا السيامى في مباحثها مع الشريف حسين ، أو
على سلمى الهند ، كما أنه يمكن لبريطانيا عند الضرورة أن تدافع عن السلطان
بنوآها البحرية دون الحاجة إلى مرابطة قوات برية تزداد تورطاً في الداخل إذا
اتسع النزاع مع الثاقين .

ولاشك أن ظروف الحرب قد ساعدت الإمامة على أن تحتل مركزاً يتجاوز
توقها العمل . فالألمان يحشرون عن أى عنصر معاد لبريطانيا في العالم الإسلامى ،
وقبل أن تسقط المستعمرة الألمانية في شرق أفريقيا سنة ١٩١٥ اتصل عملاء الألمان
بالأم الخرومى ووعده بالساعدة ولم تلبث هذه الاتصالات أن توقفت بعد سقوط
تختانغا في يد الإنجليز .

لم ينقطع نشاط الثاقين بعد انتهاء الحرب ، بل على العكس بلغ قوذم لدرجة
أن بريطانيا نصحت سلطان مسقط بنوع من الاعتراف بوجود الإمامة ، فكان
هنا موضوع اتفاقية السيب . وقد أثارت هذه الاتفاقية أثناء تجديد الإمامة في
الجنبت جدلاً حول مدى صحتها ومضمونها . فتفق الإنجليز ارتباطهم بهذه
الطبعة أصلاً ، وقالوا إنها إن كانت قد عقدت بين سلطان مسقط والإمامة فإنها
كانت تخص بالشئون التجارية الخصة وتنظيم حركة النقل بين الداخل والساحل ،
لأصل الإمامة فذكروا أنها معاهدة سياسية تعنى الاعتراف من جانب مسقط
(٢٠٠ - شيرات)

انبعاث الإمامة وسقوطها

اعتبر الملقون العرب في وقت ما أن حركة الإمامة في عمان صورة من صور
الحركة القومية العربية العادية للاستعمار البريطانى . وربما كان ذلك صحيحاً
بمقياس عصر ما قبل الحرب العالمية الأولى ، أى أيام انبعاث الإمامة سنة ١٩١٣ ،
ولكن كان من الخطأ استمرار هذه النظرة في الخمسينات ، لأن الإمامة لم تند
نظاماً مثالياً بلامع المعصر .

ولقد تعرض اليوسعيد لكثير من الانتقادات بسبب توثيق صلاتهم بالإنجليز
واستسلامهم للإجراءات التى اقترحتها هؤلاء عليهم مثل تحريم تجارة الرقيق
وحظر تجارة الأسلحة ، ومنع بريطانيا حق الرقابة لتنفيذ هذه الإجراءات .

وقد حاول السيد فيصل بن تركى حاكم مسقط من اليوسعيد في نهاية عهده أن
يزيل بعض أسباب النقد ، بقرب إليه زعماء الأباضية ، وحاول أن يظهر منهم بلب
الإمامة ، ولكن الزعماء الدينيين اختلفوا معه حول بعض الأمور ، منها تحريم
استيراد الخمر والدخان ، وتحول البشرين بحرية في البلاد .

وقد تمكن الزعماء الدينيون مثل عبد الله السالى من التوفيق بين قلة القبائل
الكبيرة وعلى رأسهم عيسى بن صالح الحارثى زعيم المناوية ، وعبد الله بن حمير
زعيم التفارية ، وبفضل هذا التجمع أمكن انتخاب سالم بن راشد الخرومى بدلاً
لصالح ، على أن ذلك لا يعنى أن دولة منافسة قد تشكلت في الداخل . فقد استمر
زعماء القبائل الأقوياء أشبه بخلعاء للإمام منهم بأتباع . ومع ذلك فإن الخلاف هنا
التجمع الكبير حول زعامة روحية قد أزعج السلطات البريطانية بشكل غفل
عن انتقادات القبائل العادية التى كانت تحدث من حين إلى آخر ، فلك قورث

والحكومة البريطانية بسيادة الإمام على الداخل . وقد تضمنت علاوة على ذلك حسب النص الذي نشره تعهد الإمام محمد بن عبد الله الخليلي باحترام سلطنة^(١) مسقط في الحدود التي رسمت لها .

كفلت اتفاقية السيب فترة من الهدوء طوال عهد الإمام الخليلي الطويل التي استمر حتى عام ١٩٥٤ ، ولم يقطع ذلك الهدوء سوى حادث واحد وقع في سنة ١٩٣٧ وذلك بمناسبة منحه السلطان سعيد بن تيمور امتيازاً لشركة بترول عمان وظفار ، وهي شركة متفرعة عن شركة نفط العراق ، وقد شمل الامتياز سائر أراضي عمان الداخلية والساحلية علاوة على الجزر ، لذلك احتج الإمام على هذا الامتياز الذي لم يؤخذ رأيه فيه . غير أن توقف الشركة عن التنقيب عند قيام الحرب ترك هذه القضية محتقة دون أن يحس بها أحد .

والثابت من الرسائل المصورة هو أن الخليلي لم يبر موضوع علاوة الإمام بالسلطنة إلا في سنة ١٩٥٣ حينما بعث إلى روبرت هاى القيم السام في البحرين يسأل عما إذا كان من الممكن تحديد نصيب لعمان من مدفوعات شركة البترول صاحبة الامتياز في عمان نظير التنقيب . وقد أجاب القيم العام حينذاك بالرفض ، وقال إن اتفاقية السيب لا تتضمن تلك الحقوق ، وأنه ليس مستعداً للنظر في هذا الموضوع .

من المؤكد أن هذا الحادث هو الذي أخرج الخليلي عن عزلته التي التزمها طوال الحقبة السابقة . ففي ٢٥ يناير سنة ١٩٥٤ طلب الانضمام إلى الجماعة العربية . ومنذ ذلك الوقت وأمنار الإمامة يطعنون الأدلة التي تثبت أن الإمام كانت دولة بالقبول الحديث لهذه السكامة . فذكروا أن الخليلي أصدر جوازات سفر ، وأن عيسى بن صالح الحارثي عمل كوزير خارجية الإمامة . ويستنتج من ذلك كله أن الصراع بين الإمامة والسلطنة لاح في الأفق قبل أن يتولى غالب ابن علي منصب الإمامة سنة ١٩٥٤ .

(١) عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي من ٨٢ ، ٨٣

لم توافق غالبية الأعضاء في الجامعة العربية على طلب إمامة عمان الانضمام إليها ، ويرجع ذلك إلى أن الإمامة لم تستوف شروط القولة الحديثة . وكذا ذكرها من قبل لم تضمن طبيعة العلاقة بين الزعماء القبليين وبين الإمام . وبوفاة عيسى بن صالح الحارثي زعيم المعارضة فقد الإمام قوته على تلك القبائل ، كما أن سليمان بن هود الذي عرف أيضاً بزعمير الجبل الأخضر والقرارية سار يسأل لحسابه الخاص . فإني أنصار الإمامة ذكروا في سنة ١٩٦٤ أمام لجنة التحقيق^(١) التابعة للأمم المتحدة أن سبب رفض الجامعة العربية أنما يرجع إلى أن بعض الحكومات أدانت أن تجامل بريطانيا .

تجمع غالب بن علي بعد اختياره سنة ١٩٥٤ بتأييد مصر والسعودية ، ولما لم تكن أغلب ألبه لسبب مختلف . فالسعودية رأت فيه اليد المنسقة على سلطان مسقط الذي يتوغل في بعض واحات البوشرى ، ومصر اعترت الامام خصماً عادياً لهذه البرطاني في الخليج . وقد طلق أحد الكتاب البريطانيين تعليقاً خاطئاً على هذا الوضع حين قال : لقد تناوت الشيوعية مع ذهب السعودية للامرة الإمامة .

وبالامتناع مع بريطانيا أعلن سلطان مسقط انضمام اتفاقية السيب ، ولم يتصرف بالإمام الجديد ، وحاول أن يأخذ لنفسه البيعة من بعض زعماء الإبانية ولكنه لم يوفق ، فقرر أن يستخدم القوة ، مستعيناً أولاً بشركة نفط عمان وظفار ، ثم بتأييد من الحكومة البريطانية . وفي أعقاب احتلال واحات البوشرى في أكتوبر سنة ١٩٥٥ قامت القوات البريطانية بالاشتراك مع القوات المحلية بالرحيل إلى تزوى مقر الإمامة واحتلتها . ومنفذ حرص سعيد بن تيمور على أن يسمي الدولة بمسقط وعمان .

التصا الإمام غالب فترة من الوقت إلى السعودية ، واستطاع بواسطة تأييدها

(١) انظر منشورات مكتب إمامة عمان في القاهرة

ومسانفة مصير من جمع بعض الأنصار واسترداد نزوى ، غير أن بريطانيا باشرت إلى التدخل وانتزعت المدينة من الإمام . وقد حاولت الدول العربية أن تغير القضية على الصعيد الدولي ، في مجلس الأمن ، إلا أن معظم الدول لم تنفع بأن الإمامة دولة اعتدى عليها ، بل اعتبرت التدخل البريطاني نتيجة لاستبعاد الحاكم الشرعي للبلاد ، وهو سلطان مسقط . ولم يحدث بعد ذلك قتال على نطاق واسع إلا في نهاية ١٩٥٨ وأوائل سنة ١٩٥٩ بمنطقة الجبل الأخضر ، مما جعل سعيد بن تيمور يطلب من الانجليز مساعدته لإقامة حاميات ثابتة في الداخل ، وبذا استطاع أن يسطط نفوذه على معظم أنحاء البلاد . ومنذ ذلك الوقت لم وجود الإمامة ملموساً في إذاعة « صوت العرب » دون أرض عمان .

حاول غالب بن علي تشكيل قوة وطنية في المنفى ، وأقام مكاتب تحت رعاية الجامعة العربية في القاهرة ودمشق وبغداد ، وشرع في إصدار جوازات سفر لهم بإسمه عمان ، غير أنه لم يملن قيام حكومة منفى . ولم تكن للدول العربية مسندة لهذه الخطوة إلا إذا أُميتت القيادة الجديدة وجوداً فعلياً في الداخل .

لم يخفف ذلك الوضع من إصرار الدول العربية على المطالبة بمح نقر في عمان . وفي الدورة التالية انتقلت المناقشات من اللجنة السياسية إلى الجمعية العامة ، واشتملت المذكرة العربية على توصيات واضحة تضمنت الأسر الآتية : تطبيق مبدأ حق تقرير المصير ، سحب القوات الأجنبية من عمان لضمان حرية الاستفتاء . إجراء المفاوضات بين الرفاء الشيعين بالطرق السلمية^(١) . وقد ظهرت هذه التوصيات بموافقة ٣٨ صوتاً ضد ٢٩ وامتناع ٢٩ عن التصويت ، أى أن القضية لم تحصل على الأغلبية اللازمة لإصدار التوصيات في الجمعية العامة ، وهي أغلبية الثلثين .

وقصد جاءت التوصية بإجراء المفاوضات بين الرفاء الشيعين على أثر عودة

(١) انظر جري صادق ، قضايا الأمم المتحدة ، ص ٤٦٩ — ٤٧٩ .

وفت في بيروت للتفاوض بين السلطات البريطانية وممثل الإمامة عمان خلال عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ولم تسفر هذه المحاولات عن نتيجة ما . وحسب قول العمانيين كان مطالبهم في هذه المحادثات معتدلة إذ انحصرت فيما يلي :

لا بد أن تقوم العلاقات بين عمان وسلطان مسقط على أساس معاهدة السبب التي نصت على استقلال عمان الداخلية استقلالاً تاماً . تمكين الإمام من استعادة سلطانه الدينية والزمنية . حرية تنقل العمانيين الذين اضطرتهم ظروف الحرب إلى مناصرة البلاد لكي يتمكنوا من العودة إلى بلادهم . التمييز عن خبايا التيارات الجوية حتى تتمكن عمان من استخدام هذا التمييز في إصلاح أحوالها الداخلية .

وبلغى كل من الفريقين تبعية وفصل تلك المحادثات القصيرة على الآخر ، فيذكر البريطانيون أن مندوبي الإمام طالبوا بالاعتراف بعمان كدولة مستقلة ذات سيادة ، بينما ذكر العمانيون أن بريطانيا اشترطت منذ البداية سحب قضية عمان من الأمم المتحدة .

وتقدم موقف الإمامة خطوة جديدة في العودة السابعة عشرة لسنة ١٩٦٣ ، إلى سنة ١٩٦٣ ، إذ وافقت ٥١ دولة على طرح القضية ضد ٩ دول وامتناع ٣٦ عن التصويت . ومع أن هذا التصويت لا يوفر أغلبية الثلثين ، لكنه دل على أنحلال ظفر الأغلبية المؤيدة في دورة تالية . وبالإضافة إلى ذلك فقد سمح لتسوية عمان بالشك في اللجنة السياسية ، وهو ما لم يستطع تحقيقه في الدورة السابعة .

وعلى أثر انتهاء المناقشات في هذه الدورة ، جاءت رسالة من سلطان مسقط بأنه يعتقد أن يسمح لأحد مندوبي الأمم المتحدة بتقصي الحقائق في مسقط وعمان ، وأعلنت بريطانيا موافقتها على الاقتراح ، وهي التي قامت بتقديمه نيابة عن السلطان إلى الجمعية العامة وترك للأمين العام حرية التصرف في اختيار ذلك

أن البلد الذي يستخدمهم السلطان هم غير هؤلاء الهاجرين القادمين الذين أتوا من بلوختان واستقروا في إقليم القاهرة واندمجوا في العرب منذ مدة طويلة .
والهم في الأمر أن هؤلاء الجلود يقودهم ضباط بريطانيون ، أما القوات الجوية التي شنت الغارات على عمان فكانت بريطانية صرفة . وقد رأى دى رينج بنفسه بعض آثار الخرب إلا أنه لاحظ عدم وجود قتال أثناء زيارته .

وبما أن تقرير دى رينج لم يعتبر كافياً لتبصير الجمعية العامة عن حقيقة الوضع في عمان ، فقد رأت أن تتبع أسلوباً جديداً لتقصي الحقائق . فكونت لجنة خاصة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ واختار الأمين العام أعضاءها من ممثلي الأقطار الآتية : أفغانستان ، نيبال ، نيجيريا ، السنغال ، وكوستاريكا . وكان عليها أن تقضي الحقائق في إطار أعمال لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة . ومن المعروف أن بريطانيا عرفت نشاط مثل هذه اللجنة في عدن ومحيطاتها الأخرى بالجانب العربي ، أثناء وجودها هناك وحضرت سلطان مسقط على منعم اللجنة من دخول بلاده . ولذلك لم يكن يوسع اللجنة إلا أن تقوم بدراسات قانونية وتاريخية ، فضلاً عن زيارة بعض الأقطار العربية وبريطانيا . ومع ذلك فإن التقرير الذي رفعته إلى المنظمة الدولية في يناير سنة ١٩٦٥ جاء واقفياً وأكثر موضوعية في نظره إلى الاتجاهات الوطنية .

ورى اللجنة (١) أن للإمامة قاعدة تاريخية متينة ، غير أنها لا تتمتع بتأييد إجمالي من الشعب العماني ، إذ توجد هيئات وطنية أخرى في الخارج تشكل عادة من الطلاب ، ومنها هيئة في القاهرة ، وأخرى في باكستان وثالثة في لندن ، ورابعة في الأقطار الشيوعية . كما أن أحد التدوين المائتين ذكر أنه يمثل ٦٠ المائتين عرب شرق إفريقيا . وتختلف هذه الهيئات في نزعاتها حسب البيئة التي تعيش فيها .

(١) انظر ملخص هذا التقرير في مقال منشور في مجلة السياسة الدولية عدد

الندوب . فوقع اختياره على دى رينج ، وهو دبلوماسي سويدي يعمل سفيراً لبلاده في مدريد . وكان عليه أن يحقق في الأسئلة التي أثيرت أثناء مناقشة القضية في الدورات السابقة . فهل هناك قتال مستمر في عمان ؟ وأين يوجد الثوار ؟ وهل يأتون عبر الحدود السعودية حسب شكوى سلطان مسقط ؟ وهل توجد أنجنية في عمان ، وما مدى سيطرة سلطان مسقط على عمان الداخلية ؟ وما هو مركز الإمام غالب بن علي ، وسليمان بن حمير أمير الجبل الأخضر وحليف الإقليم في معارضة حكم سلطان مسقط ومقاومة الإنجليز ؟ كذلك كان على الندوب أن يتحقق من قانونية اتفاقية السبب التي تدخلت منها بريطانيا وأعلن سلطان مسقط عدم تقيده بها . وأن يبين للأمم المتحدة طبيعة العلاقات بين السلطة والحكومة البريطانية ، إذ أن بريطانيا كانت تردد القول بأن سلطان مسقط حاكم مستقل ، وفي الوقت نفسه كانت تثوب عنه في الأمم المتحدة ، مما جعل كثيراً من الدول تتساءل : إذا كان مستقلاً ، فلماذا لا يطالب عضوية المنظمة الدولية ؟ وأخيراً طلب إلى الندوب أن يبحث مدى تقدم مشروعات التنمية في مسقط وعمان ، ثم عن الجهود المبذولة لمعالجة القضية عن طريق المفاوضات .

زار دى رينج بعض البلدان في مسقط وعمان ، كما طاف بعدة أقطار مغاربية واتصل بالشخصيات الرئيسية المعنية بالموضوع . ثم رفع تقريره إلى الجمعية العامة في الدورة التالية . ويلاحظ أنه كان سائياً بالنسبة لبعض الأسئلة العامة مثل موقف الشعب من السلطان أو الإمامة . وهل تميل الناحية إلى إحدى الجهتين ، أم أنه من الأفضل تقرير المسير على الإطلاق (١) .

ومع ذلك فقد كشف التقرير عن حقائق تدعين سلطان مسقط . فهو يعتمد على جنود مرتزقة معظمهم من الأجانب وخاصة من البلوش . ويلاحظ ما

(١) انظر ملخص هذا التقرير في كتاب محمود علي الداود ، تاريخ عمان الحديث ، ص

علاقات بريطانيا بمسقط وتطورها حتى الاستقلال

أثبتت علاقة سلاطين مسقط مع بريطانيا على أساس المصاحبة التجارية ، ذلك أن السلاطين كانوا بحاجة إلى المساعدات البريطانية من عدة وجوه : الإحتياج من الزبائن الاقتصادية في الداخل ، تأميم الملاحة التجارية ضد الجماعات العربية الأخرى المتنافسة بالقرصنة . المحافظة على استمرار التبادل التجاري مع الهند حيث يتورّد الأرز ، وهو المادة الغذائية الرئيسية ، كما يصدر التمر ، وهو سلعة التصدير الوحيدة إلى المستعمرات البريطانية المختلفة . وكثيراً ما تدخلت بريطانيا لحماية سلاطين مسقط من حركات التوسع السعودية .

هكذا اختلفت صناعة الماهدات التي ربطت مسقط ببريطانيا عن الماهدات القوية مع الإمارات الأخرى . فلم تتضمن معاهدة ١٨٩١ مبدأ الحماية كما أن ممثل بريطانيا كان يسمى بالتفصيل وليس بالوكيل أو المتمد . ثم إنها عدلت فيما بعد وخذفت بعض القيود المفروضة على مسقط .

هذان الناحية المشكلية . وأما من الناحية الواقعية ، فقد زابد النفوذ البريطاني منذ الحرب العالمية الأولى .

فأخضعت مسقط لجميع القيود التي مرت على الشيوخات كعدم منح امتيازات اقتصادية بدون استشارة بريطانيا ، كما أن التمثيل القنصلي للدول الأجنبية في مسقط اخضع بعد انتقال قنصلية فرنسا في سنة ١٩١٤ . كذلك كثر المستشارون البريطانيون لدى حكومة السلطان تيمور بن فيصل (١٩١٣ — ١٩٣٢) وقد صاروا بمثابة وزراء دون أن يحملوا الاسم ، واشتهر من هؤلاء الرحالة برتراند توماس الذي أصبح المستشار الأول للسلطان بين عامي ١٩٢٥ ، ١٩٣٠ .

وفي رأى اللجنة أن القضية ليست قائمة فقط بين سلطان مسقط وبين بلاد عمان ، بل أنها جزء من المشكلات الاستعمارية ، وتعد بريطانيا مسئولة عن الأوضاع القائمة في ذلك الجزء من شبه جزيرة العرب ، ولذلك فهي أهلت بالألم المتحدة أن تولى مزيداً من عنايتها لهذه القضية .

ومع انتشار الوعي بين العمانيين في الخارج أخذت الإمامة تنفذ بالتدريج زعامتها لحركة معارضة السلطان ، وازداد غالب بن علي اعتماداً على السعودية وخلفه صلاته بمصر . وفي ذلك الوقت الذي قسمت فيه حرب اليمن ما بين العنبر المحافظة والتقدمية في شبه الجزيرة رأت السعودية ألا توسع الهوة مع سلطان مسقط . والواقع أن الإمام غالب نفسه لم تكن تتوفر لديه صفة اللابرة ونحوه المسئولية . وكان شقيقه طالب والزعيم القبلي (١) سليمان بن جبر عا للذان يدلّاه إلى الاستمرار في معارضة السلطان . وفي ظل تلك الظروف جرت محاولات في بيروت سنة ١٩٢٦ للتوفيق بين الإمامة والسلطنة . إلا أن المحاولة باءت بالفشل ، لأن سلطان مسقط تمسك بالاعتراف بسلطته كاملة في جميع أجزاء بلاده الداخلية . وخلاصة القول إن الصراع مع الامامة أدى إلى تثبيت سيطرة سلطان مسقط للمرة الأولى على المناطق الداخلية ، وذلك اعتماداً على المساعدات العسكرية البريطانية ، سواء أكانت تلك المساعدات مباشرة أم بتنظيم القوات المحلية وتدريبها ووضعها تحت قيادة ضباط بريطانيين .

ومن جهة أخرى ما كاد نفوذ الإمامة يخفّ حتى ظهر طراز جديد من المعارضة بتشكيل من عناصر تقدمية ، وتمثل في جهة تحرير ظفار التي نعّش مبادئ ماركسية .

(١) روبرت لاندن : عمان منذ سنة ١٨٥٦ ، ترجمة محمد أمين عبد الله ص ٣٤٥

هذه التسهيلات وعدت بريطانيا بأن تقوم بتدريب جيش حديث في مسقط ، بما في ذلك إنشاء قوة جوية ، وتقديم المساعدات المالية والفنية ، والخدمات الصحية (١) والتعليمية .

ومنذ أن دخلت قضية عمان إلى المجال الدولي ، حاول سعيد بن تيمور جاهداً أن يقوى مركزه من الناحية الدولية ليثبت صفتَه كرئيس دولة مستقلة ، فبين اتصالاً في لندن ، وأنشأ دائرة لإصدار تأشيرات الدخول وصرف جوازات السفر ، ووضعا تحت إدارته الباشرة . كما عقد مفاوضات مع بعض الدول الأخرى ، وخاصة الهند والولايات المتحدة .

وفي سنة ١٩٥٣ وجدت الهند أنه ، نظراً لكثرة عدد رعاياها في السلطنة ، من الأفضل تولى شؤونهم دون الاعتماد على القنصل البريطاني . وهكذا تم عقد معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين . وأنشأت مسقط قنصلية في بومباي .

أما باكستان فتزيد من روابطها مع مسقط كونها دولة إسلامية ، غير أن مشكلة ميناء « قواحر » قد أثرت على العلاقة بين البلدين . فقد كانت عمان تمتلك هذا الميناء الواقع على ساحل مكران . ومنذ أن تم التنازل عنه في سنة ١٩٥٨ أخذت العلاقات تتوتر بين البلدين . وفي نفس العام عقدت الولايات المتحدة اتفاق تعاون فني مع مسقط وأودع نص الاتفاق لدى هيئة الأمم المتحدة ، شأنه في ذلك شأن الاتفاقات الموقعة بين دول مستقلة .

أخذت الدول العربية موقفاً مختلفاً إزاء حكومة مسقط أثناء الصراع بينها وبين الإمامة ، فاعتبرتها على غرار الحميات الأخرى ، وعارضت تحالفها معلا هيئة الصحة العالمية . وفي نفس الوقت كان سعيد بن تيمور يصرح بأنه ينتزع عن

(١) انظر الرسائل المتبادلة حول هذا الموضوع في المصدر السابق ص ١٦٦

تنازل تيمور عن الحكم سنة ١٩٣٢ لابنه سعيد ، وفي عهده عدلت طبيعة العلاقات مع بريطانيا أكثر من مرة . ففي سنة ١٩٣٩ عقدت معاهدة صداقة وتجارة وملاحة بين البلدين ، وهي تلتى معاهدة سنة ١٨٩١ الخاصة بعدم التنازل عن الأقاليم التابعة للسلطنة بدون إذن بريطانيا ، لكنها تبقى عدة قيود تنفص اقتصاداً واضحاً من سيادة الإمارة كالاقتنيات القنصلية التي تمنح القناصل البريطانيين سلطات قضائية بالنسبة للأجانب ، وحق الدولة الأولى بالرعاية في المسائل التجارية ، وتعهد السلطان بعدم اتخاذ إجراء يضر بمصالح الرعايا البريطانيين التجاريين ، وتحديد الرسوم الجركية (١) .

ويبدأ تخفيف تلك القيود بعض الشيء منذ عقد اتفاقية سنة ١٩٥١ ، فهي تمنح مسقط من الناحية النظرية حق إقامة القناصل . وتجعل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية متبادلاً بين الطرفين . وقد عقدت المعاهدة لمدة عشر سنوات . وعند تجديداتها في سنة ١٩٦١ طلب السلطان تحديد السلطات القضائية للفصل البريطاني بحيث تقتصر فقط على موظفي القنصلية والجنود المرابطين في القاعدتين الجريتين . ومنذ زيارة اللجنة الخامسة التابعة للأمم المتحدة لعمان سنة ١٩٦٤ أبدى السلطان نيته في إلغاء نظام الامتيازات القنصلية أصلاً . وهكذا أخذ وضع عمان القانوني يتطور بالتدريج حتى لم يعد يفصله عن الاستقلال سوى أن تطلب حكومة مسقط الاعتراف بها ، أي أنها لم تكن بحاجة مثل الإمارات الأخرى إلى إلغاء اتفاقات ما تضمنها في حالة التبعية لبريطانيا .

وكان الوجود البريطاني في عمان خلال السنوات السابقة على الاستقلال يمثل على اتفاقية تأجير قواعد ، لا على مفاوضات اقرارية . فقد نصت اتفاقية عقدت بين بريطانيا وحكومة مسقط على تأجير قاعدتين جريتين ، تقع إحداها في سلالة إقليم ظفار ، والثانية في مضيرة ، إحدى الجزر الواجبة للساحل الجنوبي . وفي مقابل

(١) انظر تقرير الأمم المتحدة عن عمان ص ١٨٨ وهو يمارس وجهة النظر البريطانية ، ويؤكد عدم استقلال حكومة مسقط في تصرفاتها

ظل عليه كما كان في العصور الوسطى . ورغم ازدياد موارد النفط باضطراد ، (بانت ٨٠ مليون دولار سنة ١٩٧٠) فقد كرس معظمها للقوات المسلحة ، ولم ينفق شيء منها في الخدمات .

وقد رأينا من قبل كيف أن هذا الطراز من الحكم لا يرضى بريطانيا أو تركت النفط ، فهي تقضل حاكماً يقبل التغيير في حدود الأنظمة التقليدية . وفي عمان على وجه الخصوص لوحظت ظاهرة متلفة للسلطات البريطانية ، وهي تكون جهة يسارية عرفت بحزب تحرير ظفار وأصبح من المعروف أنها تتلقى ثمة الدين الشعبية .

حققت إن مجتمع عمان ليس مهيباً لثورة ماركسية ، إذ من غير المتوقع تنح نظام ماركسي بتأييد مجتمع محافظ . إلا أن سابقة اليمن الجنوبية كانت تقدر بالخطر . وقد غدت جمهورية اليمن الشعبية تعلن صراحة عن مساعدتها لجهة تحرير ظفار ، بل إنها خشيت على توسيع مدى نشاطها لكي تمتد إلى إمارات الساحل الأخرى . وتصبح الجهة الشعبية لتحرير الخليج بدلاً من جهة تحرير ظفار .

انجذبت الأنظار بطبيعة الحال إلى قابوس ابن السلطان سعيد . ولا غرو فهو من خريجي كلية ساند هيرست الحربية ، وقد توجس أبوه منه خيفة لجرده أنه درس في بريطانيا . ولذلك قرر اعتقاله في إحدى القلاع القريبة من سلالة . ولا شك أن لثورة نفط عمان والضباط البريطانيين يداً في تحريك القوات العمانية التي أطاحت بالسلطان سعيد في ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٠ ودعت قابوساً لتولي السلطة . ومن الواضح أن ذلك كان من بين الترتيبات البريطانية السابقة على الانسحاب من الخليج . ولعل الإنجليز صاروا مقتنعين بأن حاكماً مثقوراً مثل قابوس أقدر على مجابهة المعارضة اليسارية . ولعله يزبل بعض مبرراتها ، فقد افتتح حكمه بدعوة البلاد العربية لمساعدته في تطوير بلاده ، ومدها بالدرسين والخبراء الفنيين . ولأنه في مجال الشؤون العسكرية ظل يعتمد على الضباط البريطانيين والإيرانيين .

طلب الانضمام إلى الأمم المتحدة تجنّباً للتشميل الدبلوماسي الذي يكلف أبناء ماله لا يتحملها بلد فقير مثل عمان .

والحق إن موارد عمان كانت مقصورة على تصدير التمر ، وعلى ما تقدمه بريطانيا من أموال مقابل إيجار القاعدة بين الحريتين ، وكانت تقدر بليون جنيه سنوياً . أما التفتيش عن النفط فرغم أنه بدأ منذ سنة ١٩٥٦ ، إلا أن العمل سار ببطء ، وبرزج ذلك إلى أكثر من سبب . أولاً : انتشار الاضطرابات في المنطقة الداخلية . وثانياً : وقوع آبار النفط في منطقة التهور القريبة من حدود السعودية ، وبحاجة استغلالها إلى مد خطوط طويلة من الأنابيب تكلف ثقات باهظة وتحتاج إلى حراسة وصيانة ، مالم يقض على الاضطرابات الداخلية . وقد أشرنا إلى انتشار اتباع الإمامة في أوائل الستينات . ورغم توصية اللجنة الثابتة للأمم المتحدة باستشارة الأهالي عن نوع الحكومة التي يرغبون فيها ، إلا أن بريطانيا مضت في تدعيم السلطان سعيد عسكرياً حتى صار يسيطر بالمر على عمان .

وتمتلك شركة شل البريطانية الهولندية ٨٥ ٪ من أسهم شركة نفط عمان وظفار ، ولذا لم تدخر بريطانيا وسعاً في تقديم المساعدات اللازمة للبحر الاستقار عميداً لاستغلال النفط الذي بدأ بالفعل سنة ١٩٦٧ .

في مثل هذه الظروف لا بد وأن يشعر السلطان سعيد بن تيمور بالقلق عندما يذاع نبأ انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج . وقد فكر لحظة ما في أن يتقارب من أبو ظبي ويبحث إمكان الارتباط مع الاتحاد المقترح في بعض الشؤون ، غير أن الخوف من العالم الخارجي سرعان ما تغلب عليه . فقد لاحظ مدى انفتاح الشيخ زايد حاكم أبو ظبي على الحضارة الحديثة ، وكان سعيد يعد من أكثر حكام شبه الجزيرة رغبة في المحافظة على المجتمع العماني دون قبول أي تغيير يحس وضعه الذي

لقد استطاع قابوس أن يحسن علاقات عمان بمختلف الدول العربية لم
قد أبدى استعداداً لمصالحة أئصار الإمامة اللاجئيين إلى السعودية ، تسمح لهم
بالمودة أثناء زيارته للملك فيصل ، غير أنهم اشترطوا المشاركة في بعض التلمب ،
وبذلك فقدوا عطف السعودية عليهم . ومن جهة أخرى زال الخلاف القديم على
الحدود ، كما أن كثيراً من الدول العربية أيدت قابوساً في محاربهه لجهة تحرير
قطار ، لا يستثنى من ذلك سوى جمهورية اليمن الشعبية التي حاولت أن تعزل
انضمام عمان إلى الجامعة العربية .

ولا شك أن سياسة الانفتاح التي بدأها قابوس تحتاج إلى وقت طويل كي
تقتل عمان من عهد العزلة إلى اللصاق بركب الدول المتحضرة .

الفصل السابع عشر

نظم استغلال النفط

تخصص الصليبين التاليين لتطوير صناعة النفط في إمارات الخليج ، فتماذج في
النص الأول تنافس الشركات على عقود الامتياز الأولى ، وطبيعة هذه العقود ،
وكيف تطورت نظم استغلال النفط حتى تمكنت دول الخليج من التحكم في
هذه الصناعة الحيوية بدون اللجوء إلى تأميم الشركات الأجنبية ، اللهم إلا إذا
اعتبرنا نظام الشراكة سيراً تدريجياً نحو التأميم .

أما الفصل التالي فيتناول نتائج النفط على حياة البلاد السياسية والاجتماعية
والاقتصادية . ومن المعروف أن نتائج النفط في مجال السياسة على وجه الخصوص
لم تقتصر على حياة دول الخليج ، بل آتت تأثيراً بعيداً في العالم العربي بأسره ، كما
انفتح ذلك من استخدام النفط في الصراع ضد إسرائيل منذ حرب
أكتوبر ١٩٧٣

عقود الامتياز الأولى

تميزت هذه العقود بصفة الإجحاف عملياً مع روح العصر الاستعماري حيث
لم تكن شحوب آسيا وأفريقيا واعية بقيمة الثروة الطبيعية التي تملكها ، وغير
قادرة من الناحية الفنية على استغلالها .

ونظراً للنموذ الذي تمتعت به بريطانيا في منطقة الخليج ، فقد كانت أسبق من
غيرها إلى استغلال نفطه . وأول آبار استنتلت في المنطقة هي تلك الواقعة جنوب

غرب إيران في «مسجد سليمان» وقد حصلت شركة دارسي على امتياز استغلالها في مطلع القرن العشرين .

ولم يلبث النفط الإيراني أن اكتسب أهمية عظيمة عندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، وأدى إلى تفكير بريطاني جديداً في إقامة قواعد ثابتة لها في الخليج، وفي جزر البحرين مثلاً ، كما أن المحافظة على آبار النفط كانت من الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى إرسال حملة إلى جنوب العراق في نوفمبر ١٩١٤ ومن ثم يتضح لنا كيف أن هدف بريطانيا من استغلال نفط الخليج ، لم يكن مقصوراً على الناحية الاقتصادية ، وأعني بذلك استثمار رأس المال في مشروع مرمح ، وإنما صار ينطوي أيضاً على أهداف حيوية تضمن إدارة آلة الحرب من جهة ، ثم استخدام الوقود في الأغراض المدنية الاستهلاكية من جهة أخرى .

أما الولايات المتحدة فحينما دخلت كمنافس على التنقيب واستغلال النفط في الخليج ، فقد كان رائدها الأول هو استثمار رأس المال بقصد الربح ، ولم تكن في ذلك الوقت بحاجة إلى نفط الخليج للاستهلاك المحلي نظراً إلى أنها كانت حينئذ من أكبر الدول المصدرة للنفط ، ولكنها كانت تتعافى من تكديس رؤوس الأموال وضيق مجالات العمل ، فزادت في مشروعات استغلال النفط ميداناً خصباً لاستثمار رؤوس الأموال والخروج من أزمتها .

وبينما ارتكزت الاستثمارات الأمريكية على القطاع الخاص ، دخلت الحكومة البريطانية كساحم في شركة النفط الإنجليزية الفارسية التي امتدت نشاطها إلى بعض الإمارات العربية ، كما أسهمت في شركة نفط العراق وأصبحت الشركات تهتم بالحصول على امتيازات التنقيب في الشاطئ العربي .

وحينما كانت بريطانيا تنفرد بالسيطرة السياسية على الخليج ، أخذت تهبط على الحكم العرب بالآمنحوا امتياز التنقيب عن البترول لشركة أو لأشخاص دون مشورة الحكومة البريطانية . وبدأت تعتمد من جانب الشيخ مبارك حاكم

الكويت سنة ١٩١٣ ، تلاه حاكم البحرين في سنة ١٩١٥ ، ثم تضمنت المعاهدة الانفرادية مع قطر ١٩١٦ بنداً خاصاً مماثلاً . وأخيراً تم في سنة ١٩٢٣ تعهد حكام ساحل عمان بعدم منح امتيازات التنقيب قبل الحصول على موافقة عملي بريطانية .

تعارضت هذه السياسة مع مبدأ الباب المفتوح الذي تبنته الولايات المتحدة منذ نهاية القرن التاسع عشر ، وتحمست له بعد الحرب العالمية الأولى واعتبرت نقيضه في الشرق العربي ثمرة من ثمرات مساهمتها في الحرب إلى جانب الحلفاء . وقد استطاعت أن تفرض رأيها أولاً فيا يخص الأقطار الموضوعة تحت الانتداب . فحلت شركة أمريكية على جزء من الامتياز الذي كان ممنوحاً فيها لمضى لشركة اللابية لاستغلال نفط العراق ، وهكذا جاء تكوين شركة نفط العراق عبارة عن الغلال عدة مصالح رأسمالية دولية هي شركة البترول البريطانية الحكومية (٢٣٧٥٪) وشركة شل البريطانية الهولندية (٢٣٧٥٪) وشركة البترول الفرنسية (٢٣٧٥٪) وشركة الخليج الأمريكية (٢٣٧٥٪) وحصل الرأسمال الأرمي جوبلنكيان على ٥١٪ المتبقية . وتعهدت الشركات السكونية لهذه المجموعة بالأسمى واحدة منفردة للحصول على امتياز في شبه جزيرة العرب أو أراضي الدولة العثمانية السابقة باستثناء الكويت ومصر . وكذا ملكت بريطانيا مبدأ المساواة في المجال الاقتصادي بينها وبين الدول الأخرى حتى في المناطق التي كانت تعتبرها احتكاراتاً مشروعا لها مثل إمارات الخليج .

والواقع أن الولايات المتحدة رغم عودتها إلى سياسة العزلة بعد انتهاء الحرب ، إلا أنها تشيئت مبدأ الباب المفتوح فيما يتعلق بالحصول على امتيازات النفط . فظهرت بعض النظر عن جنسياتها حتى التنافس في هذا المجال . وكانت الولايات المتحدة مدفوعة في ذلك بما ملين : الأول ما ذكرناه من وجود فائض كبير في رأس المال . والثاني هو المحافظة على الاحتياطي الحزرون في أراضيها (٢١٢ - الخليج)

أمريكية. وهذا ما سيحدث بالعمل بالنسبة للبحرين. أما في الأحساء فقد انتهت مدة الترخيص بالنسبة للشركة الشرقية سنة ١٩٢٧ دون الوصول إلى نتيجة.

حصل هولنز على ترخيص في البحرين سنة ١٩٢٥ ولم يلبث أن عمره على شركة الخليج الأمريكية Gluf corporation وكانت هذه الشركة قد أرسلت الجيولوجيين الذين أنشئوا وجود النفط في الجزر، إلا أن الشركة واجهت مشكلة افتقار الخط الأحمر، فهي إحدى الشركات الأربع المكونة لشركة نفط العراق، وكان قد تاهدت فيها بينها على ألا تسمى إحداها منفردة للحصول على امتياز في شبه جزيرة العرب أو أراضي الدولة العثمانية السابقة ما عدا الكويت ومصر. لما استغفلت شركة الخليج إلى التنازل عن هذا الامتياز لشركة أمريكية أخرى غير مقيدة بهذا الاتفاق وهي شركة كاليفورنيا.

ومن جهة أخرى أثارّت وزارة المستعمرات البريطانية مسألة الاتفاقات الفريدة بين شيوخ البحرين والحكومة البريطانية التي تشترط موافقتها على أي امتياز نفطي. ويبدو أن وزارة الخارجية كانت أكثر إحراجاً لاهتمام الولايات المتحدة بهذا الموضوع، وأحرص على عدم إثارة الخلافات معها بسبب التنقيب عن البترول. ومن ثم أصدرت الوزارة في سنة ١٩٢٩ تصريحاً أعلنت فيه عدم مخالفتها لبدأ الباب^(١) الفتح، إلا أنها اشترطت علم بريطانيا مسبقاً بما يتم من اتفاقات حول البترول.

والواقع أن الولايات المتحدة كانت تقدر المركز النفوذ لبريطانيا سياسياً وعسكرياً في الخليج، وتؤكد أن تأمين أعمال التنقيب والاستغلال إنما يتوقف على وجود بريطانيا في المنطقة. ولذا رأت أن تحمل هذا التناقض حلاً وسطاً. فأس فرع مستقل من شركة كاليفورنيا سجل في كندا، وحمل جنسية إحدى دول الكومنولث، وصار يعرف باسم شركة نفط البحرين أو بانكو. وتنهت الشركة الجديدة بإختيار مستقيم موقفها من بين الرعايا البريطانيين.

(١) أنظر: محمود جواد البسيس. بترول البلاد العربية.

وعدم استهلاكه في وقت قصير. وقد بحث مجلس^(١) الشيوخ في سنة ١٩١٩ هذا الموضوع وطلب من الحكومة الأمريكية أن تمنح لدى بريطانيا لبعض الشركات الأمريكية من الحصول على امتيازات تنقيب في العراق وفلسطين. وكان روح نظام العصبة ضد الاحتكار أيضاً، ومع ذلك فقد كان بريطانيا تقاوم الساعي الأمريكية بحجة أن الولايات المتحدة ليست عضواً في المنظمة ولم توقع على ميثاقها. غير أن الحكومة الأمريكية استطاعت أن تفرز وجهة نظرها وأن تحوز قصد السبق في امتيازات منطقة الخليج العربية مشتمة إلى خبرتها الطويلة في عالم استغلال البترول وإلى امكانياتها الهائلة في إنفاق الأموال التي كثيراً ما تضيع عبثاً أثناء مرحلة التنقيب.

تأخر استغلال النفط على الشاطئء الغربي للخليج بسبب هذا التنافس بين الشركات، بالإضافة إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية، إلى أن توسطت بريطانيا في تخطيط الحدود بين السعودية والكويت والعراق. ومما ساعد على هذا التأخير دخول أحد النصارى النيوزيلنديين ويدعى فرانك هولنز في مجال التنافس على الحصول على الامتيازات من الحكام والشيوخ العرب. وكان هولنز يمثل شركة صغيرة تعرف باسم «الشركة الشرقية العامة المذحجة». Eastern General Syndicate وقد سعى أولاً أثناء انعقاد مؤتمر العقير لدى ابن سعود سنة ١٩٢٢ للحصول على ترخيص بالتنقيب في الأحساء وفي المنطقة المحيطة بها وبين الكويت مقابل مبلغ بسيط من المال.

وقد احتجت بريطانيا لتصرف ابن سعود في المنطقة المحيطة، على أساس أن لحاكم الكويت نصيباً فيها، وبالتالي فلا بد من استشارتها بخصوص أي ابتداء يتعلق بهذه المنطقة. وفضلاً عن ذلك كانت السلطات البريطانية في الخليج تدارك عدم جدية هذه الشركة وتخشى أن تنجر في تراخيص التنقيب وتبنيها لشركان

(١) راشد البراوي. حرب البترول في الشرق الأوسط من ١٧٩.

دعته الأمر أن ابن سعود كل و حبة مائة إلى اللال خلال تلك الحجة .

أثناء الألفية الثانية آتت في طة المصالح ، ورسوم الحج آنذاك هي مورد رئيس من موارد الدولة كما أن إسباط ثورة الأحواض حكمه وما ترتب على ذلك من الأهم هجرة اليمن وأجهزة القوة الإدارية تطلب مزيداً من النفقات والمال ليس أن سعود ثورة وجود أحد المبلولين الأمريكيين ، وهو نوتشل ، الذي أرسل في مهمة جوية اقترع منها استعاط الياء من بعض العائق السعودية ، وقد أله الاتصال بشركت البترول الأمريكية وتعلقها بالمسؤول على اعتبار نفيت بلاده ، وفضل أن ترا اكتشاف النفط في البحرين في ذلك الوقت ، وكان ابن سعود يواجه بر مبلغ من شركتي كينج في آل رسام ، وهو شركة كينج الأمريكية ، وشركة خط الحرق التي يعل منها قطاع الخليج العربي .

ساحل ان سعود مرض لشركة الأمريكية مع أنه لا يمكن تخصيص من يوم تركه خط الحرق في قد حصر هو موقوفه لمصالح الاقتصاد المتدهور وهي لشركة الأمريكية نفيت قطع بواحدة على السطح ستر لامتداد ، بينما تمت شركة خط الحرق قطع على السطح لروية نفية التفتت و سعت للتحل ، ولكن تركها كمسة طية جز من مركز الخليج لامتداد .

والاستعداد رأيا أن تكون تة اعتبارات سياسية وجعت حائل لشركة أمريكية . قد كان ابن سعود يظن إلى الامتداد على أهم حمله . حيث العاجي رد سوا مشكلات الحدود بين السعودية وجزائرها الماشيين في الأردن والعراق على الأثرين ، ولعله أراد من جهة أخرى أن يستعيد القوة ساحية للقطاعات الامتدادية في الشرق العربي ، فيما كانت أمريكا في ذلك الوقت مدراء من مثل مد الخطات ، وقد كان للأمريكيين نشاط واسع في السعودية خلال السنوات التي تلت سنتي عقد الامتداد ، وعلى العكس كان السوفيت البريطانيون في جسدته مع لولوا الإنجليز بعدم اللامعة بأموالهم في شبه جزيرة العرب لسم استمر في

ثم عقد الامتياز بين شركة بايكو وشيخ البحرين في سنة ١٩٣٢ ، وبما يكون أقدم امتياز جاد في الإمارات العربية . ونص عقد الامتياز على حق الشركة في استغلال النفط في جميع أراضي البحرين وبماها الإقليمية مثال عائدات قدرت بثلاث روبيات عن الطل . مع تأمين حد أدنى للعائدات قدره ١٠ وخمسون ألف روبية . وسوف تتخذ هذه العائدات أساساً لتقدير نسب التبعين المنتجة مثل الكويت وقطر ، وهي تقل عن العائدات التي كانت تقدمها للترك فلدول الكبيرة نسبياً في ذلك الوقت مثل إيران أو العراق . والإشارة إلى ذلك أعطيت شركة قطع البحرين من كافة الرسوم على ما تستورده من أدوات أو حاجات .

جاء اكتشاف النفط في البحرين في الوقت المناسب ، فقد كان اللاد نال من أزمة اقتصادية بسبب كساد صناعة الذؤل ، كما ترمت لمرات إنتاجية إزم النواصون بحركة إضراب هي الأولى من نوعها في تاريخ البلاد . وهكذا أمد القطر مجالات جديدة للعمل ، ولاشك أن وجود البترول بكميات تجارية في البحرين كل نقطة تحول بالنسبة لبقية الشاطئ العربي من الخليج . فقد أفلت التركي الكبرى من جديد تقسايق في الحصول على امتيازات التنقيب . وكان السوردة هي الدولة التالية للبحرين و منحت الامتياز لإحدى الشركات الأمريكية .

ومن المروف أن ابن سعود لم يسكن مقبلاً بتمه لإزاء بريطانيا بخصوص النفط بخلاف أمارات الخليج . وكان يجمع حوله بعض الشخصيات التي تروى بعد أنها عملت لحساب الصالح الواسع الامتدادية الأمريكية . من هؤلاء أمين الزعمر وسان جون فلي . ويستقص أثر ذلك من محاولات ابن سعود فثابر على ما قطع سنة ١٩٣٥ بأن يجمع امتياز التنقيب في بلاده لشركة أمريكية . لاهم نظم حقيقة نوابه ، بل أعلن أنه سيمنح الامتياز لشركة التي تقدم أفضل الشرط دون التقيد باشتراطات سياسية .

(١) Longrigg : Oil in the middle East.

لم تكن عقود الامتياز الأولى تنشر في ذلك الحين على نطاق واسع ، وكانت المفاوضات تجري مع الحكام العرب ومستشاريهم دون أن يكون للأهالي رأي في ذلك . وعلى هذا التمسق جرت المفاوضات مباشرة بين حاكم الكويت وممثل الشركات المنافسة ، وكان فرانك هولنز قد سبق أيضاً إلى محاولة الحصول على رخص من الشيخ أحمد الجابر . غير أن هذا الأخير لم يفسح صدره للمغامرات البرولية ، وكان يخشى كما قال من تكرار الأجانب في بلاده ، وما يترتب على ذلك من اتساع الامتيازات التجارية ، الأمر الذي يدل على عدم إدراك الشيخ لما يخفيه المستقبل للكويت من وراء اكتشاف البترول .

ومن جهة أخرى تجاذب الشيخ أحمد علان : الرغبة في إرضاء الإنجليز نظراً لأنهم يجمعون الكويت من جيرانه الأقوياء . والعامل الثاني هو الرغبة في الاستفادة من المفاوضات التي يفتتحها هولنز أمامه ، وذلك باجتناب الشركات الأمريكية .

وقد أبدى الشيخ استمداً لقبول عروض هولنز إذا وافقت عليها الحكومة البريطانية ولم تشترط أن تكون الشركة العاملة في بلاده بريطانية الجنسية . وشعر الوكيل السياسي في الكويت أن الأهالي يضغطون على الشيخ لكي ينهي الاتفاق كخرج من الأزمة الاقتصادية التي أخذت تعاني منها البلاد بسبب كساد النوص على العالم . لذلك حث الوكيل الشركات البريطانية على التقدم ، وكان أقربها إلى الحكومة البريطانية من حيث التهمة ورأس المال ، هي الشركة الإنجليزية الفارسية وتضاف أن هذه الشركة كانت تواجه بعض المشكلات في إيران بسبب مطالبة حكومة الشاه بتعديل نظام الامتياز ، ورأت أن مصلحتها تقتضي الحصول على مصادر جديدة للبترول . كما أن شركة أمريكية أخرى تتمتع بمركز أفضل من شركة هولنز الشرقية ظهرت في الميدان ، وأعطى بها شركة « الخليج المتحدة » ورأت الشركتان أن تسرعاً بتسوية خلافتهما حتى لا تتعرضا لمنافس جديد ، سيما وأن شركة كاليفورنيا قد وطلدت مركزها في المنطقة ، وذلك بالحصول على امتياز في

الأوضاع^(١) هناك . ولعل هذا ما يفسر قول لويجورج المناوض بأنهم شركة نفط العراق « لقد كنا متباطئين في محادثاتنا ، بينما كان الأمريكيون قد حددوا أهدافهم وساروا نحوها بثبات » .

وأخيراً فقد رجحت الكلمة الأمريكية لأن الشركة وافقت على تقديم قروض خارج عقد الامتياز .

وافقت شركة استاندرد أويل أوف كاليفورنيا على أن تقدم لابن سعود قرضاً قدره نصف مليون جنيه ، وتدفع له عشرة آلاف جنيه كل ستة أشهر مقابل امتياز التنقيب الذي يجب أن يبدأ في بحر ثلاثة أشهر من التصديق على عقد الامتياز .

وقد شمل العقد جميع المناطق الشرقية الواقعة شرق صحراء الدهناء ، والبالغة الإقليمية التابعة لها . وصار للشركة حق الأولوية في الامتيازات التي قد تنبع مستقبلاً في المنطقة المجاورة بين السعودية والكويت أو في مناطق أخرى تابعة للمملكة . وقدرت العوائد المستحقة للدولة المنتجة بأربعة شللات عن الطل ، على أن تعفى حاجيات الشركة من الرسوم .

وقد أمضت الشركة عدة سنوات قبل أن تكتشف النفط بكميات تجارية . ولم تتوصل إلى النتيجة الإيجابية إلا قبيل قيام الحرب مما حرم السعودية قرضاً أخرى من الوقت من استغلال نفطها . وبمناسبة الاكتشاف استطاعت الشركة أن تقنع ابن سعود بتعديل عقد الامتياز الأول في سنة ١٩٣٩ بحيث صار أكبر إحصافاً به . فقد منحت احتكار التنقيب في مساحة قدرها ٨٥ ألف ميل مربع ، موزعة بين المناطق الشمالية والغربية وتشمل المنطقة المجاورة مع الكويت والعراق . كما زادت مدة امتياز عشر سنوات أخرى أي صارت سبعين سنة بل ستين ، تنتهي عند سنة ٢٠٠٣ كل ذلك في مقابل ١٤٠ ألف جنيه^(٢) إلى جانب عشرين ألف جنيه سنوياً وذلك إلى أن يتم كشف البترول بكميات تجارية .

(١) حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ص ١٣٩ .

(٢) Matlowe: Persian Gulf in the 20 Century, p. III.

السابقة . من ذلك أولوية بريطانيا في الحصول على البترول في حالة اشتداد الحاجة إليه . ومنها عهد الشركة بآلا تقيم مشروعات فرعية يزيد فيها الرأسمال الأجنبي عن ٥٠٪ . والتزمت الشركة بعدم الاتصال بالشيخ إلا عن طريق الوكيل السياسي . وأن يؤخذ رأي الوكيل في تعيين الموظفين . والآن ننأى عن منشأها لجنة أجنبية .

تعرضت الحكومة البريطانية لبعض النقد في مجلس العموم بسبب تساهلها مع الشركات الأمريكية في الخليج . وعلى هؤلاء المتعرضون أن يتضح امتياز الكويت لشركة بريطانية خالصة . وكان ذلك من العوامل التي دفعت شركة بترول الكويت الأنجلو أمريكية لكن تسرع بتوقيع عقد الامتياز مع الشيخ أحد الجابر في سنة ١٩٣٤^(١) ولا يختلف عقد الامتياز مع الكويت في خطوطه العريضة عن عقود الامتياز الأخرى التي تمت في الثلاثينات مع حكام الخليج . فيشمل الامتياز جميع أراضي الكويت ، ومدته خمس وسبعون سنة . ويدفع لحاكم الكويت مبلغ (٤٧٥٠٠٠ روية) كمنحة في خلال ثلاثين يوماً من المصادقة على العقد . وعندما يتم اكتشاف البترول بكميات تجارية تدفع الشركة ثلاث رويات عن الطن كموائد ، وتبقى من بقية الرسوم .

لم تنشأ مشكلات سياسية حول امتيازات قطر ومشيجات ساحل عمان ، لأن سيطرة بريطانيا هنا كانت أقوى ، وليس لحكام هذه المناطق اتصالات دولية تذكر . وهكذا لم تجد الشركات البريطانية منافسة قوية . فحصلت الفارسية الإنجليزية على امتياز قطر سنة ١٩٣٥ بينما حصل فرع من شركة نفط العراق على امتياز مسقط وعمان سنة ١٩٣٧ ، ولم تدخل المنافسة الدولية إلى تلك المناطق إلا بعد الحرب العالمية الثانية .

يتضح مما سبق أن عقود الامتياز الأولى قد تمت باسم الحكام ، وكان البترول

(١) عهد إيب عقيب صاحب ذهب : امتيازات وعقود البترول في البلاد العربية .

مساحة تفوق كثيراً إمارة الكويت وهي السعودية ، وهكذا تم الاتفاق في ديسمبر سنة ١٩٣٣ على أن تكون الشركات « الإنجليزية الفارسية » وهي بريطانية و « الخليج المتحدة » وهي أمريكية ، شركة بالنصفة تعرف بشركة بترول الكويت واتفقت الشركات على تنسيق أعمالها في مجال الإنتاج والتوزيع .

لقد حرصت الشركة^(٢) الإنجليزية الفارسية على تنسيق أعمالها مع الحكومة البريطانية فدخلت في مباحثات مع المسؤولين البريطانيين في يناير من عام ١٩٣٤ لتنظيم الخطة التي يجب أن تسير عليها طبقاً لمصالح بريطانيا في إنهاء منافستها القادمة مع شركة بترول الخليج حول عدة أمور . وتم الاتفاق على الأسس التالية: تضمن بريطانيا سيطرتها على الشركة من تسجيلها في داخل أراضيها وبالص على أن يكون الموظفون بريطانيين . وأن تمر جميع المراسلات بين الشركة والشيخ بالوكيل السياسي ، الذي يحضر المناقشات بين الشيخ وممثل الشركة . كما اعتد بأن يتم التكوير في الكويت لا ذلك من أهمية خاصة للبحرية . كذلك افترض أن يكون لها الحق في شراء البترول المنتج بسعر معقول في وقت الحرب .

ضمنت هذه المقترحات في اتفاقية خاصة عقدت بين شركة بترول الكويت وبين الحكومة البريطانية في يناير سنة ١٩٣٤ ، وقد اعتبرت هذه الاتفاقية شرطاً مسبقاً على البحوث التي سوف تجرى بين الشركة والشيخ ، وكان بريطانيا أرادت أن تأخذ ضمانات لعدم تسال الأمر كمين إلى الكويت والسيطرة عليه اقتصادياً أو سياسياً . فالبشرين كانت تخضع خضوعاً مباشراً للإدارة البريطانية . أما الكويت فيجتمع شيخها باستقلال في إدارة شؤنه المحلية . ولذلك يجئ من أن يكون الأمر كمين أكثر قدرة على التسلسل .

وقد فصلت الاتفاقية السياسية عدداً من الضمانات التي لم ترد في المقترحات

(٢) نجاة عبدالقادر الجاسم : التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ، القاهرة ١٩٧٢

التخفيضات للشترين مما جعل الدول المنتجة تنشكرك في حقيقة هذه الخصومات،
التي ستمس لإلزام الشركات بالحساب على أساس الأسعار المانعة ، وستتخضع
الشركات لهذا الطلب ، خاصة عندما تنخفض السعر العالمي للبترو في أوائل
العينات ، وأخيراً استغلت بعض الشركات تطبيق مبدأ المناصفة ، وحصلت في
مقابل ذلك على عديد لأجل الامتياز ، فمثلاً استطاعت شركة نطق الكويت أن
تضيف (١) نسبة عشر عاماً إلى مدة امتيازها الأصلية أي أن امتياز الكويت
سوف ينتهي سنة ٢٠٢٦ ، ولو استمر بالفعل إلى هذا الأجل فربما نضب معين
البترو قبل انتهاء أجل الامتياز .

أصبح مبدأ المناصفة عاماً إذن في منتصف العقد السادس ولكن ما كاد يعمم
حتى شرعت بعض الشركات الصغيرة تعرض شروطاً أفضل. تعرضت شركة إماراتية
تخصص ٥٦٪ / الدولة المنتجة ، وحصلت بالفعل على امتياز من السعودية للتنقيب
في مياهها الإقليمية بناء على هذه النسبة ولم تلبث شركة « إيني » الإيطالية أن
أدخلت مبدأ جديداً في سنة ١٩٥٧ يشب إلى أحد مديريها للدعوة « ماني » .
ويقضي نظام ماني بأن تسهم الدولة المنتجة بـ ٥٠٪ من رأس المال ، فإذا
طبقت بعد ذلك مبدأ المناصفة فإنها تحصل على ٧٥٪ من الأرباح باعتبار أن لها
من الأصل ٥٠٪ . ولها بالإضافة إلى ذلك نصف ربح رأس المال الأجنبي المستثمر
في بتروها . وما كان من الممكن تطبيق هذا النظام لو لا أن تكون لدى الأنظار
النتيجة فائض من رأس المال .

والحق إن وجود هذا الفائض ساعد أيضاً على اختيار مرحلة جديدة في تاريخ
العلاقات بين الأنظار المنتجة والشركات . ونرى بذلك تأسيس الشركات الوطنية
العاملة في حقل صناعة البترو . فقد أسست السعودية شركة « بترومين » سنة
١٩٥٦ ، كما ألفت الكويت شركة وطنية في سنة ١٩٦٠ ، أسهمت فيها
الحكومة بـ ٦٠٪ من رأس المال ، بينما اشترى المواطنون بقية الأسهم .

(١) عزيز محمد جيب : الكويت ، سلسلة العالم العربي .

أفترحت شركة أمريكية لا تنتمي إلى المجموعات الاحتكارية السابقة وهي شركة
جيتي ، تخصيص نسبة من الأرباح قدرها ٢٠٪ / علاوة على أربعة دولارات تربية
على الطن ، وذلك فيما يخص المنطقة المحاذية الواقعة بين السعودية والكويت .
وبكاد هذا النظام أن يصل بنصيب الدولة المنتجة إلى ٥٠٪ غير أن مبدأ اللامنة
في الأرباح لم يتقرر بصورة رسمية إلا في ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وذلك عندما عدل
شركة أرامكو اتفاقها مع السعودية على هذا الأساس الذي كان قد طين لأول
مرة في فنزويلا ، وصار بعد ذلك القاعدة الشائعة في امتيازات البترو في الشرق
الغربي ، فطبقت في العراق والكويت . ولم يكن قد أخذ بمبدأ المناصفة بعد في إيران
حينما قام مصدق بنأمير شركة البترو الإنجليز الإيرانية في سنة ١٩٥١ ، لذلك
سارعت الشركات بتطبيق المبدأ على إمارات الخليج الصغيرة : قطر والبحرين ،
والتي كانت ثاني متأخرة في تحسين شروطها عن الدول الكبيرة نسبياً .

تضاعف دخل الكويت والسعودية في الخمسينات أضعافاً عديدة ، ورجع ذلك
إلى الأخذ بمبدأ المناصفة من جهة وازدياد الإنتاج من جهة أخرى كتمويض عن
نقط إيران الذي توقف إنتاجه ما يزيد عن سنتين . لذا يمكن القول أن العصر
الذهبي للكويت والسعودية إنما يعود إلى الخمسينات حيث كانت هناك
إمكانات شاسعة لزيادة الإنتاج . ومع ذلك فإن نظام المناصفة لم يخل من عدة
مفترقات وتعرض بعد وقت للانتقاد . فما أخذ عليه أن الشركات صاحبة الامتياز
كانت تحقق أرباحاً من أعمال فورية كالسكرير ، والنقل والتسويق . ولا تدخل
أرباح هذه الأعمال ضمن الأرباح العامة التي تدفع عنها ٥٠٪ / الدولة المنتجة .
كذلك لوحظ أن بعض الأنظار التضاخا لا تستطيع أن تخضع حسابات
الشركات لرقابتها . وستسبق السعودية بالطلالبة بتعيين عضوين من رجالها في مجلس
إدارة أرامكو للمشاركة في الإشراف على أعمال الشركة .

ومن الآخذ التي وجهت لنظام المناصفة أن الشركات كانت تحسب أرباحها
بعد خصم الضرائب التي تقدمها للدول المسجلة فيها . كما لوحظ أنها تبالغ في منح

وقد بدأت هذه الشركات الوطنية أعمالها في أضيق نطاق ، فلم تتجاوز أبسط عمليات صناعة البترول ، ألا وهي توزيع البترول ومشتقاته داخل أراضي الدولة صاحبة الشركة . وبعض الوقت أخذت هذه الشركات الوطنية تتوسع رويداً رويداً ، فشملت أعمالها بناء الناقلات ومد خطوط الأنابيب الداخلية الصغيرة . وقد أسست الشركة الوطنية الكويتية في سنة ١٩٦٨ مصفاة الشعيبة الكبيرة ، وأصبحت تكرر داخل البلاد كميات تتجاوز كثيراً استهلاكها المحلي ، وبالتالي صارت بحاجة إلى شراء جزء من الإنتاج وتسويقه في الخارج ولم يكن يوسع أصحاب الامتياز أن يمارضوا في دخول هذا المنافس الجديد على الأسواق العالمية .

ومع تطور الوعي لدى شعوب دول البترول ، وقيام النظام الجمهوري في العراق ، وحصول الكويت على الاستقلال ، نهياً الجو السياسي في أوائل الستينات لإدخال تغييرات هامة جديدة على علاقة الشركات بالدول المنتجة ، وقد رأينا كيف كانت الشركات الكبرى تنسق أعمالها وتكون الاتحادات الاحتكارية ، بينما انتقدت الدول المنتجة كل وسائل التنسيق فيما بينها . ولا أدل على ذلك من نشر إيران في محاولة التأمين سنة ١٩٥٩ فقد استطاعت الشركات أن تؤمن النفق رغم حاجتها إلى مزيد من الإنتاج بسبب حرب كوريا . ووجدت في إمارات الخليج مقسماً سهلاً لسد النقص . لذلك فإن إنشاء منظمة « أوبك » يعد خطراً هامة في تاريخ علاقة الشركات بالدول المنتجة . وقد نبذت الفكرة أصلاً في مؤتمرات البترول العربية إلى أن تكونت هذه المنظمة سنة ١٩٦٠ من الدول العربية ذات الإنتاج الكبير الذي يسمح بالتصدير ، بالإضافة إلى الدول الأخرى المعروفة في مجال تصدير النفط مثل إيران وفنزويلا . وبفضل هذه المنظمة صار في الإمكان إخضاع الشركات لمطالب الدول المنتجة .

ولقد اتخذ العراق إجراء هاماً في عهد عبد الكريم قاسم ، وذلك حينما سحب جميع الأراضي غير المستغلة من شركة نفط العراق ، واعتبر الشركة الوطنية العراقية هي صاحبة الحق في استغلال بترول البلاد . ولها أن تتفق مع الشركات

الأخرى على أسس جديدة للاستغلال . والذي يسمينا ههنا هو تطور نظم الاستغلال في إمارات الخليج . وكانت الكويت هي أسبق الإمارات إلى تعديل نظمها . فقد انفتحت مع الشركة الأصلية على أن تتنازل عن نصف مساحة القطر الذي كان داخلاً بأكمله في عقد الامتياز ، وبالتدريج أخذت الشركة تتخلى من ثلغها نفسها عن مساحات أخرى ، ثم شرع مجلس الأمة الكويتي منذ سنة ١٩٦٤ يطالب بتعديل نظام النافسة . واستطاع أن يفرض على الشركة إعطاء الكويت جزءاً من الإنتاج يقدر بـ ١٢ ٪ لتسويقه لحسابها . وبقي الخلاف حول كيفية سعر هذا الجزء ، هل يقدر على أساس سعر الشكفة ، أم على أساس السعر الذي تستري به شركات التوزيع الأجنبية . ولا شك أن وجود مجلس نيابي كان من شأنه تحسين شروط الامتياز . ويختلف الأمر في ذلك عن بعض الإمارات المتخلفة حيث مازال النفط يعتبر ملكاً للحاكم ، ويتم الاتفاق بينه وبين الشركات مباشرة .

على أن الإمارات الصغيرة لم تقدم هي الأخرى المنازعات مع الشركات صاحبة الامتياز . ومن أشهر هذه المنازعات وأقدمها ما نشأ بين قطر والشركة صاحبة الامتياز فيها ، فقد اعتبرت نفسها مالكة لجميع مساحة البر وما حول شبه الجزيرة من مياه إقليمية . ولم يكن منصوباً على المياه الإقليمية في عقد الامتياز الأول . ولكنها اعتبرت دخوله أمراً ضمناً ظالماً أنها منحت الامتياز في جميع أراضي الشبيخة . ورفضت حكومة قطر الخلاف إلى التحكيم حسباً مجدده نظام الامتياز . ورفضت هيئة التحكيم لصالح قطر ، ولشركة سوويريور الأمريكية التي حصلت على امتياز التنقيب في المياه الإقليمية .

لقد أشرنا فيما سبق إلى العوامل السياسية التي أدت إلى تطوير نظم الاستغلال . وهناك عامل اقتصادي لا بد من التنبيه إليه ، وقد ساعد على السير في نفس الاتجاه . ونعني بذلك دخول شركات جديدة صغيرة إلى مجال النافسة . وبعض هذه الشركات أمريكية مثل « جيتي » في المنطقة الحامدة في السعودية ، « أمن أول » في المنطقة الحامدة الكويتية . غير أن معظم الشركات الجديدة تحمل جنسيات يابانية وأسيانية

بنت اتفاقية طهران الآجال الأصلية المنصوص عليها في العقود، ولمل ذلك أمم كبح حقيقته الشركات . أما الدول فقد حققت أيضاً زيادة في نصيبها من الأرباح .

تمرضت اتفاقية طهران التي وقعت في ١٤ فبراير سنة ١٩٧١ لاتحادات عديدة من بعض الأنظار الأخرى المنتجة ، والتي قطعت شوطاً أبعد في سبل السيطرة على قطاعها مثل الجزائر وليبيا . ومع ذلك فالاتفاقية مغزى هام بإظهارها أول اتفاق جماعي تدخل فيه دول الخليج المنتجة للبتروك على اختلاف جنسيتها ودولها كطرف واحد في اتفاقية مع الشركات صاحبة الامتياز . وفي اللتي كانت اتحادات الشركات هي التي تدخل بصفة جماعية مع كل دولة على حدة .

انضمت اتفاقية طهران على قطعتين : زيادة نصيب الدول المنتجة من الأرباح ، وانزاعها في تحديد السعر ، ولكنها لم تمس نظم الامتياز ذاتها وحتى فيما يتعلق بمسألة التسعير فإنها لم تزل الخلافات ، إذ ما كاد الاتفاق يتم حتى تمرض الدولار لمرة أدت إلى تخفيض سعره ، فاضطرت دول البترول إلى المطالبة بالتعويض عن هذا التخفيض ورفضت سعر البترول ٨ برز أي بنفس نسبة التخفيض ، وأخذت تفكر في التخلي عن الدولار كأساس للتعامل في تجارة النفط ، نظراً لكثرة ما تعرض له من تقلبات خلال عام ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ واشتدت الدعوة إلى التخلي عن الدولار بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وذلك كنوع من الحرب الاقتصادية ضد الولايات المتحدة ، كما أن هذه الحرب بورت للدول العربية المنتجة للبتروك رفع السعر مرة أخرى بنسب عالية ، وذلك حتى تموض عن التخفيض في الإنتاج الذي قررته كسلاح من أسلحة الصراع ضد إسرائيل .

وبينا كانت دول البترول تخوض معركة الأسهم مع الشركات أجهت إلى السيطرة على صناعة النفط بوسيلة أخرى ، ألا وهي تطبيق نظام المشاركة . (٢٢ م - البيارات)

والمانية ويقال أن الرأسمال الأمريكي يستتر وراء بعض هذه الشركات ولا سيما اليابانية منها . وتعمل هذه الشركات في مناطق يصعب التققيب فيها ، ولذاك فإنها لم تحصل مكاناً يذكر في مجال الإنتاج . ففي الكويت مثلاً مازالت الشركة الأصلية تنتج ٩٢٪ من مجموع البترول المستخرج . وتقوم شركة ألمانية بالتققيب عن البترول في أرض دبي ، بينما تمكنت مجموعة الشركات الإنجليزية الفرنسية من الإنتاج في المياه الإقليمية لدبي منذ سنة ١٩٦٩ ، ورغم ذلك فإن الشروط التي تعمل بمقتضاها هذه الشركات المستيرة أكثر مراعاة لمصالح الدول المنتجة . ففي السعودية ذهبت شركة إسبانية إلى قبول نظام المقاوله ، أي العمل بالساعة مع الشركة الوطنية .

وفي الكويت تماقت على أساس امتلاك الوطنيين لـ ٥١٪ من الأسهم ، مما يضمن سيطرتهم على الشركة .

لقد تطلب تعديل نظام الاستغلال مع الشركات الكبرى قدراً أكبر من التضامن بين دول الخليج . وللمرة الأولى في تاريخ المنطقة تقوم هذه الدول بالتفاوض جماعياً مع الشركات في مؤتمر عقد في طهران أوائل سنة ١٩٧١ ، وقد انتهى هذا المؤتمر بوضع مبادئ جديدة لنظم الاستغلال . ففي الحالات التي يقل فيها نصيب الدولة المنتجة عن ٥٥٪ من الأرباح فإنه يرفع فوراً إلى تلك النسبة . وعلى الشركات أن تزيد من أسرار البترول للملن بنسب متفاوتة تصل إلى ٣٣ سناً للبرميل . وتطبق هذه النسبة بالتدريج حسب نوع النفط وسهولة نقله . وتلتزم الدول المنتجة بقبول الأسهم الجديدة مدة خمس سنوات . وتمهدت دول الخليج للوقفة على اتفاقية طهران بالآ تدعيم المطالب الأخرى التي قد يتقدم بها أعضاء آخرون في منظمة « الأوبك » للحصول على تعديلات جديدة . ولكن إذا حصلت ليبيا أو غيرها على زياده في السعر ، من نفس الشركات العاملة في الخليج فلدول المنطقة أن تطلب زيادة السعر ، مع ملاحظة فرق النقل والتكلفة . وأخيراً

٦ - المشاركون: ليس مبدأ المشاركة بمجديد في حد ذاته فهو يعود إلى سنة ١٩٥٧ حينما وقعت شركة إيني بعض اتفاقيات على أساس هذا المبدأ ، وقد مال إليه مصر في اتفاقاتها مع الشركات الأجنبية .

ولما تشكلت رؤوس أموال وطنية وشركات وطنية في دول البترول ترون هي الأخرى إلى تطبيق هذا النظام مع الشركات الصغرى التي تقدمت بروض للتنقيب مثل شركة هسبانيولا التي وقعت اتفاقاً على هذا الأساس مع حكومة الكويت سنة ١٩٦٨ .

الجديد إذن في الأمر هو إلزام الشركات الكبرى صاحبة الامتيازات التقليدية في أن تتنازل عن جزء من رأس المال لصالح الشركات الوطنية بنسبة ٥١٪ مما يسمح للشركات الوطنية بالسيطرة على إدارة أعمال الشركات العاملة لديها . وقد جاء التفكير في هذا الاتجاه نتيجة توصية منظمة الأوبك في ديسمبر ١٩٧٠ .

والفرق بين المشاركة والتأميم الجزئي ، هو أن النظام الأول يتم نتيجة اتفاق بين العارفين ، أما التأميم فيتحقق بقرار مفرد تتخذه حكومة الدولة المنتجة . وقد تم المشاركة نتيجة تنازل اختياري من الشركة الأجنبية . حدث ذلك مثلاً في الجزائر حينما تنازلت شركة جيبي الأمريكية سنة ١٩٦٨ عن ٥١٪ من أسهمها لصالح سوناراك .

أما الشركات الكبرى فقد قاومت في بداية الأمر فكرة المشاركة ، ولحققت بأن مؤتمر طهران يلزم دول الخليج بالآلا تسمى لمدة خمس سنوات لتغيير البائد المتفق عليها . ولم تكن هذه حجة مقبولة نظراً إلى أن اتفاقية طهران كانت تخص الالتزام بالأسعار ، وليس نظام الامتياز في حد ذاته . لذلك لم يجد السكان العملاقة بدا من الموافقة مبدئياً على نظام المشاركة ، وكانت دول الخليج قد اقترحت أن تبدأ بتحويل ملكية ٢٠٪ من الأسهم للشركات الوطنية . على أن تزيد هذه

الناركة بالتدريج حتى تصل إلى ٥١٪ بحلول عام ١٩٨٥ ، غير أنها استطاعت أن تحول إلى تفسير للدة ، والبديء بـ ٢٥٪ بدلاً من ٢٠٪ وكانت دول الخليج قد وكن إلى أحمد زكي الحاي وزير النفط السورى مهمة التباحث باسمها مع الشركات . وتم التوصل إلى الاتفاق في أكتوبر سنة ١٩٧٢ على النحو التالي :

نسهم الدول العربية الموقمة على الاتفاق وهي السعودية والكويت وقطر وأبوظبي تدريجياً في رأس مال الشركات حتى تصل نسبة الساهمة إلى ٢٥٪ سنة ١٩٧٨ ثم ترتفع هذه النسبة بمعدل ٥٪ سنوياً حتى عام ١٩٨٢ لتصل إلى ٤٥٪ . ثم ترتفع النسبة الأخيرة بمعدل ٦٪/١٩٨٣ لتصبح ٥١٪ .

وزك لكل دولة أن تعدد على انفراد كيفية التمويل عن نقل ملكية رأس المال . ولا شك أن مسألة التمويل تثير خلافات شديدة ، فهل يتم ذلك بناء على الأصول القديمة ، أم على القيمة التزايدية التي يضيفها الربح الرأسمالي على قيم الأسهم ؟ . فنقدر الأصول القديمة لتمويل شركة أرامكو بـ ٢٠٠ مليون دولار ، بينما لو أخذ الربح الرأسمالي في الاعتبار بالإضافة إلى التناكث ، فإن على السعودية مثلاً أن تدفع تمويلياً يقدر بـ ٥٠٠٠ مليون دولار .

وبالإضافة إلى إزوار مبدأ التمويل فقد تمهدت الدول المنتجة بتوفير حاجات الولايات المتحدة من البترول باعتبار أن الشركات الأساسية التي دخلت طرقاً في هذا الاتفاق هي شركات أمريكية .

وعند مقارنة هذا التصهد باتفاقات المشاركة السابقة يلاحظ أن الدول المنتجة في الماضي هي التي كانت تأخذ على الشريك الأجنبي تمهيداً بأن يسوق نصيب الشريك الوطني . كما حدث في الاتفاق بين الكويت وهسبانيولا سنة ١٩٦٨ ، أما الاتفاق الجماعي الذي وقع في نيويورك سنة ١٩٧٢ فقد عكس الآية وتمهدت الدول المنتجة بتزويد الولايات المتحدة بمحاجتها من البترول . ويرجع ذلك إلى

ومن هذه المآخذ أن الجانب الوطنى قد يضطر إلى منح تخفيضات تزيد على تلك التى تمنحها الشركات الكبرى التحككة فى الأسواق . ومنها أيضاً أن نظام المراكمة يكلف الجانب الوطنى بنفسه من نفقات التفتيش ، وهى تستنزى أولاً قبل دفع الضرائب والرسوم . ولا ينطبق هذا الاعراض الأخير بطبيعة الحال إلا على العقود الجديدة . أما بالنسبة للشركات الكبرى صاحبة الامتيازات القديمة فإنها قد انتهت من مرحلة التفتيش .

والواقع أن هذه المآخذ حتى لو سلمنا بصحتها فهى لا تقلل من أهمية المراكمة ، سيما وأن مشكلة تسويق البترول تتلشى بالتدريج . بل إن أزمة الطاقة العالية التى ظهرت بوضوح بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ تلغى كثيراً من الفاهيم التى كانت شائعة حول تجارة البترول .

ازدياد استهلاك النفط على المستوى العالمى ، وعدم تمكن الولايات المتحدة من كفاية حاجاتها . ولعل ذلك الموقف هو الذى جعل الشركات الكبرى تخضع لنظام المشاركة .

وثمة ظاهرة جديدة أخرى ، وهى أن الحكومة الأمريكية اشتكت من مباحثات المشاركة الجماعية بعد أن كانت تترك مثل هذه الأمور لشركات القطاع الخاص .

ولنظام المشاركة ميزات هامة ، كما أنه وجهت إليه بعض المآخذ . فمن ميزات هذا النظام أنه يفتح للشريك الوطنى فرصة المشاركة فى جميع مراحل صناعة البترول من الإنتاج إلى النقل والتسويق وقيل فى هذا الصدد إن روس الأموال العربية ستفتح آفاقاً جديدة للاستثمار فى أوربا وأمريكا . ويقضى نظام المشاركة بإخضاع الشركات الأجنبية للشرع المحلى فى حالة نزاع بينها وبين حكومة الدولة المنتجة . أما إذا كان النزاع بين المؤسسة الوطنية وبين الشركة الأجنبية فإنه يخضع للتحكيم . ومن ميزات المشاركة أنها تفتح الفرصة أمام الدولة المنتجة لتكوين جيل من خبراء فى شتى مراحل صناعة البترول . وفوق ذلك كله فإن المشاركة خطوة إيجابية نحو التأمين ، بل هو تأمين جزئى يتحقق بدون إثارة المشكلات التى قد يحدثها التأمين الشامل دفعة واحدة نظراً لتعدد تجارة البترول العالمية .

على أنه قد وجهت بعض المآخذ على نظام المشاركة . من ذلك ما قبل من أنه قد يؤدى إلى تقليل نسبة الأرباح . وخاصة بعد أن وقعت اتفاقية طهران هذه النسبة إلى ٥٥٪ ويرجع ذلك إلى أن عقود الامتياز المادية تنص على عاسبة الشركات على أساس الأعمار الممننة ، وبذا لا تتأثر بالخصومات الناجمة فى تجارة البترول . أما نظام المشاركة فتتم فيه الحاسبة على أساس الأعمار الفعلية .

المهد . وقد استعانت الهند في سنة ١٩٤٧ ، فالماذا تسبب الإنجليز بمنطقة الخليج ودعموا فيها قوا عدم العسكرية ؟

والحق إن هناك من الشواهد ما يبرر هذا الاتجاه في التفكير . فلهجة الصحف البريطانية منذ سنة ١٩٥٥ هو أنه ينبغي الدفاع عن المصالح البريطانية في الخليج ضد التهديد للوجه لها من حركة القومية العربية النشطة من مصر ، أو ضد رغبة الدولة السعودية في أن تبسط نفوذها على الإمارات الصغيرة المجاورة .

وحينما قررت بريطانيا الانسحاب من الجنوب العربي في سنة ١٩٦٦ أعلنت أنها ستترك وجودها العسكري على بضع قواعد موزعة بين إمارات الخليج ، بل قيل إن بريطانيا دفعت عبد الكريم قاسم بطريق غير مباشر إلى المطالبة بضم الكويت حتى تشعر هذه الإمارة بالحاجة إلى حمايتها .

وهذه الشواهد كلها تنطبق على الفترة التي كانت إمارات الخليج تمر خلالها في حالة بدائية وخاصة في القسم الجنوبي ما بين قطر وعمان . وكان لابد من مضي بعض الوقت حتى تتوفر فيه مدخرات لدى هذه الإمارات لتستطيع إقامة أجهزة عسكرية من جيش وشرطة وإدارة منظمة حتى إذا تم لها ذلك صارت بريطانيا تفصل رفع يدها عن التدخل المباشر بشرط أن تكون الأنظمة الحاكمة من نوع الأنظمة المحافظة التي تعمل إلى صداقة بريطانيا من جهة ، ومسايرة أهوال المجتمع القبلي في مرحلة تطوره الأولى نحو المجتمع الحديث .

وذلك لأن الأنظمة الثورية قد تحدث نوعاً من الفوضى والاضطراب لأن المجتمع غير مهيب . لهذه الطائفة ، مما يضرب في نهاية الأمر بمصالح الشركات البريطانية . إذن فقد كانت بريطانيا تشجع التطور ولكن في إطار محدود وهناك مشالان شهيران على تدخل بريطانيا بطريق غير مباشر لتبديل أوضاع

الفصل الثامن عشر

نتائج استقلال النفط

النتائج السياسية

ترك النفط آثاراً بعيدة في حياة الإمارات وتمكينها من إقامة أجهزة دولة عصرية ، ولكن نتائج البترول السياسية لم تقتصر على إمارات الخليج ، بل امتدت إلى الوطن العربي بأكمله ، كما تأكد ذلك بإسراع دول الخليج إلى السامه في معركة النفط في أكتوبر ١٩٧٣ ، ولكن كيف تحقق لهذه الدول الصغيرة أن تلعب هذا الدور الفعال الذي شملت آثاره جميع أنحاء العالم ؟

من المؤكد أنها لم تصل إلى هذه المرحلة إلا بعد المرور بخطوات متوالية من التطور . ومن أبرز هذه الخطوات الحصول على الاستقلال السياسي ، ثم تكوين المدخرات التي جعلت هذه الدول قادرة على التعامل مع الدول الصناعية الكبرى على قدم المساواة ، بحيث استطاعت أن تمنع عنها البترول في الوقت المناسب ، وتستتاول فيما على أهم ظاهرتين سياسيتين نشأتا عن استقلال النفط في الخليج ، وهما الاستقلال وتدعيم الكيانات الحلية .

١ - البترول كعامل لاستقلال :

تردد الكتابات العربية القول بأن الوجود العسكري البريطاني استهدف حاجة المصالح البترولية ، ولذلك فإنه اتسع حجه في الخمسينات وأوائل الستينات ، رغم أن أصل هذا الوجود إنما يرجع إلى أن الخليج كان يعتبر خط دفاع أممي عن

عن إبداء الضم الذي كانت تقادى به من قبل ، كما توقفت المطالب السعودية الإقليمية في سلطنة مسقط أو إمارة أبو ظبي من الناحية العملية على الأقل .

وبقي بعد ذلك السؤال التالي مطروحا ، وهو : هل كان البترول عاملا مساعداً على بلوغ الاستقلال أم - مرفلا له . وإذا استقرنا تاريخ بعض دول البترول لانصح أنا أنه كان عاملا رئيسيا في تمكين دول عربية فقيرة من تحقيق استقلالها . وأوضح مثل على ذلك هو إمارات الخليج التي كانت تتلقى مونة مالية بريطانية في مقابل خضوعها لنظام الحماية

٢

تدعيم السكيات المحلية

إذا كان من الصعب علينا استخلاص رأى حاسم فيما يتعلق بدور البترول في تدعيم الاستقلال أو عدمه ، فإننا على العكس لا نتردد في القول بأن البترول قد دعم النزعة الإقليمية لدى الدول المنتجة وشموها أيضا . واستمرار وضع التجزئة جعل الشركات تطعن على أوضاعها وخاصة فيما يتعلق بإجراءات التأمين . فالإمارات الصغيرة أقل قدرة على اتخاذ مثل هذا الإجراء وتزداد هذه النزعة الإقليمية قوة لدى الدول الصغيرة قليلة السكان ، محدودة المساحة حتى أنه يمكن استخدام مصطلح « إقليمية النفط » وهي تلامح طابع الأناية التي هي غريزة إنسانية ، والفراتز أقوى من الأفكار الغالية مثل فكرة القومية العربية . ويمكن ضرب بعض الأمثلة على أثر البترول في تدعيم النزعة الإقليمية . (أولا) عندما تكون اتحاد الإمارات العربية استثنى الثروة النفطية من الخضوع لأجهزة الاتحاد ، فحفظت الإمارات المنتجة وهي أبو ظبي ودبي ، والشاوق في المستقبل الذريب ، بحرية التصرف في دخلها من النفط وهي تنفذ الأجهزة الاتحادية بجزء من ثروتها دون التقيد بنظام محدد . حقيقة إن الفاض يسكن لإحداث تغييرات

إمارات النفط كما تصبح أكثر مسارة للتجديد ، وحتى تمنع ثورة ملائمة للنظم الصديقة لها .

النال الأول ما حدث في أغسطس سنة ١٩٦٦ من عزل الشيخ شخبوط ما ك أبو ظبي الذي كان يريد أن يضرب سياجا من العزلة الكشيفة على إمارته حتى أنه يخوف من اقتراح مدارس ابتدائية . فشجعت السلطات البريطانية الأسرة الحاكمة على اختيار الشيخ زايد بن سلطان المعروف بافتتاحه على العالم الخارجي لحكم الإمارة .

أما النال الثاني فقد وقع في سلطنة مسقط وعمان ، إذ كان سعيد بن بدير يسير على نفس سياسة شخبوط . فشجعت بريطانيا انقلابا أسريا أطاح بهذا السلطان في يوليو سنة ١٩٧٠ وحل به إلى السلطة ابنه قابوس خريج كلية ساند هيرست .

ومنذ أن اتخذت بريطانيا قرار الانسحاب العسكري من منطقة الخليج سنة ١٩٦٨ وهي تعد الترتيبات التي تضمن بقاء النظم الصديقة لها . ففي منطقة الإمارات المتحدة كان من الصعب ترك البلاد وهي مجزأة إلى وحدات متباعدة لا يتجاوز سكان بعضها خمسة آلاف نسمة دون ترتيب نظام اتحادى يضمها كيان سياسى واحد .

ولهذا فقد توسمت بريطانيا في البحوث الطويلة الشاقة بين الإمارات التسع ثم السبع حتى تم الاتفاق على قيام النظام الاتحادى المعمول به في دولة الإمارات المتحدة .

و بن هذه الترتيبات التي اتخذتها بريطانيا قبل الانسحاب تأمين وضع الإمارات وعدم تعرضها لمطالب إقليمية من الدول الكبيرة المجاورة . فأعلنت الحكومة الإيرانية عن قبولها مبدأ تقرير المصير في البحرين ، وتراخيص

بمسماحة الحماية على إمارات الخليج والجنوب العربي، وبين الدولة العثمانية مباحية السيادة الاسمية داخل شبه جزيرة العرب. ورغم أن الاتفاقية لم تتم المصادقة عليها فإنها ظلت فترة طويلة مرجعاً لمنازعات الحدود، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى أن لها ميزة السبق.

وقد تناوت هذه الاتفاقية تخطيط الحدود بين نجد والأحساء من جهة، وبين إمارات الخليج من جهة أخرى. ثم بين الكويت وولاية بغداد العثمانية.

أما حدود الحماية في الجنوب العربي فقد خضعت لها اتفاقية ثانية في سنة ١٩١٤، ولم يصادق عليها بدورها. ومع ذلك فهي لم تثر خلافات حادة، لأن البترول لم يتم اكتشافه في هذه المناطق، بل إن السعودية التي تشددت في حدودها الشرقية، أبدت تساهلاً غير متوقع في حدودها الشمالية الحاذية لإمارة شرق الأردن. فقد تطلعت عن إدارة مدينتي العقبة ومعان اللتين كانتا تتبعان الحجاز. وبعد استيلاء آل سعود على هذا القطر تخلوا مؤقتاً عن إدارة الدينتين لصالح الأمير عبد الله وكسبا لصدافة بريطانيا. ثم تنازلات بصورة نهائية عن الدينتين في سنة ١٩٤٦، ويوجع ذلك الوقف إلى عدم توقع ظهور البترول في هذه المناطق.

لقد كانت الحدود الشرقية مثار خلافات بين الشيوخ العرب من جهة، وبين آل سعود من جهة أخرى منذ القرن التاسع عشر، ولكنها لم تتخذ شكلاً حاداً إلا في أعقاب منع شركة البترول الأمريكية امتياز التنقيب في شرق المملكة. وازداد الخلاف حدة بعد أن منحت شركة نفط العراق امتياز التنقيب في قطر سنة ١٩٢٥، وفي مسقط وعمان سنة ١٩٣٧، والإمارات السبع بين عامي ١٩٣٧، ١٩٣٩.

ومما يستعري الانتباه أن الولايات المتحدة اتجهت إلى بريطانيا للتعرف على

هائلة في معيشة عشرين أو ثلاثين ألفاً من مجموع سكان الإمارات الأربع غير المنقحة، ولكن استثناء النفط من الخضور للنظام الاتحادي هو دال على النظر الأسرية الضيقة. (ثانياً) كان بعض الشباب المستجير في الكويت يتطلع في الثلاثينات إلى الاتحاد مع الجار الشمالي الأكثر تطوراً، وهو العراق، مما راز العراق كان يتمتع بمركز الدولة المسلة سياسياً، ولكن منذ أن اكتسبت ثورة النفط أخذت هذه الفكرة اقتراجاً بالتدريج إلى أن اندثرت تماماً مع إعلان استقلال الكويت سنة ١٩٦١، وكرس كثير من المثقفين جهودهم للاستقلال على أن الكويت كان دائماً منفصلاً عن ولاية بغداد حتى في العصر العثماني، ولم يرددون بذلك وجهة النظر الرسمية. (ثالثاً) أخفقت جميع الجهود لإقامة هيئة اقتصادية مشتركة أو صندوق عربي للتنمية تساهم في تحويله الدول الناجمة للبترول حسب دخلها وظروفها المحلية. وآثرت دول البترول أن تقدم المساعدات لمثقفاتها العربيات عن طريق الاتفاقات الثنائية. وكانت شديدة الحساسية إزاء كل اقتراج يستهدف إنشاء جهاز منبثق عن الجامعة العربية مثلاً، تكون له سلطة إلزامية فوق سلطات الحكومات لجمع الأموال وإتقانها في الشروعات العمرانية حسب خطة عربية منسقة. وسنعود إلى تناول هذه النقطة عند الحديث عن أثر البترول في المجال الاقتصادي. (رابعاً) أثار البترول منازعات بشأن الحدود لم تكن معروفة من قبل في شبه جزيرة العرب، خرجت به إحدى الدول عن قاعدة الإقليمية البترول.

احتدمت منازعات الحدود بين الدول الواقعة في شبه جزيرة العرب، لأن أحداً لم يهتم في الماضي بتخطيط الحدود في تلك المناطق غير الطروقة. وكان أنظمة الحكم التقليدية في شبه الجزيرة تكتفي بالحصول على ولائ شيوخ القبائل بصورة شخصية وليست رسمية. ولما لم يكن للقبائل دائماً موطن محدد فإن فكرة الحدود الجغرافية المبنية على خطوط محددة لم توضع في الاعتبار. ولعل أول محاولة لتخطيط مثل هذه الحدود إنما ترجع إلى مشروع اتفاقية بين بريطانيا

عن التوصل إلى تسوية لأية نقطة من نقاط الخلاف . فهل تنفصل أعمال التنقيب ؟

لقد وسطت الولايات المتحدة في هذا النزاع فاقترحت ما معني باتفاقية التوقف بشأن مستقبل واحات البوروي ، فلا تتدخل في إدارتها أى من الأطراف المتنازعة ، بينما تترك الحرية لشركات البترول في التنقيب حسب الخطوط الممتدة لديها ، ولكن السعودية اعتبرت مسألة البوروي حكماً لحيدتها في شبه الجزيرة ، وطالبت بإجراء استفتاء حر ، وقالت إن الذي يعنيه هو إثبات حق السيادة ، وليس تحقيق مكاسب إضافية من دخل البترول . والواقع أن كل فريق أخذ بهم الشركات البترولية بغير ضيق الأهالي ضد الطرف الآخر . فعندما استقر الرأي على رفع الخلاف إلى محكمة دولي حسب وجهة النظر البريطانية واعتقدت هيئة التحكيم بالفعل في مدينة نيس تحت رئاسة بلجيكي خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، فوجئت هيئة التحكيم بالندوب البريطانيين بهم السعودية بأنها تدفع الرشاوى لوعاء القبائل وتستخدم ثروتها البترولية بتأييد من شركة أرامكو لإغراء السكان بمبالغ طائلة ، كما أنها توزع عليهم الأسلحة . ولذلك أعلن ممثل بريطانيا انسحابه من الهيئة ، وبدأ أمس خطة التحكيم ، كما عطل من قبل مشروع استفتاء السكان .

وعلى أثر ذلك نشرت السعودية بياناً أكدت فيه أن شركة نفط العراق تحول الشرطة التابعة لسقط ومشيجات ساحل عمان كما تثير القبائل القاطنة في مناطق النزاع .

ويبدو أن اتقوى إبدن اعتبر هذه القضية الثانوية ماسة بهيبة بريطانيا في الخليج ، لذا قرر استخدام القوة لحل هذا النزاع ، فأرسل قوات بريطانية في أكتوبر ١٩٥٥ استولت على واحات البوروي باسم حاكمي أبوظبي ومسقط « ولكن ذلك لم يكن وحده كافياً لتأمين أعمال التنقيب التي تقوم بها شركة نفط

الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية ، وذلك اعترافاً بمركز بريطانيا المنار في الشرق الأوسط ، وربما توقعت أن تجد لدى بريطانيا أيضاً الوثائق والخرائط التي تساعد على توضيح الحدود . غير أن السعودية لم تنشأ أن تقف موقف التفرع على هذا الجدل الذي يعنيه بالدرجة الأولى ، فتقدم مندوبها فؤاد حرة بشرع حدود ينصح للسعودية أن تمتلك منفذاً على البحر جنوب قطر . ولتحقيق هذا الهدف ادعت السعودية حقها في ملكية سدس شبه الجزيرة وهو الجزء الواقع بين قطر وأبوظبي . كما أنها رمت خطأً بضيق من مساحة الشيوخ الأخرى في داخل شبه الجزيرة .

وردت بريطانيا في مذكرة سنة ١٩٣٥ تضمنت أسانيد مختارة على غالبية شبه جزيرة قطر ، وامتداد مشيخة أبوظبي في الداخل . ولكنها سلمت بأن اتفاقية سنة ١٩١٣ لم تعد جائزة . وبالتالي فيمكن ترك معظم الربع الخالي ضمن الحدود السعودية . والواقع أن بريطانيا أخذت في الاعتبار أوضاع المجتمع العربي في شبه الجزيرة ، فبنت هي الأخرى حقوق أبوظبي وغيرها من الإمارات على أساس الولاء القبلي والتراث التاريخي .

توقف الجدل حول الحدود أثناء الحرب ، فلما جددت الشركات نشاطها في التنقيب وظهر مهندسو شركة أرامكو فوق المناطق المتنازع عليها في سنة ١٩٤٩ ، استؤنف النزاع بصورة أكثر حدة ، واتخذ الفريقان التخاصمان مواقف متطرفة بالقياس إلى مطالب سنة ١٩٣٥ ، فباسم قطر وإمارات الخليج الأخرى طالبت بريطانيا بإحياء خط الحدود المتفق عليه مبدئياً في ماهدة سنة ١٩١٣ مع الدولة العثمانية ، بينما قدمت السعودية مطالب إقليمية جديدة في شبه جزيرة قطر ، وعلى امتداد الحدود المشتركة مع الشيوخ ، وتصل هذه المطالب إلى مسافة ١٧٥ كم . بحيث تشمل معظم أراضي أبوظبي ، لذلك رأى عقد مؤتمر في الدمام سنة ١٩٥٠ ، اشترك فيه الأمير فيصل وزير خارجية السعودية ، وممثلون عن حكومات الإمارات تحت إشراف القيم البريطاني في الخليج ، ولم يسنو التمر

العراق في منطقة القهود شمال غرب عمان . ففي الوقت الذي كان فيه النزاع عمداً حول واحات البويعي ظهرت حركة مضادة لسلطان مسقط زعمها الإمام غالي بن علي ، إذ صار ينادى باستقلال عمان الداخلية استقلالاً تاماً ، وليس مجرد التمسك بالحكم الذاتي حسباً جرى عليه العرف منذ توقيع معاهدة السيب بين سلطان مسقط والإمام الخروصي . وقد كانت السياسة التقليدية البريطانية حتى ذلك الوقت ، هي عدم التورط في المنازعات داخل شبه الجزيرة أما وأن القضية سارت تنمق الآن بمصالح بريطانية ، فقد خرجت بريطانيا عن سياستها تلك ، وأرسلت حملة عسكرية لتثبيت سلطة حاكم مسقط في الداخل ، واضطرت إلى الاحتفاظ ببعض الصاميات ، لأن أنصار الإمامة لم يستسلموا رغم سقوط المدن الهامة في يد البريطانيين وفي سنة ١٩٥٧ أعادوا الكرة واستولوا على مدينة نزوى وعبري ، وكان على بريطانيا أن تجرد حملة ثانية حتى تؤمن أعمال شركة نفط مسقط وعمال المنزوعة من شركة نفط العراق . وبفضل الاكتشافات البترولية استطاع حاكم مسقط أن يحل بالتدريج محل بريطانيا لتثبيت سلطته في الدولة المستقلة الجديدة التي صارت تعرف باسم « عمان » .

ومن أبرز نزاعات الحدود الناجمة بطريق غير مباشر عن استقلال النفط ذلك النزاع الذي نشأ بين الكويت والعراق ، فقد كان يدور في الأصل حول قريتين صغيرتين هما أم قصر وصفوان . واستطاع العراق أن يحصل أثناء استقلاله على المركزين ولكن توجد منطقة تحيط بأم قصر الواقعة على ساحل الخليج تحمل نفس الاسم ، وتدخل ضمن الأراضي الكويتية . وفي السنوات الأخيرة أولى العراق عناية باستقلال نفط الجنوب ورأى أن أفضل سبيل للتحكم في نفطه هو إيجاد مصب في الأراضي العراقية نفسها ، ولذلك أخذ يطور ميناء أم قصر وبعثة ، كما مد خط أنابيب ينقل النفط المستخرج من حقول البصرة وحقول شمال الرملة إلى هذا الميناء . هذا من جهة ومن جهة أخرى يعتبر العراق نفسه أكثر الدول العربية المطالة على الخليج تطوراً من الناحيتين السياسية والمسكرية . وأنه أقدر من غيره

على مواجهة الأطماع الإيرانية والدفاع عن عروبة الخليج . ومن أجل هذين السببين : الاقتصادي والمسكري ، طالب العراق بجزيرتين غير مسكونتين تحدها شاطئ الكويت هما وربة وبوبيلان . ومن المحتمل وجود النفط حول الجزيرتين ولكن الهدف المعلن هو الحصول على موقع استراتيجي تمكن البحرية العراقية الثابتة من استخدامه لمواجهة التفوق البحري الإيراني في الخليج . ورغم تطالع العراق أيضاً إلى إجراء تعديل في الحدود يتيح عمقاً جغرافياً وراء ميناء أم قصر ، ويؤمن خط الأنابيب الذي يسير على مقربة من الحدود الكويتية .

تلك هي وجهة النظر العراقية التي طرحت أمام الجامعة العربية في أعقاب احتلال بعض مراكز الحدود الكويتية (٢٠ - ٣ - ١٩٧٣) وفي بيان التورط الذي نجم عن هذا الاحتلال تمسك الكويت باتفاقية سنة ١٩٦٣ التي اعترفت العراق بتمتصها باستقلال الكويت وسلامة أراضيها . غسبر أن هذه الاتفاقية لم تكن تتضمن نصاً تفصيلياً عن تخطيط الحدود ، ولكن بوسع حكومة الكويت أن تجيب بأن الاعتراف بسلامة الأراضي يعني ضمناً القبول بخط الحدود المتفق عليه من قبل .

* * *

لم تقتصر المنازعات على البر ، بل أثار البترول مشاكل جديدة من نوعها تنمق بالياه الإقليمية ، وإمكان امتدادها إلى مسافات بعيدة . ففي الماضي كانت مسألة المياه الإقليمية تتوقف على اعتبارات عسكرية بحيث تمكن الدولة صاحبة السيادة من الدفاع عن نفسها ، وحينما كان مدى الدافع لا يتجاوز ثلاثة أميال ، صارت هذه المسافة هي القاعدة ، ثم مدت مع تقدم أسلحة الحرب إلى ١٢ ميلاً في بعض الحالات .

ولما تقدمت وسائل البحث العلمي في مجال استخراج الثروة الطبيعية من تحت سطح البحر ، وعلى رأسها البترول ، لم نعد هناك حدود ناطح الدول في

٣ - البترول والصراع ضد إسرائيل :

ليس استخدام البترول في الصراع ضد إسرائيل قضية خاصة بدول الخليج ، إذ أسهمت فيه جميع الدول العربية المنتجة للبترول ولكن نظراً لأن دول الخليج هي التي تنتج القسم الأكبر من البترول العربي لذلك رأينا أن نتتبع هذه القضية منذ بدايتها إلى أن أخذت تتوقى ثمارها في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

فإذا نظرنا إلى مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في سنة ١٩٤٦ للنظر في قضية فلسطين ، أشير إلى اللفظ كوسيلة من وسائل التأثير في هذا الصراع الرقيق ، غير أنه لم يحدد خطة لاستخدام هذه الوسيلة . فهل المطلوب هو منع الشركات الأمريكية من مزاوله نشاطها إذا مضت حكومتها واشتغلن في تأييد الصهيونية ؟ أم أنه يكفينا بمنع إمداد النفط العربي إلى إسرائيل ؟

إن نظرة إلى ظروف العالم العربي وأوضاعه بين عامي ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ تبين لنا أن الدخول في معركة ضد الشركات الغربية كان مستحيلاً . فالقول العربية كانت ما تزال في حاجة ملحة إلى زيادة دخلها الضئيل من النفط ، كما أن أزمة الوقود لم تكن ملومة بعد على المستوى العالمي . ومن الغريب أن البداية الصهيونية قابلت الأوضاع فوراً هذا العجز الواضح عن استخدام البترول في الصراع راحت الصهيونية تهتم الشركات الأمريكية العاملة في العالم العربي بأنها أداة ضغط على وزارة الخارجية الأمريكية مما جعل هذه الوزارة تتخذ مواقف مختلفة عن البيت الأبيض ، وبعبارة أخرى فإن زعماء الصهيونية كانوا يحسون أحياناً بتوتر وزارة الخارجية قليلاً في تأييدهم ، فيعززون ذلك إلى ضغط الشركات وأصحاب رؤوس الأموال الذين يتجاهلون قضايا العدل في ظنهم لخدمة مصالح خاصة ! ! وقبل في هذا الصدد إن البيت الأبيض كان دائماً أقرب إلى الصهيونية من وزارة الخارجية لأن الرؤساء لم يتأثروا بهذه المواصل الاقتصادية .

على أنه عندما نشب الصراع بالفعل في سنة ١٩٤٨ لم يغفل العرب اتخاذ

الانتعاج بهذه التروة ، فخرجت الولايات المتحدة في سنة ١٩٤٥ بنظرية « الجري القاري » وهي تنبئ على أساس أن المناطق الضحلة تعتبر امتداداً جيولوجياً للقارة وبناء عليه فإن أية منطقة من المحيط التي تطل عليه شواطئ الولايات المتحدة تظل عمتها عن مائة قامة أو ٣٠٠ متر ، تعتبر جرفاً قارياً ، ويكون للولايات المتحدة وحدها حق استغلاله . أما المكسيك فقد قدرت امتداد جرفها القاري حسب السلسلة وجماعتها مائتي ميل من الشاطئ .

وإذا طبقت نظرية الجرف القاري على منطقة الخليج ، فإن البحر يكون بأكمله جرفاً للبلدان المحيطة به نظراً لسكونه ضحلاً ومن ثم فإن رسم خط وهمي في منتصف الخليج هو أقرب الحلول إلى النطق لتحديد امتداد الجرف القاري لدول الخليج المختلفة . وقد اعترفت الدول ضمياً بهذا الخط منذ ١٩٤٩ ، ولكنه لم يضع حداً للمشكلات فتلا كيف تطبق هذه النظرية حيث توجد جزر تابعة لإحدى إمارات الساحل كما أن دولة كالمبحرين تقع ما بين السعودية وإيران ، تشير مشكلات حول رسم الخط الوهمي للمنطقة الحاذية لها ، لذا تطلب الأمر إخضاع المياه الإقليمية لمعظم دول الخليج لدراسة قانونية انتهت بإصدار تحكيم في كوبنهاجن سنة ١٩٦٦ .

ونمت قضية أخرى تفرعت عن استخراج البترول من تحت سطح البحر ، وهي مدى انطباق عقود الامتياز التي تشمل أراضي دولة بأكملها على مياها الإقليمية . والذي حدث هو أن الشركات صاحبة الامتياز في كل من قطر وأبو ظبي طالبت بشمول الامتياز تلقائياً للمياه الإقليمية ، حسب نظرية الجرف القاري . غير أن حكومتى الإمارات رفضتا الإقدام ، ومنحضا امتياز المياه الإقليمية لشركات أخرى جديدة بشروط أفضل . وفي مثل حالات الخلاف تلك ، فإن عقد الامتياز ينص على التحكيم وهذا ما اتبع في كلتا الحالتين ، وقد صدر تحكيم في الدوحة بشأن مياه قطر ، وتحكيم آخر في باريس سنة ١٩٥١ بشأن المياه الإقليمية لأبو ظبي وكلا التحكيمين يؤيد وجهة نظر الإمارات وحفظها من منح امتياز المياه الإقليمية لشركات أخرى .

هذه الدول فلا بد أن تكون قد شعرت بالاستياء لانخفاض الإنتاج الذي قدر بنحو الثلث في دول الخليج وأكثر من النصف في آبار شمال العراق بعد أن تمردت نفل البترول عبر الأنابيب السورية .

ولاشك لم يكن لهذه الأزمة أي تأثير مباشر على إسرائيل ، وإنما انحصر تأثيرها على الدول المسلمة في غرب أوروبا ، وكان ذلك متمشياً مع الأهداف العربية نظراً لاشتراك دولتين من هذه المنطقة هما : بريطانيا وفرنسا اشتراكاً مباشراً في العدوان . وهي حالة لم تكن موجودة في سنة ١٩٦٧ ، وإذا مضينا في القارنة بين الحالتين فلا بد وأن نلاحظ أن استعداد العرب لاستخدام البترول في الممرات سنة ١٩٥٦ كان أقوى منه شعبياً وروحياً عما أصبح عليه في سنة ١٩٦٧ ، وربما يرجع ذلك إلى أنه لم يكن لديهم إمكانية لاستخدام البترول ضد العدو المباشر وهو إسرائيل التي خرجت من حرب الأيام الستة وقد استولت على آبار سيناء ، وصار يوسعها تصدير بعض كميات النفط . ومع أن تأييد الولايات المتحدة التام لإسرائيل أمر معروف ولا يحتاج إلى دليل ، فإن إبطاء للنفخ في ذلك الوقت كان سيصيب قبل كل شيء مصالح غرب أوروبا . وتأيد بريطانيا للدول الإسرائيلية رغم ما ذكر كان على جدول كلاً أن دولاً في غرب أوروبا كان يرحى تحييدها أو كسب صداقتها مثل فرنسا .

ومهما يكن فإن إغلاق قناة السويس سنة ١٩٦٧ لم يؤد إلى نفس النتائج الحاسمة التي أفضى إليها في سنة ١٩٥٦ ، الأمر الذي ربما لم يلفت إليه بعض المستشرقين في مصر .

كانت حرب الأيام الستة من القصر بحيث لم تترك فرصة لاختبار ممرات النفط عند توقف الضخ من الكويت والسعودية والعراق بعض الوقت ، وعندما انتهت الحرب أخذ الزعماء العرب يعيدون النظر في سياستهم . وفي مؤتمر القمة الذي انعقد في الخرطوم ساد الموقف القائل بأنه خير للدول العربية أن تواصل تصدير

بعض الإجراءات التي تم عن الرغبة في استخدام البترول في الممرات ، فقد بادرت حكومة العراق إلى إيقاف ضخ النفط في خط الأنابيب الواصل إلى حيفا كما هددت الدول العربية مجتمعة بعض الشركات التي تهتم بالنقيب عن النفط في الأرض المحتلة مثل شل وشركة البترول البريطانية ، بأنها ستقخذ الإجراءات المناسبة ضدّها إذا لم توقف نشاطها في إسرائيل . وتقديراً لضخامة مصالح هذه الشركات في العالم العربي ، فقد آثرت أن تستجيب لهذا الإنذار . وبلا حظ أن هذه الإجراءات كانت موجّهة ضد إسرائيل بصورة مباشرة . وإن الحكومات العربية لم تتجاوز ذلك إلى عمارة الضغط على الولايات المتحدة عن طريق البترول وأعمال المحاولة الوحيدة في هذا المجال ، والتي هي عمل جيل تتمثل في تباطؤ سوريا في المصادقة على مشروع التالين ومروءه بالأراضي السورية . ولم تستمر هذه المحاولة طويلاً .

أما السعودية فكان رأيها حتى عهد قريب هو أن النفط مشروع تجاري ولا ينبغي استخدامه في أغراض سياسية ، وظلت متمسكة بهذا الرأي فذكره الملك فيصل في نصير مجلته المصور المصرية في أغسطس ١٩٧٢ وأمل أبرز مثل على تأثير النفط العربي في مجريات الأحداث ، هو ما وقع في سنة ١٩٥٦ إثر العدوان الثلاثي على مصر . وربما تحقق هذا التأثير دون تخطيط مسبق ومتفق عليه من الدول العربية . فمن المعروف أن أوروبا الغربية عانت أزمة خطيرة من نقص البترول مما جعل رجل الشارع العادي يحس بوطأة الأزمة . وقد نجمت هذه الأزمة عن توقف وسائل العبور وليست نتيجة إجراءات اتخذتها الدول المنتجة ، ولو أن ذلك لا ينبغي ونفوع محاولات سرية قام بها عمال البترول في كل من السعودية والبحرين وقطر والكويت ، لتدمير منشآت الشركات وأنابيب النقل ، مما كشف للشركات عن حقيقة هامة ، وهي أن الحكومات ليست وحدها هي العامل المؤثر الذي يمكن الاعتماد عليه . وإذا لم تكن هذه الأعمال التلافائية التي قام بها العمال قد أسفرت عن نتائج هامة ، فلذلك راجع - كما أشارت المصادر الغربية - إلى عدم وجود كمادات فنية تفوق كمية إشمال الحرائق في الآبار . أما حكومات

الأمريكي ، واضطراب الولايات المتحدة إلى اشتراء البترول بعد أن كانت تصدره ،
والذين يؤكدون قدرة دول البترول على التأثير في العملة الأمريكية يرون أنه من
الخطأ الأخذ بالنظرية المذكورة آنفاً ، وهي زيادة الاستثمارات العربية في الولايات
المتحدة ، ولنفس السبب اعترض هؤلاء على اتفاقيات المشاركة إذ أنها تتطلب دفع
تعميمات هائلة للشركات الأمريكية مما يحد من مشكلة تسرب الدولار ، ويتم
نوعاً من الموازنة بين الأموال التي تذهب لشراء البترول ، وتلك التي تدفع كتعويض
عن الأسهم التي سوف تؤول إلى الدول المنتجة بالنديج .

وبينا كان الجدل يندمج حول فاعلية سلاح النفط ويتشكك البعض في صلاحية
استخدام هذا السلاح ، إذ نشب القتال في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وأحرزت
القوات العربية بعض الانتصارات الأولية فإذاً بدول النفط تقور بالإجماع وضع
مغالها في المعركة ، واقتلبت كثير من المفاهيم السابقة ، فالسعودية التي كانت تتبنى
مبدأ أن البترول مشروع تجاري لا ينبغي استخدامه في السياسة سارت على رأس
الدول التي استخدمت سلاح النفط إلى أبعد مدى ، وأصبح الغرب ينظر إلى الملك
فيصل على أنه من فريق النصابين الذين يصرون على قطع البترول عن الدول الويدة
لإسرائيل إلى أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة .

وعند المقارنة بين موقف دول البترول في سنة ١٩٦٧ بما حققته في سنة ١٩٧٣
تستطيع أن تدببن الأسباب التي جعلت سلاح النفط فعالاً بحيث يمكن القول بأنه
كان عنصراً أساسياً في الحركة ضد إسرائيل .

أولاً : في سنة ١٩٦٧ بدا وكأن الصراع مع إسرائيل قد دخل في مرحلة من
الجدود قد تطول أمداً يبدأ ، وبالتالي فإن إيثار الضخ قد يعني انقطاع الدخل لفترة
غير محدودة . أما في سنة ١٩٧٣ فإنه رغم وقف إطلاق النار بأمر من مجلس
الأمم ، فإن القضية قد تحوكت من جودها ، ولاحت أمام العرب فرصة يمكن
الاستفادة منها .

البترول لجميع الدول ، وذلك حتى تزيد من دخلها وتتمكن من تعويض الدول التي
تعرضت للمعان ومساعدتها في شراء الأسلحة استعداداً لجولة قادمة .

لم يعن موقف الملك والرؤساء في مؤتمر الخرطوم انتهاء الدعوى لاستخدام
البترول كسلاح في المعركة ، وإنما حاول العرب بمبدأ ذلك أن يخططوا لوسائل
مدروسة لهذا الغرض في نفس الشهر (أغسطس ١٩٦٧) انعقد مجلس وزراء المالية
والاقتصاد العربي ، واتخذ توصية بسحب الدخرات العربية من الولايات المتحدة
والدول المتحالفة مع إسرائيل ونبه إلى أن مثل هذه الخطة لا يمكن تنفيذها فوراً ،
ذلك لأن سحب الدخرات بصورة جماعية من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض قيمة
الدولار ، وبالتالي فسيقتض العرب تقوياً منخفضة . كما أن تحويل هذه الأموال دفعة
واحدة إلى أوربا سيقتال من أهمية الاستثمارات الوافدة للشكك ، مما قد يترتب
عليه تخفيض سعر الفائدة . وإذن فقد أوصى المؤتمر بوضع معدلات مدروسة
لتحويل الدخرات .

ذهبت هذه التوصيات مثل غيرها في طي النسيان وسط ملفات الجامعة العربية
بل طلع بعض سياسة العرب بفكرة مضادة مؤداها الدعوى إلى زيادة الاستثمارات
العربية في الولايات المتحدة ، وعن طريق هذه الاستثمارات يمتلك العرب قوة تأثير
جديدة في الاقتصاد الأمريكي تشبه تلك القوة التي يمتلكها الرأسماليون اليهود ،
والتي كثيراً ما أشار إليها الكتاب العرب على أنها وسيلة استخدمتها الصهيونية
لضغط على حكومة الولايات المتحدة .

واضلاً فاقمن الجدل حول هذا الموضوع تطرق الحديث إلى مدى قدرة الدول المنتجة
للپترول على التأثير في الوضع المالي للدولار . فعلى زيادة دخل الدول المنتجة ومداخيلها
من الدولار زيادة هائلة ، سوف يصبح بوسع هذه الدول أن تؤثر على مركز الدولار
بين العملات العالمية ، وقد لاحت في الأفق بوادر تلك الهزات المتوالية التي تعرض لها
الدولار منذ سنة ١٩٧٢ ، ومن بين الأسباب التي ذكرت هو اختلال ميزان المدفوعات

وقد أشرنا إلى أن نظام المشاركة الذي وافقت عليه دول الخليج كان يقضى بانتظار عشر سنوات حتى تمتلك الدول المنتجة ٥١٪ من أسهم الشركات العاملة فيها. والواقع أن مجلس الأمة الكويتي كان قد اعترض منذ البداية على هذا التدرج البطيء نحو السيطرة على الشركات. وما أن نشبت معركة النفط حتى ضمت السعودية صوبتها إلى الكويت. مطالبة بتطبيق المشاركة على أساس امتلاك ٥١٪ من أسهم الشركات فوراً.

وأخيراً فإن التمسك في معركة النفط ، هو من يكون أمول نصاً ، الدول المنتجة التي قررت أن تخفض إنتاجها بالتدرج إلى أن تنسحب إسرائيل مهما طال الزمن . أو الدول المستهلكة التي تساند إسرائيل رغم ما أصاب اقتصادها من ضرر ، بل إن مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية قد أُسييت بالشلل ، إذ عجزت قواعدها في البحر المتوسط والشرق الأقصى عن تشغيل آلياتها .

وخلاصة القول إن معركة النفط كانت اختباراً لمبدأ التضامن العربي في منطقة الخليج . وقد ثبت كيف أن أسباب الانقسام التي كانت موجودة قبيل حرب ١٩٦٧ قد تلاشت بالخطوات الحكيمة التي اتخذها الرئيس أنور السادات ، وذلك بإشاعة جو من الثقة بين مختلف الدول العربية ، حيث أنه لا يسمى للسماس بكيانات الدول لإثبات حقيقة القومية العربية . وهذا ما يتلائم مع وجهة نظر إمارات الخليج ومفهومها للأمناء العربي .

ثانياً : في سنة ١٩٦٧ لم يحتج إسرائيل إلى مساعدة مباشرة من الدول الأجنبية . أما في سنة ١٩٧٣ فإن المساعدة الأمريكية صارت مكشوفة للبيان ، وأصبح من المنطقي استخدام النفط ضد الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي أهددت إسرائيل من ووطها .

ثالثاً : في سنة ١٩٦٧ لم تسكن الولايات المتحدة تستورد سوى كميات ضئيلة من البترول العربي ، ومن ثم فإن قطعه عنها ما كان ليؤثر تأثيراً كبيراً ، أما في سنة ١٩٧٣ فقد قدر ما تستهلكه الولايات المتحدة من النفط العربي بـ ٥٠٪ ، ولكن عند تطبيق المقاطعة انكشفت حقيقة جديدة ، وهي أن الولايات المتحدة اضطرت إلى تخفيض استهلاكها بنسبة ١٠٪ ، كما أن أزمة عالمية في الطاقة كانت على الأبواب وبالتالي لم يمكن بوسع أحد تعويض الإنتاج العربي بمصادر أخرى .

رابعاً : في السنة ما بين ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ تحسنت شروط الاستغلال لصالح الدول المنتجة كما تزايد إنتاجها بسرعة هائلة وخاصة السعودية ، مما مكن دولاً عربية كثيرة ، ولاسيما دول الخليج من تكوين مدخرات كبيرة تجعلها قادرة على الاستغناء عن تصدير البترول مدة من الزمن . كما أن الدول العربية استطاعت خلال هذه الفترة أن تسيطر على شركات النفط ذاتها ، وأن تتحكم في تسعير النفط ، لذلك قررت قرار تخفيض الإنتاج بزيادة الأسعار ، مما يقلل من التأثير على دخلها أثناء معركة النفط .

خامساً : في سنة ١٩٦٧ كانت أربع من دول الخليج مازال خاضعة للحماية البريطانية ، وهي قطر والبحرين والإمارات السبع وعمان . وبالتالي لم تكن حرة التصرف في معركة النفط . وقد نالت هذه الدول جميعها استقلالها سنة ١٩٧١ .

لم تقتصر إجراءات دول البترول على تخفيض الإنتاج وقطع البترول عن الدول المؤيدة لإسرائيل ، بل انتهزت هذه الفرصة لتسيطر أ كبر على الشركات الأجنبية .

فطار فسيح الأرجاء مثل السعودية، كانت الدولة بحاجة إلى نفقات إدارية وعسكرية كبيرة لتأسيس دولة حديثة قوية تعتمد على شبكة من الطرق وجيش نظامي يقضي على النزاعات الانتمالية سواء كانت قبلية أم عرقية، ولذلك لم تحصل حكومة السعودية مظاهر البذخ التي سار عليها الملك سعود، وعند تخفيض الإنتاج لجاء على أثر إغلاق قناة السويس في سنة ١٩٥٦ فرض اقتصاد السعودية لحزة عنيفة وانخفض سعر الرمال إلى أن كلف سعود إخذه فيصل بإدارة شؤون الدولة وإعادة بناء اقتصادها.

وفي الدول الأصغر حجماً مثل: قطر، وأبوظبي فإن فائض الدخل كان كبيراً بحيث تكونت مخرات هائلة من العملات الصعبة، وصارت تؤثر في سعر العملات العالمية، وأودع معظمها في مصارف أوروبية وأمريكية مما جعل المسؤولين في إمارات الخليج يقترحون للنقد بسبب موقف بعض هذه الدول من إسرائيل.

ولاشك أن الوعي الذي تجل أثناء حرب أكتوبر في هذه المنطقة من شأنه أن يثني أصحاب رؤوس الأموال عن استبقاء ممتلكاتهم في هذه المسارف.

ولكن إلى أين يوجهون هذه اللدخرات؟

لاشك أن الإمارات كانت في حاجة إلى البدء من نقطة الصفر في جميع مظاهر

التعمير:

بناء المساكن وشق الطرق وتأمين مياه البحر فضلاً عن التوسع في الخدمات وخاصة التعليم. بل إن بعض الإمارات تجاوزت ذلك إلى إقامة صناعات خفيفة كصناعة اللبانات وحفظ الأسماك. كما أجهزت هذه الدول إلى الصناعات البتروكيمياوية وبناء أسطول للناقلات لحسابها الخاص.

ولما كانت هذه الشروعات الرئيسية تتطلب إشراك الدولة، فقد سلّمت حكومات البترول على الاقتصاد الوجه ووضعت خططاً خمسية أو سبسية لتسيير مسطر

٢ - النتائج الاقتصادية والاجتماعية

أحدث البترول طفرة في حياة دول الخليج وخاصة تلك التي كانت تعيش بمرحلة من العالم الخارجي، ولذلك فإن مراحل التطور سارت في طريق غير طبيعي. فمن مرحلة البداية انتقلت دول البترول إلى وضع جديد يضم مختلف طبقات المجتمع الرأسمالي المعصرى من عمال وطبقة برجوازية تشغل بالأعمال والتجارة دون القضاء تماماً على الفوارق القبلية التي أخذت تنح بالندرج.

ورغم تكديس زروات هائلة فإن اقتصاد دول الخليج المنتجة للبترول مازال يعتمد على تصدير المادة الخام الوحيدة واستيراد الحاجيات الاستهلاكية المصنوعة، وهذا من سمات الاقتصاد المنخلف، غير أن قوانين العرض والطلب بالنسبة لمادة البترول بالذات مكنت هذه الدول النامية من أن تتحكم في سعر ثروتها الطبيعية خلافاً لما هو معروف تقليدياً من أن الدول الصناعية تستغل الدول النامية وذلك ببيع مصنوعاتها بسعر لا يتناسب مع سعر المواد الخام التي تصدرها.

ولاشك أن بعض الظروف السياسية قد ساعدت دول البترول على بلوغ هذه المرحلة من التطور فإن تحديد كمية الإنتاج وهي سياسة اتبعتها في الأصل الدول الغنية مثل الولايات المتحدة، هي التي مكنت من رفع سعر البترول دون التأثير في سوق توزيعه.

وكان الحديث يجري منذ زمن طويل عن تحديد كمية الإنتاج لأسباب عديدة، منها المحافظة على الخزون والحصول على سعر مناسب حتى كانت حرب أكتوبر وما أدت إليه من قطع النفط عن بعض الدول المؤيدة لإسرائيل وتخفيض الإنتاج بنسب مطلوبة، فأتاح ذلك فرصة مواتية لتتحكم دول الخليج في ثروتها الطبيعية بصورة أفضل.

ويختلف تأثير البترول من دولة إلى أخرى حسب حجمها وعدد سكانها، ففي

القرض لإنشاء سكك حديدية . وفي سنة ١٩٧٣ منحت الصندوق قرضاً آخر للسودان قيمته ٣٣ مليون دينار للمساهمة في بعض مشروعات الري . كما استعانت الأردن بصندوق التنمية الكويتي لتنفيذ مشروعات إنتاج الفوسفات ومشروعات التوسع (١) في الري من اليرموك . وقد خفضت فائدة القرض لهذا المشروع إلى ٣٪ لإرباطه بأهداف وطنية . وتتهم حكومة الكويت بمبالغ أخرى في الصارف التي تأسست لمساعدة الأنظار العربية والإفريقية غير أنها تبدي حاساً أكبر للمشروعات المتعلقة بصناعة البترول مباشرة مثل بناء أسطول عربي للناقلات ، أو الاشتراك في تمويل خط الأنابيب المقترح لنقل البترول من السويس إلى الإسكندرية . كذلك تشجع الحكومة الكويتية الرأسمال الخاص على الاستثمار في البلاد العربية .

وعندما توفرت لإمارة أبوظبي مدخرات هائلة سارت على نهج الكويت من إنشاء صندوق للتنمية العربي ، ومع قيام دولة الإمارات المتحدة امتد نشاط الصندوق إلى أنظار عربية مختلفة .

على أنه في سنة ١٩٦٩ أمكن تأسيس صندوق عربي ساهم فيه جميع أعضاء الجامعة العربية ولو بصورة رمزية . ودول البترول هي الممول عليها لتمويل هذا الصندوق . وكوسيلة لاجتذابها رأى أن يكون مقره في الكويت، وانتخب وزير مالية الكويت محافظاً للصندوق .

وقد صرح في سنة ١٩٧٣ بما ينم عن اتجاه جديد في السياسة المالية لدول البترول ، فقد شك الوزير الكويتي أمام اجتماع لإدارة الصندوق من انتقاد الدول الأوروبية والولايات المتحدة التي حملت دول البترول مسؤولية الاضطراب النقدي ، وقال ليس من الخيول لدول البترول أن توجه مدخراتها إلى الاستثمار في العالم

(1) Ragai : Economic development of Qwait

الإمارات كما قطعت السعودية شوطاً كبيراً في هذا المضمار . أما البحرين فزعم أن إنتاجها يجمد عند نسبة محدودة ، فقد قامت بمشروع ضخم لإنشاء مصنع الألومنيوم الذي يعد أكبر مصنع من نوعه في الشرق الأوسط . وقد اضطر البحرين لإشراك رؤوس أموال أجنبية ربما لحاجتها إلى الخبرة والمساعدة في التسويق .

ذلك أن مشكلة التنمية في هذه الأنظار الخليجية تصطبغ بالتجزئة ، فمن المعروف أن الصناعات الثقيلة والمتوسطة تحتاج لسوق استهلاكية كبيرة وإلا صارت غير اقتصادية . لذلك جرى التفكير منذ زمن بعيد في أن تستثمر مدخرات دول البترول على المستوى العربي ، وقدمت اقتراحات من دول عربية مثل رجل الأعمال اللبناني أميل البستاني الذي دعا إلى تخصيص ٥٪ من دخل النفط لصندوق تنمية عربي . وتردت هذه الفكرة في دول الأمم المتحدة ، كما قدم الرئيس الأمريكي اقتراحاً بهذا المعنى في سنة ١٩٥٨ غير أن دول البترول كانت تردد في الالتزام بنسبة محددة من دخلها . وتفضل نظام المساعدات الثنائية ، بحيث تقدم كل دولة منفردة المساعدات بالطريقة التي تراها والمشروعات التي تختارها . ويمكن أخذ صندوق التنمية العربي الذي أنشأته الكويت كنموذج على هذا الأسلوب في التعاون الاقتصادي . فلي أثر إعلان استقلال الكويت تأسيس صندوق كويتي للتعاون الاقتصادي العربي برأسمال قدره خمسون مليون دينار شوعفت فيما بعد ، والصندوق شخصية منفوية مستقلة ، ومجلس إدارة عملي من ثمانية أعضاء . وبمكده إصدار سندات يكتب فيها الرأسمال الخاص ، وتسكاد أعمال هذا الصندوق فتعصر في تقديم القروض لبعض مشروعات التنمية بفائدة تراوح بين ٣ - ٤ ٪ .

وقد تمت هذه العمليات وفقاً لاتفاقيات ثنائية بين الكويت وبين الدول العربية التي اقترضت من الصندوق . ومن أمثلة هذه الاتفاقيات تلك التي عقدت مع السودان بشأن قرض قيمته ٧٥ مليون دينار بفائدة قدرها ٤٪ وقد خصص

عمال البحرين المأمنين لدى شركة بابسكو كانوا أسبق من غيرهم إلى تنظيم أنفسهم في نقابات قوية وواعية ، هذا بالإضافة إلى أن البحرين كانت أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي ، واشتغل أهلها بالتجارة والزراعة . كذلك لم تكن الكويت منفقة عن العالم الخارجي ، قبل اكتشاف النفط ، واشتغل كثير من سكانها بالتجارة وامتدت أعمالهم حتى وصلت إلى الهند وصار لهم نفوذ بحيث طالبوا بالشاركة في السلطة منذ سنة ١٩٢١ ، أي قبل ظهور النفط بوقت طويل ، واستطاعوا في سنة ١٩٣٨ أن يفرضوا النظام النيابي خلال فترة قصيرة على حاكم الكويت .

لذا فقد كان من المتوقع أن يحدث اتساع الطبقة البرجوازية تطورات سياسية هامة على أنظمة الحكم في دول البترول ، غير أنه يلاحظ أن هذا التطور كان أبطأ في الدول حديثة العهد بهذه الطبقة مثل قطر والشيخات ، وعلى العكس فبعد حصول كل من الكويت والبحرين على استقلالها نزلت الأسرة الحاكمة على رغبة السكان ووافقت على نظام حكم دستوري نيابي ، تتولى السلطة التشريعية فيه هيئة منتخبة . وقبل أن نعرض لهذه النتائج السياسية ، لابد أن نعالق للاقعة البترول بدمو الطبقة البرجوازية في الأفطار النتجة . فهناك أولاً أعمال فرعية تربيت على صناعة النفط ، وتزويد الوافدين بجاهتهم الاستهلاكية ، واتساع أعمال التصدير والاستيراد . وقد تمكنت الرأسمالية الحاكمة غالباً من القيام بهذه الأعمال . بل توصل بعض أفرادها إلى تأسيس المصارف الخاصة . كذلك مكنت ثروة النفط الحكومات من دفع مرتبات عالية لكبار الموظفين مما يجلبهم بلا مرءاء - ضمن الطبقة البرجوازية .

لقد صارت صورة الديموقراطية في دول البترول هي أن تشارك الأسر الثنية في الحكم فلا تنفرد به الأسرة الحاكمة . وحتى هذه الصورة لم تأخذ بها بعض الدول الثرمة ، أو التي لا يسمح تركيها الاجتماعي بإجراء انتخابات نيابية ، كما حدث عند قيام دولة الإمارات المتحدة ، فقد رؤى الاكتفاء بمجالس استشارى يعينه الحكام لدة خمس سفوات رتباً تنهى البلاد لتقبل قوانين الانتخاب .

العربي وأن تسحبها من المصارف الأوربية والأمريكية . وجاءت هذه الدعوة قبيل اندلاع حرب أكتوبر التي دعمت هذا الاتجاه الجديد .

* * *

وفي مجال الحياة الاجتماعية انتقلت معايير العلاقات بين الناس ، فبعد أن كانت تبني أساساً على الانتماء القبلي ، فإذا بالنفط يفكك هذه العلاقات الاجتماعية القديمة ، ويحل محلها قبا جديدة تقوم على أساس طبقي ، فقد نشأت طبقة رجال الأعمال واتسعت التجارة ، وتكون ما نسميه بالبرجوازية المحلية .

ظهرت الطبقة العاملة وتحول البدوى فجأة من حياة التنقل والرعى إلى الانضباط التام في سلك العمل النظم ، وليس لهذا التحول نظير في المجتمعات الأخرى حيث كان البدو ينتقلون أولاً إلى الاستقرار في الزراعة ، إلى أن تأتي مرحلة الصناعة فيشتغلوا بها .

كذلك جلبت أعمال النفط هجرة واسعة من الخارج حتى صار الوافدون يشكلون في بعض الأحيان نسبة أعلى من السكان الأصليين . ويتضح ذلك بصورة خاصة في قطر ودبي وأبوظبي . وخلق هذه الهجرة السريعة مشكلات سياسية واجتماعية أثرت تأثيراً بعيداً في حياة البلاد .

وهناك إمارات خليجية أخرى عرفت التركيب الحديث للجمع قبل ظهور النفط ، ولاسيا البحرين حيث أوجدت صفاعة صيد اللؤلؤ كلنا الطبقتين المروفين في المجتمعات القديمة وهما : الطبقة البرجوازية متمثلة في أصحاب المراكب . والطبقة العاملة ممثلة في النواصين الذين تعرضوا لاستغلال أصحاب السفن في آثار أزمات اجتماعية تشبه أزمات الطبقات العاملة في الدول الرأسمالية . وسنباشا عن ذلك أن

ومع أن عهد السعودية بالذات تجاوز الآن خمسة وثلاثين عاماً فإنه لم يطرا إلى تعديل على نظام الحكم في حين استقلت نواة النفط في تطور أجهزة الدولة من حيث التركيب الميكانيكي للإدارات المدنية والدكرية. ويمكن تعديل ذلك على سبيل الاجتهاد بالأمور الآتية: الهيئة السياسية التي تستند إليها الأسرة السعودية، وحيثما غالب بعض الأهالي بالنظام النيابي أجاب الملك فيصل بأن النظام النيابي لم تنجح في البلاد العربية الأخرى (ولماذا نسمى إلى وضع دستور، والقرآن هو دستورنا؟) ثانياً: أن عدداً محدوداً يسيطر على الأعمال ويملك الصارف الخاصة، وترى هذه الأمور أن مصالحها تكون مكفولة بصورة أفضل في ظل النظام الحالي.

وهكذا اكتفت السعودية بإنشاء المجالس البلدية للتدخية التي تختص بالشؤون الحلية البحتة ولا علاقة لها بسياسة البلاد العليا.

وكما أوجدت صناعة النفط الطبقة البرجوازية فإنها خلقت الطبقة العاملة التي لم يكن لها وجود في دول الخليج، اللهم إلا إذا استثنينا النواصير. وقد كان غريباً على بعض دول الخليج إدخال تشريعات عمالية، ولو أن الحركة العمالية لم تنضج شكلاً ثورياً نظراً إلى الأجور العالية التي تدفعها الشركات.

ويرجع أول قانون للعمل في السعودية إلى سنة ١٩٤٦، وبلا حظ أن الحكومة هنا كانت أشد حرصاً من الشركة على حظر الإضرابات أو تكوين النقابات وفي سنة ١٩٥٣ بدأ عمل النفط في الظهران يبرون عن أنفسهم في صحف البحرين، وقدموا مطالب تتعلق بزيادة الأجر وتحسين الخدمات وحتى تكوين النقابات التي كانت مازال مخطورة. ولما أغفلت حكومة الرياض هذه المطالب استنجد العمال بولي العهد، وبعد إجراء تحقيق في الموضوع أمر باعتقال مائة من العمال الذين تزعموا حركة الاحتجاج، في حين أن الشركة استجابت لبعض المطالب المتعلقة بالأجور والمساكن.

وبينا كانت مطالب العمال في سنة ١٩٥٣ تدور حول قضايا معيشية، إننا بها نتحول في يونيو سنة ١٩٥٦ إلى مظاهرة سياسية بمناسبة زيارة سعود للظهران، واستمهاده لاستقبال رئيس مصر وسوريا في الدمام. وقد رفع العمال شعارات وطنية لا تتفق مع الاتجاه العام لسياسة الدولة واسقيد الخوف بالملك لحدوث هذه الظاهرة غير المألوفة في البلاد، فصادت الحكومة وأكثرت حظر الاضرابات ومنعت تكوين النقابات، وأمرت شركات البترول بطرد العمال المخالفين، ذلك لأن هذه الأحداث عاصرت تكوين اتحاد العمال العرب الذي اتخذ القاهرة مقراً له، وكان يخشى من أن يمارس نشاطاً خاصاً بين عمال البترول في الأنظار العربية المحافظة وترددت الشائعات بأن أحد ممثلي عمال السعودية حضر سراً الاجتماع الذي عقد في دمشق سنة ١٩٥٦ لتأسيس هذا الاتحاد.

وعندما وضع فيصل في سنة ١٩٦٢ خطة شاملة للإصلاح مجدّد الحديث عن الحقوق العمالية، فوجد بإنشاء مكتب للعمل، غير أنه أمر على مبدأ حظر تكوين النقابات. وحتى هذا المكتب تحول إلى أداة للرقابة على العمال، وليس الطريق الذي يبرون بواسطته عن مطالبهم الاجتماعية. على أنه يجب أن نأخذ في الاعتبار أن المستوى العام لعمال البترول في مثل هذه المجتمعات يعتبر عالياً إذا ما قورن بالمستوى العام للسكان، بل بالصناعات الأخرى. فشركة أرامكو مثارة بأسلوب التفكير الأمريكي وهو الأسلوب الذي يرى أن خير وسيلة لسكافة الشيوعية هي رفع مستوى المعيشة للسكان. لذلك ربما كانت أسرع استجابة من غيرها لمطالب العمال الاجتماعية.

وعلى العكس نلاحظ أن عمال البحرين الذين كانوا من نفس النشائبات، وجدوا متفهمين للتعبير عن رأيهم، سواء عن طريق الصحف أو قيادة المظاهرات، ولذلك فإن الروح الثورية تبدو في حالة البحرين أكثر منها في أقطار البترول الأخرى. وقد تجلت هذه الروح في النشائبات السياسية، وعلى سبيل المثال فقد كان رد فعل عمال البحرين على العدوان مباشراً، فقاموا بتقديم مذات النفط. كما

لعب العمال دوراً في التمجيد بالحكم الذاتي ، ونقل السلطات من يد البريطانيين إلى أهل البلاد . وكانوا على رأس حركة الاحتجاج الشعبية التي عمت البلاد سنة ١٩٦٥ .

وقد كان موقف حكومة الكويت إزاء قضية الحريات النقابية مختلفاً عنه في البحرين أو السعودية . ويبدو أن الحكومة لم تواجه هذه القضية إلا بعد أن استقرت أحوال العمال ، وصاروا يحملون على أجور عالية مما أزال مضايقات الحكومة من أن تكون النقابات عناصر ثورية . ومع ذلك اتخذ اتحاد نقابات عمال الكويت بعض مواقف الاحتجاج على الحكومة ، فبمسألة تطبيق نظام المشاركة أمدى الاتحاد اعتراضه عليه وطلب بالتخيم ولو بصورة تدريجية .

ومن القضايا الاجتماعية التي أثيرها استقلال النفط في دول الخليج مسألة العمال الوافدين الذين احتاجت الشركات إلى استحصلهم في مختلف أعمالها ، فقد نظر إلى هؤلاء الوافدين وخاصة من البلاد العربية التي تتصرف في إغراق الشعارات على أنهم يشكلون خطراً على استقرار العمال . وفي ١٩٥٦ حلت السعودية مسئلية الانسرابات المصريين والسوريين والفلسطينيين المستخدمين في أعمال النفط وغيرها في البلاد ، ثم تبين فيما بعد أن الوافدين بقصد الكسب والمودة إلى بلادهم غالباً ما يكونون أطوع في يد الشركات والحكومات على السواء . فإمكانية طرد العمال أو سحب حق الإقامة منهم يحلهم دائماً تحت رحمة صاحب العمل . وهذه الإجراءات لا تيسر بسهولة بالنسبة للعامل الخلى . ومع ذلك يبرز البعض تفصيل بعض أحكام الخليج للهجرة الإيرانية إلى التصوف من التهام العناصر الرئيسية الوافدة مع السكان الأصليين .

وفي الحقيقة توجد أسباب أخرى تقصر الهجرة الإيرانية التزايد إلى إمارات الخليج . من ذلك الموقع القريب ، وربما تخطيط الحكومة الإيرانية لتشجيع الهجرة فهدماً لأطباع سياسة في المستقبل . وعلى كل حال فإن مسألة السكان في بعض

الإمارات جعل من الضروري استخدام الفئتين والعمال على نطاق واسع ، ليس فقط من أجل استغلال النفط ، بل أيضاً من أجل تنفيذ المشروعات العمرانية الترتيب على الدخل الكبير ، حتى أن الوافدين صاروا في بعض الأقطار يشكلون نسبة أعلى من السكان الأصليين . ويتجلى ذلك بصفة خاصة في قطر ودبي . بل إن الكويت التي تعتبر أكبر نسبياً ، بلغ فيها الوافدون نسبة ٥٣٪ من مجموع السكان طبقاً لآخر إحصاء . وتزيد النسبة عن ذلك كثيراً في قطر ودبي وأبو ظبي .

وينتمى المهاجرون إلى عناصر متعددة ، ولكن الغالبية العظمى تنحصر في ثلاثة عناصر : الهنود ، والإيرانيون ، والمغرب على اختلاف مواطنهم . وليست هجرة الهنود بمجددة على مجتمع الخليج ، بل تردد التجار والعمال على هذه القطعة منذ القرن التاسع عشر . وتكاثروا بعد ظهور النفط . وتنبع الحكومة الهندية سياسة خاصة إزاء المهاجرين من رعاياها ، فلا تسمح لهم بالإقامة أكثر من سنتين . وعلى العكس تسعى الحكومة الإيرانية إلى تثبيت المهاجرين من رعاياها وحصولهم على جنسية الإمارات التي استقروا بها . ومما يؤكد وجود تطلعات سياسية لدى الحكومة الإيرانية سعيها لتوظيف رعاياها في مراكز قيادية بالإمارات ، وقد حصلت بالفعل على امتياز تدريب جيش عمان بواسطة بعثة عسكرية . ويدور جدل صاحب في الكويت حول حجم الهجرة الإيرانية وأهدافها ونوعية المهاجرين ، غير أن حكومة الكويت تنفي وجود خطر حقيقي يهدد كيان البلاد بسبب وجود الجالية الإيرانية .

والحق إن حكومات الخليج تواجه مسألة الهجرة بمواقف مختلفة ، ومعظمها يتخذ من تصنيف دائرة الحصول على الجنسية وسيلة للتنب على هذه المشكلة . فحكومة الكويت أصدرت على سبيل المثال قانوناً للجنسية في سنة ١٩٦٦ ، يقصر منح الجنسية على من كان يقيم في الكويت قبل سنة ١٩٤٥ ، أي قبل استقلالها للنفط ، وإذا كان أحد الأبوين غير كويتي فلا بد من طلب خاص (٢٤ م)

وتفرد حكومة الثورة الليبية على لسان رئيسها القذافي بانتقاد هذه النتائج الاجتماعية التي ترتبت على ثروة النفط ، فهو يشكو من أن أحداً من التعليميين لا يقبل العمل في المناطق النائية بينما تضطر الحكومة إلى استخدام الوافدين من المصريين أو الفلسطينيين للعمل في واحات نواح . كذلك عندما طلبت حكومة الثورة الليبية من رعاياها التطوع في الجيش ، لم يستجب سوى شخص واحد ، وقد ذكرت هذه الحقائق بمناسبة الثورة الثقافية التي طالب القذافي بإحسانها لتغيير المجتمع في إبريل سنة ١٩٧٣ ، مع العلم بأن ظروف المجتمع الليبي تشبه إلى حد كبير مجتمع دول البترول في الخليج .

ولا نستطيع في نهاية المطاف سوى أن نكرر ما ذكرناه بصدور أثر البترول على السياسة العربية حيث لاحظنا أنه لم يمكن حتى الآن الانقناع منه كأداة لاكتساب قوة دولية لها وزنها ، كذلك في المجال الاجتماعي لا ينبغي أن يقاس التقدم بتشبيد أخم الباني ، أو اقتناء أغلى السيارات ، أو ارتداء أحدث الأزياء ، وإنما يكمن معيار التقدم في القدرة على مكافحة التخلف الاقتصادي والعسكري ، والافتقار بقيمة العمل ، ونبد الأناية الفردية والنزعات الإقليمية حتى يتسنى استخدام ثروة النفط في تنظيم استغلال موارد البلاد الطبيعية الأخرى ، وإقامة الصناعات التي تفتح مجالات العمل للمجتمع العربي بمسناه الواسع .

المحصل على الحسنة عند بلوغ سن الرشد ، وفي جميع الأحوال لا يحصل مبلغ الحسنة لأكثر من خمسين شهراً سنوياً .

على أن حسن الرعاية الصحية ، وتوفير حياة الرفاهية يصبح فوراً لزاماً للثورة في نسبة الزواليد . مما قد يخفف من حدة مشكلة الفراغ السكاني في مجالات الخليج أو في ليبيا . إلا أن ذلك يخلف مشكلات اجتماعية من نوع آخر . وهي وجود نسبة عالية من السكان ممن هم أدنى من سن العشرين ، أي الفئة التي تحتاج إلى خدمات ، ولا تستطيع أن تساهم في مجال الإنتاج . وتدل آخر الإحصاءات في الكويت على أن ٥٢٪ من السكان هم أدنى من سن ١٥ سنة .

لم توجد صناعة البترول إذن مشكلات الصراع الاجتماعي في معظم الدول العربية . وذلك لأسباب محلية ترجع أساساً إلى قلة عدد السكان . وأغرقت هذه الصناعة البدو بالمجرة إلى المدينة حيث يسكن البعث بالعيشة على هامش الحياة الحضرية ، ولذا نشهد حول الأبنية الفاخرة الأكوخ المنتشرة على جوانب المدينة . ومن السهل أمام الوافدين العمل بمرتبات في الخدمات الثانوية كالسعاة والخدم الذين يشكلون نسبة عالية بين موظفي الحكومة . وقد يرجع وضعهم ذلك إلى عدم الرغبة في اقتحام الأعمال التي تتطلب بذل جهد كبير . أما من يحصل على كدابة ما فإنه يتطلع إلى المرتبات المالية دون استعداد لأداء عمل شاق .

وتشجع الحكومات البدو على ترك نمط الحياة الذي اعتادوه ، وذلك بالتوسع في مشروعات الإسكان وتستطيع دولة مثل الكويت أو أبوظبي أن تستخدم فائض دخلها لإسكان جميع رعاياها من البدو ، دون أن تطلب منهم مقابل . أما في دولة مترامية الأطراف مثل السعودية فإن ربع السكان فقط يعيشون في المدن ، وهذه النسبة أعلى مما كانت عليه قبل ظهور النفط . وفي ليبيا يعيش حوالي ٦٠٪ من السكان في المدن أو في القرى الزراعية ، بينما انخفضت نسبة البدو إلى ٤٠٪ .

الاعتبار العلاقات التاريخية الطويلة التي ربطت بين هذه الشيخات وبين بريطانيا .

اتسمت طبيعة^(١) العلاقات بين بريطانيا وبين الإمارات العربية بالرونة . فالامهات الانفرادية لم تتخذ شكل الحماية الجادة باستعمار . وإنما استمدت بريطانيا نفوذها من هيبتها حينذاك وانفرادها بالوجود العسكري في منطقة الخليج . وكانت تدبر سياستها عن طريق موظف كبير يلقب بالقيم العام ، اعتاد أن يتخذ مقره في بوشهر على الساحل الإيراني إلى أن انتقل سنة ١٩٤٦ للاتفنة في البحرين ، واشتركت وزارتا المستعمرات والخارجية بعد اختفاء حكومة الهدد البريطانية في نهاية الثلاثينيات في رسم السياسة البريطانية بالخليج . فكان القيم العام يراسل مع كلتا الوزارتين ولو أن تقيمه الرسمية ظلت مرتبطة بوزارة المستعمرات حتى سنة ١٩٤٩ حين أعلن أن شئون الخليج سارت من اختصاص وزارة الخارجية .

وطالما كانت المهادت الانفرادية قائمة ، تحملت بريطانيا مسؤولية رعاية مصالح الإمارات في الخارج . فكان مواطنوها يتبعون القناصل البريطانيين . كما أن بريطانيا ترمي مصالح الاجانب في الإمارات . غير أنها لم تشيخ بهذه الشكالية دأماً . فحينما توفرت الأسباب لنمو الادارة الحديثة فكنت بريطانيا ببعض هذه القيود فتركت الولايات المتحدة تشيخ قنصلية لها في الكويت منذ سنة ١٩٥٨ كما سمحت للهند بإنشاء قنصلية في مسقط سنة ١٩٥٣ ، وذلك قبل أن تنبادل الرسائل مع السلطان بشأن الاعتراف باستقلاله سنة ١٩٥٨ .

ولعل أبرز مظاهر التدخل البريطاني في الشؤون المحلية للإمارات تتمثل في الدائيات القضائية التي تتمتع بها القيم العام ووكلائه السياسيون الذين أوقدوا

الفصل التاسع عشر

المؤثرات الدولية في الخليج

- ١ -

ظلت بريطانيا حتى انسحابها في سنة ١٩٧١ ، هي أقوى العوامل الدولية المؤثرة في أوضاع الخليج العربي من الناحيتين السياسية والعسكرية . وذلك رغم ظهور الولايات المتحدة كمنافس في المجالين الاقتصادي والسياسي . وقد اتخذت السياسة البريطانية أهدافاً متباينة حسب الظروف ، فإبان استثمارها للهند أنصبت أهدافها أساساً على الجانب الاستراتيجي ، وكون الخليج خط دفاع أمامي عن الهند . فلما استقلت هذه البلاد في سنة ١٩٤٧ ، كانت أهمية الثروة النفطية قد تزايدت . ولذا استمر الوجود العسكري البريطاني بقصد حماية المصالح البترولية خلال هذه الحقبة . كما أن دور بريطانيا السياسي ظل متشوقاً في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة حتى سنة ١٩٥٦ ، وركت لها الولايات المتحدة تدبير الخطط لإقامة حلف بئناد الذي كان يحيط بمنطقة الخليج ، ويفصل بينها وبين الاتحاد السوفيتي .

ويلاحظ أن النفط الذي دفع بريطانيا إلى التمسك بالسيطرة العسكرية وتحماتها في منطقة الخليج ، هو الذي ممكن في نفس الوقت لإمارات الخليج العربية أن تتطور وتقيم أجهزة الدولة الحديثة ، و ، وتصبح قادرة على ممارسة نوع من الاستقلال رغم ضآلة حجمها ، فكان النفط بطريق غير مباشر هو الذي جعل بريطانيا تقرر في سنة ١٩٦٨ أن تلتحق ، وذلك بعد أن اقتنعت بأنه من الممكن استثمار استقلال النفط في ظل دول مستقرة تسود فيها أنظمة محافظة تأخذ في

للمعمل في الامارات الهامة. وكان الانجليز هم الذين نقلا إلى الإمارات والمشيخات العربية نظام الامتيازات لأن تلك الإمارات لم تخضع للدولة العثمانية خضوعاً مباشراً، وبالتالي فإن النظام لم ينتقل إليها نتيجة لتطبيقه في هذه الدولة. واختلاف مسدى الامتيازات من إمارة إلى أخرى حسب نصوص الماهدات المتعقبة منها، ففي مسقط وعمان اقتضرت السلطة القضائية البريطانية على الرعايا البريطانيين. وفي قطر شملت رعايا دول الكومنولث. أما بقية الإمارات فقد انسحبت فيها السلطات القضائية البريطانية على جميع الأجانب النازلين. وكان القيم العام يرأس محكمة عليا في البحرين، بينما يتولى الوكلاء السياسيون أو القناصل سلطات قضائية في الإمارات للنظر في القضايا الصغيرة، وكانوا يقدسون في هذه القضايا حسب القوانين البريطانية، كما سن القيم العام اللوائح الداخلية للقضاء القضاة ومحاكمه المحلية.

شرعت بريطانيا في تقطيع قواعدها العسكرية في الخليج منذ نور الوقت الدولي في أواخر الثلاثينات. فأنشأت قاعدة بحرية في البحرين سنة ١٩٣٥، ومطاراً حريباً في الشارقة سنة ١٩٣٧ تحول فيما بعد إلى قاعدة كبيرة. كما أقامت قاعدتين جويتين أخريين، إحداهما في سلالة بسلطنة مسقط، والأخرى في جزيرة مصيرة بمحاذاة الساحل الجنوبي الشرقي لعمان.

ولم تمس الحرب العالمية الثانية منطقة الخليج بطريق مباشر، ولو أن الوثائق الألمانية كشفت عن تلك المحاولة المشهورة التي جرت في نهاية سنة ١٩٤٠ لتقسيم العالم إلى مناطق تقود بين دول المحور والاتحاد السوفيتي. وطالب الأخير صراحة بأن تمتد منطقة نفوذه عبر إيران حتى الخليج، ولكن من المعروف أن هذه المحاولة لم تعد دور تبادل الرأي بين مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتي وروبرتروب زيميله في الرابع الثالث. وهكذا لم ترد القضية بالنسبة لبريطانيا أثناء الحرب عن تأمين أنظمة الحكم المحيطة بمنطقة الخليج، فقد خلت في العراق سنة

١٩٤١ لتتمسح حركة وطنية قامت هناك وهي الشهيرة باسم حركة رشيد عالي الكيلاني.

وتعرض الاتحاد السوفيتي للغزو الألماني في يونيو سنة ١٩٤١، أكتسب الخليج أهمية استراتيجية لم تكن له من قبل. فإن الاتصال بين الحلفاء والاتحاد السوفيتي كان شبه متعذر من جهة بحر الشمال، نظراً لنشاط التماسات الألمانية من ناحية، وتجسد الموانئ السوفيتية الشمالية بعض الوقت من ناحية أخرى. وبهذا صار الاتصال عبر الأراضي الإيرانية هو أيسر السبل لتقديم المؤن والعتاد العسكرية والدنية التي انتهزت على الاتحاد السوفيتي من الولايات المتحدة.

وتعلت بريطانيا بتشككها في موقف الشاه رضا بهلوي، واشتركت مع الاتحاد السوفيتي في حملة لاحتلال إيران وإخضاع أراضيها لمتطلبات الحلفاء العسكري. ومن أهم المشروعات التي أقيمت لهذا الغرض مد خط حديدي مزدوج من الخليج حتى الأراضي السوفيتية، استخدمت في مده إمكانات الولايات المتحدة الفخمة. ويمكن القول إن الحرب العالمية الثانية قد خلقت وضعاً سياسياً جديداً في منطقة الخليج، بحيث لم تعد بريطانيا هي العامل المؤثر الوحيد في الجاين السياسي والعسكري، وبدأت الولايات المتحدة تشاركها على استحياء في هذا الدور.

بمناسبة الاستعداد للحرب في الشرق الأقصى ، وليس من أجل مصالح بتولية . وقد برزت حاجة الولايات المتحدة لقواعد عسكرية في منطقة الخليج عند اقتراب نهاية الحرب في أوروبا . ففي ذلك الوقت أخذ الحلفاء يعدون لدقل قواتهم إلى الشرق الأقصى لتجابه الحرب مع اليابان . واحتاجوا إلى قاعدة كبيرة في منتصف الطريق فوقع اختيار الأمريكيين على الظهران قرب آبار النفط السعودية .

وعند البدء في إنشاء القاعدة انتهت حرب اليابان غداة ، لذلك لم تهتم الولايات المتحدة بتطويرها ، وكانت تجدد إيجارها كل سنة أشهر ، حتى إذا احتدمت الحرب الباردة ، ووقع الصراع السالح بالفعل في كوريا ، صارت الحاجة ملحة إلى قاعدة الظهران .

وبناء عليه عقد اتفاق رسمي متكامل بين الحكومة السعودية والولايات المتحدة في يونيو سنة ١٩٥١ ينظم استخدام القاعدة مقابل مونة أمريكية لتسليح الجيش السعودي وتدريبه ، ويوضح الامتيازات التي يتمتع بها الجنود الأمريكيون الرابضون داخل القاعدة . ويحدد الاتفاق مسدة الإيجار بخمس سنوات قابلة للتجديد . وقد لا يكون من قبيل المصادفة أن يوقع هذا الاتفاق بعد مضي خمسة أشهر من موافقة شركة أرامكو على مبدأ الناحفة في أرواح النفط .

ومن الشائع أن الاتفاقية جددت في سنة ١٩٥٧ أثناء زيارة الملك سعود للولايات المتحدة ، مقابل مبلغ كبير من المال . وكان ذلك في أعقاب إصدار مبادئ إيزنهاور ، وقبول السعودية بذلك البادئ . وتعتبر هذه البادئ نقطة تحول في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، فقد رأت أن بريطانيا لم تعد قادرة على مواجهة السوفييت ، وأنها هي المسئول الأول عن الدفاع عن المنطقة

٣

الاهتمامات الجديدة للولايات المتحدة

بدأت اهتمامات الأمريكيين بإمارات الخليج العربية على شكل بعثات تجارية وحدث إليها في أوائل القرن العشرين . وفي حسابها أن الفقر المستشري في هذه البلاد سيساعد البشرين عن طريق الأعمال الخيرية على جذب بعض السكان إلى المسيحية . ولم تلك أن تكشف للأمريكيين أخطاء هذه النظرة ، ولكن بينا أتحقق الأمريكيون في مجال التبشير ، إننا قد أحرزوا نجاحا هائلا في اليادين الاقتصادية ، ورأينا كيف أنهم تفوقوا على الانجليز في امتيازات استغلال البترول .

استمرت حكومة الولايات المتحدة فترة من الوقت تسلم رغم ذلك لبرطانيا بأولوياتها في الناحيتين السياسية والعسكرية . وهذا يتشعب مع السياسة العامة الأمريكية في تلك الحقبة ، وهي المروفة بسياسة العزلة .

يعد على ذلك أن الولايات المتحدة لم تفكر في إنشاء أي تمثيل سياسي لها في منطقة الخليج ، حتى في السعودية التي تستغل نفطها . والتي لم تكن مقيدة بماهدة انفرادية مع بريطانيا . وحينما احتاجت شركة البترول الأمريكية في سنة ١٩٣٤ إلى التعرف على حدود الملكية العربية السعودية استفسرت عن ذلك من السفارة البريطانية في جدة . كذلك أُنابت الولايات المتحدة بريطانيا لتقديم التروض إلى ابن سعود عندما توقفت شركة أرامكو عن الإنتاج بسبب الحرب ، واستأنحت السعودية إلى المال ، فأعالتها الولايات المتحدة على بريطانيا ، باعتبار أن هذه الأخيرة تتلقى مونات أساسية منها .

ويرجع إنشاء السفارة الأمريكية في السعودية إلى سنة ١٩٤١ ، وذلك

ضد ما أخته بخاطر الشيوعية الدولية على الشرق الأوسط ، على أنه عند نهاية السنوات الخمس في سنة ١٩٦٢ كانت الفاهيم الاستراتيجية قد تغيرت ولم تعد الدول الكبرى تعتمد على القواعد العسكرية خاصة إذا كانت محل محل من الرأي العام المحلي . فساترت الولايات المتحدة تصفية قاعدة الظهران في نهاية الدة .

وبلاحظ أنه عندما شرعت الولايات المتحدة في إقامة هذه القاعدة سنة ١٩٤٥ استأذنت أولاً من السلطات البريطانية في الخليج ، احتراماً لمركز بريطانيا التقليدي ولكن بغض الوقت أخذت الخلافات تبرز من حين إلى آخر وإن حرصت الدولتان على عدم إيصال هذه الخلافات إلى حد يسيء إلى علاقات التحالف فيما بينهما .

وعلى سبيل المثال أبدت الولايات المتحدة عطفها على السعودية في منازعات الحدود مع أبو ظبي ومسقط حول واحات البويري . وقيل في ذلك الحين إن المسألة تتعلق بتنافس شركات البترول . فشركة أرامكو هي التي تدفع السعودية إلى هذه المطالب الإقليمية ، بينما تساند بريطانيا ومسقط والشيخات ، لأنها صاحبة مصلحة كبيرة في شركة تسقط المرافق التي تنفتح بامتياز التفتيح في تلك الإمارات .

أما السعودية فقد أنكرت بشدة العلاقة بين مطالبها وبين المصالح النفطية ، وأكدت أنها تنبني على حقوق شرعية في السيادة مستمدة من التاريخ ومن رغبات سكان المنطقة المتنازع عليها . بينما برزت الولايات المتحدة موقفها بأن السعودية دولة كبيرة يساعد وجودها على استقرار أفضل من الشيخات ، وخاصة في حالة مواجهة مسع تسلي سوفيتي محتمل إلى المنطقة .

في حين أن بريطانيا عالجت القضية استناداً إلى تفضيلات تتناق

بالتاريخ المحلي والصراعات الإقليمية التي لعبت هي فيها دوراً ملموساً منذ وجودها في المنطقة .

وعلى كل فإن الإجراء العسكري الذي اتخذته بريطانيا سنة ١٩٥٥ وفرضت بواسطته حل نزاع الحدود لصالح الشيخات التابعة لها ، لم يترك أثراً يذكر على علاقتها بالولايات المتحدة ، بليل أن الأخيرة توكت لها في نفس العام سنة ١٩٥٥ مهمة تزعم حالف بغداد . ذلك أن القضية بالنسبة للولايات المتحدة في الخمسينات هي استراتيجية قبل أن تكون اقتصادية ، ويتضح ذلك من مسألة خلافية أخرى ، نشأت بينها وبين بريطانيا في نفس الوقت ، وهي تتعاقب دنط إيران .

ومن المعروف أن حكومة مصدق قد عمدت إلى تأميم شركة البترول الإنجليزية الإيرانية سنة ١٩٥١ ، وكانت بريطانيا تود لأن الولايات المتحدة اشتركت معها في عمل عنيف ضد حكومة مصدق ، غير أن نظرة الأمريكيين أبتت على اعتبارات بعيدة المدى . ففي رأيهم أن وجود حكومة وطنية في إيران يشكل حاجزاً قوياً ضد الشيوعية . ولا بأس من تقديم التنازلات الاقتصادية لتدعيم هذا النظام ، حتى إن بعض المعلقين البريطانيين رأى في موقف الولايات المتحدة منازرة قصد بها إسهام الأسهم الأمريكية في استغلال نطق إيران ، وهذا ماتم بالفعل في سنة ١٩٥٤ أي بعد سقوط مصدق ، وتكوين الكونوسوم الدولي الذي أسهمت فيه الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر ، بالتعاون مع شركة البترول الوطنية الإيرانية لاستغلال النفط .

وفي رأينا أن هذه الفكرة لا تستند إلى حجة قوية . فالاستثمارات الأمريكية لا تعمل بالنسبة للولايات المتحدة عاملاً مؤثراً في اقتصادياتها الوطنية على عكس الحال بالنسبة لبريطانيا ، حيث تعتبر استثمارات البترول في منطقة الخليج من مصادر الحصول على الصلوات الأجنبية . كذلك أبتت الأرقام أن الولايات المتحدة

ومن جهة أخرى يلاحظ أن بريطانيا سرعان ما تراجعت عن هذه الخطة الزامية إلى إدخال بعض الإمارات العربية في الحلف ، ربما لاقتناعاً هي والولايات المتحدة بأفضلية إيران . فهي من حيث الموقع والإمكانات البشرية والقدرات العسكرية الناحية أعظم تقماً للحلف . وهكذا توقفت المحاولات لدى الحكام العرب بمجرد التناقض إيران بالحلف في سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

وقد أوجد التناقض إيران بالحلف بعض الارتباك للسياسة البريطانية من حيث التفاصيل . فتقاليدها القديمة إزاء إمارات الخليج هي المحافظة على وضعها الراهن . وإيران الشريكة معها في الحلف لها حينذاك مطالب إقليمية في البحرين وغيرها من جزر الخليج ، بل وبعض أماراته الساحلية . وقد رجحت بريطانيا طوال فترة وجودها العسكري في الخليج سياستها التقليدية ولو أن الحلف كان يبحث من حين إلى آخر أوضاع الخليج كلها وقت فترات عملية ، كما حدث في البحرين سنة ١٩٦٥ .

ويمكن تفسير ذلك بأن الدول الكبرى المشتركة في أحلاف آسيوية تنظر إليها كجزء من الاستراتيجية العالمية ، وترفض أن تكون هذه الأحلاف أداة لتحقيق أهداف محلية باسم الحلف . ولا أدل على ذلك من تخطي الولايات المتحدة وبريطانيا عن باكستان في صراعها مع الهند حول باكستان الشرقية في سنة ١٩٧١ كما لم تستند تركيا من الحلف في نزاعها مع اليونان بشأن قبرص .

قدمت لإيران في الفترة ما بين ١٩٥٤ ، ١٩٦٤ مساعدات عسكرية بلغت ألف مليون دولار ، بالإضافة إلى قروض قدرت بثمانية مليون . وهذا المبلغ يزيد على دخل إيران نفسها من النفط .

ولا شك أن الولايات المتحدة كانت تدرك أهمية موقع إيران بالنسبة للحرب الباردة ، وضرورة ارتباطها بالأحلاف ، وتبذل من أجل ذلك بسخاء . فاعتبارات السياسة الأمريكية كما ذكرنا ترتبط بالموقف الدولي وحتى هذا الموقف الدولي قد أخذ يتبدل مع انحسار موجة الحرب الباردة .

لم تمنع هذه الخلافات الأمريكية الإنجليزية في المسائل الانفصالية من اتفاق الدولتين في السياسة العليا ، ولا أدل على ذلك من تخطي الولايات المتحدة عن زعامة حلف بغداد لبريطانيا ، احتراماً لمكانتها التقليدية في المنطقة . والذي يعيننا ههنا هي تلك المساعي الطارئة التي أرادت بريطانيا من ورائها أن تجتذب بعض إمارات الخليج إلى الحلف ، ربما مقابل منحها الاستقلال . ولم توفق في أي من هذه المحاولات ، ويرجع الإخفاق إلى أسباب تختلف باختلاف وضع الإمارات .

فقد تراجع حاكم الكويت رغم إغراء العرب الكبير في بغداد . وذلك تجنباً للتورط في الانقسامات العربية ، وهو تقليد قديم في سياسة الكويت ما زال متبعاً حتى الآن . وفي سبيل الضنط على البحرين رقت بريطانيا زيارة للجزر قام بها رئيس جمهورية تركيا مع رئيس وزرائها في ربيع سنة ١٩٥٥ ونظراً إلى أن تيار المعارضة للحلف كان قوياً في البحرين ، ويستند إلى قواعد شعبية أكثر فصلاً ، فقد أخفقت هذه المحاولة بدورها . بل إن تلك المحاولات لم تتجنب سلطان مستط الذي قام بزيارة للمراق في نفس الدة ، ولم يكن حاكم مستط يواجه معارضة يخشى بأسها ، ومع ذلك فلم تسفر زيارته عن شيء . وقد يعود ذلك إلى تقلب نزعة الغزلة لدى سعيد بن تيمور ، وخوفه من أن يكون الحلف أداة اتصال بالعالم الخارجي .

الأولى في سنة ١٩٦٦ ذكرت أن المسألة ليست إقتصادية محضة ، وأن هناك اعتبارات سياسية تختم على بريطانيا بقاءها شرق السويس . ومن بين هذه الاعتبارات التزامها نحو الحلف المركزي والارتباط بمهامها مع بعض الحكام الوطنيين . وكانت الدلائل حتى سنة ١٩٦٧ تشير إلى إزدياد التثبيت لوجود العسكري في الخليج بعد أن صفت قاعدة عدن بالفعل في نوفمبر من نفس العام . ولقد هناك حكومة يسارية ، هي حكومة اليمن الجنوبية الشعبية التي قسدت تغطي تسهيلات للسوفييت لاستخدام اليمن . لذلك كانت مفاجأة أن تنال بريطانيا في يناير سنة ١٩٦٨ عن نيها في الانسحاب التام من الخليج بحلول نهاية عام ١٩٧١ .

فأما أسباب هذا التحول المفاجئ ؟

هناك عاملان رئيسيان لهذا التغير . ويتمثل العامل الأول في السياحة الدائمة لحزب العمال . وهي التخفف من النفقات العسكرية لكي يتسنى لبريطانيا التوسع في الخدمات . والعامل الثاني هو تغير المفاهيم الاستراتيجية . ذلك أن وجود بريطانيا في الخليج صار منذ سنة ١٩٥٧ جزءاً من خطة عسكرية واسعة تعرف باستراتيجية شرق السويس والهدف منها الاحتفاظ بالنفوذ البريطاني عن طريق قواعد عسكرية فعالة يمكن الانطلاق منها في أي وقت لمساعدة الحكومات المحلية الصديقة ، ومن أهم هذه القواعد : عدن ، وسنغافورة ، والبحرين .

وقد استخدمت قاعدة عدن في عملية من هذا النوع بمنطقة الخليج ، وذلك عندما استنجد حاكم الكويت في سنة ١٩٦١ بالقوات البريطانية لمواجهة تهديدات عبد الكريم قاسم .

كذلك اعتبر وجود القواعد نوعاً من تأمين المصالح الاقتصادية البريطانية دون الحاجة إلى احتلال شامل كما كان الحال في عهد الاستعمار التقليدي . وعلى كل فلا نمتد أن استراتيجية شرق السويس كانت تلعب دوراً رئيسياً في الراحبة العامة

٣

الانسحاب البريطاني

ظل الوجود العسكري البريطاني ينمو باطراد في منطقة الخليج منذ سنة ١٩٥٦ ، فقد اعتبر التوسع في القواعد البحرية والجوية في عدن والبحرين والشارقة بمثابة تعويض عن تصفية قاعدة قناة السويس . وزادت أهمية الخليج في خطط « الدفاع البريطانية » بعد أن تقرر إخلاء عدن مبدئياً سنة ١٩٦٦ ، وقيل في ذلك الحين إن البحرين ستكون هي البديل الذي تركز عليه استراتيجية شرق السويس .

وكانت مسألة القواعد تشير اختلافاً داخل حزب العمال نفسه أثناء وجوده في الحكم . ففي سنة ١٩٦٦ قدم ٥٤ نائباً عما ليا اقتراحاً إلى هارولد ولسون رئيس الوزراء ، ينص على تصفية القواعد البريطانية شرق السويس في موعد أقصاه سنة ١٩٧٠ ، وذلك بحجة أن هذه القواعد تكلف ٣١٧ مليون جنيه سنوياً ، بينما تبلغ أرباح بريطانيا من استثماراتها في آسيا ٦٠٠ مليون .

ويبدو أن الربط بين الوجود العسكري وبين تأمين المصالح الاقتصادية كان قائماً في ذهن الرأي العام البريطاني ، لأن الجميع اقترضوا لأول وهلة أن الانسحاب يؤدي إلى ضياع هذه المصالح وعلى رأسها بتحول الخليج العربي . ولكن لم يلبث الرأي العام أن اكتشف أن دولاً أخرى مثل اليابان وإسبانيا تستثمر أموالها في بتحول الخليج دون أن تكون لها جيوش . كما أن دول المنطقة ليست بعد قادرة بنفسها على إدارة صناعة البترول ولذا أخذ هذا الطراز من التفكير يتلاشى . ولكن عندما جوهت حكومة المال هذا الاقتراح المرة

مع الكتلة الشيوعية ، لأن الولايات المتحدة صارت تتكامل بالمعنى الأكبر لهذه المواجهة ، والدليل على ذلك أن بعض دول السكومتول مثل استراليا ونيوزيلانده صارت تعول على الولايات المتحدة أكثر من بريطانيا في المحافظة على مراكزها كدول انجلو سكسونية تعيش على قرب من القسارة الآسيوية الزدهمة بالسكان .

ودليل آخر هو أن قرار الانسحاب من الخليج صدر في وقت تردد فيه الحديث عن ازدياد قوة الأسطول السوفيتي في المحيط الهندي ، وإمكان حصول السوفيت على تسهيلات للتمويل في عدن حيث تسود العلاقات الطيبة بين موسكو وجمهورية اليمن الشعبية . وقد أثير اعتراض حول هذا الموضوع ، وكان رد الحكومة المالية هو أن غواصات بولارس الحاملة للرؤوس النووية وحملات الطائرات الكبيرة يمكن أن تحمل عمل القواعد . هذا فضلا عن أن لها ميزة سياسية ، فهي لا تنير اعتراضا من الأنظار الآسيوية .

وقد يكون من بين العوامل الثانوية في قرار الانسحاب إغلاق قناة السويس وما ترتب على حرب سنة ١٩٦٧ من تضاؤل احتمالات التيار القومي المنبعث من مصر ، والذي كانت تنظر إليه بريطانيا بعين الاستياء . وأخيراً فالخطة الجديدة لبريطانيا في الخليج هي إيجاد أنظمة مدققة ومتدلة وعدم ترك الفرصة لحركات ثورية متطرفة ، وهذا قد يتأق مع الظهور عسكرياً في المنطقة لتجنب إثارة الشارع المادية .

ولأول وهلة شمر بعض الحكام العرب في الشيعيات وفي مسقط بأن الانسحاب قد يخرج مركزهم ويعرضهم إما للثورات داخلية ، أو لتعدى دول كبيرة مجاورة مثل إيران أو السعودية ، حتى إن حاكم أبو ظبي طلب إبقاء جنود بريطانيين على أن يتكامل بنفقتهم ، وبهذه المناسبة صرح وزير الدفاع

البريطاني بأن قبول هذا الطلب معناه تحويل المواطنين الانجليز إلى جنود مرتزقة .

لم يكن قرار الانسحاب أن بريطانيا نفقت بعدها من منطقة الخليج ، ولم تعدتهم بشقونه ، بل على العكس حرصت على اتخاذ بعض الترتيبات التي اعتبرتها ضرورية لضمان استقرار الأوضاع بعد الانسحاب ، إذ كان من الفهم أن الماهدات الانفرادية ستنتهي مع انتهاء الوجود العسكري البريطاني . ومن أهم الترتيبات التي اتخذت تشجيع إقامة اتحاد الإمارات التسع الذي لم ينجح إلا جزئياً . وقد وعدت بريطانيا بتدعيم حرمين ساحل عمان في حالة إقامة دولة الاتحاد . ومن الممكن تقديم المساعدة الفنية لجيش الاتحاد . ومن هذه الترتيبات أيضاً حل المشكلات الكثيرة التي تترتب على أمن المنطقة مثل إدعاء إيران في البحرين . وغداً واضحاً أن بريطانيا تعتبر كلا من السعودية وإيران القوتين اللتين يمكن الاعتماد عليهما لتأمين هذا الاستقرار . لذلك لا يستبعد أن تكون قد شجعت على التفارب بين الشاه والملك فيصل ، وأن تكون قد ساعدت على إيجاد حلول وسط بين وجهات النظر الإيرانية والعربية بشأن جزر الخليج . وقد أشرنا كيف أن تصريح الشاه بشأن حق تقرير المصير في البحرين ، قد صدر بعد اجتماع جلة مع الملك فيصل بوقت قصير .

ومن الجائز أن يكون قد تم منذ ذلك الحين الاتفاق بين بريطانيا وإيران على الأقل بأنها ستترك الجزر الثلاثة الأخرى تقع في حوزة إيران عندما تنتهي مسئوليتها عن إمارات ساحل عمان مالكة هذه الجزر .

أبدى حزب المحافظين عدم رضائه عن قرار الانسحاب في جميع الأحوال في نهاية سنة ١٩٧١ ، وقام إدوارد هيث بزيارة لمنطقة الخليج العربي في نهاية سنة ١٩٦٩ حيث أكد أن حزبه لا ينوي التخلي عن أصدقاء بريطانيا في المنطقة . وفي أثناء الحملة الانتخابية كثر حزب المحافظين . تصريحاته السابقة من أن (٢٥ م — الثورات)

الوجود على علاقات طيبة وتعتمد في تطوير أجهزتها على بريطانيا أو غيرها من دول العرب ، ولعل التغير اللوس الذي حدث نتيجة الانسحاب هو استيلاء إيران على ثلاث جزر كانت تابعة لإمارات ساحل عمان .

إيران وإمارات الخليج

بعض الكتاب العرب النشاط الإيراني في القسم العربي من الخليج إلى نسيج بريطانيا أيام سيطرتها على هذا القسم . وشككوا في أن يكون هناك تواطؤ بين بريطانيا وإيران في ادعاءات الأخيرة في البحرين ورغبتها في التوسع في الساطع العربي ، وذلك على أساس أن اللولتين شريكتان في الحلف المركزي وقد تكون إيران قد استفادت بالفعل من انتحاقها بالحلف بتدعيم قواتها العسكرية من حيث التسليح والتدريب . غير أننا ذكرنا من قبل كيف أن الحلف لم يستخدم لتحقيق أغراض عملية في المنازعات التي تنشأ بين الدول الآسيوية المتجاورة . بل إن تاريخ بريطانيا في الخليج يثبت عكس الشائعات التي روجها الدعاية العربية أحياناً ، فقد كان من مصلحتها الحد من التناقل الإيراني ، لأن الإمارات العربية تخضع لسيطرتها ، بينما أن إيران مهددة بالوقوع في قبضة روسيا القيصرية . ولم تستمر هذه النظرة بعد الحرب العالمية الثانية وإن اختلفت صورة الخطر ، فلم تهدم روسيا القيصرية ، بل وجود حزب شيوعي له وزنه في إيران ، هو حزب توده .

وقد حالت بريطانيا في أكثر من مرة دون غزو البحرين وغيرها من الجزر خلال القرن التاسع عشر . وإذا كان عايناً أن نبهت في أسباب الأطماع التوسعية الإيرانية في الخليج فيجب أن نستند إلى الحقائق الموضوعية والتي تبرزها إمارة

الانسحاب يجب أن يحاط ببعض التحفظات ، ومن بينها عدم الالتزام بموعده دقيق كما حدده حزب العمال .

لذلك ما كاد الحزب يعود إلى السلطة في يونيو سنة ١٩٧٠ حتى طرح موضوع الانسحاب من جديد للمناقشة . وأعلنت حكومات عربية عديدة من بينها العراق والكويت والسعودية ومصر احتجاجها على تردد حزب المحافظين في تنفيذ خطة الانسحاب التي كان حزب العمال قد شرع في تنفيذها بالفعل .

لم تفضح سياسة المحافظين إزاء موضوع الانسحاب إلا في أول مارس سنة ١٩٧١ ، وذلك حينما ألقي هيمون وزير الخارجية خطاباً في مجلس العموم ، صرح فيه بأن حكومته تلتزم بقرار الحكومة السابقة . وللموعد الذي حدده للانسحاب . وأضاف أن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تحصل مسئولية بالنسبة لإمارات ساحل عمان الصغيرة إلا إذا تكونت دولتها اتحادية . وفي هذه الحالة ستقدم بريطانيا المساعدات لإقامة جيش للاتحاد . وتحويل الحرس الألماني إلى نواة لهذه القوة الناشئة ، تتولى الاتفاق عليها دولة الاتحاد . ويبدو أن المحافظين انتظروا حتى انفضح أملمهم أن الأوضاع الراهنة ستظل قائمة بعد الانسحاب . وقد تم الاتفاق على ذلك مع جميع الأطراف المعنية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ذلك أن الحكومة البريطانية كانت ولهم لوس باعتباره ممثلاً شخصياً لوزير الخارجية بالاتصال بمدة حكومات ، وقام بحولات متوالية في السعودية وإيران والعراق ومصر والكويت . وتناكدت بريطانيا من أن أحداً لا ينوي المساس بالوضع الراهن . وهكذا يمكن القول بأن خطتها قد نجحت إلى حد كبير . فسياستها التقليدية من زمن طويل هي المحافظة على الوضع الراهن . وقد كان يخشى مثلاً في حالة الانسحاب أن تجتهد السعودية مطالبتها الإقليمية في حدود الإمارات الساحلية ، أو يتجدد النزاع على الحدود بين قطر وأبو ظبي ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث نتيجة الترتيبات التي اتخذت قبل الانسحاب . وبقيت الدول الأربع الجديدة التي ظهرت إلى

بين حالة إيران، وحالة القسم العربي. فإيران دولة موحدة، لها وزنها السكاني والحضاري والسياسي. ويقابلها على الشاطئ الآخر ثلاث عشرة وحدة سياسية، بعضها من الضالة بحيث لا يتجاوز سكانها بضعة آلاف. وفي مثل هذه الظروف لا ينتظر أن يكون القسم العربي وزنه السياسي أو العسكري. هذا فضلاً عن الفراغ والتخلف الذي غطته ثروة النفط في السنوات الأخيرة.

ويمكن تفسير السياسة الإيرانية في الخليج بعد الحرب العالمية الثانية بأنها الصراع القوي الذي ينشأ عادة بين القوميات المتجاورة. ففي الماضي كانت المسألة تتعلق بأمر حاكمية تسعى إلى كسب هيبة بإخضاع البلدان المجاورة. وقد قاومت الأسر الحاكمة العربية في الخليج محاولات إيران للحفاظ على ربانها، لا باسم الفكرة العربية التي لم تكن قد تبلورت بعد، بل لأن هذه الأسر اعتبرت الماهدات التي عقدتها مع بريطانيا الأساس (للاستقلال) وبعد انتشار الفكرة القومية عند العرب وظهور آثارها في منطقة الخليج، أصبح الإيرانيون يتخذون موقفاً عادياً من أية دعوة إلى توحيد الساحل العربي وخاصة إذا كانت هذه الدعوة ستؤدي إلى ارتباطه بدولة عربية من خارج المنطقة. ولعل هذا من الأسباب التي تقسر لنا إحياء الزاعم الإيرانية في البحرين خلال الخمسينات. وقد رأينا في فصل سابق كيف سويت هذه المسألة، ولكن تسويتها لم تمن نهاية الخلاف بين إيران والدول العربية الواقعة على الشاطئ الواجهة. فالشكوى من التسلل الإيراني أخذت تتردد منذ ظهور البترول، ولم تقطع بعد حصول الإمارات على الاستقلال. ولتهدم السلطات في بعض الإمارات العربية المستقلة بالتناقص عن هذا التسلل.

وفي رأينا أن هذا التسلل ظاهرة طبيعية تعود إلى التفكك السياسي والفراغ السكاني في القسم العربي، مع وجود ثروة النفط التي فتحت مجالاً واسعاً للعمل والنشاط الاقتصادي. ومعالجة هذه القضية لا تنافي بالقاء اللوم على إيران، بقدر ما تنوق على إعادة النظر في أوضاع الإمارات. ويتمثل التسلل الإيراني في هجرة

بقصد العمل أو مزاولة التجارة وإنشاء الصارف الخاصة. والسؤال هو: إلى أي مدى يظل هؤلاء الوافدون متمتعين بأوطانهم الأصلية، وهل هم قائلون بالاندماج في المنصر العربي، وإلى أي مدى اندمجت بالعمل العناصر الإيرانية القديمة. وهل يشكل الإيرانيون تجمعا له أغراض سياسية، وبمعنى وضع المنطقة التي يتكاثرون فيها تحت سيادة الإيرانية.

ليست هناك أرقام صحيحة عن عدد الإيرانيين في مختلف الإمارات ومن المؤكد أن بعض الوافدين إنما يقصد البحث عن العمل، فإذا جمع قدراً من المال، عاد إلى بلاده. وتعرف منطقة الخليج هذا النوع من الوافدين منذ القرن التاسع عشر، إذ كان وما يزال يتردد عليها كثيرون من الهنود والباكستانيين. والفرق أن الإيرانيين ينتمون إلى دولة قريبة عبرت في أكثر من مناسبة عن أطماع سياسية لها في القسم العربي، لافي البحرين لحسب، بل في ساحل عمان وبعض الجزر التابعة لها.

ومن جهة أخرى هناك التجار الأثرياء الذين يكونون مراکز قذوة اقتصادية وسياسية، لا يستطيع السكان العرب في مثل ظروفهم الحالية أن يتالمسوم. أما عن مدى الاندماج في المنصر العربي فمن الممكن أن يتحقق فقط حيث لا توجد تجمعات كبيرة. ففي هذه الحالة يضطر الإيرانيون إلى تعليم أولادهم في المدارس العربية، أما حيث توجد التجمعات الكبيرة فإن الحالات الإيرانية تنشأ مدارس خاصة وتظل تحتفظ بطابعها القومي. وأكبر هذه المدارس هي تلك التي أنشأها الجالية الإيرانية في دبي، وتوجد مدرسة أخرى في الكويت حيث يقدر عدد أفراد الجالية الإيرانية بحوالي ٣٥ ألفاً، وإذا صح هذا الرقم فإنه يكون أكبر تجمع في إمارات الخليج.

وتختلف أساليب مواجهة التسلل الإيراني من دولة إلى أخرى. وتضع قطر أشد القيود على الهجرة الإيرانية، بينما تضع الكويت القيود على التجسس وبعض

ولاشك أن قرار بريطانيا بالانسحاب قد أحيى آمال الإيرانية في الاستيلاء على هذه الجزر ، وأخذت تمدلها ، وخاصة بعد أن تنازلات عن البحرين ، كمنوع من أنواع الحفاظ على الهيبة لحكومة الشام . هذا هو الهدف الرئيسي من وراء التحرك الإيراني . وهناك أهداف أخرى تتمثل في مصالح اقتصادية واستراتيجية باعتبار أن الجزر تقع قريباً من مضيق هرمز ولا شك أن إيران قد استفادت من مركزها السياسي والمسكري لتحقيق أهدافها دون عناء . فهي على علاقات طيبة بالدول الكبرى على اختلاف نزعاتها . فإن التحاقها بالحلف المركزي لم يمنع من تحسين علاقاتها بالاتحاد السوفيتي ، وخاصة بعد زيارة كوسجين لها في سنة ١٩٦٦ ، وما ترتب على ذلك من تنشيط العلاقات الاقتصادية مع حكومة موسكو .

كيف واجه العرب الإجراء الإيراني ؟ لقد حملت بعض الحكومات العربية ولاسيما ليبيا والمراق بريطانيا مسئولية هذا الإجراء . فطلعت حكومة العراق العلاقات الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وإيران . وعمدت ليبيا إلى تأميم المصالح البترولية البريطانية فيها .

أما الطرف المعنى بالدرجة الأولى ، فهو دولة الاتحاد الناشئة ، ولم يكن بوسعها أن تجابه بالقوة الإجراء الإيراني ، وليس لأي من الدول العربية المتاخمة للخليج قوة بحرية تضارع الأسطول الإيراني . وطالما أنه لا توجد وراء الحق قوة لتحديه ، فإنه يصبح بوسع بعض الناس أن يبرروا موقفهم بالخضوع للأمر الواقع . هكذا برحاً حاكم الشارقة اتفاه مع إيران بشأن جزيرة أبو موسى ، وقال إنه بدون هذا الاتفاق ما كان يستطيع الحصول على شيء . نغبر له أن يحصل على بعض الكاسب الاقتصادية من أن يفقد كل شيء .

وفيما على خلاصة الاتفاق .

١ - احتفاظ الشارقة بالسيادة النظرية على الجزيرة ، وقضاء سكانها رعايا لحاكم الإمارة ويرفع علم الشارقة على الجزيرة .

حكم ساحل عمان علاقات طيبة بحكومة طهران . وقد توقفوا على زيارتها بعد إعلان بريطانيا قرارها بالانسحاب . وتعتبر دبي هي أكثر المدن (١) التي يلجس فيها الوجود الإيراني .

على أن قضية الجزر الثلاث التي استولت عليها إيران في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧١ قد جاءت لتثير الخلاف العربي الإيراني على نطاق أوسع . وتتردد أسدءاء هذا النزاع إلى ماوراء دول الخليج . وهذه الجزر هي أبو موسى ، وطيب السفلى والعليا . وأبو موسى هي أكبر تلك الجزر وأكثرها أهمية من الناحية الاقتصادية ، إذ تبلغ مساحتها ثلاثين كيلو متراً مربعاً ، ويستخرج منها أكسيد الحديد ، كما ينتظر تفجير البترول في مياهها الإقليمية . وتقع الجزيرة على مسافة ٤٥ كيلو متراً من الشارقة صاحبة السيادة عليها ، أي داخل الجرف القاري العربي .

أما الجزيرتان الأخريان فتقعان في الجرف القاري الإيراني ، ولكنهما من الناحية التاريخية كانتا تقيمان لفترة طويلة حاكم رأس الخيمة . وتكاد الجزيرتان يتحلوان من السككن الدائمة ، إذ يتردد عليها الصيادون ، ولا يستقر فيها سوى عدد بسيط لا يتجاوز الاثنين .

وقد سبق لإيران أن حاولت ضم تلك الجزر سنة ١٩٥٤ وأثرت بالفعل بعض قوات الحراسة فيها ، وعينت بها موظفاً للجمر ك ، ولم تلبث بريطانيا أن تدخلت باسم حاكم الشارقة ورأس الخيمة ، وأجبرت إيران على الانسحاب . ثم تكررت المحاولة في سنة ١٩٦٤ على أثر بدء التنقيب عن البترول الذي حصلت على امتيازته شركة أمريكية ، ولم تتجاوز المحاولة في هذه المرة وضع علامات ترمز إلى السيادة الإيرانية قرب الجزيرة وقد أزيلت تلك العلامات في الحال . ولغقت هذه المحاولة نظر الجامعة العربية إلى ضرورة الاهتمام بإمارات ساحل عمان .

(١) انظر لمؤلف بحثاً في السياسة الدولية بعنوان : إيران - الخليج ، عدد أبريل سنة ١٩٦٦ .

٢ - تستقر الشركة الأمريكية صاحبة الامتياز في التقيب عن البترول في أبو موسى ومياها الإقليمية .

٣ - ترابط قوات إيرانية في منطقة الجزيرة يتفق عليها بين الطرفين .
٤ - تقدم إيران مساعدة مالية للشارقة تقدر بمليون جنيه ونصف سنوياً لمدة تسع سنوات . وتتوقف هذه المساعدات متى وصل دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه استرلينى .

ويسود شك في الشارقة بأن الاتفاق المعلن لا يمثل الحقيقة .

أما حاكم رأس الخيمة فقد اتبع أسلوباً مختلفاً ، إذ رفض التنازل عن حقوقه في جزيرتي ططب السفلى والعليا . وظل يصدر الاحتجاج تلو الآخر وذكّر أن سلبية حكومة الاتحاد في مسألة الجزر هي التي جعلته يتردد في الالتحاق به . ولم ترق طريقة حاكم الشارقة لعدد من السكان : فقامت المظاهرات ضده ، ولمل هذا من الأسباب التي شجعت صقر بن سلطان على محاولة استرداد حكمه . تلك المحاولة التي انتهت بمقتل خالد القاسمي . الشئول عن الاتفاق مع إيران . إلا أن المحاولة أحبطت في الحال إذ أن جيش الاتحاد الذي وقف متفوجاً على ضياع الجزر ، تحرك بسرعة لحماية الاتحاد من فتحة ثغرة في صفوفه ، وذلك بتعيين صقر بن محمد شقيق الحاكم السابق حاكماً على الشارقة باعتباره موالياً لنظام الاتحاد .

خاتمة

بعد عام ١٩٧١ نقطة تحول في تاريخ الخليج المعاصر . ففيه انتهى ذلك العهد الطويل من السيطرة البريطانية في المجالين العسكري والسياسي وبرزت إلى الوجود أربع دول خليجية انضمت إلى الجامعة العربية ، وإلى الأمم المتحدة .

وممارسة الاستقلال هي في رأينا أشد صعوبة من مكافحة السيطرة الأجنبية التي تستند في عصرنا على التفاوت بين الدول المتقدمة و متخلفة وقد تغلغل ثروة النفط المشكلات المواجهة التي تواجهها الدول المستقلة ، ولا تترك فرصاً لحركات ثورية راديكالية سيما وأن المثل الثوري الوحيد في شبه جزيرة العرب هو النائم في اليمن الجنوبية الشعبية ذات الموارد المحدودة وهي ليست من الأقطار المتجسدة للبترول بينما أن الأقطار الغنية تعيش في ظل النظم التقليدية .

والقضية المطروحة في هذه الأقطار هي مدى الأخذ بالنظام الدستوري المصري . ويتفاوت موقف كل حكومة حسب ظروف بنيتها فمما التي خرجت بالكاد من عزلتها النامة عن العالم الخارجي للمحتاج إلى مرحلة تطوّر قبل أن تطرح مسألة الحكم النيابي . وعلى العكس توجد حركة قوية في البحرين فتادى بالنظام الدستوري .

وفي نفس الوقت شهدت البحرين تجدد الاحتجاجات العمالية في بداية عهد الاستقلال .

وقد استجاب الشيخ عيسى بن سلمان جزئياً للمطالب الشعبية فكلف لجنة بوضع دستور ، ولم يثنأ أن يترك هذه المهمة لجمعية تأسيسية منتخبة على غرار ما حدث في الكويت ، وكما كان يرجو الأهالي ، كأن المجلس النيابي الذي يتكون من ثلاثين مقعداً بالاقتخاب ، أضيف إلى عضوريته الوزراء كأعضاء معينين .

وقد أعقب الانسحاب البريطاني بعض محاولات التثبير السياسي ، وهي في الواقع لا تندو أن تكون صراعا على السلطة بين أفراد الأسرة الحاكمة . ففي الشارقة اعتال صقر بن سلطان ابن عمه حاكم الإمارة في يناير سنة ١٩٧٢ إلا أن محاولته باءت بالفشل نتيجة وقوف جيش الاتحاد في وجهه وعلى العكس تمكن رئيس وزراء قطر حمد بن خليفة آل ثاني من الاستيلاء على السلطة دون اتخاذ إجراما نظراً إلى أنه كان يتولى الساعات الفعلية من قبل . وكان حاكم قطر متعيباً في إيران . ومع ذلك فقد أراد الحاكم الجديد أن يعطي لحركته مظهر التثبير الإصلاحي .

وبخصوص الاتحاد فالتصريحات الرسمية تكرر رغبة المسؤولين في توسيع الاتحاد بحيث يشمل قطر والبحرين على الأمل ، ولكن تجارب تاريخ العرب المعاصر توضح بجلالة كيف أنه ما أن تخرج دولة إلى الوجود وتتخذ مظاهر الدولة العصرية من علم وتشكيل دبلوماسي ، ونشيد خاص بها ، حتى يقصد بعد ذلك التنازل عن هذه المظاهر . وما كان في الماضي مجرد جنسية قانونية يتحول بالتدريج إلى وطنية مهما كان حجم هذا الوطن صغيراً .

حلم نمد بريطانيا تحتل وحدها السكان الرئيس في العلاقات الخارجية لدول الخليج بعد استقلالها كما توقع البعض ، فإن انتشار أزمة الطاقة جعل أنظار دول كثيرة تنصب إلى الخليج . فبعد أن كانت فرنسا مثلاً تقتصر على سفارة واحدة لها بالسكوت ؛ رأت ، بعد استفحال أزمة النفط في أعقاب حرب أكتوبر ، أن تنشئ أربع سفارات جديدة في دول الخليج الأخرى . كذلك عملت اليابان على زيادة رواطها مع هذه الدول بعد أن كان اهتمامها يكاد يقتصر على التنقيب عن النفط .

على أن أهم تغيير شهدته منطقة الخليج في علاقاتها الدولية هو ذلك التحول الذي نجم عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، غنى ذلك الحين كان مركز الولايات المتحدة يبدو وكأنه يحمل بالتدريج محل بريطانيا . فالولايات المتحدة هي التي تزود الكويت والسعودية بكميات كبيرة من الأسلحة حتى قيل إنها تريد أن تفسد

الاتحاد السوفيتي الذي يؤدي نفس الدور في العراق . كما أن الولايات المتحدة حصلت على تسهيلات لأسطولها في إحدى موانئ البحرين ، وذلك بمجرد انسحاب بريطانيا من الخليج . فلما وقعت حرب أكتوبر ، وورد مدها في الدول ولست بمرارة كيف تمخزت الولايات المتحدة لإسرائيل تحيزاً كائناً ، وحرمت العرب من فرصة الانتصار العسكري الحاسم ، اجتاحت هذه الأقمار شعور معاد الولايات المتحدة تتمثل في قطع النفط عنها كلياً ، وبادرت حكومة البحرين بالإضافة إلى ذلك إلى البناء لاتفاق الخاص بالتسهيلات البحرية للأسطول الأمريكي وإن لم تخرج عن نوص الاتفاقية التي تشترط ألا يمد أحد الطرفين إلى البناء لاتفاق إلا بعد مضي سنة من التبليغ عن رغبته .

وفي نفس الوقت خفت إلى حد كبير حدة المخاوف التي كانت تشعربها دول الخليج إزاء الاتحاد السوفيتي فأعلنت السعودية عن استعدادها لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع السوفيت ، وهي العلاقات التي قطعت منذ زمن طويل . وكان لبرقية التهينة التي بعث بها الملك فيصل إلى الكرماين بمناسبة عيد الثورة السوفيتية في ٧ نوفمبر ١٩٧٣ دلالة ذات منزى كبير . يضاف إلى ذلك أن الاتحاد السوفيتي وهو من الدول المصدرة للنفط ، أخذ يبدى اهتماماً باستئصال بعض آبار النفط في جنوب العراق على أسس جديدة من العلاقات بين الدول التقدمية والدول النامية . وحضر كوسيجين بنفسه تدشين أول ناقلة سوفيتية تنقل النفط عبر مياه الخليج وتحت وطأة أزمة الطاقة لن يعفى زمن طويل حتى يحتاج الاتحاد السوفيتي بدوره إلى استيراد النفط العربي . وفي هذه الحالة فإن تحس العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ودول الخليج سيكون كبيراً بالنسبة له .

أما من حيث استيراد الأدوات الاستهلاكية لحاجات المنطقة فستظل أوروبا الغربية واليابان هي أهم الدول المصدرة لهذه السلع ومن الأرجح أن تحمل بالتدريج عمل الولايات المتحدة .

المراجع العربية

- قاسم والكويوت - بيروت سنة ١٩٦١ .
 أمين الريحاني : ملوك العرب ، جزآن ، بيروت ١٩٢٩ .
 الإمارات العربية في الخليج العربي ، القاهرة سنة ١٩٦٦ .
 (الخليج العربي - دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥) القاهرة ١٩٧٣)
 : دولة البوسعيد في عمان وشرق أفريقيا ، القاهرة ١٩٦٣ .
 : جزيرة العرب في القرن العشرين ، القاهرة سنة ١٩٣٥ .
 حسين خلف الشيخ خزعل : تاريخ الكويت السياسي ، بيروت من سنة ١٩٦٢ - ١٩٧٠ .
 حقيقة الأزمة بين الكويت والكويت (مجموعة وثائق نشرتها حكومة الكويت) بيروت سنة ١٩٦١ .
 حمد يوسف العيسى : الكويت والمستقبل .
 خالد العدساني : نصف عام من الحكم النيابي في الكويت ، بيروت سنة ١٩٤٧ .
 خيرى حماد : قضايانا في الأمم المتحدة القاهرة سنة ١٩٦٥ .
 راشد البراوى : حرب البترول في الشرق الأوسط ، القاهرة .
 دوبرت لاندن : عمان منذ ١٨٥٦ ، ترجمة محمد أمين عبدالله ، بيروت سنة ١٩٧٠ .

أحمد فوزى
 أمين الريحاني
 جمال زكريا قاسم

دار الوثائق التاريخية القومية بماديدن : محافظ الحجاز

ابن بشر (عمان)

: عنوان المسند تاريخ نجد ، جزمال

القاهرة ١٣٤٩ هـ

جمال زكريا قاسم

: الإمارات العربية في الخليج العربي

خافظ وهبة

: جزيرة العرب في القرن العشرين ،

القاهرة ١٩٥٥

ساطع الحصري

: البلاد العربية وال دولة العثمانية ،

بيروت ١٩٦٦

السيد نوفل

: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج

العربي ، القاهرة ١٩٦٠

صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم

: زنجبار ، القاهرة ١٩٦٠

عبد الرازق الحسني

: تاريخ العراق السياسي ، بيروت ١٩٤٨

عبد العزيز الرشيد

: تاريخ الكويت ، الطبعة الثانية ، بيروت

عوض حكومة المملكة العربية السعودية ، أمام هيئة التحكيم الدولية ثلاثة أجزاء ،

القاهرة ١٩٥٥

عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي : من منشورات شعبة البحث التابعة

لشركة أرامكو القاهرة ١٩٥٢

محمد بن خليفة النهدي

: النخبة النهديية في إمارات الجزيرة

العربية — بغداد ١٣٢٢ هـ .

محمد لبيب شقير

: امتيازات وعقود البترول في البلاد

العربية ، القاهرة ١٩٦٠

: شبه جزيرة العرب في العصر الحديث سنة ١٩٦٩ .

: الشرق العربي المعاصر القاهرة سنة ١٩٩٠

: من البحرين إلى النقي ، بيروت سنة ١٩٦٥ .

: تاريخ الكويت ، بيروت بدون تاريخ .

عرض المملكة العربية السعودية ، أمام هيئة التحكيم الدولية ، ثلاثة

أجزاء ، القاهرة سنة ١٩٥٥ .

عزيز محمد حبيب : الكويت ، من سلسلة العالم العربي ، ١ ،

القاهرة سنة ١٩٧١

عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي : نشر مركز الأبحاث التابع

لشركة أرامكو ، القاهرة سنة ١٩٥٢ .

لنزويسكي جورج : الدولة والبترول في الشرق الأوسط ،

بيروت سنة ١٩٥٧ .

محمد عماد جواد العيوسي : بترول البلاد العربية ، القاهرة سنة ١٩٥٤ .

محمد لبيب شقير وصاحب ذهب : امتيازات وعقود البترول

في البلاد العربية ، القاهرة سنة ١٩٦٠ .

محمد يهجت سنان : الكويت زهرة الخليج العربي ، بغداد

سنة ١٩٥٥ .

محمود الداود : تاريخ عمان الحديث ، القاهرة سنة ١٩٦٤ .

نخبة عبد القادر : تطور الكويت السياسي والاقتصادي بين

الحربين ، القاهرة ١٩٧٣ .

محمود على اسود

(١) الخليج العربي والملاقات الدولية

١٨٩٠/١٩١٤ القاهرة

(ب) التطور السياسي الحديث لقضية

عمان — القاهرة، ١٩٦٤

(ج) العلاقات البرتغالية مع الخليج

العربي ١٥٠٧/١٦٥٠ بحث منشور

في حوالة كلية الآداب ببنداد ١٩٦٠

: تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان القاهرة

١٣٥٠ هـ — جزآن .

نور الدين بن عبد الحميد السالمى
نور الدين عبد الله بن محمد السالمى

المراجع الأجنبية

وثائق لم تنشر

«١» وثائق بريطانية :

(١) مكتب الهند Indian Office المعروف الآن بمكتب علاقات

Common Wealth Regulation Office

- Bombay Political Consultation.

- Secret Letters from Bombay.

- Factory Records, Persia and the Persian Gulf.

- Home Miscellaneous.

(ب) وثائق وزارة الخارجية

Foreign Office

F.O. 54 (Muscat)

F.O. 60 (Persia)

F.O. 84 (Slave Trade)

F.O. 406 (Kuwait)

«٢» وثائق فرنسية :

(١) وثائق وزارة الخارجية

- Correspondances de Perse Comprenant la Correspondance Politique, les Memoires et Documents.

- Correspondance Consulaire (Muscat).

(ب) وثائق وزارة المستعمرات

C. 4. Ile de France, tome 112 a tome 132. Conservés aux Archives Nationales.

الدراسات والبحوث :

- 1 - Adamiyat, F. "Bahrein Islands" New York, 1964.
- 2 - Auzoux, A. "La France et Muscat au 18e et au 19e Siècle", Extrait de la Revue d'histoire Diplomatique, Paris, 1910.
- 3 - Badger, History of the Sayeds and Imams of Oman. London, 1871.
- 4 - Brunet-Millon. "Les Boutriers de la mer des Indes". Affaire de Zanzibar et de Muscat, Paris, 1910.
- 5 - Brydges, Sir Harford Johns "an Account of His Majesty's Mission to the Court of Persia in the year 1807 to 1811" London, 1834.
- 9 - Charles-Roux, François, "L'Angleterre et l'Expédition Française en Egypte, Le Caire, 1925.
- 7 - Cherley, "A True Report of Sir Antony Cherley's Journey over land to Venisia and thence by sea to Antioch, Aleppo and so to Persia", London, 1600.
- 8 - Compland, R. East Africa and its invaders, London 1938.
- 6 - Carzon, Lord, "Persia and the Persian Question", Lon, 1891.
- 10- Dickson, A. "Koweit and her Neighbours", Lon. 1956.
- 11- Driault, "La Politique Orientale de Napoléon et Paris.
- 12- El Baharna Husein : The Legal Status of Arabian Gulf States, London, 1968.
- 13- El Mallakh, Ragai : Economic Development and Regional Co-operation Koweit, Chicago, 1967.
- 14- Faria Ysousa "The Portuguese Asia", the History and discovery of India English translation, 3 vols., London, 1695.

وثائق منشورة

- Aitchison (C.V.) "A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries". توجد منه طبعات مختلفة وقد اعتمدنا على الطبعتين القديمتين : الأولى صادرة في كلكتا سنة ١٨٧٦ والثانية سنة ١٨٩٢ .
- Documents Diplomatiques Français. Affaire de Mascate-Commerce des armes 1912-1914, Paris 1914.
- Foreign and British State Papers.
- Gardanne Alfred, la Mission du Général Gardanne en Perse sous le 1er Empire, Paris, 1865.
- Gooch & Temperley, British Documents on the Origins of the War, 1898-1914. London, 1938. Vol. 6-10.
- Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East. 11 Vols. New York, 1956.
- Kaye, John William. "The Life and Correspondence of Major General Sir John Malcolm". London, 1856.
- "Report from the Select Committee for the Slave Trade". London, 1871.
- Saldanha, J. A. "Selection from State Papers Connected with the Persian Gulf, with Summary of events 1680-1800. Bombay, 1905.
- "Selection from the Records of the Government of Bombay No. 24. Bombay, 1856.
- United Nation's Report of the Ad hoc Committee on Oman" New York, January 1965.

- 28- Mann, Major Clarence, "Abu Dhaby, Birth of an Oil Sheikhdom", London, 1964.
- 29- Marlowe, John, "The Persian Gulf in the Twentieth Century", London, 1962.
- 30- Maurizi, Vinanzo, "History of Sayed Said, Sultan of Muscat", London, 1819.
- 31- Mezerik Avraham : The Koweit-Irak Dispute, N.Y., 1961.
- 32- The Middle East and North Africa, Europa-Publications, 1971.
- 33- Milles, Samuel B., "The Countries and tribes of the Persian Gulf", London, 1919.
- 34- Outram, Sir James, "The Persian Campaign", London., 1860.
- 35- Philby, St. John : Arabia, London, 1930.
- 36- Printout, Henri, "L'île de France sous Decacen, 1803-1810", Paris, 1901.
- 37- Rolland, J.F., "Les Portugais à La Conquête de l'Asie".
- 38- Rouir, "La rivalité Anglo-russe au 19e siècle en Asie : Golfe persique et frontière de l'Inde", Paris, 1908.
- 39- Rowlinson (Major general Sir Henry), "England and Russia in East", London, 1875.
- 40- Ruete (Rudolf Said-Said bin Sultan 1791-1856) Ruler of Oman and Zauzibar. His place in the history of Arabia and Africa", London, 1929.
- 41- Sadlier (captain George), "A diary of a journey in inner Arabia" publié dans "Transactions of the literary of Bombay", en 1823.
- 42- Soulié Jean Louis : Le Royaume d'Arabie Séoudite, Paris, 1966.
- 43- Sykes-Percy, History of Persia, London, 1915.

- 15- Farrougby, Abbas, "The Bahrein Islands", 1750-1951. New York, 1951.
- 16- Firouz, Kajar, "Le Sultanat d'Oman et la question de Muscat" Paris, 1914.
- 17- Fontanier, V. "Voyage de la Côte de Malabar of Constantinople par le Golfe Persique, l'Arabie et la Mésopotamie etc." Paris 1844.
- 18- Graves, Philip, "The Life of Sir Percy Gox", London., 1941.
- 19- The Gulf, Implication of British Withdrawal, New-Series, No. 8, Washington, 1969.
- 20- Hay, Sir Rupert, "The Persian Gulf States", Washington, 1959.
- 21- Heude, (William), Voyage de la côte de la Malabar à Constantinople par le Golfe persique, l'Arabie, Mésopotamie etc. Persia, 1820.
- 22- Hurewitz : Diplomacy in the Near and Middle East, 2 Vols, New York, 1956.
- 23- Kelly, John : Eastern Arabian Frontiers, London, 1964.
Britain and the Persian Gulf (1795-1880), London, 1968.
- 24- Koweit, A Welfare State, Ministry of Information., 1961.
- 25- Longrigg, H. Stephen
 - 1- "Four Centuries of Modern Iraq" Oxford 1925.
 - 2- "Oil in the Middle East", London, 1954.
- 26- Lorimar, G.J., Gazetteer of the Persian Gulf, Calcutta 1915.
- 27- Low, Charles, "History of the Indian Navy", 1612-1863, London, 1877.

قائمة باختراعات الراجع الواردة في الموائم

- A.A.E. = Archives des affaires étrangères
- A.C. = Archives des Colonies
- B.D.W. = British Documents on the origin of the war
- B.P.C. = Bombay Political consultations
- G.P.G. = Gazetter of the Persian Gulf
- S.L.B. = Secret letter from Bombay
- S.P. = British and foreign state papers
- S.R.B. = Selection from the records of the government of Bombay

مستند
البريد
البريد
البريد

- 44- United Nations Documents : Report of the Ad hoc Committee on Oman, New York, January, 1965.
Report of the personal representative of Secretary General in charge of the good Offices Mission to Bahrein. Security Council, 30-4-1970.
- 45- Vernier : L'Irak d'aujourd'hui, Paris, 1962.
- 46- Wellsted (J.Q.), Travels in Arabia, London, 1838.
- 47- Wilson (Lt. Colonel sir Arnold T.), The Persian Gulf, A Historical sketch from the beginning to the 20th century". Gxford, 1959.